



سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية
بالتطبيق على السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا
(2011-2018)

دعاة سيد راتب فايز



الطبعة الأولى: 2020

رقم التسجيل: VR. 3373-6371. B

بيانات النشر

دعاة سيد راتب فايز



State behavior towards external conflicts
By applying to the Egyptian behavior towards the conflict in Syria
(2011-2018)

Doaa Sayed Rateb Fayed

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
<http://democraticac.doc>



سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية

بالتطبيق على السلوك المصري تجاه الصراع

في سوريا

(2018-2011)

تأليف

دعاة سيد راتب فايز



الناشر

المَركَزُ الْدِيمُقْرَاطِيُّ الْعَرَبِيُّ

لِلدِّرَاسَاتِ الْاسْتَرَاتِيجِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتَصَادِيَّةِ

أَلمَانِيَا / بُرْلِين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطوي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المَركَزُ الْدِيمُقْرَاطِيُّ الْعَرَبِيُّ بُرْلِين - أَلمَانِيَا

All rights reserved No part of this book may by reproduced.

*Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means
without prior permission in writing of the published*

المَركَزُ الْدِيمُقْرَاطِيُّ الْعَرَبِيُّ

لِلدِّرَاسَاتِ الْاسْتَرَاتِيجِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتَصَادِيَّةِ أَلمَانِيَا / بُرْلِين

Berlin 10315 Gensingerstr : 112

Tel : 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان
اسم الكتاب: سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية بالتطبيق على السلوك المصري تجاه الصراع
في سوريا (2011-2018)
تأليف: دعاء سيد راتب فايز
الإشراف: أ.م.د/ مروة حامد البدرى
د/أmany عصام عبد الحميد
التنسيق: د. سالم بن لباد
التصميم الغلاف: بلال بن قيطة
الإخراج: د. بدر الدين شعبانى
رقم تسجيل الكتاب: VR. 3373-6371. B.
عدد الصفحات: 303
الطبعة الأولى
أبريل 2020 م



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
8	المستخلاص
9	الملخص
11	مقدمة الدراسة
28	الفصل الأول: المنهج السلوكي والصراعات الخارجية: مقترب مفاهيمي
30	المبحث الأول: تحليل المنهج السلوكي في دراسة العلاقات الدولية
60	المبحث الثاني: الصراع الدولي ونظريات العلاقات الدولية
89	الفصل الثاني: محددات السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا
90	المبحث الأول: المحددات الداخلية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا
103	المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا
149	الفصل الثالث: هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا (2011-2013)
151	المبحث الأول: الصراع في سوريا وتداعياته على المصلحة القومية لمصر
187	المبحث الثاني: المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2011-2013
206	الفصل الرابع: هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا (2014-2018)
207	المبحث الأول: المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2014-2018
231	المبحث الثاني: السلوك المصري من منظور نظريات العلاقات الدولية
249	الخاتمة
268	قائمة المراجع

إهادء

إلى معلم المعلمين وال المتعلمين.. الرحمة المهدأة والنعمة المسداة.. إلى خاتم النبيين والمرسلين
(سيدنا محمد ﷺ)

إلى من عمره أفنى، وبالدعاء أثني ... إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من علمني كيف الصبر
والنجاح يكون... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ستبقى يا والدي كلماتك نجوم أهتدى بها اليوم
وإلى الأبد

إلى من بالدعاء تجود، وعنى العسر تزود... إلى من غمرتني بحجابها وحنانها ... وأنارت طريقني برضاهما
... معنني الله ببقائهما ودوام صحتهما... أمي الحبيبة

إلى خير من أشد هم أزري وأشركهم في أمري ... إلى سendi وقوتي ومن آثروني على أنفسهم...
إخواتي نورا وأحمد

إلى روح عمي الغالي... عثمان راتب رحمه الله

إلى عمي محمد وعمي مصطفى أطال الله في عمرهما وبارك فيهم

إلى أقاربي وأحبابي

إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية جامعة حلوان

إلى أصدقائي وبالأخص أخي وصديقي غدي أدامها الله نعمة في حياتي

إلى جودي حفظها الله ورعاها

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

المستخلص

تناولت الدراسة السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2011-2018)، وجاءت الدراسة في أربعة فصول رئيسية تناول الفصل الأول مفهوم السلوك الإنساني و أنواعه وخصائصه وكذا تعريف السلوك السياسي وتحديد أهم أنواعه وخصائصه واستراتيجياته ، كما تناولت السلوك الخارجي الروتيني والفرق بينه وبين السلوك الخارجي للدولة غير الروتيني "سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية وتحديد أهم استراتيجيات سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية. بينما تناول الفصل الثاني محددات السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا والتي انقسمت إلى محددات داخلية انقسمت إلى ثابتة ومتغيرة، ومحددات خارجية تمثلت في شكل التحالفات الإقليمية والدولية القائمة في الصراع الدائر في سوريا، ثم التطرق في الفصل الثالث إلى هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2011-2013)، بينما تناول الفصل الرابع والأخير هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة من 2014-2018، وحاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي: هل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا تحكمه إملاءات الأمن القومي المصري أم تقاطع الأدوار على الساحة السياسية السورية؟ وذلك من خلال تحليل أهمية سوريا لمصر من منظور استراتيجي وتحديد أهم الفاعلون الرئيسيون في الصراع ومصالحهم، وتحليل أثر تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في رسم الدور المصري تجاه هذا الصراع. وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تتميز بالحداثة و من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع خلال هذه الفترة بشيء من التفصيل ، وذلك من خلال المنهج السلوكي ونموذج روزنو. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا كان بناء على توجهات صانع القرار المصري وكذلك وفق التغير في التحالفات الإقليمية والدولية القائمة في هذا الصراع.

الملخص

تناولت الدراسة سلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية بالتطبيق على السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2011-2018)، وذلك بهدف رصد وتحليل هذا السلوك، وقد ركزت الدراسة على طبيعة الصراع في سوريا وأهم الأطراف الفاعلة سواء من الدول أو من غير الدول، كما ركزت على السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وتحديد أهم المحددات الداخلية والخارجية "الإقليمية والدولية" وتأثيرها على السلوك المصري تجاه هذا الصراع. وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيس وهو هل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا تحكمه إملاءات الأمن القومي المصري أم تقاطع الأدوار على الساحة السياسية السورية؟.

كما انطلقت الدراسة من عدة أسئلة فرعية تمثلت في، ما هي أهمية سوريا بالنسبة لمصر من منظور جيوستراتيجي؟ ومن هم الفاعلون الرئيسيون في الصراع في سوريا؟، وما هي مصالح هؤلاء الفاعلين؟ وكيف تفاعلت العوامل الداخلية والخارجية لرسم الدور المصري في الصراع في سوريا؟

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول رئيسية ، حيث تناول الفصل الأول مفهوم السلوك الإنساني وأنواعه وخصائصه، وكذلك تعريف السلوك السياسي وأنواعه وخصائصه، كما تناولت استراتيجياته، كما تطرقت إلى التفرقة بين السلوك السياسي الخارجي الروتيني، والسلوك السياسي غير الروتيني أو المرتبط بالحدث الخارجي" السلوك في أثناء حدوث الصراعات" وأهم استراتيجيات سلوك الدول المستخدمة تجاه الصراعات الخارجية.

كما يستعرض الفصل الثاني محددات السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة من 2011-2018، والتي انقسمت إلى محددات داخلية بعضها ثابت تمثل في أهمية سوريا بالنسبة لمصر وكذلك الموقع الجغرافي لكل من مصر وسوريا في إطار الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية في الثمانينات والتي تُعد جزء من مشروع إعادة وتقسيم منطقة الشرق الأوسط فيما يُعرف "بمشروع الشرق الأوسط الجديد" وكيف انعكس ذلك كمحدد على المصلحة القومية لمصر، وبعض الآخر محددات متغيرة تمثلت في النسق العقديدي للقيادة السياسية المصرية خلال هذه الفترة وكيف انعكس ذلك على تشكيل وتوجيه السلوك المصري تجاه سوريا، هذا بالإضافة إلى محددات خارجية تمثلت في شكل التحالفات الإقليمية والدولية القائمة في الصراع الدائر في سوريا خلال هذه الفترة ودورها رسم الدور المصري في الصراع الدائر في سوريا.

أما الفصل الثالث فقد يستعرض هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة من 2011-2013، والذي تناول الصراع في سوريا وتداعياته على المصلحة القومية لمصر، وذلك

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

من خلال توضيح أهمية سوريا بالنسبة لمصر من منظور استراتيجي، بينما تطرق المبحث الثاني إلى المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2011-2013، وهي فترة كلاً من المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفترة الرئيس الأسبق محمد مرسي لتوضيح التباين والاختلاف في السلوك الذي اختلف باختلاف كل مرحلة.

بينما تطرق الفصل الرابع والأخير إلى هيكل السلوك المصري تجاه طبيعة الصراع في سوريا خلال الفترة من 2014-2018، وذلك من خلال مباحثين، الأول يتناول المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2014-2018 ، والثاني يتناول تفسير السلوك المصري وفقاً لنظريات العلاقات الدولية كالنظريّة الواقعية والليبرالية ونظرية الاختيار العقلاني ونظرية الدور.

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تميزت بالحداثة، وكونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة بشيء من التفصيل من السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا. وذلك من خلال استخدام المنهج السلوكي ونموذج روزنبو.

ومن خلال دراسة السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، خلصت الدراسة جملة من النتائج أهمها: أن مراحل تطور السلوك المصري تجاه سوريا جاءت وفق التغير في القيادة السياسية ووفق التغير في البيئة الإقليمية والدولية، وفي الوقت الذي شهدت فيه السياسة الخارجية المصرية خلال فترة كلاً من المجلس العسكري والمستشار عدلي منصور والرئيس عبد الفتاح السيسي سلوكاً يدعم بقاء النظام والجيش السوريين، شهدت فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي سلوكاً يدعم سقوط النظام السوري، كما شكلت التحالفات الإقليمية والدولية خلال هذه الفترة محدداً للسلوك المصري تجاه سوريا وذلك وفق مفهوم المصلحة الوطنية من وجهة نظر القيادة السياسية القائمة، وذلك بالإضافة إلى المحددات الداخلية سواء الثابتة منها (أهمية سوريا بالنسبة لمصر- الموقع الجغرافي لمصر وسوريا) أو المتغيرة (النسق العقديدي للقيادة السياسية المصرية).



مقدمة

المقدمة

يُعرف السلوك بأنه "أي حركة علنية ملحوظة للكائن الحي يتم اتخاذها عمومًا لتشمل السلوك اللفظي وكذلك الحركات الجسدية"، ويمكن وصف كل سلوك على أنه محاولة من جانب الفرد لإحداث بعض الأمور- إما لإحداث تغيير من حالة إلى أخرى، أو إلى الحفاظ على الوضع الراهن كما هو. حيث أن السلوك مسبب، بمعنى أنه يمكن وراءه أسباب تؤدي إلى ظهوره، كما أنه هادف يسعى لتحقيق أهداف معينة، وذلك حسب طبيعة الظروف المحيطة بالفرد في أي وقت من الأوقات، كما أنه متغير ومتتنوع لا يقف عند مواجهة عقبة تحول دون تحقيق الهدف بل يتغير حتى يصل إلى هذا الهدف المرغوب، وتعتبر الدوافع من أهم المحددات التي تشكل السلوك الإنساني، حيث تعتبر الدوافع الطاقة المحركة والداعمة والموجهة للسلوك، كما أن أشكال السلوك تتتنوع وتتعدد، ما بين السلوك الفردي والجماعي، وكذلك السلوك السري والسلوك العلني، وأيضاً السلوك الإرادي والسلوك اللاإرادي. كما تتعدد النظريات المفسرة للسلوك والتي تساعد في فهم وتفسير هذا السلوك.⁽¹⁾

ويمكن تعريف سلوك الدولة الخارجي بأنه كل فعل تقوم به الدولة من أجل سعيها لتحقيق أهداف معينة في المحيط الدولي، والذي يختلف عن سلوكها في الصراعات الخارجية الذي يرتبط بصراع أو حدث ما في المجال الخارجي، والذي قد يجعل الدولة تلجأ إلى تغيير سلوكها الروتيني تجاه هذه الدولة الدائر داخلها الصراع بما يتوافق مع مصالحها، وكذلك بما يتوافق مع التغيرات الإقليمية والدولية المصاحبة لهذا الصراع، والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على شكل سلوكيات الأطراف الأخرى في الصراع.⁽²⁾

وعند التطبيق على الصراع الدائر في سوريا الذي تخطى الثمانية أعوام، نجد أن هذا الصراع تحول إلى صراع إقليمي ودولي نظراً للأهمية الجيوسياسية لسوريا، حيث تعتبر الأطراف الإقليمية والدولية هي المتحكم الرئيسي في هذا الصراع، وذلك في ظل التراجع العربي الواضح، خاصة بعد سيطرة روسيا على الوضع في سوريا بعد تدخلها عسكرياً في سوريا عام 2015، وقدرتها على تغيير ميزان القوى لصالح النظام السوري وحلفائه، فضلاً عن الدعم العسكري لبشار الأسد من جانب إيران وحزب الله اللبناني.

1- Raymond M. Bergner, "What is behavior? And so what?", *journal New Ideas in Psychology*, New York, August 2011, pp147-148.

2- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة الهنضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص.58.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وبالتطبيق على السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا (2011-2018) نجده ينبع من مصالحها المباشرة، وكذلك من أهمية عامل التقارب الجغرافي، ومن ثم للأمن القومي لمصر، على وجه الخصوص في ظل تفاعل قوي عديدة في المشهد السياسي والعسكري السوري، حيث تسعى مصر إلى الحفاظ على الدولة السورية خاصة في ظل الفوضى الخلاقة على الغاز، إضافة إلى الحفاظ على جيشها الذي ما زالت تعتبره مصر الجيش الأول.

وتجدر بالذكر أن السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا قد تغير نتيجة للتحول السياسي الذي شهدته مصر بتغيير القادة خلال هذه الفترة، وكذلك وفق التحالفات الإقليمية والدولية القائمة في الصراع الدائر في سوريا.

ففي فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي كانت العلاقات المصرية-السورية على درجة كبيرة من التوتر، حيث قام بقطع العلاقات رسمياً مع دمشق، مؤيداً الثوار والمعارضة السورية، وفي هذه الفترة كانت مصر ضمن التكتل الذي يتكون من السعودية وقطر وتركيا الذي كان يعارض نظام بشار الأسد ويريد إسقاطه، وذلك لتوافق رؤي هذه الدول حول الصراع في سوريا، المستهدفة ببناء تحالف إسلامي يدعم نظام حكم الرئيس محمد مرسي ويساعد في بقائه واستقراره.

أما فترة المستشار عدلي المنصور فقد شهدت عودة العلاقات المصرية-السورية تدريجياً، خاصة في ظل تصريح وزير الخارجية المصرية آنذاك نبيل فهمي علي إعادة النظر في قرار قطع العلاقات مع سوريا، كما دعمت مصر خلال هذه المرحلة مسألة الحفاظ على الدولة والجيش السوريين ورفض أي محاولة للتدخل العسكري في سوريا ودعمهما لمسألة الحل السياسي، وبالتالي فقد شكل هذا الموقف المغاير لفترة الرئيس محمد مرسي بداية لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين.

أما الرئيس عبد الفتاح السيسي فهو يدعم نظام حكم بشار الأسد، الذي يعتبر من وجهة نظر القيادة السياسية القائمة مسألة تتعلق بالأمن القومي المصري، ساعياً إلى حل سياسي حول الوضع في سوريا، علي أن يكون بشار الأسد طرف أصيل في هذا الحل، وذلك لاعتبار القيادة السياسية المصرية أنبقاء الأسد هو الذي يحافظ علي بقاء الدولة السورية، وكذلك خشية علي الجيش السوري الذي تعتبره مصر الجيش الميداني الأول، والذي يعتبر امتداد للجيش المصري، وأيضاً وصول الجماعات المتطرفة إلى الحكم في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية في سوريا، وتهديداتها لدول الجوار الجغرافي ومنهم مصر، كما

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أن وصولهم إلى الحكم قد يؤدي إلى تفكك الدولة السورية، وهو الأمر الذي ترفضه مصر، باعتباره تهديداً للأمن القومي المصري والإقليمي.

وبالتالي سوف تقوم هذه الدراسة بوصف وتحليل وتقييم السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وتحديد المتغيرات الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي والأوضاع الاقتصادية وغيرها من العوامل الداخلية بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية المتعلقة بطبيعة الموقف (وجود حلفاء وأعداء، وبنية النظام الدولي) وذلك للوقوف علي أهم الثوابت والمتغيرات في السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في التعرف على مدي التغير الحادث في السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة 2011-2018 وفق تغير القيادة السياسية خلال فترات التحول السياسي الذي شهدته مصر خلال هذه الفترة، وربما وفق التغير في التحالفات الإقليمية والدولية القائمة في هذا الصراع، وذلك للتعرف على المحددات الداخلية والخارجية لهذا السلوك، وذلك للوقوف على أهم الثوابت والمتغيرات في هذا السلوك خلال هذه الفترة، والتي أثرت بالضرورة على السلوك المصري تجاه هذا الصراع وعلى دور مصر الإقليمي .

وبالتالي فإن السؤال المحوري هو:

هل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا يحكمه إملاءات الأمن القومي المصري فقط أم ينطلق أيضاً من تقاطع الأدوار علي الساحة السياسية السورية؟

وتمثلت أهم الأسئلة الفرعية فيما يلي:

1-ما هي أهمية سوريا بالنسبة لمصر من منظور جيوستراتيجي؟

2-من هم الفاعلون الرئيسيون في الصراع في سوريا؟

3-ما هي مصالح هؤلاء الفاعلين؟

4-كيف تفاعلت العوامل الداخلية والخارجية لرسم الدور المصري في الصراع في سوريا؟

أهمية الدراسة:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يسلط موضوع هذه الدراسة الضوء على واحد من الموضوعات المهمة في مجال السياسة الخارجية، وهو سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية، حيث يعتبر السلوك الخارجي لأي دولة سواء في المجال الخارجي بصفة عامة، أو تجاه الصراعات الخارجية بصفة خاصة، هو البعد الظاهر للسياسة الخارجية لهذه الدولة، والذي يعكس تصرفاتها في محيطها الخارجي، والذي يشمل كل من التصريحات والتدخلات والقرارات وكذلك المواقف الخاصة بالدولة في مجالها الخارجي وتجاه الصراعات الخارجية، والذي يمكن من خلاله فهم وتفسير تصرفات الدول في محيطها الخارجي وكذلك التنبؤ بسياساتها. وفي هذا الإطار تأتي أهمية دراسة السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، وذلك لأن أهمية الشرق العربي بشكل عام وسوريا بشكل خاص بالنسبة لمصر، هذا فضلاً عن أن الصراع في سوريا تحول إلى صراع دولي تدخلت فيه أطراف متعددة لها توجهات مختلفة مما أثر بشكل كبير على مصر ودورها، حيث يؤثر الملف السوري على السياسة المصرية بسبب تعقد واستمراره بدون حل، مع وجود قوى إقليمية ودولية تقاسم الأدوار والمصالح لتحقيق أهدافها وذلك في إطار مشروع إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط والذي يعرف "بمشروع الشرق الأوسط الجديد"، والذي يساهم في تفاقم الصراع وتزايد حدة التوتر في المنطقة، خاصة بعد تدخل الجماعات الإرهابية في هذا الصراع، والذي يشكل تهديداً لبقاء الدولة السورية وجيشها، والذي تعتبره مصر قضية أمن قومي.

هذا بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت الموضوع بالتفصيل خلال الفترة (2011-2018) شيء من التفصيل.

أهداف الدراسة:

- 1- دراسة توجهات السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا ومحدداته.
- 2- تحديد كيف تغير السلوك المصري وفق تغير القيادة السياسية وربما وفق التغيرات في البيئة الدولية للصراع.

3- تحليل وتقييم السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2011-2018)

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا منذ تولي المجلس العسكري الحكم عام 2011 حتى عام 2018 وهو العام الذي انتهت فيه فترة الولاية الأولى للرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

منهجية الدراسة :

سوف تعتمد الدراسة على منهجين:

1-منهج صنع القرار:

حيث يعتبر أحد المناهج المستخدمة في دراسة موضوعات السياسة الخارجية من منظور صانعي القرار، ويتم وفقاً لهذا المنهج دراسة البيئة المؤثرة على صنع السياسة الخارجية، وهناك مدرستان في إطار هذا المنهج الأولى المدرسة السلوكية وتهتم بتحليل البيئة النفسية لصانع القرار السياسي الخارجي والنخبة السياسية المشتركة أو المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، والمقصود بالبيئة النفسية هو عملية الإدراك لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية والتي تتأثر بالرؤية الذاتية لصانع القرار السياسي وتزداد أهمية هذا الإطار التحليلي في الدول النامية بسبب هامشية دور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية، ومن أهم المشاكل التي تواجه المدرسة في العالم النامي مشكلة عدم اتفاق الحديث الرسمي مع الفعل، أما المدرسة الثانية هي المدرسة البيروقراطية أو المؤسسية وهي تهتم بالجانب المؤسسي أو الإجرائي في عملية صنع القرار والآليات . ومن ثم فإن هذه الدراسة تستخدم المدرسة السلوكية في إطار منهج صنع القرار.

2-المنهج التحليلي:

وهو ذلك المنهج الذي يحلل السلوك وفقاً لمفاهيم ومتغيرات مختلفة، ومن ثم فإنه يتم بتحليل السلوك في إطار مدارس العلاقات الدولية المختلفة، وفي إطار المحددات المختلفة لهذا السلوك، سواء في إطار البيئة الداخلية أو الخارجية.

3-تعتمد الدراسة كذلك على نموذج روزنو في السياسة الخارجية والذي يركز على:()

سلوك الدولة، حيث يوضح أن سلوك الدول يرتبط بمجموعة من المتغيرات المستقلة (الموقع الجغرافي للدولة، حجمها، طبيعة النظام السياسي، درجة التنمية الاقتصادية، منظومة القيم الاجتماعية) بالإضافة إلى متغيرات أخرى يعرفها روزنو بالمتغيرات الوسطية، لأنه قام بالربط بين المتغيرات التابعة والمستقلة، فالمتغيرات الوسطية تشمل المتغيرات الفردية (المتعلقة بصفات وخصائص صانع القرار) ومتغيرات الدور(السلوك المفترض أن ينتهي صانع القرار بعيداً عن آراءه وتوجهاته) وعامل الدور متباين من دولة لأخرى ، وهو الذي يلعب دوراً كبيراً في رسم وتحديد السياسة الخارجية، المتغيرات المجتمعية (وهي تعبر عن العوامل غير الحكومية السائدة في المجتمع وتتنوع بين قسمين: القسم الأول مادي مرتبط بالطبيعة الغير إنسانية (الموقع الجغرافي،

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

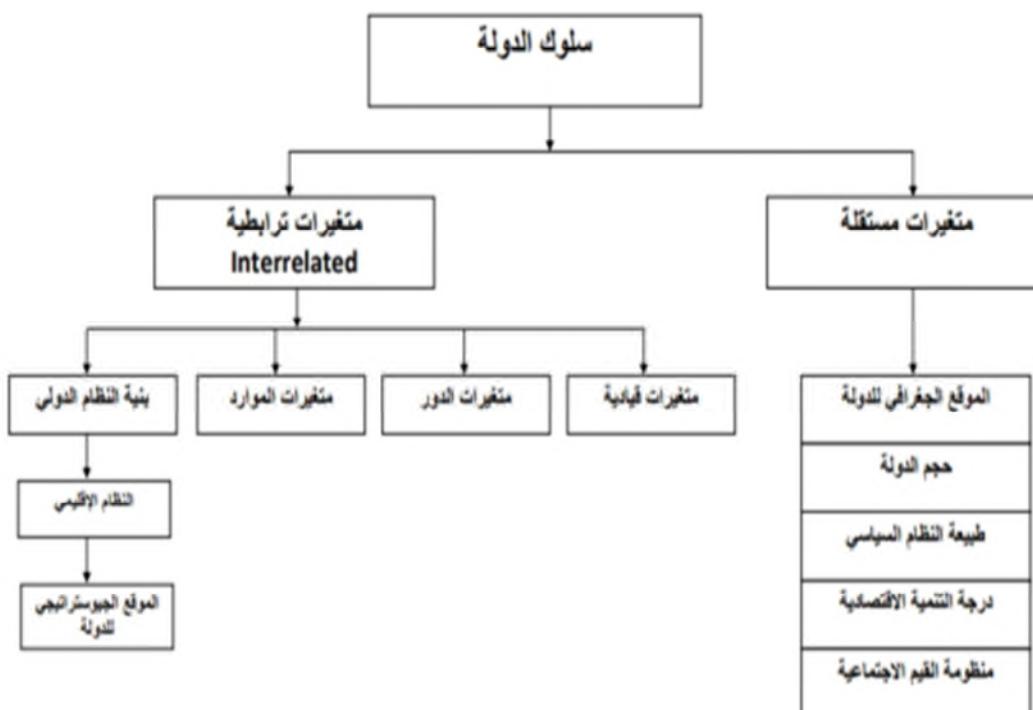
وجود الموارد الأولية، التقدم التقني والتكنولوجي، التنمية الاقتصادية الإمكانيات الاقتصادية، التطور في ميدان الاتصالات)، القسم غير المادي (مرتبط بتركيبة المجتمع وثقافته السياسية، تشمل القيم والمعتقدات، الولاءات، التجانس داخل المجتمع، التراث والإسهام التاريخي والوطني، متغيرات حكومية (تعبر عن هيكل السلطة القائمة وتنوع العلاقات بين مؤسساتها الرسمية)، متغيرات نسقية (هي تلك العوامل والمؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية) وتتنوع على ثلاثة مستويات:

-الأول: بنية النظام الدولي (شكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي).

-الثاني: النظام الإقليمي (البحث في المقوم الذي يتشكل منه هذا النظام وعقيدته وخلفيات أعضاؤه وطبيعة النظام السياسي لهم، وقواعد عمل هذا النظام بهدف استشراف محتوى السلوك الخارجي لدول هذا النظام).

-الثالث: الموقع الجيوستراتيجي للدولة (أي مدى تعرضها للتباين بين القوى الرئيسية في النظام الدولي أو الإقليمي).

كما يربط روزنو بين النظام الدولي والوطني من خلال توضيحه بأن هناك علاقة طردية بينهم، بمعنى أن أي سلوك في نظام ما يؤدي إلى رد فعل في نظام آخر، وبالتالي يتم تطبيق هذا النموذج على حالة الدراسة من خلال التركيز على المتغيرات الداخلية في مصر (النظام السياسي، الإمكانيات الاقتصادية ،متغير الأمن القومي، متغير القيادة/ التوجه السياسي...) والمتغيرات الخارجية (بنية النظام الدولي، وجود حلفاء وغير حلفاء) والذي يساعد في تحليل وتقدير السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا (2011-2018).



الشكل السابق يوضح نموذج جيمس روزونو في السياسة الخارجية

المصدر: تصوّر الباحثة لنموذج جيمس روزونو.

مفاهيم الدراسة:

أ-تعريف سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية: (٣)

^١- محمد السيد سليم وجلال عبدالله معوض، "السلوك السياسي"، محاضرات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي 1992-1993، بتاريخ 21 نوفمبر 2013 على الرابط التالي:

<http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=254>

٢- منير محمود بدوى، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997، ص 37.

٣- مصطفى علوى، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطنى والعالمى، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ط ١، 2005، ص ص 5-9، ص 16.

٤- محمد رياض، "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتکيا، مؤسسة هندawi للنشر، القاهرة، 2014، ص 10.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يعرف السلوك بأنه كل تصرف حركي لفظي أو فعلي ظاهر محدد زماناً ومكاناً يقوم بين الكائنات الحية تجاه ذاتها أو تجاه البيئة لتحقيق عملية الأقلمة بين الوجود الذاتي والبيئة. أما السلوك الدولي فيقصد به كل سلوك تقوم به الوحدات الدولية المختلفة، حين يهتمون بالقضايا السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها في المحيط الدولي، كإعلان الحرب على دولة أخرى، أو إعطاء المعونة الاقتصادية بدولة أخرى، وهكذا.

ب- مفهوم الصراع :⁽⁴⁾

مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة، يعرف بأنه ظاهرة ديناميكية حيث أن المفهوم يقترح من جانب أن هناك موقفاً تنافسياً معيناً، يكون فيه الأطراف على علم بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، ومن جانب آخر فإن كل طرف سيكون مضطراً لاتخاذ موقف غير متافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.

ج- مفهوم الأمن القومي الإقليمي:⁽⁵⁾

ويعرف الأمن القومي على أنه القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع القومي من أية تهديدات أو تحديات تجاهه من الداخل أو الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة من الإطمئنان، أما الأمن القومي الإقليمي فهو الذي يسعى إلى صياغة علاقة صحيحة بين الأمن الإقليمي من ناحية والأمن القومي لكل الدول في ذلك الإقليم من ناحية أخرى.

د- مفهوم الجغرافيا السياسية:

هو العلم الذي يقوم برسم صورة معاصرة للوحدات السياسية، مع أصوات على الخلفيات الطبيعية والبشرية والتاريخية وخاصة في موضوع الحدود السياسية، الذي تكون دراسته واحدة من أهم منطلقات الدراسة في الجغرافيا السياسية، وذلك بإعتبار أن الحدود السياسية هي مقاييس الحركة في الوحدة السياسية ومؤثراً على صحة الأداء السياسي.⁽⁴⁾

وبالتالي يشير كل من مفهوم الأمن الإقليمي والجغرافيا السياسية إلى أهمية الموقع الجغرافي لدولة ما في تحديد شكل سلوكها الخارجي بشكل عام، وسلوكها تجاه الصراعات الخارجية بشكل خاص.

الدراسات السابقة:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تتعدد الدراسات التي تناولت السلوك الخارجي تجاه الصراعات الخارجية بوجه عام والدراسات التي تناولت السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا بشكل خاص في الفترة (2011-2018) والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على هذه السلوك، وهي على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية:

1- محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"^{٦١}

تناولت هذه الدراسة تعريف سلوك الدولة الخارجي، مع التفرقة بين السلوك الخارجي الروتيني (الغير مرتبط بصراعات خارجية) والسلوك الخارجي الروتيني (سلوك الدول في أوقات الصراعات الخارجية) والذي يساعد البحث في التفرقة ما بين النوعين من السلوك.

2- عبدالناصر محمد سرو، "أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991"^{٧٢}

تناولت هذه الدراسة تفسير السلوك الخارجي للدولة تجاه الصراعات الخارجية وفق للمتغيرات الدولية أو وفق تدخل طرف ثالث في الصراع، والتي قد يستفاد منها الباحث عند دراسة تأثير المحددات الخارجية علي سلوك مصر تجاه الصراعات الخارجية.

3- محمد عز العرب وأخرون، "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"^٣

تناولت هذه الدراسة تحولات الصراعات الداخلية بعد الثورات في الشرق الأوسط، كما تناولت تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا، وكذلك أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط، كما تطرقت الدراسة إلى سياسات الوساطة لوقف إطلاق النار في الصراعات الداخلية، وبالطبع سوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة من التعرف على مراحل تحول الصراع الداخلي إلى صراع دولي، وكذلك التعرف على الأدوار الدولية لحل الصراع، وكذلك لمعرفة إلى أي مدى ساهمت هذه المجهودات لتهيئة الصراع من عدمه، وكل هذا من شأنه ذات تأثير على سلوك الخارجي للدولة.

^١- القاهرة، مكتبة الهضبة المصرية، ط.2، 1998.

^٢- سلسة الدراسات الإنسانية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يونيو 2005.

^٣- (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2015)

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وسوف يضيف الباحث إلى الدراسات السابقة التي تناولت سلوك الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في مجالها الخارجي بصفة عامة وتجاه الصراعات الخارجية بصفة خاصة.

4- د. جمال واكيم، "صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية للأزمة 2011"⁽⁸¹⁾

تناول هذا الكتاب صراع القوى الكبرى على سوريا الذي لم تعد بدايته كما يوضح الكتاب إلى أحداث الربيع العربي، ولكنه صراع بدأ منذ زمن بعيد، ولكنه ازداد بعد ثورات الربيع العربي، وكان الصراع يدور دائماً على السيطرة على سوريا، ثم تطرق الكتاب إلى انتفاضة 11 فبراير في سوريا وكيف استغلت الأطراف الإقليمية والدولية هذا الصراع لتحقيق أهداف معينة، والحفاظ على مصالحها الخاصة في سوريا، وبالتالي سوف يستفيد الباحث من هذا الكتاب للتعرف على أبعاد الصراع في سوريا، وكيف تتقاسم الأطراف الإقليمية والدولية المصالح والأدوار، وتتأثير ذلك على الوضع الإقليمي لمصر، وعلى السلوك المصري تجاه سوريا.

5- سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية : 2011-2013"⁽⁹²⁾

تناولت هذه الدراسة في البداية سؤال رئيسي وهو، لماذا تحولت الأزمة السورية إلى أزمة دولية مركبة وما تداعياتها على مستقبل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية، ثم طرحت الدراسة إلى المحددات الإقليمية المؤثرة في الأزمة السورية، وتناولت في هذا الصدد محددات كلاً من الدور الإسرائيلي والتركي والإيراني من الأزمة، وكذلك أبعاد الموقف الخليجي من الأزمة (قطر، السعودية، العراق)، وكذلك مواقف القوى الدولية من الصراع السوري (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا) والتي سوف يعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة للتعرف على التوجهات الإقليمية والدولية في الصراع السوري وكيف يؤثر على توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري محل الدراسة، ثم في النهاية تقدم الدراسة المبادرات والحلول الإقليمية والدولية لحل الأزمة السورية، والذي سوف يؤثر بالضرورة أيضاً على توجهات السياسة المصرية تجاه الصراع في سوريا وبالتالي على السلوك المصري محل الدراسة.

وفي إطار الدراسات السابقة التي تناولت طبيعة الصراع في سوريا، سوف يضيف الباحث إلى هذه الجزئية أهمية سوريا بالنسبة لمصر، وذلك لكي نقوم بالربط بين هذا الصراع وأهمية سوريا

¹- بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.2، (2012).

²- رسالة ماجستير، غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم دراسات الشرق الأوسط، 2015).

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

بالنسبة لمصر، وبالتالي سوف يضيف الباحث إلى هذه الجزئية توضيح كيف يؤثر تطور الصراع في سوريا واستمراره بدون حل علي الأمن القومي لمصر، حيث يوضح الباحث علاقة الأمن القومي المصري بسوريا، كيف يتأثر بتطور هذا الصراع.

6- عمرو عبد العاطي، "السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير: بين الاستمرارية والتغيير"⁽¹⁾

في البداية تناولت هذه الدراسة إطار نظري عن الثورة والسياسة الخارجية ومعرفة تأثير الثورة علي السياسة الخارجية المصرية، ثم تطرقت إلى السياسة الخارجية المصرية بعد فوز مرسي ومعرفة مدى فاعليه سياساته وتحركاته في إحداث تحول حقيقي في السياسة الخارجية المصرية، ثم تناولت التحديات والقيود التي يواجهها صانع السياسة المصري بعد الثورة، وأخيراً قامت بطرح سبل لتفعيل السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة. وسوف يستفاد منها الباحث في التعرف علي السلوك المصري خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي.

7- محمد سمير جبور، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"⁽²⁾

وتناولت هذه الدراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في التحولات السياسية بدءاً من ثورة يوليو 1952، ومروراً بثوري 25 يناير و30 يونيو 2013، وذلك بهدف رصد دورها في الحياة السياسية المصرية ، وفي صنع القرارات السياسية وكذلك تناولت الملامح والمحددات الداخلية والخارجية والعوامل التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية المصرية للتأثير في الحياة السياسية وفي التأثير في صنع القرار السياسي ، وكذلك توضيح دور النخب ذو الخلفية العسكرية في اتخاذ القرارات السياسية في ظل وجودها داخل بنية النظام السياسي المصري وسوف تساعد هذه الدراسة الباحث عند تناول السلوك المصري بعد الثورة، في التعرف علي دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي، والتعرف أيضاً علي العوامل الداخلية والخارجية التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية المصرية للتأثير في الحياة السياسية، والذي أثر بالطبع علي السلوك المصري وهو موضوع الدراسة.

8- إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية والمجتمع الدولي بعد ثورة 30 يونيو 2013"⁽³⁾

¹-سياسات عربية (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد 3، يوليو 2013)

²- رسالة ماجستير، غير منشورة (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2014)

³- (القاهرة: المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، أكتوبر 2013)

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وتناولت هذه الدراسة السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال فترة المستشار عدلي منصور وهي فترة من فترات الدراسة.

9- ربيع محمد الدنان، "السياسة الخارجية المصرية" (١١١)

وهذه الدراسة هي دراسة مقارنة، تقوم بشرح وتحليل السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي ومقارنتها بالسياسة الخارجية المصرية للرئيس السيسي، حيث تناولت موقف كلاً منهم بالقضية الفلسطينية، وكذلك علاقة كلاً منهم بإسرائيل، كما تناولت علاقة كلاً منها بالدول العربية والإسلامية، ثم علاقة كلاً منها بالغرب. وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على السلوك الخارجي لكل من الرئيس الأسبق محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي وهو موضوع الدراسة.

10- نصر محمد علي، "السياسة الخارجية المصرية بين محددات الداخل وتحديات الخارج" (٢)

وتناولت هذه الدراسة بعض المحددات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسي حيث تناولت محددات البيئة المحلية من قبيل الرأي العام المصري والوضع الاقتصادي، كما تناولت تحديات السياسة الخارجية المصرية وكيف يؤثر ذلك على علاقتها الخارجية وعلى دورها الإقليمي. وسوف يستفيد الباحث منها في إطار الحديث عن السلوك الخارجي في عهد الرئيس السيسي والتحديات التي تواجهه التي تعيق سلوكه في المجال الخارجي.

11- محمد عبدالله، "استعادة التوازن: توجهات سياسة مصر الخارجية في عهد السيسي" (٣)

وتناولت هذه الدراسة توجهات السلوك المصري خلال فترة الرئيس السيسي ومع هي أهم السياسات التي استخدمها لتفعيل هذا السلوك، والذي يستفيد منه الباحث في إطار الحديث عن السلوك المصري خلال فترة الرئيس السيسي.

12- رباب شعبان المرسي وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة (سوريا-اليمن-ليبيا) من 2011-2017" (٤)

^١- سلسلة مصر بين عهدين، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، 2016)

^٢- مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، يناير 2016

^٣- أبوظبي، مركز المستقبل، 11 يونيو 2014.

^٤- مشروع بحثي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، قسم الدراسات وال العلاقات الدولية ، يوليو 2017)

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة (سوريا-اليمن-ليبيا) من 2011-2017، فتحدثت هذه الدراسة عن توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري، فقامت في البداية بشرح أبعاد الأزمة السورية، ثم تطرق إلى الموقف المصري من الصراع السوري، وفي النهاية تحدثت عن سيناريوهات الأزمة السورية.

وبالتالي سوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على الموقف المصري من الأزمة السورية خلال الفترة 2011-2017، والتي سوف تساعد الباحث في التعرف على السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.

13- رابحة سيف علام: "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري"⁽¹⁾

وتحدثت هذه الدراسة عن الصراع السوري وأهمية تقييم السياسات المصرية تجاه الصراع السوري على كونها من القضايا التي تؤثر على الأمن القومي وعلى المصالح الاستراتيجية للدولة في المنطقة، وأن استمرار الصراعسلح هناك وتمدد تنظيم داعش في سوريا والعراق توسيع دوائر التجنيد للعناصر المتطرفة من الدول العربية بما في ذلك مصر، ثم تقوم بطرح أفكار بديلة للتعامل مع القضية السورية. وهذه الدراسة سوف تساعد الباحث في هذه الدراسة في التعرف على ثوابت السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، وكذلك سوف تساعد في تقييم السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة 2011-2018

14- إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015-2018"⁽²⁾

تناولت هذه الدراسة السلوك المصري بشكل عام والسلوك المصري تجاه سوريا بشكل خاص، والتي يستفيد منها الباحث في إطار الحديث about the behavior of the Egyptian government towards Syria in general and specifically towards the Syrian conflict during the period of President Mohamed Morsi, which was characterized by its support for the opposition and its efforts to mediate between the parties involved in the conflict.

15- محمد عمر، "آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنهاء الحرب الأهلية"⁽³⁾

تناولت هذه الدراسة آليات السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، والتي تمثلت في اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي ثم إلى التوسط بين المعارضة والنظام السوري من جانب، والمعارضة وروسيا

¹- دورية بدائل، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 19، يوليو 2016)

²- القاهرة، المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السياسي، 2016.

³- مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 4، أغسطس 2017.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

من جانب آخر. والتي يستفيد منها الباحث في إطار الحديث عن السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال فترة الرئيس السيسي.

16- محمود جمال، "مناطق التوتر: التدخلات العسكرية الخارجية المصرية"⁽¹⁾

وتناولت هذه الدراسة الدور العسكري لمصر في الصراع الدائر في سوريا، وسوف يستفيد الباحث من هذه الدراسة في الوقوف على حدود هذا الدور، الذي يعتبر مسألة خلاف في الدوائر السياسية المختلفة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

and ، Liberalism,"Worldviews in Foreign Policy: Realism,1-Thomas S Mowle External Conflict"⁽²⁾

تناولت هذه الدراسة سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية وفقاً لرؤية المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية، حيث ركزت هذه الدراسة على توضيح الفروق بين المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية وكيفية انعكاس تفسير كل منهما للعلاقات الدولية علي سلوك الدولة بشأن نزاع أو صراع خارجي، وقد قدمت الدراسة خمس فروق جوهريّة، تحدثت عن الأسباب التي تجعل دولة ما تتدخل أو ترفض التدخل في صراعاً ما وفق افتراضات كلاً من المدرستين. ومن ثم سوف يستعين الباحث بهذه الدراسة كإطار نظري يتعرف من خلاله عن أسباب تدخل الدولة في صراع خارجي وفقاً لمتغيرات بنوية متعلقة بشكل النظام الدولي وطبيعة الموقف.

"Toward a Realist ، David A. Lake and G. John Ikenberry,2-Michael Mastanduno Theory of State Action"⁽³⁾

وتناولت هذه الدراسة إثنان من الاستراتيجيات المستخدمة من قبل الدول تجاه الصراعات الخارجية، وهما استراتيجيات التوسيع الخارجي والتأييد الخارجي، والذي يختلف استخدامهم باختلاف مكانة الدولة وقوتها في المجتمع الدولي، والتي يستفيد منها الباحث في التعرف على الاستراتيجية المستخدمة من قبل مصر في المجال الخارجي والصراعات الخارجية خلال فترة الدراسة.

¹- تقدیرات استراتیجیة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتیجیة، 10 ديسمبر 2016.

²) Oxford: International society in Political Psychology, Vol:24, No:3, Sep.2003(4-

³ 1- International Studies Quarterly, Vol. 33, No. 4, Dec. 1989.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

"REGIME SURVIVAL STRATEGIES AND THE CONDUCT OF FOREIGN POLICY IN EGYPT"⁽¹⁾"
3-Housam Darwisheh

وتناولت هذه الدراسة السلوك المصري الخارجي بشكل عام خلال الفترة من فترة ناصر إلى السيسى، والتي يستفيد منها الباحث في التعرف على السلوك المصري بشكل عام وهو أحد أجزاء الدراسة.

"Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising"⁽²⁾"
4-Fazzur Rahman Siddiqui

وتناولت هذه الدراسة السلوك المصري الخارجي أيضاً بشكل عام من فترة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى فترة الرئيس السيسى، والتي يستفيد منها الباحث في التعرف على السلوك المصري خلال هذه الفترات محل الدراسة.

"post-Revolution Egyptian Foreign Policy"⁽³⁾"
5-Abdel Monem Said

تناولت هذه الدراسة أحداث 25 يناير وتأثير ذلك على صنع السياسة الخارجية المصرية، والتعرف على مدى تأثير الرأي العام المصري في عملية صنع السياسة الخارجية بعد أحداث يناير، ثم تطرق الدراسة إلى فترة الانتخابات الرئاسية التي تلت أحداث يناير والتي إنتهت بفوز الرئيس الأسبق محمد مرسي، وتناولت الدراسة السياسة الخارجية المصرية في عهد مرسي ،مع توضيح التحديات التي واجهت السياسة الخارجية المصرية خلال هذه الفترة، ثم تطرق الدراسة إلى السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسى، مع توضيح التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية خلال هذه الفترة. والتي يستفيد منها الباحث في إطار الحديث عن السلوك المصري خلال فترة رئاسة محمد مرسي.

الدراسات السابقة التي تم عرضها والأخرى من الصحف والكتب رغم استفادة الباحث منها، إلى أنها لم تركز على السلوك المصري خلال الفترة 2011-2018 بشيء من التفصيل بالإضافة، عدم اهتمام أي منهم بدراسة أثر تشكيل وتغير تحالفات الإقليمية والدولية باعتبارها من

¹ - Middle East Review, Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization, Japan, Chiba No.2, March 2015.

² - New Delhi, Indian Council of World Affairs, Issue Brief, 8 September 2016.

³ -(Baradise University: Crown Center for Middle East Studies, No86, November 2014)

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

المحددات الرئيسية والمهمة للسلوك المصري خلال فترة الدراسة، وهو ما يركز عليه الباحث في هذه الدراسة وهو ما يجعلها متميزة عن غيرها من الدراسات التي تم عرضها.

تقسيم الدراسة:

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة البحثية، إعتمدنا على دراسة من ثلاثة فصول:

تم تخصيص الفصل الأول للجانب المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال التطرق إلى مبحثين أساسيين، حيث تناولنا في البحث الأول مفهوم السلوك السياسي الخارجي، والتفريق بين السلوك الخارجي الرؤوتي، والسلوك الخارجي تجاه الصراعات الخارجية وتحديد أهم استراتيجيات الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، ودرسنا في البحث الثاني من الفصل المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الخارجي في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، وذلك لمحاولة تفسير هذا السلوك والتنبؤ به، مع تناول أهم العوامل المؤثرة على هذا السلوك.

أما في الفصل الثاني، فقد تم التطرق فيه إلى محددات السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا الصراع في سوريا وقد جاء تحته مبحثين، في البحث الأول، تكلمنا عن المحددات الداخلية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، وفي البحث الثاني تطرقنا إلى المحددات الخارجية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.

أما في الفصل الثالث ، فقد تطرقنا فيه إلى هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2011-2013)، وذلك من خلال مبحثين، تناولنا في البحث الأول الصراع في سوريا وتداعياته على المصلحة القومية لمصر، وفي البحث الثاني تطرقنا إلى المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2011-2013.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد تطرقنا فيه إلى هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة (2014-2018)، وذلك من خلال مبحثين، تناولنا في البحث الأول المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2014-2018)، وفي البحث الثاني تطرقنا إلى تفسير نظريات العلاقات الدولية للسلوك المصري تجاه سوريا.



الفصل الأول

المنهج السلوكي والصراعات الخارجية:

مقترب مفاهيمي

تُعد دراسة السلوك الإنساني من الموضوعات التي تسم بأهمية كبيرة في مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة باعتباره أحد العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل سلوك الفرد وتأثير المجتمع على هذا السلوك، وكيف يساعد ذلك في تشكيل وعيه وسلوكه السياسي، وإذا انتقلنا إلى الحديث عن سلوك الدولة في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، نجد أن دراسة وتحليل سلوك الدول يُعتبر من أهم أبعاد السياسة الخارجية، وذلك لاعتباره بعد الظاهر الوحيد الذي يمكن من خلاله تحليل وتفسير سلوك الدول، وكذلك التنبؤ بسياستها.

ولقد تعددت الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في محيطها الخارجي بصفة عامة، وتجاه الصراعات الخارجية بصفة خاصة، نتيجة لتغير الوضع القائم في الحالتين، والذي يحتم على الدولة اختيار استراتيجيات المناسبة في مثل هذه الأوقات، والذي يرتبط غالباً بوجود صناع قرار لديهم الكفاءة على التعامل مع مثل هذه الأحداث.

وتتجدر الإشارة إلى تعدد نظريات العلاقات الدولية التي فسرت سلوك الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، والتي تستطيع في نهاية الأمر أن تقدم تفسيراً شاملأً لهذا السلوك، والذي يمكن الاستفادة منه عن التطبيق على الحالة المصرية، حيث نستطيع الوصول من خلال هذه النظريات في النهاية إلى العوامل المؤثرة على سلوك الدول وكيفية انعكاسها على هذا السلوك.

وفي هذا الإطار فإن هذا الفصل يتناول التأصيل النظري و المفاهيمي للدراسة المتمثل في مفهوم سلوك الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية والمقاربات النظرية المفسرة لسلوك الدول في العلاقات الدولية، ولهذا تم تقسيم الفصل إلى مباحثين أساسيين:

المبحث الأول: ويتناول التعريف المفاهيمي لمصطلح السلوك عامه، وكذلك أشكاله والنظريات المفسرة له، منتقلين إلى السلوك السياسي وأشكاله واستراتيجياته، مع التطرق إلى سلوك الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية وتحديد أهم استراتيجياته.

المبحث الثاني: ويحلل النظريات المفسرة لسلوك الدولة في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، من خلال سبع نظريات ومتمثلة في النظرية الواقعية والليبرالية والبنائية والماركسية والإختيار

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

العقلي والسلوكي والدور. مع الإشارة إلى العوامل التي تؤثر على سلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية، والتي تساعده في تفسير هذا السلوك.

المبحث الأول: تحليل المنهج السلوكي في دراسة العلاقات الدولية

تستطيع الدول تحقيق أهدافها من خلال زيادة تأثيرها في سلوك الدول الأخرى، إما باللجوء إلى التهديدات والضغوط لتشكيل تحالفات وخلق مناطق نفوذ مطلقة، أو بخلق بيئه سياسية دولية وقواعد للنظام تساعده على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، أو بالسيطرة على الاقتصاد العالمي أو على الأقل التأثير فيه.

وقبل التطرق إلى المنهج السلوكي المحدد لموافق الدولة في إطار العلاقات الدولية يبدو مناسباً الإشارة إلى مفهوم السلوك الإنساني والنظريات المفسرة له:-

أولاً: مفهوم السلوك الإنساني: الخصائص، الأنواع، والنظريات المفسرة له:

أ) الخصائص

يعرف الدكتور فخري الدباغ السلوك بأنه تفكير أو عمل يقوم به الكائن الحي ويتجه به نحو تحقيق هدف أو تقربه منه ، وقد يكون السلوك مستجدا باعتباره حدث في تلك لفترة لأول مرة من قبل الكائن الحي، وقد يكون سلوكاً متكرراً بصورة تكاد تكون طبق الأصل أو مقاربة لما سبقها وفي جميع الأحوال فإنه يستند إلى خلفيات ينشأ عنها ويرجع إليها. (141)

ويعرفه كل من الدكتور عوض جدوع والدكتور محمد أمين السلوك " بأنه ذلك النشاط الذي يقوم به الكائن الحي نتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة، حيث يحاول باستمرار التطوير والتعديل في هذه الظروف، حتى يتحقق له البقاء وإشباع حاجاته، وهو سلسلة من الاختبارات بين مجموعة من الاستجابات الممكنة". (152) وأنه يمكن التنبؤ بالسلوك بشكل أفضل من خلال فهم وقياس المتغيرات الإدراكية.(3)

¹ - فخري الدباغ، السلوك الإنساني: الحقيقة والخيال، مجلة العربي للنشر، الكويت، 1986، ص ص 31-32.

² - عوض جدوع، محمد أمين، "دور المؤسسات الوقافية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين"، مجلة طريق العلوم التربوية والاجتماعية، الجزائر، المجلد:4، فبراير 2017، ص 648.

³ - Judith Holdershaw and Philip Gendall, "Understanding and predicting human behavior", ANZCA08 Conference, Power and Place, Massey University, Wellington, New Zealand, July 2008, p1.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ويُعرف الدكتور جابر عبد الحميد السلوك الإنساني بأنه مجموعة الاستجابات التي تصدر عن الفرد وما يرتبط به من مثيرات ، وأنه يمكن ملاحظة سلوك الفرد في نوعين من المواقف، الأول مواقف طبيعية لا يدرك فيه المفحوس أنه ملاحظ، والثاني: مواقف اختيارية حيث يعد الملاحظ موقفاً ويرتبه على نحو معين، ويلاحظ أن الهدف من الملاحظة تكمن في تسجيل موقف الفرد ذي المغزى وليس كل ما يفعله، وذلك لتحديد مدى تعاونه وسيطرته أو عدوانه.⁽¹⁶¹⁾

بينما يُعرفه Skinner بأنه ردود أفعال علي منهات أو مثيرات، وأن السلوك الإنساني يرتبط بالنوايا والمقاصد والأغراض والغايات، حيث يعتبر السلوك المادة التي يُستدل بها على المواقف والنوايا والاحتياجات.⁽¹⁷²⁾

وتتمثل أهم خصائص السلوك الإنساني فيما يلي:⁽¹⁸³⁾

- 1-أن السلوك مسبب: بمعنى أنه يمكن ورائه أسباب تؤدي إلى ظهوره.
- 2-أن السلوك هادف: بمعنى أنه يسعى إلى تحقيق أهداف معينة.
- 3-أن السلوك من: بمعنى أنه يختلف حسب طبيعة الظروف المحيطة بالفرد في أي وقت من الأوقات.
- 4-أن السلوك متغير ومتتنوع لا يقف عند مواجهة عقبة تحول دون تحقيق الهدف بل يتغير حتى يصل إلى هذا الهدف المرغوب.
- 5-أن السلوك مستمر لا ينتهي إلا بالوصول إلى الهدف.
- 6-أن السلوك مدفوع بدوافع: بمعنى أن السلوك الإنساني مدفوع بدوافع أساسية مسببة لهذا السلوك كالدافع الفطريّة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدافع تعترف من أهم المكونات التي تشكل السلوك الإنساني، حيث تعتبر الدافع الطاقة المحركة والداعمة والموجهة للسلوك.⁽¹⁹⁴⁾

¹-جابر عبد الحميد، مدخل لدراسة السلوك الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4، 1986، ص ص12-13.

²- بـ-ف سكينر، تكنولوجيا السلوك الإنساني، (ترجمة) عبد القادر يوسف، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1980، ص 18، ص 10، ص 13.

³-علي السلمي، السلوك الإنساني في الإدارة، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 1995، ص 12، ص 44.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ب) أنواع السلوك الإنساني:

1-السلوك الفردي والسلوك الجماعي :⁽²⁰¹⁾

أ-السلوك الفردي:

هو السلوك الخاص بفرد معين.

ب-السلوك الجماعي:

فهو السلوك الذي يتمثل في علاقة الفرد بغيره من الجماعة.

2-السلوك الصريح والسلوك السري:⁽²¹²⁾

السلوك الصريح (الظاهر):

وهو السلوك العلني للفرد مثل عملية الشراء والبيع والتفاوض والمساومة.

السلوك السري (الباطن):

وهو سلوك الفرد غير العلني كالميلول والاتجاهات وأساليب التفكير والإدراك والتعلم

3-السلوك الاستجوابي والسلوك الإجرائي:⁽²²³⁾

السلوك الاستجوابي (اللإرادي):

هو السلوك الذي يتمثل في أنماط الاستجابات التي تسببها المثيرات المنبهة لها، وتسمى العلاقة بين مثل تلك المثيرات والاستجابات بالانعكاس، مثل: إغماض جفن العين عند تعرضها لنفخة هواء.

السلوك الإجرائي (الإرادي):

⁴- عبير عبدالرحمن، "د الواقع السلوك الإنساني"، مجلة مسارات معرفية، مركز دراسات المرأة، السودان، العدد 2، أغسطس 2013، ص 21-22.

¹- يوسف عنصر، ناجي ليتيم، "أهم المحددات السيكوسociological المستخدمة في قياس وتشكيل - سلوك العمال التنظيمي"، مجلة الداوسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد السابع، يوليو 2014، ص 125.

²- علي السلمي، السلوك الإنساني في الإدارة، مرجع سابق، ص 43.

³- حمدي عبدالعظيم، برامج تعديل السلوك، دار أمجاد للنشر، الجيزة، ط 1، 2013، ص 22.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

هو السلوك الذي يتحدد بفعل العوامل البيئية مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والتربوية والجغرافية وغيرها، ويمثل السلوك الإجرائي معظم أنماط السلوك الإنساني، وهو سلوك لا يحدث دائماً من تلقاء نفسه، بل إن الكائن الحي الذي يتسبب في حدوثه.

وهناك العديد من العوامل التي تعد من محددات السلوك الإنساني وأهمها ما يلي:

1-عامل الوراثة والنضج: ويقصد بعامل الوراثة ما تحمله الجينات من صفات الآباء والأمهات التي تنتقل إلى الأبناء فإن صفة من الصفات الموروثة في الأبناء تأتي نتيجة تفاعل الجينات التي ورثها الابن عن أبيه، والوراثة لا تؤثر مباشرة على السلوك الإنساني بل عن طريق الصفات الإنسانية⁽²³¹⁾ ، هذا بالإضافة إلى عامل النضج الذي يعتبر من العوامل الرئيسية الداخلية المؤثرة في تحديد السلوك الإنساني، حيث يؤثر النضج على أنماط النمو المختلفة السلوكية والجسمية، وللنضج تأثير رئيسي على النمو ذاته بحيث يتيح أنواعاً جديدة من السلوك الممكن لكي تظهر وذلك معأخذ الخبرة بعين الاعتبار⁽²⁴²⁾.

2-العوامل البيئية: هناك عوامل بيئية كثيرة تؤثر في السلوك منها:

-البيئة الطبيعية كالجو والتضاريس، والبيئة الاجتماعية كالمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان ورفاقه

وزملاء العمل، والبيئة الثقافية كالأسرة ووسائل الإعلام والحضارة.

-التطبيع والتنشئة: كأسلوب تربية الأطفال منذ السنوات الأولى.⁽²⁵³⁾

3- عوامل دور الفرد: لكل إنسان أدوار عدّة في حياته، ويختلف سلوكه باختلاف الدور الذي يقوم به. فقد يختلف دور الإنسان ابناً عنه أباً، أو موظفاً أو مسؤولاً، أو رئيساً. وهناك عوامل اجتماعية ترتبط بكل دور، إضافة إلى عوامل خاصة تخص الفرد وأسلوبه في الحياة.⁽⁴⁾

4- عوامل التعلم والحضارة:

¹ - مكرم أحمد جوهر، "محددات السلوك الإنساني"، مجلة هدى الإسلام، وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، الأردن، المجلد 45، العدد الخامس والسادس، 2001، ص ص 98-96.

² - المرجع السابق، ص 98.

³ - أحمد السيد كردي ، "مفهوم السلوك والسلوكية" ، جامعة الأزهر، موقع كلية التجارة، 21 مايو 2010 على الرابط التالي:
<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126298>

⁴ - المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أ-التعلم: يعرف التعلم على أنه التغيير الدائم في السلوك الذي ينبع عن الخبرة المكتسبة من التجارب السابقة والتي يتم تدعيمها بصورة أو بأخرى والتي تعمل على تغيير السلوك بطريقة آلية ودائمة نتيجة تكرار وضعية الاكتساب.⁽¹⁾

ب-العوامل الحضارية: فتعتبر العوامل الحضارية من العوامل الأساسية المؤثرة في اتجاهات الأفراد وسلوكيه ولقد أكدت الدراسات أن الثقافة لها طابع اجتماعي يعبر عن نمط العيش والحياة بالنسبة للأفراد داخل مجتمعاتهم، فالثقافة تزود الفرد بالقيم، الأفكار، المعايير وهذا ما يعطيه ويكتسبه فرصة لتغيير اتجاه سلوكه العام.⁽²⁾

ج) نظريات السلوك الإنساني:

وتوجد العديد من النظريات المفسرة للسلوك الإنساني وهي:

1-نظريّة التحليل النفسي : Piycho-analysis

لقدرأى Freud صاحب نظرية التحليل النفسي أن كافية دوافع الإنسان ورغباته يمكن ردتها إلى غريزتين فقط، الأولى الحياة وتظهر هذه الغريزة في كل نعمون به من أعمال إيجابية بناءة من أجل المحافظة على حياتنا واستمرار وجود الجنس البشري، أما الغريزة الثانية فهي الموت والتي تبدو في السلوك التخريبي وفي الهدم والعدوان على الغير وعلى النفس، وبالتالي فإن فرويد يفسر جميع أشكال السلوك الإنساني بهاتين الغريزتين وبما يقوم بينهما من صراع أو تعاون في الكائن الإنساني. بإحداهما تنزع إلى البناء والأخرى إلى التدمير. كما يرى أنه ليس من الضروري أن يكون هناك دافع وراء السلوك الإنساني فقد يكون سلوكاً لأشعور غير مرتبط بدافع.⁽³⁾

2-النظريّة السلوكيّة :Behavioral theory

¹ - لونيسي علي، "العوامل الاجتماعية و الثقافية و علاقتها بتغير اتجاه سلوك المستهلك الجزائري: دراسة ميدانية بسطيف"، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة منتوري، الجزائر، 2006-2007، ص.63، ص.66.

²-المراجع السابق، ص.66.

³ - عبد الرحمن محمود عيسوي، علم النفس الفسيولوجي: دراسة في تفسير السلوك الإنساني، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989، ص ص122-126.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تري المدرسة السلوكية والتي يعد تورنديك من أشهر روادها أن السلوك البشري لا يأتي نتيجة دلوافع داخلية بل نتيجة لمنهات فيزيقية حسية، حيث أنها تفسر السلوك تفسيراً ميكانيكياً. وبالتالي فإن الموقف الخارجي من وجهة نظرها هو الذي يحرك الدافع الداخلي.⁽²⁷¹⁾

3-نظريّة الجشتالت *Gestalt theory*

ظهرت في ألمانيا كثورة ضد اتجاه السلوكيين في دراسة السلوك والتي يُعد Wertheimer من أشهر روادها، ونقطة البداية عند الجشتالت في دراسة وتحليل السلوك هي البيئة الاجتماعية لا الفرد، وبالتالي يعتبر الإدراك هو محور الارتكاز فيها، وتركز هذه النظرية على دراسة التنظيم المتكامل للموقف الاجتماعي بكل ما يحتويه من أجزاء وتحليل العلاقة بين تلك الأجزاء، وعلى ذلك يبدو التناقض الأساسي بين مدرسة الجشتالت والمدرسة السلوكية الأمريكية، في أن الأولى تعتبر السلوك تنظيماً متكاملاً وترتيباً يختلف من موقف لآخر باختلاف مكونات كل موقف وطبيعة العلاقات بينها، بينما ترى الثانية أن الموقف السلوكي ما هو إلا مجموعة مؤشرات واستجابات سابقة.⁽²⁸²⁾

4-النظريّة الظاهراتية – الإنسانية *Ahumanistic-Phenomenological Theory*

تري هذه النظرية ان السلوك الاجتماعي يجب ان يدرس بالتركيز علي القيم والافكار والرمز واساليب التفكير التي يتبعها كل فرد من خلال خبراته الخاصة وان الانسان مدفوع لفعل الخير وانه ينطوي على دافع رئيس للنمو والارتقاء والابداع وتحقيق الذات.⁽²⁹³⁾

5-نظريّة المعايير *Norms Theory*

تري ان سلوك الفرد يتحدد وفقاً للمعايير التي يتلقاها من افراد اسرته، والتي هي اوامر المجتمع ونواهيه وبذلك فان التباين الملاحظ في سلوكيات الافراد في المواقف الاجتماعية يعزى الى الاختلاف في الدرجة التي تأثروا فيها بمعايير ذات الصلة بسلوكهم ، وتأسيساً على ما تقدم

¹- المرجع السابق، ص130.

²- انتصار يونس، السلوك الإنساني، دار المعرف، الإسكندرية، 1993، ص ص 19-20.

³- إيمان عبدالكريم، السلوك الاجتماعي للطالب الجامعي، مجلة مركز البحث التربوية والنفسية، بغداد، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2007، ص ص 10-11.

⁴- المرجع السابق، ص 13.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

فللمعايير تأثيراً محدداً، أي إنها تحدد السلوك المتوقع في المواقف الاجتماعية المختلفة وهو عادة يكون السلوك المرغوب والمحبب من قبل الجماعة الداخلية. (4)

6- نظرية التعلم باللحظة :*Observational Learning Theory*

تُعد هذه النظرية واحدة من النظريات التي يمكن أن تحلل السلوك على ضوئها ومن ثم يمكن القول بأن السلوك يجب أن يقوم على فرض يمكِّن اختبارها بصورة علمية عن طريق بعض المناهج، ولاشك في أن هذه النظرية في الفلسفة السلوكيَّة، والتي اهتمت بـاللحظة السلوك الخارجي، وأيضاً بيئَة الفرد الاجتماعية والمادية التي تُعد من بين عوامل أخرى محددة للعوامل السيكولوجية، ولو نظرنا إلى العناصر المهمة في نظرية التعلم نجد أنها تتلخص فيما يأتي: (١)

-السلوك (حركي/لفظي)

-البيئة (الظروف الضاغطة والظروف الفيزيقية والزمان، المكان)

-الظروف الإجتماعية (الناس، الجيران والأصدقاء،...إلخ)

-العامل المعرفي (العلاقات المباشرة للسلوك الصريح، ومدى التأثير في الآخرين)

-التنبه للعوامل البيئية

7-نظرية إدراك الذات :*Self - perception theory*

تُرى نظرية الذات، والتي يُعد Carl Rogers من أشهر روادها أن الفرد يميل نحو إصدار استجابات منظمة أو كلية يوجهها الهدف، وهي لا تقبل تفسير سلوك الإنسان على أساس المثير والاستجابة، كما تؤكد أن تمييز الإنسان لمسارات السلوك هي التي تساعده على تحقيق ذاته، كما تؤكد أن السلوك في أساسه محاولة موجهة نحو الهدف الذي يحقق إشباع حاجاته، وإن أفضل موقع لفهم السلوك يكون من خلال الإطار المرجعي الداخلي للفرد نفسه، حيث أن ما يبدو أنه سلوك غريب مفرغ من المعنى عند ملاحظ معين هو سلوك له هدف وغرض عند الفرد نفسه وأن

^١ - فخرية يوسف، "سلوك الشخصية من نمط (٤) وعلاقته ببعض التغيرات النفسية لدى عينة من طلبة وطالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، 2001، ص 26-27.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أفضل طريقة لتعديل السلوك هي البدء بتغيير مفهوم الفرد عن نفسه، وتسعي الذات بطبيعة الحال إلى المحافظة على السلوك الذي يتسم مع صورتها عن نفسها.⁽¹⁾

8-نظرية السلوك المخطط : Theory of Planned Behavior

تشير هذه النظرية إلى أن السلوك البشري يتتأثر بثلاثة معتقدات: المعتقدات حول العواقب، توقعات الآخرين، والأشياء التي قد تدعم أو تمنع السلوك، وتهدف هذه المعتقدات إلى معرفة وتحليل السلوك، فعلى سبيل المثال، عندما يدرك الشخص أنه يسيطر على موقف معين، فتعكس نوایا السلوكية هذا الفهم، وهذه النظرية تقدم توضيحات إضافية حول العلاقة بين المعرفة والموقف والنية السلوكية والسلوك الفعلي.⁽²⁾

ولقد تعددت تعريفات السلوك السياسي فوفقاً لـKatz إن السلوك السياسي أو النهج السلوكي لدراسة السياسة "يحدد سلوك الأفراد أو مجموعة الأفراد باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل" وأنه يسعى لفحص السلوك والأفعال وأعمال الأفراد، وليس خصائص مؤسسات مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية". والهدف الرئيسي للسلوك السياسي هو "شرح السلوك مع وجہة نظر غير متحيزة ومحايدة، باستخدام طرق مثل أخذ العينات، وتوسيع نطاق التحليل الإحصائي والمقابلات بين الآخرين".⁽³⁾

ويعرفه طلال عبد الرحمن بأنه "السلوك المتعلق بأعمال الإنسان وتصرفاته وتوقعاته في السياق السياسي"، وأن السلوك السياسي للفرد يعتبر ناحية واحدة فقط من سلوكه العام

¹ - إسلام أحمد محمد، "دراسة لبعض العوامل المميزة لشخصية القائد السياسي وفق نظرية العوامل الخمسة الكبرى"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 41-42.

² - Elijah A. Akintunde, "Theories and Concepts for Human Behavior in Environmental Preservation" (Nigeria: Pan African University, Institute of Life and Earth Science, **Journal of Environmental Science and Public Health**, Volume 1, Issue 2, 30 August 2017) p126.

³ - Kayode Ees-uola, NATIONAL OPEN UNIVERSITY OF NIGERIA, University of Lagos, Nigeria, First Printed 2013, p5.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

باعتبار أن التصرفات الإنسانية ليست كلها سياسية، فهي تتفاوت حسب مساهمة الإنسان السياسية.⁽³⁰¹⁾

وهناك تعريف آخر للسلوك السياسي على أنه أي فعل أو اختيار أو تفاعل بين الأشخاص أو بين الجماعات له مضمون سياسي.⁽³¹²⁾

وخلاصة القول فإن السلوك السياسي هو السلوك الذي يهدف إلى دراسة تصرفات الأفراد في المجال السياسي، لمحاولة وصف هذا التصرف أو السلوك في العملية السياسية، وذلك بالاعتماد على أساليب البحث التجريبية سواء كانت مقتبسة من العلوم الاجتماعية أو تم تطويرها بشكل مميز، والذي قد تم من خلال الملاحظة المباشرة أو من خلال الاستدلال من البيانات السلوكية الأخرى، مع التأكيد على أهمية القيم والقوانين في تحديد السلوك السياسي للأفراد، إضافة إلى الأنماط المتكررة في سلوك الأفراد في المجال السياسي بما في ذلك علاقات القيادة بالتبعية، والتخصص الوظيفي، وما شابه ذلك، والتي تتغير بدرجات متفاوتة على الرغم من ثباتها نسبياً.⁽³⁾

وبناء على هذه التعريفات توجد العديد من العوامل التي تحدد السلوك السياسي تتمثل فيما يلي:⁽⁴⁾

1- الثقافة السياسية:

تشكل الثقافة بدورها من خلال الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للأمة، كما تعتبر الدراسات الثقافية ذات أهمية خاصة في دراسة التحول الديمقراطي، حيث يحاول المحللون تحديد المتطلبات الازمة للديمقراطية، وكلما حدثت تغيرات زادت الثقافة السياسية لدى المواطنين وبالتالي يحدث تغيير في السلوك السياسي، كما أن درجة التحدي والديمقراطية تحدد مدى فهم المواطنين لتوجهات حكوماتهم وبالتالي درجة تأثيرها عليها.

¹ - طلال عبد الرحمن، "دراسة في تحليل السلوك لصانع القرار السياسي"، مجلة الدبلوماسي، وزارة الخارجية-معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد 17، يوليو 1995، ص.74.

² - عزيزة محمد، السلوك السياسي: النظرية والواقع، دار المعارف، القاهرة، ط١، 1994، ص.11.

3- Samuel P. Huntington and Others, "Research in Political Behavior", *The American Political Science Review*, Vol. 46, No. 4 ,Dec., 1952, p1004.

⁴ 1-Rebort E. Gooding, "Overview of Political Behavior and Citizen Politics", Article, The Oxford Hand book Of Political Sciences, New York, Sep 2013) pp4-7, p11.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2- السلوك الانتخابي:

يمثل أحد الأدوار المركزية للمواطنين في الديمقراطيات والأنظمة السياسية الأخرى في اتخاذ القرارات بشأن الأمور السياسية، وبالتالي فإن دراسة الاختيار الانتخابي تعتبر بطبيعة الحال موضوعاً أساسياً في أبحاث السلوك السياسي.

3- مدى وجود المشاركة السياسية:

إن كل الأنظمة السياسية تتوقع بعض المشاركة العامة في العملية السياسية، حتى إذا كان ذلك فقط لإطاعة الأوامر السياسية. غير أن الديمقراطية تتوقع مشاركة أكثر فاعلية من نظام غيرديمقراطي لأن الديمقراطية مصممة لتجميع التفضيلات العامة في قرارات جماعية ملزمة. كما أن الأنظمة الاستبدادية تشرك الجمهور في العملية السياسية، ولو صورياً على الرغم من أن هذا هو في الأساس لتلقين الجماهير للتوفيق مع القرارات التي اتخذتها النخبة، وبالتالي فإن دراسة المشاركة السياسية تعد موضوعاً أساسياً في أبحاث السلوك السياسي.

4- طبيعة نظم الإيمان الجماعي:

بمعنى القدرات السياسية العامة لدى الجمهور والتي تتعلق بمستوى معرفتهم وفهمهم واهتمامهم بالمسائل السياسية. فمثلاً لكي يتخد الناخبون قرارات ذات معنى، يجب عليهم فهم الخيارات التي تواجهها السياسة. ويجب أن يكون لدى المواطنين معرفة كافية بالعمل الذي يقوم به النظام السياسي إذا كانوا ينونون التأثير على أعمال ممثليهم والسيطرة عليها، ولا تزال المناظرات حول القدرات السياسية لدى الجمهور واحدة من الخلافات الرئيسية في أبحاث السلوك السياسي حيث أن الدراسات الاستقصائية التجريبية وجدت أن التعقيد السياسي العام لم يلق الاهتمام بالنسبة لمعظم المواطنين، حيث يبدو أن الاهتمام والمشاركة السياسيين لم يتعدى مجرد الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الوطنية. علاوة على ذلك، لم يبد الناس سوى القليل من الفهم لمشاركتهم السياسية، وبالتالي فإن المقصود هنا أن قدرات الجمهور محدودة فيما يتعلق بالسلوك السياسي وعلى الأخص السلوك التصويتي.

5- الرأي العام وفاعليته:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يعتبر الرأي العام أحد محددات السلوك السياسي، حيث أنه ذو تأثير كبير في العملية السياسية ولكن ذلك يحدث داخل الأنظمة الديمقراطية، حيث تؤكد هذه الأنظمة على ضرورة ليس فقط الحفاظ على دعم الرأي العام لها، بل تؤكد على أنه يجب أن يحدد الرأي العام نفسه السياسة العامة، وبالتالي فإن سياسات هذه الحكومات تعكس آراء ومصالح الشعب، وبالتالي فإن الرأي العام في هذه الحالة ذو تأثير كبير في العملية السياسية.⁽¹⁾

إذا كان ما سبق يمثل محددات السلوك السياسي على المستوى الداخلي أو داخل النظام السياسي فإنه يمكن القول أن هناك عدة أشكال لهذا السلوك السياسي سواء كان داخل الدولة أو خارجها وهي ما يلي: (2)

1) السلوك الانتخابي: ويقصد به كيف ولماذا يصوت الفرد لمرشح أو لحزب أو لنقابة أو لتنظيم معين، وكيف ولماذا تصوت دولة في التنظيمات الدولية على القضايا المختلفة المعروضة أمام تلك المنظمات، ولماذا يشارك الفرد في الانتخابات ولماذا يمتنع عن المشاركة في الانتخابات.

2) السلوك التشريعي: ويشمل سلوك أعضاء هيئات التشريعية فيما يتعلق بكيفية وأسباب تصويت هؤلاء الأعضاء على مشروعات القوانين، وكيف تتم عملية التوفيق بين هذه الآراء المتعارضة لأعضاء هيئات التشريعية.

3) السلوك الحكومي: ويشمل السلوك التنفيذي بشقيه السياسي والإداري، أي سلوك القائمين على السلطة التنفيذية بشقيها السياسي والإداري في ثنايا سعيهم لتطبيق السياسات التنفيذية، وتطبيق القواعد القانونية. فقرار الحكومة بزيادة الإنفاق الدافعي أو إنشاء مدن جديدة، أو خفض الرسوم الجمركية، أو تكثيف الحملات ضد تجار المخدرات، كلها نماذج للسلوكيات السياسية الحكومية.

4) السلوك القضائي: لا يقتصر دور القضاء على مجرد تطبيق القانون في حالة التنازع. فالقضاء أيضاً دور في تفسير القوانين، والاجتهاد في أسلوب تطبيقها، وذلك بشكل أخص على مستوى المحاكم العليا والمحاكم الدستورية وتتأثر تلك التفسيرات والاجتهادات بالخلفية الایدلوجية والعقائدية للقضاة، وفي هذا الإطار يعد سلوك القضاة في ميدان إصدار الأحكام بناء على

¹ - Michael Margolis, Public Opinion, "Polling, and Political Behavior", *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 472, Mar.1984, p62.

2- محمد السيد سليم وجلال عبدالله مغوض، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

اجتهادات وتفسيرات معينة، بمثابة شكل من أشكال الدستورية العليا في مصر والتي أثرت في حركة النظام السياسي خلال السنوات العشرين الأخيرة، حكم المحكمة بخصوص إلغاء الاستثناءات في القبول بالجامعات.

5) السلوك السياسي الدولي: وهو كل سلوك تقوم به الوحدات الدولية المختلفة من الدول، التنظيمات الدولية والأفراد حين يهتمون بالقضايا السياسية في سعيها لتحقيق أهدافها في المحيط الدولي، كإعلان الحرب علي دولة أخرى، أو إعطاء المعونة الاقتصادية لدولة أخرى وهكذا.

ثانياً: استراتيギات السلوك السياسي:

ويمكن تحديدها فيما يلي:

1-استراتيギة الاحتواء:

الاحتواء هو المصطلح المستخدم عموماً لوصف السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تم التعبير عنها من قبل جورج ف. كينان.⁽¹⁾ وقد صُممَت استراتيجية الاحتواء وهي استراتيجية طويلة المدى من قبل الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفيتي، وذلك لمواجهة التهديدات المتمثلة في التوسيع الشيوعي ومبدأ الأساسى المتمثل في مقاومة التهديدات التقليدية للغرب، حيث تم الاعتماد على هذه الاستراتيجية للحد من التموجات السوفيتية في أوروبا دون الصراع العسكري المفتوح، حيث إن الاحتواء قد يساعد في منع التصعيد العسكري خاصة في المناطق عرضة للتدخلات المختلفة، كما أنه يساعد في إعادة الثقة في مؤسسات الدولة من خلال إظهار قدرتها على الصمود، وقد يمثل أيضاً الاحتواء رادعاً ضد التوغلات الخارجية.⁽²⁾

¹ - AMNON ARAN, "Containment and territorial transnational actors: Israel, Hezbollah and Hamas", Oxford University Press on behalf of the Royal Institute of International Affairs, **International Affairs**, Vol. 88, No.4 (July 2012), p835.

² - Corneliu Bjolaa and James Pammentb, Digital Containment: Revisiting Containment Strategy in the digital age, European International Studies Association, **Global Affairs**, 10 March 2016, p8.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ويمكن القول بأن تبني الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية قد وضع إطاراً للسياسة الأمنية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة.⁽¹⁾

وتعتمد هذه الاستراتيجية على التفاوض ولكنها يتطلب توافر القدرة الكبيرة على الإقناع وهذا يكون أحياناً صعباً لأن الدول تلجأ إلى الاحتواء بعد فشل جميع أشكال التعاون مع الخصم،⁽²⁾ وكذلك تعتمد على الحوافز الاقتصادية وكذلك العقوبات أيضاً كبديل للحوار في حالة فشل الحوافز مثل ما يحدث مع إيران على خلفية برنامجه النووي، وتشدد على احترام المؤسسات الدولية وعلى أهمية التحالفات وكذلك العمل على إظهار قدرات الدولة،⁽³⁾ كما تعتمد على احتكار الأسلحة الذرية والدعائية الفعالة والعمليات السرية كشرط لنجاحها.⁽⁴⁾ وبالتالي تعتمد هذه الاستراتيجية على عناصر سياسية واقتصادية وعسكرية في مواجهة التهديد. ويؤكد كينان أن هذه الاستراتيجية يجب أن تتضمن فقط الاحتواء السياسي والاقتصادي كبدليلين للاحتواء العسكري، بحيث أن كلاً من الإجراءات السرية وكذلك المساعدات الاقتصادية سوف تساعد في تقليل مصادر التهديد، وذلك بسبب ما ينتج عن الاحتواء العسكري من خسائر مادية وبشرية كبيرة، حيث أكد البعض أنه كان سبباً رئيسياً في الحرب الكورية وحرب فيتنام، ولكنه يؤكد في الوقت نفسه أنه يمكن اللجوء إليه في حالة تعرض مصالح الدولة الحيوية للخطر ولكن بشرط موافقة المؤسسات الدولية على ذلك، وتشترط استراتيجية الاحتواء لنجاحها الاعتماد على بعض أساليب، والتي من بينها استغلال التناقضات بين تصرفات الخصم وبين مبادئه،⁽⁵⁾ وكذلك احتواء نقاط قوة الخصم، والعمل أيضاً على تحليل مكثف لسلوك الخصم وتحديد مصادر سلوكه بمعنى تحديد وتحليل عقيدة الخصم وكذلك تصوراته للواقع وتقييمهم لما يجب القيام به.⁽⁶⁾

¹ - Paul N. Nitze, **FORGING THE STRATEGY OF CONTAINMENT**, National Defense University Press, Washington, Second printing, 1996, p6.

² - FREDRIK LOGEVALL, "A Critique of Containment", Oxford University Press, **Diplomatic History**, Vol. 28, No. 4, September 2004, P 489.

³ - Lora S. Aggour, "The Strategy of Containment in Fighting Terrorism", **Strategic Insights**, Center for Contemporary Conflict, California, Vol.6, No.4, September 2008, p1.

⁴ - WALTER L. HIXSON, "Containment on the Perimeter: George F. Kennan and Vietnam", Oxford University Press, **Diplomatic History**, Vol. 126-, No. 2, spring 1988, P 149.

⁵ - Lora S. Aggour, "The Strategy of Containment in Fighting Terrorism", Op.cit, PP 4-5.

6- Charles Gati, "What Containment Meant", Slate Group, **Foreign Policy**, No. 7, Summer, 1972, p24.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وتتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة قوية بين الاحتواء والتوازن النووي، فكلما كان هناك توازن نووي قلت فعالية الاحتواء الذي يعتمد بصفة خاصة على احتكار الدولة المستخدمة لهذه الاستراتيجية على الأسلحة النووية، حيث نجحت هذه الاستراتيجية المستخدمة من قبل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب احتكار الولايات المتحدة آنذاك للقنبلة الذرية، والذي كان بمثابة ردع للدول الأخرى التي تريد الولايات المتحدة احتوائهما، وبالتالي يصعب استخدامها في الوقت الحالي بسبب امتلاك العديد من الدول للأسلحة النووية مما يجعل من الصعب احتوائهما.
¹) وبالتالي يمكن استبدال هذه الاستراتيجية باستراتيجية توازن التهديد كما سُرِي لاحقاً.

2-استراتيجية التضليل:

وهي الاستراتيجية التي تعتمد على الخلق المتعتمد لمعلومات خاطئة أو غير دقيقة والعمل على مشاركتها بهدف خداع وتضليل الجماهير، وذلك إما لأغراض سياسية أو شخصية أو مكاسب مالية. ²) وقد تشكل المعلومات الخاطئة (التضليل) الأساس لقرارات سياسية واجتماعية تتعارض مع مصلحة المجتمع، خاصة مع ازدياد معدلات الأممية وغياب المعرفة، فغالباً ما يلجأ الناس إلى الاستدلال البسيط عند اتخاذ القرارات، وأبرز مثال على التضليل على الصعيد السياسي اتضح في الفترة التي سبقت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، وذلك عندما أعلن المسؤولون الحكوميون الأميركيون أنه لا يوجد شك في أن صدام حسين كان يمتلك أسلحة دمار شامل وأنه مستعد لاستخدامها ضد أعدائه، وبالتالي قامت إدارة بوش بالربط بين العراق وهجمات 11 سبتمبر الإرهابية، حيث حددت العراق على أنه خط المواجهة في "الحرب على الإرهاب" ولمحت إلى أن لديها معلومات استخباراتية تربط الإرهاب بالعراق، وأنه على الرغم من عدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق على الإطلاق ، ولم يتضح ارتباطها بالقاعدة، إلا أن قطاعات كبيرة من الجمهور الأميركي استمرت في تصديق ادعاءات الإدارة السابقة، حيث يعتقد حوالي 20٪ إلى 30٪ من الأميركيين أن أسلحة الدمار الشامل قد تم بالفعل اكتشافها في العراق بعد سنوات من الغزو وحوالي نصف الجمهور يؤيدون الروابط بين

1- Terry L. Deibel and John Lewis, **Containment: Concept and Policy**, National Defense University Press, Washington, 1986, P 255.

2- Zoe McCallum,"Disinformation and 'fake news': Final Report", London, House of Commons, the Digital, Culture, Media and Sport Committee of the British Parliament, Eighth Report of Session 2017–19, 18 February 2019, p1.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

العراق وتنظيم القاعدة، وقد استمرت هذه المعتقدات الخاطئة على الرغم من أن جميع تقارير وسائل الإعلام الأولية حول مشاهد أسلحة الدمار الشامل المحتملة خلال الغزو أعقبتها تصريحات منشورة، وعلى الرغم من عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق وغياب الروابط بين العراق والقاعدة في نهاية المطاف تم ربطها بالإرهاب.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التضليل يتم استخدامها على نطاق أوسع في المناطق

المتأثرة بالصراعات النشطة والحكومات الاستبدادية وذلك بسبب ما يلي:⁽²⁾

1- عدم وجود معلومات موثوقة وذات مصداقية في البيئات التي تتعرض فيها حريات الصحافة للتهديد، حيث يتعرض الصحفيون للترهيب، أو تسيطر الدولة على وسائل الإعلام، وفي هذه الحالة يمكن أن يصل التضليل إلى الجمهور بشكل أوسع.

2- إنتشار حالة من عدم اليقين في المناطق المتأثرة بالصراعات أو الطوارئ الإنسانية أو الكوارث الطبيعية، وبالتالي يكون الجمهور أكثر عرضة لسوء التفسير أو اتخاذ إجراءات بشأن التضليل وهذا بدوره يزيد من التأثير السلبي وتأثيره على الجمهور.

3- بيئات المعلومات غير المتماثلة، وذلك عندما يكون هناك نقص في الوصول إلى المعلومات، وبالتالي تكون قنوات المعلومات الحالية عرضة للاختراق أو التلاعب، وتمثل الأحداث الاجتماعية والسياسية الحرجة، مثل الفترة التي تسيق الانتخابات الوطنية فرصه لانتشار التضليل.

ويمكن تطبيق ما سبق على الحالة السورية خاصة مع تطور الصراع في سوريا الأمر الذي أدى إلى ازدياد أعداد اللاجئين السوريين، والذي أدى بدوره إلى استخدام بعض الدول المستضيفة الأوروبية لاستراتيجية التضليل وذلك لتشويه صورة اللاجئين السوريين بهدف طردتهم من أوروبا على أن يقع هذا العباء على عاتق الدول العربية ودول الجوار الجغرافي (تركيا)، ومثال على ذلك الحادثتين اللتين شغلتا الرأي العام في مقدونيا وللitan تعليقاً بالصور التي بثتها وسائل الإعلام حول رجال الشرطة وهم يضربون اللاجئين بالعصا والأخرى المتعلقة بإلقاء القنابل المسيلة على

1- Stephan Lewandowsky and others, "Misinformation and Its Correction: Continued Influence and Successful Debiasing", **Psychological Science in the Public Interest**, the Association for Psychological Science, Washington, Vol 13, Issue 3, Sep 2012, p107, p109.

2-Sarah Oh and Travis L. Adkins, "Disinformation Toolkit", **Report**, InterAction organization, Washington, June 2018, p13.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

جموع اللاجئين بمدينة جيوفيجلينا، حيث أن تغطية الحادثتين كمثال أظهرت محاولة وسائل الإعلام الحكومية التقليل مما حدث والعمل على القول أن هؤلاء المهاجرين هم أسباب المشاكل الاقتصادية كالبطالة، والأمنية كالعنف في الدول الأوروبية المتقدمة ولذا يجب طردهم اعتماداً على خلق هذه العلاقة السلبية. والخلاصة أن وسائل الإعلام في مقدونيا استخدمت التضليل لخلق صور نمطية وعدائية عن اللاجئين السوريين وزرعها في أوساط المواطنين.⁽³²¹⁾

وتتجدر الإشارة إلى أن التقنية المستخدمة في التضليل تعتمد على تكييف التضليل مع المواقف وطبائع السامعين ومجاراة أفكارهم وأهوائهم وميولهم وهذا يؤدي إلى انتهازية الظروف والأشخاص والمواقف والأراء، حيث ينتهز المضلل الفرص السانحة لكي يستغلها في الإثارة والتخييف أو الترغيب والتحريض، وذلك من أجل انتهاز الحالات النفسية والفكرية

والعاطفية للشعب واغتنام الفرص للاستفادة منها بغية الارتفاع والنجاح والسيطرة التسلط.⁽³³²⁾

وتندرج تحت استراتيجية التضليل عدة استراتيجيات منها:

(أ)- استراتيجية تضليل المعلومات: وهي تستخدم أساليب معينة منها:⁽³⁴³⁾

1- أسلوب الكتم أو التكتم والحبس والتعمية على المعلومات: وذلك من خلال استخدام عدة وسائل مثل التجاهل التام وعدم التطرق لأحداث ميدانية أو سياسية أو اقتصادية مهمة ومفصلية بصورة نهائية والتعامل كأنها غير موجودة أصلاً وكذلك قطع أي امكانية لنشر معلومات أو لحرية عمل وحركة المراسلين الصحفيين، إضافة إلى عدم توفير أي فرصة لتصوير حدث معين ومنع الصحفيين من الاقتراب من الحدث والسيطرة على الأجهزة والوسائل الإعلامية ومنع الشهود العيان من التصريح للصحافة ومنع نشر معلومات تحت طائلة المسؤولية القضائية تحت ذريعة الأمن القومي واغتيال شخصيات صحفية تملك وثائق أو معلومات حساسة أو

¹ - داود جفافلة، "اللاجئون السوريون واستراتيجية التضليل في الإعلام الفرنسي (القنوات التلفزيونية الوطنية الجامعية ألمودجا)"، مجلة طريق العلوم التربوية والاجتماعية، الجزائر، المجلد: 4، فبراير 2017، ص 923-924.

² - كلود يونان، التضليل الكلامي وأدبيات السيطرة على الرأي، دار الهبة العربية، القاهرة، ط 1، 2011، ص 93.

³ - حسن الزين، "دور التضليل الإعلامي في الحرب الناعمة"، مقال، مركز الحرب الناعمة للدراسات، 15 سبتمبر 2017 على الرابط التالي:

http://softwarlb.org/4659/296/%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8_%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مهمة، إضافة إلى الاغتيال المعنوي أو السجن لأصحاب الرأي والصحفيين لمنع نشر المعلومات وشراء الذمم لمنع نشر أي معلومات حول دولة أو حكومة أو جهة أو شخصية أو قضية محددة.

2- أسلوب التسريب والنشر والبوج بالمعلومات: ويقوم هذا الأسلوب على نشر وبث معلومات قد تكون صحيحة للوصول إلى الأهداف وذلك من أجل التشهير والفضح وتلطيخ السمعة للخصوم (زعماء، سياسيين، إعلاميين، الخ)، وكذلك الدعاية الإعلامية وال الحرب النفسية لإضعاف الروح المعنوية لدى جمهور الخصم وخفض الثقة بالقيادة والمنظومة العاملة واظهار الضعف في رؤيتها وتحليلها للأحداث وتحقيق النصر.

(ب)- استراتيجية خلق المشاكل ثم طرح الحلول:

بحيث يتم خلق مشكلة أو تعرض حال معينة بحيث تستدرج ردّة فعل عكسيّة بين الجمهور لتعبيد الطريق أمام قبول هذا القرار، مثل: اصطناع العنف في الأطراف وتضخيمه (خارج المدن الكبرى)، أو افتعال اعتداء دام كي يتقبل الشعب بل يشجّع أيضاً على تطبيق قوانين بحزم على حساب الحريات. وافتعال أزمة اقتصادية، وتقبل المجتمع حلولاً صعبة لها حتى لو على حساب الحقوق الاجتماعية أو تعطيل الخدمات العامة.⁽¹⁾

(ج)-استراتيجية التدرج:

بحيث تتغلغل هذه الاستراتيجية لدرجة غير مقبولة من خلال تطبيق أمر ما لسنوات متلاحقة. وهذه الطريقة التي اتبعت لفرض معطيات اقتصادية واجتماعية مهدّت الطريق لفرض النيوليبرالية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وصولاً إلى تقليل دور الحكومات أمام الشخصية التي تقوم على توزيع عوائدها داخل دائرة ضيقة على حساب المجتمع. يندمج ضمن التدرج أيضاً تضخيم البطالة وغياب الوعود بتعديل الرواتب، بحيث تتفادى حصول ثورة لو نفذت كل تلك الأمور في أوقات متزامنة.⁽²⁾

3-استراتيجية التفاوض:

¹- رنا الصياغ، "استراتيجيات التضليل" العدد، جريدة الغد، 18 يوليو 2017 على الرابط التالي:
<https://alghad.com/articles/1726842%D9%86%D8%B9%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%B4%D9%88%D9%85%D8%B3%D9%83%D9%8A%D9%8A>

²- المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يعرف الدكتور صلاح عبد الحميد التفاوض بأنه عملية النقاش والحوار التي تتم بين طرفين أو أكثر بينهم تعارض في وجهات النظر حول قضية محددة أو تنازع للمصالح من أجل الوصول إلى اتفاق ينهي أسباب التوتر والتنازع، ويحقق مصلحة الطرفين أو أطراف القضية.¹ بينما يعرفه كلاً من Tom Beasor, Steele Paul² بأنه عملية تنتقل من خلالها الأطراف من موقعها المتباعدة في البداية إلى نقطة يمكن التوصل فيها إلى اتفاق.³ وبالتالي تقوم استراتيجية التفاوض على أن الدولة تعامل مع الصراعات الخارجية من خلال سلوك يقوم على الحوار وتبادل المكاسب والخسائر.

وهناك العديد من الاستراتيجيات المستخدمة في التفاوض نذكر منها:

(أ)- استراتيجية منهج المصلحة المشتركة: ويقوم هذا المنحى على أساس التعاون المشترك بين الطرفين وفهم التكتيكات المتمثلة في منهج المصلحة المشتركة هي:³⁵³

-تكتيك التكامل: وتقوم على تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض إلى درجة أنهما يصبحان شخصا واحدا مندمج المصالح والفوائد وذلك بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة أمامه.

-تكتيك تطوير التعاون الحالي: وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض وتوثيق وتعزيز أوجه التعاون بينهما.

-تكتيك تعميق العلاقة القائمة: وتقوم هذه الاستراتيجية على الوصول لمدى أوسع من التعاون بين طرفين أو أكثر تجمعهم مصلحة معينة.

-تكتيك توسيع النطاق للتعاون: وتعتمد هذه الاستراتيجية أساسا على الواقع التاريخي الممتد بين طرفي التفاوض من حيث التعاون القائم بينهما وتعدد وسائله ومراحله ووفقا لقدرات وطاقات كل منهما وهنالك أسلوبين في تحقيق هذا التكتيك:

1- توسيع نطاق التعاون في مجال زمني جديد يقوم هذا الأسلوب على الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة على فترة زمنية جديدة أو تكثيف وزيادة التعاون وتحقيقه خلال الفترة المقبلة.

¹ - صلاح محمد عبد الحميد، *فن التفاوض والدبلوماسية*، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، ط1، 2012، ص42.

² - Steele, Paul T., and Tom Beasor, *Business Negotiation: A Practical Workbook*, Hampshire England, Gower Publishing, First published, 1999, p8.

³ - غيث الريبيعي، "استراتيجيات التفاوض، العراق"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد 20، العددان 38/39، 31 ديسمبر 2009، ص413.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2- توسيع نطاق التعاون إلى مكان جديد، أي الانتقال إلى مكان جغرافي جديد.

(ب)-استراتيجيات منهج الصراع: يمارس هذا النوع من الاستراتيجيات على المستوى التفاوضي القائم على منهج الصراع، إذ أن جزءاً كبيراً في مكونات هذه الاستراتيجيات يعتمد على الخداع والتمويل، وتتنوع أنواع هذه الاستراتيجية كما يلي: ⁽³⁶¹⁾

- استراتيجية الإنهاك أو الاستنزاف وتقوم هذه الاستراتيجية على:

1- استنزاف وقت الطرف الآخر ويتم ذلك عن طريق التفاوض حول مبدأ التفاوض ذاته ومدى إمكانية استخدامه واستعداد الطرف الآخر للتعامل به، بالإضافة إلى تحديد جولة أو جولات عديدة من الجولات التفاوضية حول التوقيت والمكان والموضوعات التي تم الاتفاق بشأنها.

2- استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أقصى درجة ممكنة ويتم ذلك عن طريق إثارة العقبات القانونية المفعضة حول كل عنصر من عناصر القضايا المتفاوض عليها وحول كل مسميات الموضوع وكذلك الكلمات والجمل والألفاظ التي تصار بها عبارات واسم كل موضوع من الموضوعات المتفاوض عليها، مع وضع برنامج حافل للاستقبال والحفلات والمؤتمرات الصحفية وحفلات التعارف وزيارة الأماكن التاريخية وزيادة الاهتمام بالنواحي الفنية الشديدة التشعب كالجوانب الجغرافية والتجارية والاقتصادية والبيئية والعسكرية وإرجاء البث فيها إلى حين يصل رأي الخبراء والفنين ومن ثم تنتهي جلسات التفاوض دون التوصل إلى أية نتيجة حاسمة.

3- استنزاف أموال الطرف الآخر وذلك عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكليف إقامته طوال العملية التفاوضية.

-استراتيجية التفكيك أو التشتت: وهي من أهم منهجيات الصراع التفاوضية وتقوم على فحص وتشخيص وتحديد أهم نقاط الضعف والقوة عن طريق التفاوض، وبناء على ذلك يتم رسم سياسة ماكرة لتفتت وحدة وتكامل فريق التفاوض والقضاء على وحدته وتماسكه ليصبح فريق مفتت ومشتت تدب بين أعضاءه الخلافات والصراعات ثم يصبح جهده غير منسجم، وتمتاز هذه الاستراتيجية ب أنها من ضمن استراتيجيات الدفاع المنظم في التعرض لضغط تفاوضي عنيف أو مبادرة تفاوضية جديدة لم يحسب لها حساب من قبل.

¹ - المرجع السابق، ص 414-415.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

-استراتيجية الإخضاع (أحكام السيطرة): تعهد العملية التفاوضية وفقاً لمنهج الصراع معركة شرسة أو مبارزة ذهنية ذكية بين طرفين، وتقوم هذه الاستراتيجية على حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض وذلك عن طريق القدرة على التنوع والتعديل والتذليل للمبادرات التفاوضية التي يتم طرحها على مائدة المفاوضات بحيث يكون للطرف البدائي بذلك سبق التعامل مع الطرف الآخر وسبق البدء بالحركة فضلاً عن إجبار الطرف على أن يتعامل مع مبادرة صنعنا نعرف كل شيء عنها ومن ثم فإن عليه أن يسير وفقاً للطريق الذي رسمناه له والذي يسهل علينا السيطرة فيه والقدرة على الحركة السريعة والاستجابة التلقائية والفورية والاستعداد الدائم للتفاوض فور إبداء الطرف الآخر رغبته لتفويت فرصته عليه بأخذ زمام المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها، مع الحرص على إبقاء الطرف في مركز التابع والذي عليه أن يبقى ساكناً انتظاراً للإشارة التي تعطى له. (371)

ويمكن القول أن استراتيجيات التفاوض لكل وحدة سياسية دولية تصاغ تبعاً للاستراتيجية العليا أو الاستراتيجية الوطنية التي توضع لبناتها وفق السياسة العليا لتلك الوحدة التي تبغي تحقيق المصالح الوطنية العليا والحفاظ على الأمن الوطني والحفاظ على المكانة الدولية أو الإقليمية أو ازدياد ثقلها السياسي أو الاقتصادي أو العسكري في محيطها الإقليمي أو الوسط الدولي أو في علاقة ثنائية مع طرف آخر. (382)

4-استراتيجية فرق تسد:

وتقوم هذه الاستراتيجية في مضمونها على محاولة الإبقاء على الدول المتنافسة مع دولة في حالة من التفكك والانقسام لإضعاف قواها وخلق الثغرات التي يمكن النفاذ منها ضماناً لعدم حدوث اختلال قوة في غير صالح هذه الدولة، وأوضح الأمثلة على هذا: سياسة فرنسا تجاه ألمانيا التي اعتبرتها القوة الرئيسية المناوئة لها في أوروبا، كما تُعتبر بريطانيا من أكبر القوى الأوروبية التي طبقت بنجاح سياسات فرق تسد للحيلولة دون نشوب محاور قوي دولية مضادة لمصالحها،

¹ - المرجع السابق، ص 415.

² -رشيد عمارة، دانا محمد، "استراتيجيات التفاوض الأوروبيـ الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2009، ص 53.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وبالإضافة إلى تطبيقها في سياساتها الأوروبية فقد طبقت هذه السياسة أيضاً في بعض مناطق أخرى في العالم تهم مصالحها وأبرزها المنطقة العربية.⁽¹⁾

ومن خلال ما سبق نجد أن هناك عدة استراتيجيات تستخدمها الدول في سلوكها الخارجي أو سلوكها الدولي لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي ومنها استراتيجية الاحتواء والتضليل ومنها أيضاً استراتيجية التفاوض والمساومة وتبادل المنافع والخسائر وكذلك استراتيجية فرق سد، ومن ثم فإن هذه الاستراتيجيات كلها قد يتم استخدامها في سلوكيات الدول تجاه الصراعات الخارجية بشكل خاص بجانب بعض الاستراتيجيات الخاصة بأوقات الصراعات والحروب كما سنرى في النقطة القادمة.

ثالثاً: إستراتيجيات الدول في مواجهة الصراعات الخارجية:

نشير في البداية إلى أن هناك اختلاف بين السلوك السياسي الخارجي الرؤيوي (سلوك الدول الرؤيوي) والسلوك السياسي الخارجي غير الرؤيوي (سلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية)، حيث أن السلوك السياسي الخارجي الرؤيوي كما يعرفه الدكتور محمد السيد سليم هو كل تصرف قولي أو فعلي محدد زماناً ومكاناً، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميًّاً التصرف بإسم الوحدة، والمحمل إلى الوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وبالتالي فإن سلوك السياسة الخارجية يتسم بعدة خصائص هي:⁽³⁹²⁾

أ-أن السلوك السياسي الخارجي لا يعدوا إلا أن يكون سلوكاً محدداً من حيث المكان والزمان.
ب-أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك رسمي، بحكم أنه صادر عن أشخاص رسميين، أو أولئك الذين يتصرفون باسم الدولة و ممثليهم، وبالتالي لا يدخل في تحديد السلوك السياسي الخارجي كل ما هو غير رسمي، ولا يعتبر من اختصاص أو التزامات الدولة.

ج-أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك مرتب بتحقيق أهداف السياسة الخارجية، اذ حتى لو صدر سلوك عن أشخاص رسميين يتصرفون باسم الدولة أو ممثليهم، ولم يكن السلوك

¹-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 267-268.

²-محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 58-59.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مرتبط بتحقيق أهداف السياسة الخارجية فلا يعد سلوكاً خارجياً، وبالتالي ليس كل ما صدر من سلوك لأشخاص رسميين، يدخل في نطاق سلوكيات السياسة الخارجية.

وهناك عدة اتجاهات فسرت السلوك السياسي الخارجي نوضاحتها كما يلي: ⁴⁰¹)

الاتجاه الأول: يركز على أن السلوك السياسي الخارجي للدولة يتأثر في لحظة معينة بعوامل تأثير الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل سلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، بحيث تضطر الدولة إلى إنتهاج سلوك يتماشى مع مفهومها لطبيعة السلوك الذي تعرضت له، ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة (أ) تجاه الدولة (ب) نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة (أ) من الدولة (ب) في المرحلة السابقة، بمعنى أن السلوك السابق للدولة (ب) يؤثر في السلوك اللاحق للدولة (أ) وذلك في إطار عملية من تبادل السلوك أو الحافز وتوضح العديد من الدراسات صحة التفسير السابق ومنها على سبيل المثال دراسة أزمة الصواريخ الكوبية.

الاتجاه الثاني: يرى أن السلوك السياسي الخارجي للدولة قد يكون استجابة لحافز معين، غير أن هذا الحافز لا ينشأ من البيئة الخارجية ولكن يتمثل في السلوك السابق للدولة ذاتها، فالسلوك السياسي الخارجي للدولة في لحظة معينة قد يكون مجرد استمرار لسلوكيها السياسي الخارجي في مرحلة سابقة .

الاتجاه الثالث: ويرى هذا الاتجاه أن الدول تكيف سياستها الخارجية طبقاً لمبدأ التداول إذا كانت قادرة على فهم المعنى المقصود من سلوكيات السياسات الخارجية للدول الأخرى، ويعتمد ذلك على درجة التجانس ووضوح السلوك السياسي الخارجي الموجه للدولة، فكلما عبر هذا السلوك عن ذات التوجّه السياسي وأكّد ذات المعنى زادت قدرة الدولة على تفسير هذا السلوك والتصرف طبقاً للمعادلة بالمثل ولكن إذا كان السلوك الموجه إليها غامضاً ويحتمل أكثر من معنى فإنه لن تكون قادرة على تكيف سلوكيها طبقاً لهذا السلوك وربما يتم تجاهله.

¹ - عبد الناصر محمد سرور، "أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسة الدراسات الإنسانية، غزة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يونيو 2005، ص 108-109.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الاتجاه الرابع: يركز على العامل الخارجي (طرف ثالث) وتأثيره على السلوك السياسي الخارجي للدولتين إزاء بعضهما البعض.⁽¹⁾

وما سبق يشير إلى أن سلوك الدولة الخارجي يتأثر بعوامل عدّة قد يكون منها سلوك الدول الأخرى وكذلك سلوك طرف ثالث يؤثر على علاقة طرفين معاً وكذلك حافز معين قد يتمثل في سلوك الدولة السابق.

أما السلوك السياسي الخارجي غير الروتيني هو سلوك لا يحدث أو يتكرر بصفة مستمرة وإنما هو سلوكاً يرتبط بالحدث السياسي الخارجي كالحرب مثلاً أو إنشاء معاهدة سلام⁽⁴¹²⁾، غالباً ما يرتبط الحدث السياسي الخارجي (السلوك غير الروتيني) بوجود زعامات لديها القدرة و الكفاءة على تحقيق نجاحات على المستوى الداخلي، وبخاصة فيما يرتبط بالالتزام بقضية التنمية والقدرة على التخطيط وبالتالي لديها القدرة على صنع الحدث الخارجي والتعامل معه، ويحدث ذلك في الدول النامية على وجه الخصوص، أما مسألة صناعة الحدث السياسي الخارجي في الأنظمة المفتوحة هي مسألة تبنيها المؤسسات في تلك الدول وتتفاعل معها النخب وبالتالي تكون هناك رؤى منسجمة وموحدة، وبالتالي يكونوا أكثر فعالية وتأثيراً في صناعة الحدث السياسي الخارجي.⁽³⁾

وتتعدد الاستراتيجيات المستخدمة من قبل الدول تجاه الصراعات الخارجية أو تتعدد استراتيجيات الدول في إطار السلوك السياسي غير الروتيني ومنها:

1-استراتيجية مسيرة الركب (Bandwagon):

يعتقد "Kenneth N. Waltz" أن أفضل استراتيجية لحماية الأمن القومي للدول هي استراتيجية توازن القوة، وذلك باعتبارها تحافظ على استقرار النظام الدولي.⁽⁴⁾ وهي تعني قدرة الدولة على امتلاك قدرات عسكرية تحقق لها وضع التوازن مع بيئتها الخارجية، وتكون هذه الاستراتيجية أكثر سهولة للتطبيق بالنسبة للدول الكبرى باعتبار امتلاكها لقدرات عسكرية

¹- المرجع السابق، ص 109.

²- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 60.

³- محمد شريف فتحي، "السلوك السياسي الخارجي بين الروتينية والحدث"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6، فبراير 2015، ص 19-21.

4- Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (U.S.A: Addison- Wesly Company, 1979) P 117, P 120.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

كبيرة، ولأن الدول الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع تحقيق وضع التوازن مع الدول الكبرى نظر لقدراتها المحدودة فان Kenneth N. Waltz يقترح استراتيجية ذات طابع سياسي أكثر منها عسكري " وهي استراتيجية "مسايرة الركب" لتجنب التهديدات العسكرية لتلك الدول. وتقوم هذه الاستراتيجية على عدم الاعتراض على السياسات التي تمارسها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى وان كانت لها تداعيات سلبية في منطقة معينة، وأن الاعتراض على تلك السياسات يتولد عليه مثل ما يقول "Waltz" عقوبات من النظام الدولي، وهذه العقوبات توقعها سياسات القوى الكبرى، بحكم أنها هي التي تصنع بنية هذا النظام وبذلك تصبح استراتيجية مسايرة الركب استراتيجية مفروضة على الدول الصغيرة والمتوسطة لتجنب التهديدات العسكرية للقوى الكبرى. ⁽¹⁾

2-استراتيجية توزان المصالح:

يرى "Randall Schweller" ورavad الواقعية النيوكلاسيكية بصورة عامة أن استراتيجية مسايرة الركب ليست استراتيجية مفروضة على الدول الصغيرة والمتوسطة على أساس عجزها عن تحقيق توازن قوي مع الدول الكبرى وأن هذه الدول يمكنها تجنب تهديدات الدول الكبرى من خلال تطبيق استراتيجية أخرى، هي استراتيجية "توازن المصالح"، عن طريق توظيف الدول الصغيرة والمتوسطة لما يسميه "Schweller" بالقوة المعنوية، وهي القوة التي يمكن من خلالها إضفاء الشرعية أو نزعها عن سياسات القوى الكبرى في منطقة معينة. ⁽²⁾

3-استراتيجية التحالف:

يقترح "Glenn H. Snyder" استراتيجية أخرى لتجنب التهديدات العسكرية وهي "استراتيجية التحالف"، ويعرف "Glenn H. Snyder" التحالف بأنه وعد بالمقاومة العسكرية المتبادلة بين دولتين أو أكثر من الدول ذات السيادة، حيث أنه ينطوي على تعاون عسكري ضد دول أخرى معينة (مثل حلف الناتو وتعاونه ضد حلف وارسو). ⁽³⁾ ويرى Snyder أن فوضي النظام الدولي

¹ -بلخيرات حوسين ، "استراتيجيات الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى" ، دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 30 إبريل 2018، ص ص 1-2.

² - Randall Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In." **International Security**, Vol. 19, No. 1, summer. 1994, P 99, P104.

³ - Glenn H. Snyder, "Alliances, Balance, and Stability", **International Organization**, Vol. 45, No. 1, winter 1991, P 122.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تعتبر سبباً قوياً لتوليد دوافع عامة للتحالف، حيث تحتاج الدول في ظل النظام الفوضوي إلى مساعدة ودعم بعضهم البعض،⁽¹⁾ وبالتالي تدخل الدول الصغيرة والمتوسطة في تحالف مع الدول الكبرى لمواجهة بعض الدول الكبرى الأخرى للدفاع عن نفسها، أما الدول القوية تدخل في تحالفات لمواجهة الدول القوية الأخرى أي أنها تدخل في تحالف لحفظ توازن القوى.⁽²⁾

ويأخذ هذا التحالف بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة شكلين، إما أن تنضم الدولة إلى تحالف عسكري تقوده قوة كبرى أو أن ترتبط باتفاقية دفاع مشترك مع دولة كبرى لكن خبرة تقييم التحالفات تشير إلى اختلال هذه الاستراتيجية، فالتحالفات لا تتوفر من جهة على ضمانات لاستمرارها مثل ما حدث لحلف وارسو، وقد لاحظنا أن بعض الدول التي انتتمت لهذا الحلف قد تعرضت لتدخلات عسكرية قاسية مثل ما حدث مع صربيا سنة 1999، كما أن الدول الكبرى لا يمكن أن تتصادم مع بعضها البعض من أجل دول صغيرة فعلى سبيل المثال وقعت الولايات المتحدة اتفاقية دفاع مشترك مع تايوان سنة 1950 لكن بمجرد تبني سياسة التقارب مع الصين تم التخلي عن تفعيل تلك الاتفاقية.⁽³⁾ ويزداد الخلل في هذه الاستراتيجية في نظام متعدد الأقطاب لأن التحالفات في هذا النظام لا تكون حازمة أياً كان نص الاتفاق المكتوب بسبب انتشار الانشقاق في هذا النظام، فقد يتحالف أحد الحلفاء مع الخصم أو امتناع أو فشل أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الصريحة، وهو ما يمثل معضلة في هذه الاستراتيجية.⁽⁴⁾

4- استراتيجية توازن التهديد:

يقترح "Stephen M. Walt" استراتيجية لتجنب التهديدات العسكرية وهي "استراتيجية توازن التهديد"، والتي تلجأ الدول إليها عندما تشعر بالحاجة إلى موازنة التهديد عند بروز دولة تتمتع بقوات عسكرية ضخمة ولها أهداف عدوانية، ما يجعلها أكثر تهديداً لبعض الدول (مثال على ذلك: لجوء بعض الدول إلى التحالف مع الولايات المتحدة لموازنة الاتحاد السوفيتي بسبب قدرات الأخيرة الهجومية الكبيرة، بالإضافة إلى أهدافه العدوانية، ما جعلته يبدو أكثر تهديداً) وبالتالي

¹ - Glenn H. Snyder, *Alliance politics* (Ithaca: Cornell University Press, 1997) p 25.

² - Sangit Sarita, "Alliances in International Relations Theory ", *International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research*, Vol.1 Issue 8, August 2012, P 224.

³ - بلخيرات حوسين، "استراتيجيات الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى"، مرجع سابق، ص 2-3.

⁴ - Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma in Alliance Politics", *World Politics*, Cambridge University Press, Vol. 36, No. 4, Jul 1984, P 466.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يُعد التحالف جزء من هذه الاستراتيجية.¹ كما يرى Walt أن درجة تهديد الدول يتأثر بالقرب الجغرافي وقدرات الدول الهجومية ونواياها المتصورة، حيث تُعتبر الدول المجاورة أكثر تهديد من تلك البعيدة، وأن الدول ذات القدرات الهجومية الكبيرة تشكل تهديداً أكبر من التي تكون قدراتها دفاعية، وأن الدول ذات النوايا العدوانية أكثر تهديد من أولئك الذين يسعون فقط للحفاظ على الوضع الراهن وهو ما يشجع الدول التي تتعرض للتهديد على التحالف ضد القوة الأكبر تهديداً.

² وبالتالي قد تتوافق الدول مع التهديدات عن طريق عمل موازنة بين مواردها والتهديدات الخارجية ويسمى ذلك بالموازنة الداخلية، وقد تتوافق عن طريق البحث عن الدول الأخرى التي تشارکهم خوفهم وتحالفهم وهو ما يسمى بالموازنة الخارجية.³ أو أنها تحالف مع قوة كبرى موازنة التهديد الذي تمثله قوة كبرى أخرى (ومثال على ذلك التوافق بين إيران والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لكي تتحقق الأولى التوازن ضد الاتحاد السوفيتي، حيث مثل الدعم الأمريكي لها بمثابة درع ضد الضغط من الاتحاد السوفيتي).⁴

ويرى Walt أن الدول لا تتوافق ضد الدول القوية بسبب قوتها، حيث أن القوة عند نظرية توازن التهديد لا تمثل في حد ذاتها تهديد، ولكن بسبب التهديدات المتصورة أو النوايا العدائية التي تمثلها بعض الدول التي لديها قدرات هجومية كبيرة.⁵ وبالتالي فهي تتوافق ضد التهديدات وليس ضد القوة وحدها. كما يرى Walt أنه حتى الدول التي تتمتع بقدرات متواضعة إلى حد ما قد تدفع الآخرين إلى تحقيق التوازن ضدها إذا تم اعتبارها عدوانية بشكل خاص.⁶

وتوضح بعض الدراسات إن استراتيجية "توازن التهديد" توفر ميزتين بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة في سياق محاولة تجنبها للتهديدات العسكرية للدول الكبرى، أما الأولى فهي أن هذه الاستراتيجية تركز على عامل الإدراك وليس فقط على القدرات التي تحوزها الدول بمعنى أن الدول الصغرى والمتوسطة من الممكن أن تتلاعب بادراك الدول الكبرى وتجعلها لا تغامر

¹ - Stephen M. Walt, "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia", **International Organization**, Vol. 42, No. 2, spring 1988, P 280.

² -Ibid, p282.

3- Sangit Sarita, "Alliances in International Relations Theory", Op.cit, P 226.

⁴ - Stephen M. Walt, "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia", Op.cit, PP 285-289.

⁵ - Robert O. Keohane, "Alliances: Threats, and the Uses of Neorealism", **International Security**, The MIT Press, Vol. 13, No. 1, summer 1988, P 117.

⁶ - Stephen M. Walt, **the Origins of Alliances** (London: Cornell University Press, 1987) P 25.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

باسهادها عسكرياً حتى مع عدم امتلاك قدرات عسكرية فعلية لمواجهتها، أما الميزة الثانية فهي أن استراتيجية توازن التهديد ترتبط بالقدرة على إلحاق الأذى وليس بتحقيق توازن قوة شامل، بمعنى حتى مع وجود فوارق في القدرات العسكرية تستطيع الدولة أن تتجنب التهديدات العسكرية في حالة ما إذا استطاعت تطوير قدرات تلحق الأذى بمصالح حيوية للدول الكبرى بالشكل الذي يجعل هذه الأخيرة تتجنب الاستهداف العسكري تخوفاً من التداعيات.⁽⁴²¹⁾

5-استراتيجية تجاهل التهديد (Hiding) :

هي إحدى استراتيجيات سلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية، وهي تعني الاختباء من التهديدات، والتي تتخذ أشكالاً مختلفة تتتنوع ما بين تجاهل التهديد أو إعلان الحياد في صراع معين، والاقتراب من الدول الأخرى على أحد جانبي الصراع أو كلاهما لجعلهم يضمنون سلامتهما، مع افتراض موقف دفاعي بحت أو طلب الحماية من بعض القوى الأخرى في مقابل الخدمات الدبلوماسية أو الدعم غير العسكري دون الانضمام إلى تلك القوة كحليف أو الالتزام بأي استخدام للقوة من جانبها. وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى البحث عن طريقة ما للتعامل مع التهديد بعيداً عن الانجداب إلى الصراع السياسي مباشرةً وغالباً ما يكون ذلك من خلال سياسة خارجية نشطة للغاية.⁽²⁾

6-استراتيجية الضربة الاستباقية وتحقيق التوازن الإقليمي:

والضربة الوقائية هي الضربة العسكرية التي تهدف إلى ضرب العدو عسكرياً قبل أن يشن العدو ضربته العسكرية، ويندرج تحت هذه الضربة الوقائية مفهوم الإحباط، أي محاولة ضرب العدو وإحباط جميع استعداداته العسكرية. وهذا ما طبقته إسرائيل على مصر عام 1967م عندما أحضرت القوات السورية المصرية قبل بدء هجومها على إسرائيل.⁽⁴³³⁾

¹ - بلخيرات حوسين، "استراتيجيات الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى"، مرجع سابق، ص.3.

2- Paul Schroeder, "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory", *International Security*, Vol. 19, No. 1, summer 1994, p 117.

³ - عمر كامل حسن، *المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي*، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، ط.1، 2019، ص.36.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وقد حدد علماء السياسة الأميركيين Ikenberry، David، Mastanduno، استراتيجيات لتفسير سلوك الدول في التعامل مع المتغيرات الدولية الحادثة في النظام الدولي أو البيئة الدولية وهذه الاستراتيجيات تدور ما بين استراتيجيتين هما التوسيع الخارجي والتأييد الخارجي كما يلي:⁽¹⁾

1- التوسيع الخارجي External Extraction: والتي تعني حصول الدولة على المصادر اللازمة لتحقيق مصالحها وأهدافها المحلية من خارج حدودها. سواء بطريقة مباشرة عن طريق نقل هذه الموارد لتصبح ملكها (التوسيع العسكري، الغزو، الاحتلال) أو بصورة غير مباشرة عن طريق بناء الدولة من الموارد للمجتمع المحلي بصورة قد تؤدي لتوسيع الدولة في المستقبل عن طريق بناء الدولة من الداخل. وهذه الاستراتيجية أدت إلى تحسين رفاهية العديد من البلدان، ومن المحتمل أن تكون الدول القوية نسبياً أكثر نجاحاً في محاولاتها للتوسيع الخارجي.

2- التأييد الخارجي External validation: أو الحصول على الاعتراف والشرعية الخارجية، التي تعني محاولة التأثير على إحدى أو كل القوى الخارجية، وإضفاء مشروعية علي أفعالها. هذه الاستراتيجية في رأي هؤلاء العلماء "هي محاولة من الدول لإضفاء نوع من التأييد الإكراهي من جانب باقي الوحدات الدولية بوجودها وبمكانها، بصورة تحقق وتصون بقائهما واستقرارها الداخلي". هذه الاستراتيجية تتبعها الدول المستقلة أو المتحدة حديثاً (كدولة اليمن). وذلك للحصول على التأييد الدولي اللازم والاعتراف дипломاسي بها بصورة تمكن حكومات هذه الدول من مواجهة الاعتراضات والتحديات الداخلية التي تواجهها. فعدم الاعتراف дипломاسي سوف يؤثر بصورة كبيرة على وضع هذه الحكومات داخلياً. وعلى معدل استقرار النظام الوليد وبالتالي أداءه بصورة قد تهدد بسقوطه، وعليه فإن الدول تحاول بكل الطرق الحصول على هذا التأييد الخارجي، وبأي صورة من الصور.

وحاول كل من Michael، Lake، and John، تفصيل هذه الاستراتيجيات عن طريق تحديد عدة افتراضات (طرق) تنتهجها الدول القومية في تحركها على المستوى الدولي، وفي سبيلها مواجهة التغيرات الحادثة في البيئة الدولية والنظام الدولي على النحو التالي:⁽²⁾

¹ - Michael Mastanduno, David A. Lake and G. John Ikenberry, "Toward a Realist Theory of State Action", *International Studies Quarterly*, Vol. 33, No. 4, Dec. 1989, p 464.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الفرضية الأولى: كلما تراجعت قوة الدول على المدى البعيد، زاد انكاؤها للداخل: بمعنى أن ضعف قوة الدولة سوف يضعف من قدرتها على تحقيق أهدافها الخارجية، بصورة تجعلها في مواجهة مع البيئة الداخلية والخارجية معاً.

الفرضية الثانية: كلما زادت معدلات التهديد الأمني الخارجي زاد معدل التوسيع الخارجي بمعنى أن التهديدات الأمنية للدول القومية تبدأ في الظهور عندما يحقق منافسيها تقدماً عسكرياً وتكنولوجياً، أو احتمال حدوث مواجهة عسكرية أو اقتصادية محدودة تستلزم مواجهتها في أقرب وقت. وذلك لما يمثله ذلك من تهديد لأمنها القومي، علي الرغم من التكلفة الباهظة لـإتباع استراتيجيات مثل التوسيع الداخلي علي موارد الدولة.

الفرضية الثالثة: كلما زاد معدل عدم الاستقرار الداخلي، زاد معدل اتجاه الدول نحو زيادة نطاق توسيعها الخارجي ونطاق التأييد الدولي بها، حيث يعني عدم الاستقرار السياسي عملية متصلة من تراجع تأييد الرأي العام الإلزامي للدولة بصورة تؤدي للغليان والثورة في الداخل، بصورة قد تهدد التكامل القومي. وهو ما يحدو بالحكومات الإنخراط في استراتيجيات دولية "خارجية" للتغطية على عدم الاستقرار الداخلي والحصول على سند شرعي للنظام الحاكم، بصورة تؤهله لمواجهة المخاطر التحدىات الداخلية. وتحقق أهداف داخلية قد تساعده على تهدئة المعارضة وتقلل معدلات الاضطراب الداخلي.

الفرضية الرابعة: إن الدول الضعيفة على المستوى الدولي سوف تنتهي استراتيجيات داخلية " محلية " بمعدل أكبر من الدول القوية دولياً. وكذلك فإن الدول القوية دولياً سوف تنتهي استراتيجيات دولية "خارجية" بمعدل أكبر من الدول الضعيفة. وذلك لمحدودية قدرة الدول الضعيفة في التأثير في المجال الدولي. وبالتالي علي تحقيق أهدافها.

الفرضية الخامسة: إن الدول الناعمة ستتجه إلى تبني استراتيجية التوسيع الخارجي بمعدل أكبر من الدول الصلبة. وكذلك فإن الدول الصلبة ستتبع استراتيجيات التحول الداخلي بمعدل أكبر من الدول الناعمة. وذلك لأن الدول الناعمة محدودة الارتباط بمجتمعها "لعدم مركزيتها" علي العكس من الدول الصلبة التي تستطيع مواجهة استراتيجيات صعبة كالتحول الداخلي.

² -Ibid, pp465-466.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الفرضية السادسة: إن الدول الضعيفة دولياً سوف تنتهي استراتيجيات التأييد بصورة أكبر من الدول القوية. بينما ستنتهي الدول القوية دولياً استراتيجيات التوسيع الخارجي بمعدل أكبر من الدول الضعيفة دولياً. وذلك لقدرة الدول القوية في التأثير على المجال والبناء الدولي. وبالتالي تحقيق هذا التوسيع عن طريق مواردها ومصادر قوتها. على العكس من الدول الضعيفة دولياً.

وبالتالي فهناك خيارات متاحة للدول في المجال الدولي. إحداها للدول الضعيفة "الرخوة" والأخرى للدول القوية "الصلبة". أو بمعنى آخر استراتيجيات سوف تنتهي بها الدول الصغيرة أو المتوسطة وأخرى تنتهي بها القوى الدولية. بالنسبة لدول العالم النامي "الضعيفة والرخوة" والتي في سبيلها للتحرك في النظام الدولي سوف تلجأ إلى استراتيجيات خارجية بدرجة أكبر من الدول الصلبة. ولو كانت هذه الدول الضعيفة على المستوى الدولي فإنها ستنتهي استراتيجيات داخلية بمعدل أكبر من الدول القوية. وكذلك يمكن توقع أن تنتهي هذه الدول استراتيجيات التوسيع الخارجي "الفرضية الخامسة" وكذلك استراتيجيات التأييد الخارجي "الفرضية السادسة".⁽¹⁾

أما الدول القوية "الصلبة والمركبة" على المستوى الدولي والقوى الدولية كالولايات المتحدة فسوف تنتهي استراتيجيات التوسيع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة". وكذلك فإن دولاً قوية على المستوى الدولي "مثل فرنسا وألمانيا" سوف تلجأ لانتهاج استراتيجيات خلطة بين التحول الداخلي "كما في الفرضية الخامسة" والتوسيع الخارجي "كما في الفرضية السادسة".⁽²⁾

وبالتالي يمكن القول أن سلوك الدول القومية وتحركها ولاستجابتها للواقع والأحداث الدولية يتوقف بصورة رئيسية على مواردها ومصادر قوتها المادية من جانب، ونوع التوازن الدولي وتوازن القوي القائم في النظام من جانب آخر.⁽³⁾

ومن خلال ما سبق نجد أن هناك عدة استراتيجيات تستخدمها الدول في سلوكها الخارجي تجاه الصراعات الخارجية لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي، والتي تختلف باختلاف بقدرات الدولة وثقلها الإقليمي والدولي، فالدول الصغيرة أو المتوسطة عادة ما تستخدم بعض

¹ - Ibid, pp468-469.

2-Ibid, p470.

³ - أحمد محمد أبو زيد، الأخوة الأعداء...العلاقات اليمنية الخليجية، العربي للنشر، القاهرة، ط1، 2018، ص49.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الاستراتيجيات لتحقيق مصالحها ومنها، استراتيجية مسيرة الركب وتوازن المصالح تجاه التهديد واستراتيجية التحالفات لمواجهة دولة قوية تهددها، أما الدول الكبرى أو القوية فتستخدم عادة استراتيجية توازن التهديد لحماية مصالحها والتي تعتمد على قدرات الدولة الهجومية لقدرها على ردع التهديدات التي تواجهها، وكذلك استراتيجية الضربة الاستباقية والتي من الممكن أن تستخدمها أيضاً الدول الصغيرة أو المتوسطة ولكن في ظل انتشار ميل الدول إلى استخدام استراتيجية مسيرة الركب والتي تعني عدم اعتراض الدول سالفه الذكر علي سياسات الدول الكبرى فتظل استراتيجية الضربة الاستباقية مرهونة بموافقة أو رفض الدول الكبرى خاصة إذا كانت الضربة موجهة ضد حليف للدول الكبرى ما يجعلها فعلياً حكراً علي الدول الكبرى دون الصغرى أو المتوسطة، مع اكتفاء الدول الصغيرة أو المتوسطة بمسيرة الركب أو توازن المصالح أو التحالف بشكل يضمن حمايتها وتحقيق مصالحها، كما تستخدم أيضاً الدول الكبرى استراتيجية التوسيع الخارجي والذي يساعد في تحسين رفاهية هذه البلدان.

المبحث الثاني: الصراع الدولي ونظريات العلاقات الدولية

يعرف الصراع بأنه عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات ، التي تتخذ أشكالاً جديدة تسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة، كما يعد الصراع تنافس أو صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (الدول والشركات...الخ) يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل.^(١)

وإذا نظرنا إلى الصراع الدولي فإننا نجد أنه يرتبط بعدة أمور مثل: الحدود الجغرافية للصراع، وعدد الأطراف المشاركة فيه ، والموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع، ونوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع، وخصائصها التدميرية، والأهداف التي تحدها الدولة من وراء الصراع: هل هي أهداف تكتيكية أم أهداف استراتيجية.^(٢)

وتتعدد نظريات العلاقات الدولية التي تفسر سلوك الدولة بصفة عامة، وتجاه الصراعات الخارجية بصفة خاصة، حيث تقوم كل واحدة منها بتناول السلوك الدولي من منظور مختلف

¹ - عبد السلام حبيش، سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018، ص.22.

² - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص.25-26.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ومن ثم فهي تساعده على تفسير هذا السلوك، وبالتالي يتناول هذا المبحث عدة نظريات على الوجه التالي:

أولاً: النظرية الواقعية:

هيمنت النظرية الواقعية على دراسة العلاقات الدولية خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، إذ أثرت بنية النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الاتجاهات الفكرية والنظريات، والأسس المعرفية والمنهجية المطبقة في تلك المرحلة. فقد تركزت الدراسات على الأمان القومي وسبل الحفاظ على الاستقرار الدولي ويبدو ذلك جلياً من خلال الكم الهائل للبحوث والدراسات التي نشرت في تلك المرحلة، إذ شهدت هذه العقود ما سمي بالعصر الذهبي للدراسات الأمنية.⁽¹⁾

وتتمثل أهم افتراضات هذه النظرية فيما يلي:⁽²⁾

أ-ترى أن الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام، أي أنها الفاعل الوحيد علي المسار الدولي.
ب-تنظر إلى المجتمع الدولي وال العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلالها بالكيفية التي تملئها مصالحها.

ج-ترى أن المصلحة الوطنية هي جوهر السياسة وهي لا تتأثر بالظروف الزمنية والمكانية.
د-ترى أن التعقل والحكمة هي النظر إلى آثار الأعمال السياسية الفضيلة الأعلى في السياسة.
ه-تقوم على افتراض أن هناك فرقاً كبيراً بين السياسة الداخلية والدولية، وأن العلاقات الدولية هي الصراع من أجل القوة.

و-تفترض أنه لا توجد أي توقعات موثوقة بها، فيما يتعلق بالالتزام المتبادل من قبل القوي الفاعلة.

ومن ثم فإن النظرية الواقعية ترى أن العامل المحدد لسلوك الدولة والمفسر لهذا السلوك هو القوة، فالواقعية الكلاسيكية على سبيل المثال ترى أن الدول تحاول الزيادة في قوتها، حيث يؤكّد

¹- خالد المصري، "الوضعية ونقداها في العلاقات الدولية: دراسة نقدية للنظريات الوضعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 327.

²- جهاد عودة، مصر وال العلاقات الدولية، النظام الدولي...نظريات وإشكاليات، دار الهادي للنشر، المنيا، ط 1، 2005، ص 22-21.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

Morgenthau أن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً، وأن جميع الدول على اختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد تصارعت على مر الزمان والمكان من أجل القوة، كما أنه يرى أن الدول التي لا تمتلك قوة كافية سوف تصبح ضحايا لسلطة الآخرين ومن يمتلكون القوة، وأن الدول تبحث عن وسائل تقوتها إلى إضعاف قوة الخصوم والأعداء والتي من ضمنها إبراز قوة الدول عسكرياً والتي قد تشكل عامل ردع للخصوم والأعداء، وعليه فإن كل ما تقوم به الدولة يكون باسم جمع وتكديس عناصر القوة، كما يؤكّد Morgenthau أن من ضمن الوسائل التي تستخدمها الدول في سلوكها الخارجي لإضعاف قوة الخصم والسيطرة عليه هي السيطرة على أعمال الآخرين عن طريق السيطرة على عقولهم، وهذه الوسيلة بالطبع تساعد على تقويض وإضعاف الخصم.⁽¹⁾

والواقعية الكلاسيكية ترى أن ذلك البحث عن القوة في سلوكيات الدول يأتي نتيجة إن البشر مخلوقات أنانية عدوانية وغير آمنة ولهذا فإن الدول التي سيكونون على رأسها تحمل نفس الخصائص، فمصالح الدول تسيطر على سلوكها وبالتالي فهي تتصرف انطلاقاً من هذه المصالح وليس استجابة لمبادئ مجردة مثل الأمن الجماعي وهذا يرجع أيضاً إلى الطبيعة الأنانية للبشر بالأساس، كما أنها ترى أن الدول بإمكانها أن تصل إلى أهدافها في المجال الخارجي بالوسائل كافة دون أن تعطي أيّة أهمية للجوانب القانونية والأخلاقية وهذا يؤكّد كذلك الطبيعة العدوانية والأنانية للطبيعة البشرية.⁽²⁾ وتعتبر الواقعية الكلاسيكية أن السلوك الخارجي العقلاني الرشيد هو الذي يستطيع التقليل من المخاطر والبلوغ بالمنافع إلى أقصى الحدود.⁽³⁾

ومع ذلك ترى الواقعية التقليدية أن حالة السلم ممكنة، على أساس أن حالة السلم المستمر (durable peace) ترتكز على نظام مستقر لتوزن القوى، حيث أكد Morgenthau على مركبة توازن القوي بين الدول باعتبارها الوسيلة الرئيسية التي يمكن للأمم من خلالها تحقيق

¹ - هائز مورجنشتاو، السياسة بين الأمم (الصراع من أجل السلطة والسلام)، الجزء الأول، (ترجمة) خيري حماد، الدار القومية للنشر، القاهرة، 1964، ص 56-57.

² - أحمد نوري، "البنية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد: 46، يوليو 2013، ص 40، ص 44.

³ - هائز مورجنشتاو، السياسة بين الأمم، (ترجمة) خيري حماد، مرجع سابق، ص 3.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

السلام.^١) وهذا يعني أن اللاعبين الكبار في النظام الدولي يملكون مصادر متقاربة للقوة بحيث لا يفكر واحد منهم في ربح الحرب إذا اندلعت وهذا ما يؤدي إلى عدم اللجوء إليها كطريقة لحل الصراعات.^٢)

أما الواقعية الجديدة، وهي نظرية تنطلق من المستوى النظامي فقد أكدت علي الكثير من المسلمات التي نادت بها الواقعية الكلاسيكية حيث يرى Kenneth N. Waltz أن الواقعية الجديدة تشارك مع الكلاسيكية في الاعتقاد بأنه يمكن استخلاص تفسيرات لنتائج السياسة الدولية من خلال تصرفات وتفاعلات الدول والجهات الفاعلة الأخرى.^٣) غير أن الواقعية الجديدة ترى أن سبب كل الصراعات والحروب على القوة لا تكمن في الدول أو نظامها فقط،^٤) بل تكمن أيضاً في طبيعة النظام الدولي، حيث أن الدول توجد في النظام الدولي الذي تغيب فيه حكومة عالمية فلا أحد يمكن أن يحمي الدولة ولا وجود لقواعد غير قابلة للخرق، ففوضى النظام الدولي تسمح للدول باللجوء إلى كافة السلوكيات التي تمكنتها من الحصول على زيادة في القوة والدفاع عن نفسها من أجل البقاء فالقوة تخلق المنافسة بين الدول لأنها تؤدي إلى حالة من التهديد بحيث تحاول كل دولة ضمان أنها سواء بالدفاع أو بالهجوم.^٥)

وفي هذا الإطار ترى الواقعية النيو- كلاسيكية Neo classical realism والتي هي عبارة عن إعادة بعث للواقعية الكلاسيكية، أن المنافسة والقوة هما الدافع لسلوك الدول، لكنها ترى بأن خصائص الدولة (أي متغيرات مستوى الدولة) هي التي تلعب الدور الأهم في تحديد سلوك الدولة، فالدول لا تبحث عن القوة فقط بل هناك أسباب تدفعها لذلك، وهذه النظرية هي مزيج من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة لأنها تهتم بالمتغيرات على مستوى الدولة وعلى

¹ -Brian A. Keaney, "The Realism of Hans Morgenthau", **Master dissertation**, Unpublished, College of Arts and Sciences, University of South Florida, 2006, p 33.

² - يخلف عبد السلام، "نظريات سلوك الدولة"، محاضرات، قسم تحليل السياسة الخارجية، موسوعة العلاقات الدولية، الجزائر، 2015/03/06 على الرابط التالي:

<https://www.politics-dz.com/community/threads/nzriat-sluk-aldul.446>

3-Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, Op.cit, p 62.

⁴ - Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the Cold War", **International Security**, Vol. 25, No. 1, summer 2000, p 14.

⁵-يخلف عبد السلام، "نظريات سلوك الدولة"، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مستوى النظام الدولي، أي قد يقول أحد منظريها أن الاختلافات الإيديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هي سبب نشوب الحرب الباردة واستمرارها.⁽¹⁾

ثانياً: النظرية الليبرالية:

تنطلق أفكار الليبرالية من الإيمان بحرية الإنسان وتحرره من قيود السلطة، وقدرته على تسيير شؤونه استناداً إلى طبيعته الخيرة ووجوده السابق على وجود الدولة، وهو ما عرف لاحقاً بالنزعة الفردية، كما أمن الليبراليون بفكرة الفيدرالية الدولية التي يسودها السلام، وهم يجدون أن النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش بظل غياب للسلطة المركزية لكنه غياب لا يؤدي إلى صراع حتمي دائم، ويركز رواد الليبرالية على الجانب الاقتصادي ويعتبرونه نقطة البداية في علاقة الدولة مع المجتمع، ويعرف الليبراليون بأن الحرب من الصفات الأساسية للعلاقات الدولية، لكنه ليست صفة دائمة حيث من الممكن تغييرها نظراً لإمكانية تغيير الأفكار البشرية، ولذلك فهي تعتبر الفرد وحدة التحليل المركزية.⁽²⁾

وتتمثل أهم افتراضات المدرسة الليبرالية فيما يلي:⁽³⁾

أ- تؤدي الدولة القومية وقوى أخرى فاعلة في النظام الدولي، دوراً مهماً في العلاقات الدولية. أي إن الليبرالية تعد القوى الفاعلة الأخرى غير الدولة مهمة وتؤدي دوراً كبيراً في النظام الدولي. فالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات قوي مهمة في العلاقات الدولية، وقد ازداد دور هذه القوى بعد الحرب الباردة.

ب- النظام الدولي تغيب عنه السلطة المركزية، ولكن هذا يقود الدول للتعاون وليس للصراع كما يعتقد الواقعيون.

ج- يعترف الليبراليون بأن الدول تتصرف لتحقيق المصلحة الوطنية، ولكن على العكس من الواقعيين المصلحة الوطنية للدولة ليست معرفة دوماً بالأمن القومي، بل هي متعددة الأشكال تبعاً للظروف، فهي إلى جانب الأمن القومي، تعاون وشراكة اقتصادية، وإصلاحات سياسية واقتصادية، وحماية البيئة وغيرها.

¹- المرجع السابق.

2- وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 1، مارس 2015، ص 105.

3- خالد المصري، "الوضعية ونقداها في العلاقات الدولية: دراسة نقدية للنظريات الوضعية"، مرجع سابق، ص 333.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

د-تسعى الدول لزيادة قوتها المطلقة وليس النسبية، لأن الدول تفترض أن التعاون وليس التنافس يحقق مصالحها.

هـ-الدولة الوطنية ليست بالضرورة تتصرف بصوت واحد أو بشكل عقلاني، لأن هناك داخل الدولة بiroقراطيات ومؤسسات وجماعات ضغط تحاول التأثير في صناعة القرار، فالقرار بالنسبة إلى الليبراليين يأتي نتيجة مساومات، وليس نتيجة حسابات عقلانية فقط كما يفترض الواقعيون.

ومن ثم فإن هذه النظرية تفسر سلوك الدول والدافع لهذا السلوك بطريقة مختلفة عن تلك التي تتبناها المدرسة الواقعية، فإذا كانت الواقعية تركز على القوة والمصلحة خاصة مصلحة البقاء باعتبارهما دافعين للسلوك الخارجي للدول، فإن الليبرالية تميّز بشكل كبير عن الواقعية في اهتمامها بكل من القيم والمستوى الداخلي للدولة، وكذلك المؤسسات الدولية في تأثيرها على سلوكيات الدولة. فمن ناحية أولى تعطي هذه النظرية أهمية لعنصر القيم ولهذا يسمّها البعض المثالية، ومن ناحية ثانية تنطلق النظرية من مستوى الدولة وأن هناك العديد من العوامل الداخلية تؤثر في سلوك الدول، وتؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي وليس فقط الصراع إذ أن الدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والانشغال بمسألة القوة بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة باعتبار أنها عاشت تجارب تاريخية كثيرة اكتشفت من خلالها أن استراتيجية التعاون أحسن وأفيد من الصراع، كما تحاول الدول دعم قوة القانون الدولي وهذه الدول تمثل قوة تقدمية (Progressive Forces) في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية.⁽¹⁾

إذن يمكن لهذه النظرية أن تفسر الحرب الباردة انطلاقاً من الطبيعة الاستبدادية للنظام السوفياتي، واختلاف القيم بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن أن تشير إلى المراحل الكثيرة من أشكال التعاون التي تخللت الحرب الباردة (غياب المواجهة المباشرة، اتفاقيات مراقبة الأسلحة..) ويؤكد Stephen M. Walt في هذه الصدد أن للترابط الاقتصادي دور

1-يختلف عبد السلام، "نظريات سلوك الدولة"، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

في نهي الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، وذلك لأن الحرب ستهدد ازدهار كل طرف.⁽¹⁾

ومن ناحية ثالثة فإن الليبرالية الجديدة تهتم بالمؤسسات الدولية وتثيرها على سلوك الدول إذ تركز على الطريقة التي يمكن بواسطتها للمؤسسات الدولية أن تؤثر على سلوك الدول، وذلك بواسطة نشر قيم معينة أو خلق أنماط من السلوك القائم على القواعد، فتركز هذه النظرية على دور منظمة الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية في رسم سلوكيات السياسة الخارجية للدول، وقد تدرس الحرب الباردة وتقترح طرق جديدة لإصلاح الأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية.⁽²⁾ ويؤكد Stephen M. Walt في هذا الصدد أيضاً أن المؤسسات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على الدولة الأنانية وذلك عن طريق تشجيع الدول عن التخلي عن مكاسب فورية لتحقيق فوائد أكبر للتعاون الدائم، وبالتالي يلعب التعاون دوراً رئيسياً في سلوك الدول تجاه بعضهم البعض.⁽³⁾

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك فروق بين المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية في تفسير كل منها للعلاقات الدولية وانعكاس ذلك على سلوك الدولة بشأن نزاع أو صراع خارجي، وهذه الفروق تتحدد تبعاً لما يلي:⁽⁴⁾

1- الإهتمام بالميزة النسبية في مقابل الميزة المطلقة الخاصة بالفاعلين المختلفين نتيجة صراع خارجي: فالواقعية في حال وقوع صراع خارجي تبحث عما إذا كان هذا الصراع يعرض الدولة لخسارة نسبية أو مكسب نسيبي، وفي حالة تحقيق دولة أخرى مكسب نسيبي في الصراع فتقوم الدولة الأولى بأي فعل داخلي أو خارجي لمواجهة ذلك وهذا أيضاً في حالة تحقيق مكاسب محتملة، أما الليبراليون فيتدخلوا وفق مبدأ المكسب والخسارة الخاص بالدولة الأولى دون النظر إلى تأثير الصراع على الدول الأخرى.

¹ -Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No.110, spring 1998, p33.

²- يختلف عبد السلام، "نظريات سلوك الدولة"، مرجع سابق.

3- Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories", Op.cit, p 33.

⁴ -Thomas S Mowle, "worldviews In Foreign Policy: Realism, Liberalism, and External (Oxford: International society in Political Psychology, Vol: 24, No: 3, Sep.2003) p567.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2-الاهتمام الأساسي بالمصالح الخاصة للدولة في مقابل المبادئ والمصالح الجماعية: فالواقعيون يقومون بقياس تأثير الصراع على المصالح المادية ذات الطابع الأمني قصيرة المدى، أما الليبراليون يرون أن المبادئ المؤسسية من الممكن أن تغير مصالح دولهم الخاصة (الاهتمام بمصالح طويلة المدى)

3-التأكيد على حماية الدولة في مقابل حماية الآخرين في المجتمع الدولي: وبالتالي فإن تدخل أي دولة في صراع خارجي يحكمه بالنسبة للواقعيين الخطر والتهديد الذي يواجه الدولة، أما بالنسبة لليبراليين فإن هذا التدخل يحكمه قواعد العدالة والتعرف على المعادي.

4-تصوير نتائج الصراع من منظور أطرافه فقط في مقابل تصوير هذه النتائج والدروس المستفادة بواسطة الدول الأخرى خارج نطاق الصراع: فالواقعية تهتم بتأثير نتائج هذا الصراع على أطرافه فقط، أما الليبرالية تهتم بتأثير نتائج هذا الصراع على سلوك وسياسات الدول الأخرى.

5-تصوير التحالفات والمؤسسات متعددة الأطراف باعتبارها أداة للدولة في مقابلة اعتبارها هدف للدولة: فالنسبة للواقعية فهي ترى أن التحالفات هي أدوات مهمة لتطوير فرص الدولة للتأثير في توزيع القدرات القومية، أما الليبرالية فهي ترى أن المؤسسات تحفز الدول لأن تعمل بشكل تعددي حتى إذا لم يكن هناك تقارب بين مصالحها على المدى القريب وأن المؤسسية في حد ذاتها عند الليبرالية قيمة، وبالتالي فإن الدول الفردية قد تختلف مع القرار الجماعي للمؤسسة أو المنظمة بشأن صراع خارجي ولكنها تتبع قواعد وقرارات المؤسسة الدولية.⁽¹⁾

وهذا يعني أنه في الوقت الذي تفسر فيه الواقعية سلوك الدول بالرغبة في تحقيق مكاسب أعلى دائمًا من الأطراف الأخرى وأن هذه المصالح غالباً ما تكون قصيرة المدى إلا أن الليبرالية ترى أن الدول من الممكن أن تسعى لتحقيق مكاسب من صراع معين دون النظر إلى مكاسب الآخرين وأن هذه المكاسب قد تكون طويلة المدى وأنها قد تتمثل في حماية الآخرين وليس فقط حماية الذات.

ثالثاً: النظرية البنائية:

¹ - Ibid, p.568-569.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

هي نظرية تفحص سلوك الدولة وذلك من خلال التركيز على البناء الاجتماعي للسياسة الدولية، حيث يرى البنائيون أن حقائق السياسة الدولية لا تعكس حقيقة موضوعية أو مادية بل حقيقة واقعة بيئية أو اجتماعية، وهو ما تقوم به الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية والمصالح التي تكتسبها والهيأكال التي تعمل من خلالها وبالتالي يتم التعرف على هذه الحقائق من خلال المعايير والأفكار الاجتماعية بدلاً من الشروط الموضوعية أو المادية.⁽¹⁾ كما تؤكد البنائية أن للدول هويات تحدد سلوكها في النظام الدولي، حيث يتم التنبؤ بسلوكها الخارجي من خلال هذه الهويات.⁽²⁾

واعتمد أصحاب هذا المقرب على مستوى التحليل الفوقي لسلوك الدول ومستوى التحليل التصاعدي، فالبنائية تأخذ في تحليلها كلاً من المجتمع الدولي والمجتمع المحلي في الحسبان، بحيث ترى أن كلاً المجتمعين يحتوي على قيم مشتركة تمثل محدد مهم لسلوك الدول الخارجي. بحيث أن تأثر هذه القيم المشتركة أو المعايير الاجتماعية على سلوك السياسة الخارجية للدولة يرجع إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صناع القرار.⁽³⁾

أما أهم افتراضات النظرية البنائية فهي تمثل فيما يلي:⁽⁴⁾

أ- تأخذ البنائية موقفاً مغایراً موقعاً مغایراً لوقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي) إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة. كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. فضلاً عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقتها البنائية.

¹ - J. Samuel Barkin, "Realist Constructivism", **International Studies Review**, Vol. 5, No. 3, Sep. 2003, p 326.

² - Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", **International Security**, Vol. 23, No. 1, Summer.1998, p 174.

³-آمنة بن يوسف، "دور المحددات النفسية في صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية: دراسة حالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016/2017، ص.50.

⁴- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص 317-318.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ب-يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين. وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

ج- البنائية تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه. فالنسبة للبنائيين العالم دوماً هو قضية متعددة ليس شيئاً تم وانتهى علينا

قبول ذلك. وهذا موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين والراديكاليين بنظرتهم للبناء.

د-يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة السياسية والاجتماعية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محطيه.

وبالتالي فإن البنائية في تفسيرها لسلوك الدول ترى أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة وعدم التدخل التي أصبحت جزءاً من الإطار الاجتماعي لسلوك الدول والتي تُولف ضابطاً لهذه الوحدات وإن كانت تخترق بعض الأحيان فهذا لا يعني عدم وجودها. وبالتالي فمفهوم القوة بالنسبة للبنائيين هو بناء اجتماعي بحد ذاته يتحدد معناه وأثره من خلال التفاعل بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي والبناء الذي يحتوي هذا التفاعل.^(١)

كذلك يري البنائيون أن الهوية تمنع أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية، وبذلك سيتصرف الفاعل دوماً بما يراه ملائماً لهذا الدور ومثال على ذلك اعتقاد البريطانيين وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية حدد دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة البريطانية والهوية بالنسبة إلى البنائيين لا تتغير بشكل سهل إلا في حالات محددة تستدعي بروز هوية جديدة على حساب هويات أخرى. حيث أن الهوية بالنسبة للفاعلين مهمة أيضاً في صناعة السياسة العامة للدولة. فالهوية تحدد مصالح الفاعل وباختلافها تختلف مصالح الفاعل، وبالتالي فالهوية أهمية خاصة عند البنائيين في تحديد سلوكيات الدول. ^(٢) وفي هذا الإطار يوضح Walt أن النظريات البنائية هي الأنسب لتحليل كيف يمكن أن تتغير الهويات والمصالح مع

^١-المرجع السابق، ص ص324-325.

²-المرجع السابق، ص 326.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مرور الوقت، مما ينتج عنه تحولات خفية في سلوك الدول وأحياناً ما تحدث تحولات بعيدة المدى ولكنها غير متوقعة في الشؤون الدولية.⁽¹⁾

ويرى البنايون إن وجود الآلية التي من خلالها تتفاعل المصلحة الوطنية والقيم والقواعد وتحدد الهوية هي التي تحدد سلوك الدولة أو الفاعل علي الصعيد الخارجي.⁽²⁾

والبنائية لا ترفض الفوضوية (غياب السلطة المركزية في النظام الدولي) بوصفها حقيقة دولية بقدر ما ترفض النظر إلى هذه الفوضوية علي أنها قوة مادية بحثه خالية من المعاير والأفكار. فهي ترى أن الفوضوية عبارة عن بنية ثقافية وإجتماعية تشتمل علي مجموعة من المعاير والقواعد والقيم والأفكار المشتركة وطرق الفهم التبادلي التي تخلقها الدول أثناء تفاعلاتها والتي بدورها تؤثر في هوياتها ومن ثم في سلوكها، وأن تنوع ثقافة الفوضوية وتعدد الهويات والمصالح في المنظومة الدولية سيعني تنوعاً أكثر في السلوك الدولي، وبالتالي سيتغير سلوك الدول تبعاً لنوع الثقافة السائدة فيها.⁽³⁾ فالفوضى من وجهة نظر البنائية هي من صنع الدول، فإذا تصرفت الدول تجاه بعضها البعض علي نحو تنازعى، فستبدو طبيعة الفوضى الدولية تنازعية، وإذا تصرفت الدول تجاه بعضها البعض علي نحو تعاؤن، فستبدو طبيعة الفوضى الدولية تعاؤنية، وبالتالي ينبغي التركيز علي ما تفعله الدول لفهم النزاع والتعاون في السياسة الدولية،⁽⁴⁾ ويؤكد البنايون علي دور العوامل المجتمعية (التنشئة الاجتماعية -الأفكار والمعرفة) في تشكيل السلوك الخارجي. بل والتأثير عليه.⁽⁵⁾

ويرى Walt أن لجماعات المصالح المحلية دور في تشوّه تشكيل تفضيلات الدولة وتؤدي إلى سلوك دولي دون المستوى الأمثل.⁽⁶⁾

¹ -Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories", Op.cit, p 44.

² -خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 331.

³ - عبدالله بن جبر العتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، شؤون اجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد 108، شتاء 2010، السنة 27، ص 126-127.

⁴ -فاطمة الزهراء حشاني، "مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى: دراسة مقارنة لأفتراءات المقاربات الواقعية، الليبرالية، البنائية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، الجزائر 2016/2017، ص 158.

⁵ - فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2009/2010، ص 83.

⁶ -Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories", Op.cit, p 42.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وأخيراً فإن البنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء

على حسابات عقلانية دقيقة.⁽¹⁾

رابعاً: النظرية الماركسية:

قامت الماركسية في تحليلها للدولة والمجتمع على إعطاء ثقل للعنصر المادي من خلال ما أسمته صراع الطبقات إذ ترى أن الصراعات القائمة في المجتمع وما بين الدول تعود لرغبة القوي المتحكمة بعناصر الإنتاج للهيمنة على اليد العاملة وناتج العملية الاقتصادية، وحرمان الطبقات الأدنى من حقوقها، ووفقاً لذلك قامت الثورات لتحرير العمال من نهب الطبقات المالكة (الرأسمالية) والتي تحكم بكل عناصر الإنتاج. وقد يرى البعض أنه قد تكون نظرة الماركسية لأسباب الصراع قد قاربت الحقيقة، إلا أنها بتركيزها على العنصر المادي الاقتصادي قد أسقطت من حسبانها عوامل عدة تساهم بدورها في تزكية الصراعات العالمية، بل ونظرت إلى تلك العوامل من منظورها الاقتصادي المادي، سواء في العلاقات الدولية أم في العلاقات المجتمعية داخل الدولة الواحدة. وتقترب النظرية الماركسية الجديدة في رؤيتها للعلاقات الدولية من المدرسة الواقعية الجديدة، حيث تركز كل مهما على تحليل بنية النظام الدولي، وتحتفlan في نظرتها داخل تلك البنية وفي حين تنطلق الواقعية الجديدة من منظور ميزان القوى، تحافظ الماركسية على منظورها المادي الاقتصادي وفق منطق من يملك أو من لا يملك أو وفق منطق الطبقة باعتبارها الوحدة الأساسية في التحليل.⁽²⁾

وتتمثل أهم افتراضات الماركسية في:⁽³⁾

أ-تحليل العلاقات الدولية انطلاقاً من بنية النظام الدولي المادية الاقتصادية.

ب-استخدام المدخل التاريخي في التحليل.

ج-هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة وإعاقتها للتنمية.

د-ترفض وضع الاقتصاد ضمن ما عُرف في الواقعية بالسياسات الدنيا، بل جعلته مرتكزاً الأول.

¹-فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص.83.

²-عبد القادر نعناع، "الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة"، دراسة، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ديسمبر 2006، ص.2.

³-المرجع السابق، ص.2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وفيما يتعلق بتفسير الماركسيّة لسلوك الدول فإن النظريّة الماركسيّة تؤكّد على الصراعات الطبقيّة بسبب السلوك السياسي الرأسمالي ، ولكن يتم التوصل إلى توازن الميزان عندما تتساوى الطبقات مع بعضها وفقاً للنظريّة الاشتراكية التي تستوعب تدخل الدولة واسع النطاق.⁽¹⁾

وهذا يعني أن الماركسيّة ترى أن الدول في الحقيقة يتحدد سلوكها بسلوك الطبقة الرأسمالية المهيمنة والتي تسعى لتنظيم مصالحها، والمتمثلة في الدخل والأمن والهيبة والمكانة، وبالتالي ينعكس ذلك على سلوك الدولة التي تتخذ سلوكاً عقلانياً بالأساس يسعى لتعظيم مصالحها في النظام الدولي.⁽²⁾

وبشكل عام، فإن افتراضات ماركس لتحليل السلوك السياسي تقوم على ما يلي:⁽³⁾

أ- ترى الماركسيّة أن الإيديولوجية هي أداة فعالة في تشكيل السلوك السياسي داخل نظام الطبقات، حيث تعمل الأيديولوجية كأداة للصراع الطبقي، مما يسمح لطبقة مسيطرة بالتلاعب بالسلوك السياسي للفئات الثانية.

ب- يركز ماركس على أهمية ما يسميه بالوعي الظبيقي، إذ أن الوظيفة المركزية للوعي الظبيقي في النظريّة السياسيّة لماركس هي شرح القدرات المعنوية لأعضاء الطبقات المستغلة للانضمام إلى صراعات طويلة ومحفوفة بالمخاطر دافعاً عن مصالحهم المادية. وهكذا فإن مفهوم الوعي الظبيقي يعمل كجسر بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية في التحليل الماركسي الكلاميكي للسلوك السياسي. إنه يمنح العمال دافعاً فعالاً للقيام بأعمال واستراتيجيات تحابي مصالحهم الجماعية، وينحّمّل لهم موارد تحفيزية تسمح لهم بالاستمرار في هذه الاستراتيجيات حتى في مواجهة المخاطر والحرمان (أي في الظروف التي تفرض فيها الاستراتيجية الجماعية تكاليف على مصالح الفرد). هذا العلاج للوعي الظبيقي يظهر حساسية لدرجة أن السلوك السياسي غالباً ما يكون مدفوعاً بمجموعة من الدوافع التي هي أكثر ثراءً من الحسابات الضيقية للمصالح الشخصية.

¹ -Paul Sanyaolu, How Marxist Theory Relates To Political Behaviour, 11 Sep 2017 Available at: https://www.researchgate.net/profile/Paul_Sanyaolu3/publication/319629706_HOW_MAXIST THEORY_RELATES_TO_POLITICAL_BEHAVIOUR/links/59b6b4d5458515c212b31812

² -Daniel little, "Marx's theory of political behavior", 17 June 2009 Available at: <https://understandingsociety.blogspot.com/2009/06/marxs-theory-of-political-behavior.html>

³ - Ibid.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إذن وفقاً لنموذج ماركس للسلوك السياسي فإن أعضاء الجماعات يشكلون معتقدات حول مصالحهم المادية، ويتصرون بذكاء لتعزيز هذه المصالح. ويشكل أعضاء الجماعات معتقدات حول عالمهم الاجتماعي التي تكون مضللة أحياناً بشكل خطير حول كيفية عمل العالم الاجتماعي (الإيديولوجيات). ويكتسب أعضاء الجماعات أحياناً نفسية اجتماعية للتضامن والولاء تمنحهم درجة من القدرة على العمل كمجموعة (الوعي الظبي).

خامساً: نظرية الاختيار العقلاني:

اكتسبت نظرية الاختيار العقلاني في العقد الماضي تأثيراً ووضوحاً في العديد من العلوم الاجتماعية والتخصصات ذات الصلة مثل الفلسفة والقانون إلى أن امتدت إلى العلوم السياسية واعتبارها إحدى النظريات المفسرة لسلوك الأفراد وبالتالي سلوك الفاعلين الدوليين.⁽¹⁾ وتدعي النظرية في منطلقها الأساسي أن السلوك العقلاني هو السلوك المناسب لتحقيق أهداف محددة، بالنظر إلى القيود التي يفرضها الموقف، وإن الاختيار العقلاني يعتمد على التفضيلات التفضيلات الفردية والمعتقدات.⁽²⁾ ويعتبر الهدف الأساسي المتمثل في نظرية الاختيار العقلاني هو فهم العلاقات والمؤسسات السياسية الاجتماعية باعتبارها الأدوات التي تم إنشاؤها واستخدامها من قبل الفاعلين لتحقيق أقصى درجة تمكّنهم من متابعة وتحقيق أهدافهم الخاصة بنجاح وتلبية تفضيلاتهم الخاصة مهما كانت.⁽³⁾

وتتمثل أهم افتراضات نظرية الاختيار العقلاني في:

1-الفردية: حيث أن الأفراد هم الذين يتخذون إجراءات في النهاية بصفتهم ممثلين في المجتمع وفي كل مكان، ويتصرون دائماً ككائنات عاقلة، وحساب ذاتي، ومصلحة ذاتية وتعظيم الذات، هذه الأعمال الاجتماعية الفردية هي المصدر النهائي للنتائج الاجتماعية الأكبر.

¹ - Michael Hechter, Satoshi Kanazawa, "Sociological Rational Choice Theory", *Annual Review of Sociology*, Vol. 23, 1997, p 190.

² -Brian A. Hoey, "Rational Choice Theory", **research**, e-Book Academic Collection, Apr 2015, p 688.

³ - Patrick Neal, "Hobbes and Rational Choice Theory", *the Western political Quarterly*, Vol. 41, No. 4, Dec. 1988, p 637.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2-المثالية: باعتبار أن الفرد يختار تصرفاته على النحو الأمثل، بالنظر إلى تفضيلاته الفردية وكذلك الفرص أو القيود التي واجهها الفرد، وبالتالي تفترض نظرية الاختيار العقلاني، أن الأفراد "يبدلون قصارى جدهم، نظراً لظروفهم كما يرونها."¹

3-الذاتية: بمعنى أن مصلحة الفرد تتشكل بمحظوي تفضيلاته وأهدافه.²

4- وجوب تطابق الهدف مع النتيجة. إذ يجب أن تكون العملية الحسابية للمنافع والخسائر مؤدية إلى اتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف. فإذا كان القرار يحتوي على قدر متوقع من المخاطر لكنه يمثل البديل الأفضل، يمكن اعتبار القرار عقلانياً بالرغم من ذلك.³

وبالتالي فإن السلوك الجماعي وإن بدا جماعياً إلا أنه في حقيقة الأمر سلوك يعكس اختيارات التي يقوم بها الأفراد حيال الموضوع تحت الدراسة.

وطبقاً لنظرية "الاختيار العقلاني" فإن سلوك الأفراد تحدده الرغبات والأهداف، ولأن الأفراد لن يستطيعوا تحقيق كل ما يرغبون فيه، فإن عليهم القيام بعملية الاختيار بين البديل

للبحث عن الخيار الذي يعظم ربحهم.⁴

ومن خلال ما سبق يظهر أن نظرية الاختيار العقلاني هي محاولة لشرح كيفية ولماذا يتصرف الفاعلون بالطريقة التي يتصرفون بها، وتوضح أنه من أجل فهم سلوك الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، يجب علينا فهم سلوك البشر الذين يديرونها. بعبارة أخرى، يمكننا أن نفهم كيف ولماذا تقوم الدولة، أو أي ممثل دولي آخر، بالطريقة التي تعمل بها من خلال تحليل الاختيارات الإجمالية التي يتخذها كل صانع قرار فردي يعمل بالنيابة عن الدولة. على سبيل المثال، في حين أن "الدولة" قد تقرر "الذهاب إلى الحرب"، إلا أن القرارات التي يتخذها البشر الذين يديرون الحكومة هي التي تحدد القرار النهائي، وتشير أيضاً النظرية إلى أن الدول التي تتصرف بعقلانية

¹ -Michael I. Ogu, "Rational Choice Theory: Assumptions, Strengths, and Greatest Weaknesses in Application Outside the Western Milieu Context", *Arabian Journal of Business and Management Review*, Vol.1, No.3, 2013, p93.

² -Patrick Neal, "Hobbes and Rational Choice Theory", Op.cit, p 638.

³ - أسماء حسين محمد، "السياسة الخارجية للدولة السودانية تجاه دولة جنوب السودان ما بين نموذج الاختيار العقلاني والإرث التاريخي"، المؤتمر الدولي الثاني للجمعية السودانية للعلوم السياسية : العلاقات السودانية الأفريقية، الخرطوم، مايو 2012، ص.2.

⁴ -المراجع السابقة، ص.2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

سعياً وراء مصلحتها وليس مصلحة الآخرين فإنها تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب وقليل خسائرها.⁽¹⁾

ومعنى ذلك أنه قد تأسس النموذج العقلاني على مُسلمة ضمنية مفادها اعتبار الدول فواعل عقلانية رشيدة تضع سلوكياتها وفقاً لمعطيات وخطط محسوبة وهادفة انطلاقاً من أسس المفاضلة بين التكاليف والعواائد. ويقوم الاختيار العقلاني بمحاولة تفسير سلوك الدول تجاه حدث أو دولة آخر عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، حيث يعتقد منظرو النموذج أن الدول تختار السلوكيات التي تؤدي بصورة مباشرة لتحقيق أهدافها ومصالحها. وبالتالي فإن كل سلوكيات السياسة الخارجية هي سلوكيات رشيدة تهدف إلى محاولة تعظيم المنفعة أو المصلحة الوطنية للجهات الفاعلة باستخدام الوسائل المتاحة بما يحقق أهدافها بأقل تكلفة. وتفترض التحليلات في هذا السياق أن المصلحة الوطنية يقصد بها بالأساس تعزيز الأمن وتعظيم الثروة، حيث أن افتراضات العقلانية في السياسة الخارجية ارتبطت بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. وبهذا المعنى فالسياسة الخارجية الجيدة يجب أن تكون قابلة للتحقيق واقعياً بما يتسم مع ترتيب النظام الدولي، كما ينبغي أن تبني آلية للمفاضلة وتحقيق التوازن بين مختلف الخيارات.⁽²⁾

سادساً: النظرية السلوكية:

السلوكية هي إحدى مناهج دراسة العلوم السياسية الذي ساد في العلوم الاجتماعية الأمريكية منذ الخمسينيات حتى فترة السبعينيات من القرن الماضي، وقد بدأت الثورة السلوكية في العلوم السياسية الأمريكية "كاحتجاج" ضد العلوم السياسية "التقليدية"، والتي تعتبرها وصفية للغاية، وتفتقر إلى الصرامة والطموح، وغير قادرة على التنظير التحليلي وبالتالي النمو المعرفي، ومن ثم استبدل علماء السلوك الفلسفة السياسية بفلسفة العلم، وبالتالي وضع معايير جديدة لصياغة المفاهيم والفرضيات والنظريات والبروتوكولات للاختبارات التجريبية. والسلوكية هي حقل فرعى

¹ -Shawn Grimsley, "Rational Choice Theory: Definition & Principles", 2018/01/24 Available at:
<https://study.com/academy/lesson/rational-choice-theory-definition-principles.html>

² - مروة نظير، "معوقات الرشادة" في السياسة الخارجية، إتجاهات الأحداث، مركز البحوث الجنائية والإجتماعية، العدد 15، فبراير 2016، ص 2

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

معني بتفسير سلوك القادة، بدلاً من الدول - وهو نهج يعيّد التركيز على الفرد كوحدة للتحليل وعلى أساس العمليات التي تمثل الحكم السياسي والقرارات.⁽¹⁾

وقد سعت السلوكيّة إلى بناء رؤية تحليلية تفسيرية تنبئه للعلاقات الدوليّة، واهتمت بالأنمط المترددة، وليس بالحالات الفردية كمحور للبحث، مع التركيز من الناحية المنهجية على المناهج والإقتربات العملية والرياضية. بحيث أن بناء النظريّة حسب السلوكيّون يقوم على القدرة على التعميم وإطلاق الأحكام العامة. ويقوم هذا بدوره على إثبات الفرضيات.⁽²⁾

وانتهى السلوكيّون إلى أنه من الصعب التوصل إلى نظرية علميّة شاملة في العلاقات الدوليّة لأنّ المتغيرات التي تحكم في السلوك السياسي الدولي كثيرة جداً ولا يمكن ربطها علمياً، ولهذا ركز معظم أنصار ومفكري المنظور السلوكي في العلاقات الدوليّة على بحوث من المستوى المتوسط، تعتمد على تحليل مجموعات صغيرة أو فردية من المتغيرات المؤثرة في ظواهر العلاقات الدوليّة، وذلك من أجل بناء نظريّات جزئيّة أو متوسطة تستطيع أن تصمد أمام الاختبار.⁽³⁾

وتتمثل أهم افتراضات المدرسة السلوكيّة في:⁽⁴⁾

أ-أن السلوك الفردي يشكل وحدة التحليل سواء على مستوى وصف هذا السلوك، أو تحديد مصادره أو التنبؤ بمساراته المستقبلية. وتركز هذه المدرسة على السعي لفهم مصادر السلوك الفردي فمثلاً لماذا يكون الفرد (أ) عدوانياً، بينما الفرد (ب) مساملاً، ولماذا يهتم الشخص (ج) بالسياسة، بينما الشخص (ج) غير مهتم بها على الإطلاق وهكذا.

ب-أن السلوك الفردي هو محصلة لتفاعل بين الذات الفردية والبيئة الاجتماعيّة المحيطة بها، ولكن تختلف أجنحة المدرسة السلوكيّة في الوزن النسبي الذي تعطيه للذات والبيئة.

¹ -Inanna Hamati-Ataya, "Behaviorism", International Studies, Oxford Research Encyclopedias, New York, March 2019) p 1, p 6, p 18.

² -عصام عبد الشافي، "المنظورات الفكرية في العلاقات الدوليّة: الجزء الثاني"، دراسة تحليلية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، مارس 2016، ص.2.

³ - المرجع السابق، ص.4.

⁴ - محمد السيد سليم وجلال عبدالله معوض، السلوك السياسي، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

جــ بما أن السلوك الفردي هو وحدة تحليل قابلة للملاحظة، فإنه من الضروري استخدام الأدوات الإمبريقية (الملاحظة والدراسة) المختلفة لدراسة هذا السلوك بما في ذلك الأدوات التجريبية والمعملية.

وهذا الاهتمام من جانب المدرسة السلوكية بالسلوك الفردي ينعكس على تفسيرها لسلوك الدول إذ تفسر سلوك الدول من خلال التركيز على سلوك القادة، حيث تعتبرهم السلوكية وحدة التحليل إذ تفسر سلوك الدول من خلال التركيز على سلوك القادة، حيث تعتبرهم السلوكية وحدة التحليل وهي تحلل هذا السلوك على النحو التالي:¹

أــ يأخذ تحليل السلوك السياسي سلوك الفرد - مفهوماً واسعاً على أنه لا يتضمن فقط أفعاله بل أيضاً توجهاته نحو العمل (تحديد الهوية، المطالب، التوقعات، التقييمات) - أي وحدة التحليل التجريبية. وأن تحليل السلوك السياسي للفرد لا ينفي أهمية المؤسسات السياسية. بدلًا من ذلك تصور أنها أنماط من السلوك الفردي التي هي أكثر أو أقل اتساقاً ومنتظمة ويمكن تحليلها من حيث سلوك وحداتها الجزيئية. وينظر إلى السلوك السياسي الفردي على أنه يستمد معناه وأهميته من السياق المؤسسي الذي يحدث فيه.

بــ يتم تحليل السلوك السياسي من خلال إطار مرجعي تشتهر فيه العلوم السلوكية، كالأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع. وبما أن السلوك السياسي للإنسان هو جانب واحد فقط من سلوكه الكلي ككيان اجتماعي، يجب أن يكون تحليل السلوك السياسي متعدد التخصصات، لا يمكن إهمال السياق الأوسع الذي يحدث فيه العمل السياسي. ومن ثم من المحتمل النظر في الآثار المحتملة للعوامل الاجتماعية والثقافية والشخصية على السلوك السياسي.

جــ يستند تحليل السلوك السياسي على أساليب البحث التي تسمح بمعالجة صارمة قدر الإمكان للصياغات النظرية والبيانات التجريبية لأغراض الوصف واختبار الفرضيات. وطرح العديد من الصياغات النظرية لبحوث السلوك السياسي الآن من حيث المفاهيم المشتقة من نظرية المبارزة،

¹ -Thomson Gale, "Political Behavior", International Encyclopedia of the Social Sciences, 13 Jul 2018 Available at: <https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/sociology-and-social-reform/sociology-general-terms-and-concepts/political-behavior>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

نظريّة القرار، نظرية الأنظمة العامة، ونظرية الاتصال، بالإضافة إلى المفاهيم المشتقة من العلوم السياسيّة. ويستخدم تحليل السلوك السياسي للعملية التجريبية التقنيات التي يتمّ أخذها من العلوم الاجتماعيّة الأخرى، وتشمل التقنيات المستخدمة الملاحظة بالمشاركة والبحوث المسحية، والمحتوى، وتحليل العوامل، وقياس العلاقات الاجتماعيّة والإجراءات النفسيّة، والختارات والتجارب الميدانية وتحليل متعدد المتغيرات، وبرامج الكمبيوتر. بحيث كان لتطبيق هذه الأساليب والتقنيات تأثير كبير في توسيع نطاق الظواهر السياسيّة المتاحة للتحقيق السلوكي وتنظيم عملية دراسة السياسة.

سابعاً: نظرية ما بعد السلوكية:

إن نظرية ما بعد السلوكية مثلت رد فعل لانتقادات التي لها السلوكية، ولهذا فلقد شهدت من ناحية دعوة لعدم المغالاة أو المبالغة في تركيز الاهتمام على المشاكل والأساليب المنهاجية والكميّة منها أساساً، ومن ناحية أخرى تجدد الاهتمام بمشاكل "محتوى أو مضمون العلاقات الدوليّة انطلاقاً من افتراضات جديدة تعكس الحقيقة الدوليّة المتطورة، ومن ثم أطلق عليها ما بعد السلوكية.⁽¹⁾

وتتميز مرحلة ما بعد السلوكية بقيام التنظير في العلاقات الدوليّة ببناء النظريات وجعلها أكثر قدرة على التفسير والتنبؤ والتمييز بين الظواهر المحددة والربط بين مستويات التحليل الكلية والجزئية. والى جانب ذلك فمرحلة ما بعد السلوكية تميّز بأنّها تعطي اهتماماً أكبر للمتغيرات الاقتصاديّة وتأثيرها على العلاقات الدوليّة، بحيث شهدت هذه المرحلة اتساع نطاق دراسات العلاقات الدوليّة لتتضمن موضوعات اقتصاديّة لم تكن من صميم الاهتمام التقليدي للعلاقات الدوليّة، وهكذا أبرزت أهميّة الموضوعات القضائيّة الاقتصاديّة في العلاقات الدوليّة، سواء على صعيد العلاقات بين الدول الغربيّة أو على صعيد العلاقات بين الشرق والغرب، أو على صعيد العلاقات بين الشمال والجنوب. ويعد رشاد سنا يدر و(ديفيد أستون من أشهر منظريّها).⁽²⁾

¹- نادية مصطفى، نظرية العلاقات الدوليّة بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدوليّة، العدد 82، أكتوبر 1985، ص.55.

²- مهند أمين، "بحث في نظرية ما بعد السلوكية"، دراسة بحثية، مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، 9/1/2013 علي الرابط التالي:

<http://www.rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=3091>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وتمثل أهم فرضيات نظرية ما بعد السلوكية في :⁽¹⁾

أ- الاهتمام بالقيم والأهداف التي تهم بالإنسانية والتي يفترض العمل على تحقيقها من خلال التغلب على العنف للتوصل إلى إلغاء التزاعات والحروب وزيادة الإزدهار الاقتصادي والاجتماعي.

ب- تهتم بدراسة وفهم ووصف الظاهرة السياسية وتجاوز هذه الحدود إلى إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها الإنسانية وازمات العلاقات الدولية وهي بذلك تناقض السلوكية التي تهتم فقط بدراسة وفهم الظاهرة السياسية.

ج- تجد أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، نتيجة لازدياد المصالح عبر القومية. وبالتالي فهي تأخذ بعين الاعتبار تأثير الترابطات عبر الدول والترابطات الكونية والاعتماد المتبادل على السياسة العالمية.

وقد وضعت نظرية ما بعد السلوكية مجموعة من العناصر التي تعمل على إدارة التزاعات التي تنشأ بين الدول وبالتالي تعد المحرك الأساسي لسلوك الدول ومنها درجة الانسجام بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية في شؤون التنمية والأمن والحفاظ على المصادر "فوق قومية"، واستغلال المصادر الطبيعية وتأمين توزيعها بشكل عادل بين مختلف الدول.

ثامناً: نظرية الدور:

يعرف الدور علي أنه مجموعة متماسكة من قواعد السلوك التي يفكر فيها المشاركون في التفاعلات، التي تتطبق علي جميع الأشخاص الذين يشغلون نفس الموقف، ويفترض المفهوم أن الأفراد علي دراية بالأعراف التي تشكل الدور ويقومون بضبط سلوكهم وفق هذه الأعراف.⁽²⁾ انطلاقاً من النجاح الذي حققه نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية. فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من

¹- صخري محمد، "نظرية ما بعد السلوكية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، يونيو 2019 على الرابط التالي:

<https://www.politics-dz.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%A9>

²- K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3, Sep. 1970, p238.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تُعبّر عن إرادتها ضمن سلوك سيامي خارجي، فنظرية الدور

من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية."⁽¹⁾

وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية:⁽²⁾

1- تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انتلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتهي (عظمى - كبرى - إقليمية - صغرى) و منه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.

2- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

3-توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية. وقد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل:⁽³⁾

المستوى الأول: ويتم في إطار الأنساق السياسية من الداخل والتي تنصرف إلى شبكة الأدوار السياسية في المجتمع حتى تلك التي لا تتعلق بعملية اتخاذ القرارات الملزمة، وتوزيع هذه الأدوار وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل.

المستوى الثاني: ويتم في إطار النسق السياسي الدولي والذي ينطوي على أربعة أبعاد، البعد الأول: الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة ومع النسق الكلي فهناك نسق عالي يتضمن العديد من

¹ - مريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ، الموسوعة السياسية ، تاريخ الدخول 25/7/2018 على الرابط التالي:
<http://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8>

² - المرجع السابق.

³ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 225، ص 257-258.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الأنساق الفرعية، البعد الثاني: وينطوي على ترتيب الوحدات المكونة للنسق ويتم ذلك طبقاً لتوزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق وطبقاً للترابط بين تلك الوحدات، البعد الثالث: وينطوي على المؤسسات والتي تشتمل على مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين تجاه القضايا المختلفة، البعد الرابع: ينطوي على العمليات السياسية والتي هي عبارة عن مجموعة التفاعلات العالمية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات.

ويوضح Holsti أن هناك مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي تعتمد عليها نظرية الدور في تفسيرها لسلوكيات الدول وهي:

1-مصادر الدور: ويقصد بها الموقع والخصائص الوطنية الرئيسية للدولة (الموارد الطبيعية والاقتصادية والتقنية، القدرات المتاحة، السياسات التقليدية، المطالب والاحتياجات الاجتماعية

كما عبرت عنها الأحزاب السياسية والحركات الجماهيرية أو مجموعات المصالح، القيم والمذاهب والأيديولوجيات الوطنية، الرأي العام، شخصية صانعي السياسات الرئيسيين).⁽¹⁾

2-تصور الدور: والتي تعنى بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليمياً أو دولياً.
(²) إذ لا تحدد خيارات السياسة الخارجية بناءً على قوة الدولة وأوضاعها السياسية والاقتصادية أو نسقها العقدي الوطني ولكنها تتحدد على أساس تصور صانعي قرارات السياسة الخارجية، أن لهذه العوامل تأثير كبير في تحديد خيارات السياسة الخارجية للدولة، وأن إدراكات صانعي القرار تتأثر بالأحداث الدولية وذلك من خلال تصوراتهم عن العالم الخارجي وتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صناع القرار والعقائد العامة والتقاليد السائدة في المجتمع.⁽³⁾

وترتبط الشخصيات الشخصية لصانعي القرار بمدى استقلالهم والذي يساعد في تحديد سلوكه إذا كان عدائياً أو تعاونياً، ويؤكد Naomi Bailin أن هناك متغيرات تصور للدور تمثل في القيم الإيديولوجية (تدافع الدولة عن قيم سياسية معينة كالاشتراكية أو الديمقراطية، ... إلخ)، وقيم سياسية (مدى تأثير الدولة على المواقف أو العلاقات بين الدول)، قيم اقتصادية (مدى

¹ -K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", Op.cit, pp 246-247

² - Ibid, p245.

³ - لويذ جنسن، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة) محمد بن أحمد، محمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، الرياض، عمادة شؤون المكتبات للنشر، 1989، ص 34-35.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

رغبة الدولة في توسيع مواردها الاقتصادية أو الصناعية، قيم عالمية (مدى رغبة وقدرة الدولة في تحقيق السلام)، إقليمية (مدى قدرة الدولة على لعب دور إقليمي يمكنها من الدفاع عن أو توسيع وحدة أراضيها أو الحفاظ على أمنها القومي، ومدى قدرتها على التعاون والمنافسة).⁽¹⁾

وفيما يتعلق بتصور صانع القرار في حالة الصراعات الخارجية فإنه يتأثر عند دخوله أي صراع بمدى قدرته على لعب دور ناجح من خلال تصوّره للهيمنة (نفوذ وتأثير دولته خارجياً) وبدواته سواء تعاونية أو تنافسية ومقدار التغيير الذي يريد في الوضع الراهن، حيث يؤكد Naomi Bailin أنه كلما كانت الدولة تتمتع بنفوذ كبير وأدوار قيادية أكثر نشاطاً في النظام الدولي كلما كان صانعو السياسة هؤلاء أكثر ميلاً إلى إدراك أن دولهم سوف تؤدي أدولاً إقليمية ناجحة، وهم لم يكونوا بالضرورة أكثر عدوانية لأن العداء يرتبط بالقضية نفسها التي يكون الدور معنياً بها والتي قد ترتبط بأدوار ذات دوافع تنافسية أو إيديولوجية وهي تكون أكثر عرضة لظهور السلوك العدائى، كما يتأثر إدراك صانع القرار في حالة الصراعات بوجود حليف في الصراع أو شريك تعائني يساعد في تحقيق مصالح معينة وذلك من خلال لعب دور من خلال هذا الشريك أو الحليف يمكنه من منافسة الآخرين الذين قد يكونون أعداء لصانع القرار.⁽²⁾

3-أداء الدور: وهو سلوك السياسة الخارجية للحكومات من قرارات وسلوكيات تجاه الدول الأخرى.⁽³⁾

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة أخرى.⁽⁴⁾

ولكن خضوع الدور لتصورات وإدراكات صانع القرار يؤدي إلى نشوء الصراعات خاصة الصراعات الإقليمية حيث أن السياق القيمي في النسق السياسي الإقليمي غائب تماماً في نمط العلاقات بين دول الإقليم الواحد، كما أن مجتمعات دول الإقليم الواحد على المستوى الداخلي

¹- Naomi Bailin Wish, "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions", **International Studies Quarterly**, Vol. 24, No. 4, Dec., 1980, pp543-545

² - Ibid, p.p 538-540.

³-K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", Op.cit, p 245.

⁴-ميريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

كلاً على حده فيما يتعلق بالسلوك السياسي والاجتماعي يتأثر بالوجه الصراعي والطبائع العدوانية والهيمنة وارضاح الآخر وهذا بحد ذاته يضعف السياسات الخارجية لدول الإقليم وبالتالي يؤثر على مصالح الإقليم بشكل عام والدولة الواحدة بشكل خاص، ولذلك فعلى رسمى السياسات الخارجية على المستوى الإقليمي إعادة النظر في التصور والإدراك للواقع الإقليمي والدولي والعمل ضمن منطق تشاركي قيمي يخضع لقواعد موضوعية لنلمس انعكاسات إيجابية.^١)

وحتى يكون دور الدولة فعالاً من الناحية الواقعية والعملية، مهما كان نوع هذا الدور الذي تتبناه في سياستها الخارجية، لابد ان يضع صانعوا القرار فيها مجموعة من الاعتبارات وهي:^٢)

- مدى توافر القوة اللازمة للقيام بهذا الدور، ومدى توافر الادارة السياسية اللازمة لتفعيله.
- توازن القوى الإقليمي ومدى تأثيره بهذا الدور، ورؤيه الأطراف الإقليمية الأخرى وكذلك الأطراف الدولية لمدى وكيفية تأثير هذا الدور على مصالحها.

وقد ظهرت مؤخرأ نظرية أخرى يمكن ربطها بنظرية الدور سميت "بنظرية السلعتين" للمفكرين الأمريكيين "جلين بالمر" و"كليفتون مورجان" من خلال كتابهما نظرية السياسة الخارجية، وتنطلق هذه النظرية من كون أن أي دولة في العالم تسعى لتحقيق هدفين على المستوى الخارجي "سلعتين" وبالتالي يمكن تسميتها أيضاً بنظرية الهدفين، وهما إما الحفاظ على الوضع القائم أو السعي إلى تغييره وبالتالي فإن هذه النظرية تتفق مع النظرية الواقعية التي تؤكد أيضاً على هذه الأهداف، وهما هدفان متناقضان ظاهرياً ومدخلان علمياً، وقد انطلق الباحثان في نظريةهما من تساؤلات محورية هي: لماذا تختار الدولة سياسات معينة؟ فمثلاً لماذا تختار فرض عقوبات على دولة معينة بدلاً من مهاجمتها؟ ولماذا قد تزيد دولة من معاونتها الخارجية وتقلل في نفس الوقت من إنفاقها العسكري؟ وفي حين ركزت النظريات الكلاسيكية في تفسير السياسة الخارجية على أن الرغبة في تدعيم الأمن الوطني هو الذي يحرك السلوك الخارجي للدول، فقد ركزت نظرية السلعتين على الهدفين السالف ذكرهما باعتبارهم المحرك الرئيسي لسلوك الدول،

¹ عبد الله العزّام، "نظرية الدور والأحداث الدولية"، طلبة نيوز، 30-3-2018 على الرابط التالي:
<https://www.talabanews.net/ar/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8>

² - المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وكل ذلك مرهون بمدى أهلية الدولة من ناحية إمكانيات ووسائل المتاحة في يد صانع القرار ومن أبرز تلك الوسائل العقوبات الاقتصادية.⁽¹⁾

وترتبط بنظرية الدور النظرية الإدراكية، وهي دراسة الإدراك و السلوك من زاوية استجابة الكائن الحي لوحدات أو صور متكاملة مع التأكيد على تطابق الأحداث السيكولوجية والفيسيولوجية ورفض اعتبار الإدراك مجرد مجموعة استجابات صغيرة أو متاثرة لمثيرات موضوعية.⁽²⁾

وهذه النظرية ترى أن دور العمليات النفسية (psychological processes)، مثل الإدراك (belief) وسوء الإدراك (misperception) ونظم الاعتقاد أو الأنظمة القيمية (perception) لها في رسم سلوك السياسة الخارجية في الدولة. قد يكون مستوى الدولة أو المنظمة أو الفرد، وهذا تبعاً لمضمون البحث الذي قد يركز على الديناميكيات النفسية لتخاذل القرار في الدولة أو على الادراكات المشتركة (shared perception) لمنظمة ما، أو على نظم الاعتقاد لأمة معينة. قد تتركز هذه النظرية على الصور التي يحملها كل من زعماء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عن بعضهم البعض، وشرح الحرب الباردة كنتاج لتلك الصور السلبية وعجز كل طرف عن تغيير إدراكات الطرف الآخر.⁽³⁾ ولذلك فهي ترتبط بنظرية الدور لأن مفهوم الدور عند هولستي يرتبط بإدراك صانعي القرارات.

ومن خلال النظريات السابقة يمكن أن نستخلص عدة عوامل مؤثرة على سلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية وهي كالتالي:

1-البيئة الخارجية: وتعني المؤثرات النظامية على السياسة، ويندرج تحت هذا العنوان عوامل كثيرة من أبرزها:⁽⁴⁾

¹- حبيبة زلاق، "نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، يناير 2018، ص 784-785.

²- هند العمري، "النظرية الإدراكية"، ملتقى الاجتماعيين، 14-4-2011، على الرابط التالي:

<https://www.socialar.com/vb/showthread.php?t=7325>

³- "نظريات سلوك الدولة"، مكتبة العلوم السياسية، 18 يناير 2018 على الرابط التالي:
https://ar-ar.facebook.com/274116579319368..._theories-of/276025559128470..._سلوك...

⁴- كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999، ص 159-160.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أ-البنية الأساسية للقوة في النظام الدولي. ففي النظام الأحادي القطبية تضيق هوامش الحركة أمام دولة صغيرة، بينما في النظام متعدد الأقطاب تكون المناورة أوسع بفضل إمكانية إقامة الأحلاف المرنّة.

ب-توزيع القوة في النظام الدولي من حيث القدرات والنفوذ والأدوار، فكلما كان هيكل النظام الدولي أقل ترتيباً هرمياً كانت القضايا التي تصرف إليها السياسة الخارجية أرحب وأكثر تنوعاً، لأن جميع الأطراف يقدرون على التأثير في طبيعة المسائل الدولية.

ج-طبيعة الاقتصاد العالمي: حيث أن النظام الاقتصادي العالمي يمثل الفرص التي في وسع الاقتصادات الكبرى الاستفادة منها، في حين أن اقتصادات الدول النامية تقع تحت طائلة التخلف والتبعية والمديونية وتراجع التقنية والاعتماد على تصدير المواد الأولية الطبيعية وشحة المعلومات والكفاءات كل هذه القيود تضيق من ساحة وطبيعة السياسة الخارجية.

د-سياسات وأفعال الدول الأخرى: حيث أن الحكومات تواجه في البيئة الدولية أفعالاً وسلوكيات تبدأ من أطراف خارجية ولها آثار إيجابية وسلبية على المصالح والمبادئ والأفضليات. ومثل هذه الأفعال والسلوكيات قد تكون نتيجة أحداث وإضطرارات داخلية أو استجابة لأحداث خارجية. وصحيح أن في وسع بعض الدول أن تغض النظر والاهتمام بكثير من الأفعال والسلوكيات، ولكنها لن تقدر على أن تعفي نفسها أو أن تعزلها كلياً من التفاعل والاستجابة.

ه-المشاكل والقضايا الناجمة عن نشاطات شخصية لتنقل الأفراد والصناعات والشركات والمصالح التي اتسعت وتشابكت نتيجة التطور الهائل في الاتصالات والمعلومات والعتمادية.

2-البيئة القومية: حيث أن الحكومات منصرفة إلى الأمان والرفاه والسيادة والهوية والإيديولوجية وكلها تتأثر في ما يقع في البيئة الخارجية من جهة. وتطلب من الحكومات أن تبني سياسات تكون مؤثرة في البيئة الخارجية من جهة أخرى. وهذه السياسات تتحدد باعتبارات أهمها:⁽¹⁾

أ-الخصائص الجغرافية للدولة. التي تكون إيجابية أو سلبية في رسم السياسة الخارجية ذات الصلة بالأمن والرفاه الاقتصادي والاستقلال السياسي. ومع أن التطورات التقنية أفقدت بعض الخصائص الجغرافية مزاياها إلا أن الانكشاف الأمني أصبح خطراً وقيداً على السياسة الخارجية.

¹ - المرجع السابق، ص 161.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ب-السمات القومية: مثل السكان والمساحة والنظام الاقتصادي والتطور الاقتصادي والزعنة لاستخدام القوة العسكرية والتوجه والتدخل.

ج-بنية الحكومة وفلسفتها: حيث أن بنية الحكومة علامات على طبيعة السياسة الخارجية وكيفية صناعتها. فالنظم السياسية الفردية لا تعرف قيوداً كثيرة على السياسات بالمقارنة مع الحكومات التي تقوم على الحزبية التعددية والبريطانية وتستجيب للرأي العام. وكذلك ثمة فارق بين فلسفات وبرامج الفئات الحاكمة سواء كانت حزبياً أو إيدلوجية أو مجموعة عسكرية.

د-الرأي العام: ثمة رأيان نظريان متناقضان في صلة الرأي العام في السياسة الخارجية. إحداهما يرى أن أهداف وسلوكيات السياسة الخارجية هي استجابة لمطالب الرأي العام، وثانيهما لا يقيم صلة بينهما.

هـ- جماعات الضغط والمصلحة والأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أن اتجاهات ومواقف جماعات الضغط والمصلحة والأحزاب السياسية هي مثل اتجاهات ومواقف الرأي العام إلا أن الوصول إلى مراكز القرار لحثها على تبني أهدافاً وإعطاء التزامات دعماً لها أو إلى الضغط عليها للعدول أو الاعتدال في السياسات. فتسعى جماعات المصلحة الاقتصادية والعرقية والدينية في الولايات المتحدة للتأثير في رسم أهداف ورسم سياسات محددة في مناطق مختلفة. ويمثل اللوبي الصهيوني والجماعات اليونانية والإيرلندية مصالح وأهداف قد لا تتلاءم مع تلك التي تريد الولايات المتحدة تبنيها في بعض الأوضاع والمواقف.⁽¹⁾

و-البيروقراطية. حيث أن صانعي القرار يحددون الموقف ليس باعتبارات وأوضاع خارجية فحسب، بل باعتبارات ما هو ممكن ببيروقراطيا. حيث أن كل جهاز بيروقراطي يرمي إلى ترك بصماته على القرار من زاوية قيمة وتقديرات أفراده وتجربتهم ومعلوماتهم.

3-عالم صانع القرار من حيث الأغراض والمصالح والخيارات. ويقصد به العمليات الذهنية عند صانعي القرار في السياسة الخارجية. وتبدأ من تحديد الموقف أو المشكلة التي تتطلب فعلاً استجابة. فإذا استدعي الأمر التحرك عند ذلك تأتي أسئلة كثيرة (ماذا يجب أن يفعل؟ وما هي الخيارات؟ وأي خيار هو الأفضل من ناحية التكلفة والمخاطر الملازمة له؟ والمنافع المرتقبة والتوقعات؟ وما هي الأطراف المؤيدة والمعارضة؟ وكيف يمكن كسبها أو تحبيدها أو هزيمتها؟). وكما

¹-المراجع السابق، ص161.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يبدو من هذا التفسير للعملية فإنها رشيدة وعقلية. ولكن في الواقع توجد تأثيرات يتعدّر قياسها في تحديد السياسات مثل المعلومات والقيم والخصائص النفسية والاعتقادات الایدلوجية والمدركات وكلها تحول دون أن تكون عملية التفكير للقيام بفعل أو سلوك عقلية رشيدة بصورة تامة.⁽¹⁾

4- التأثيرات الإدراكية والاتجاهاتية في اتخاذ القرار السياسي. حيث أن الموقف الذي ينطوي على تفاعلات وعمليات السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون جلياً بصورة تامة وبكافحة عناصره وآفاقه في مدرك صانعي القرار، ولذلك فإن استقباله للمعلومات لا يخلو من التأثر بما لديه من تصورات سابقه وانطباعات عن الأحداث والحالات. وفي موقف السياسة الخارجية توجد عقبات الوصول للمعلومات الوافية، كما أن صانعي القرار لا يحملون المعلومات والرسائل واللاحظات جمِيعاً على محمل الأهمية. بل يضطرون إلى التركيز على بعض منها دون الآخر ويعود ذلك إلى مجموعة قيمهم الخارجية، من هذه الناحية، هو مزيج من البيئة النفسية لصانعي القرار والبيئة المادية. وتمثل الاتجاهات عنصراً آخر وتؤثر فيما إذا سيكون رد فعل صانعي القرار ودياً وسلمياً وإيجابياً أم سلبياً وغير ودي، حيث أن الاتجاهات تفعل فعل المؤثر في التصور بشأن ما هو حاصل من أفعال إن كانت عدائية وتهديدية فكرية أو صادقة، وقد تفضي الاتجاهات إلى نسخ الأفعال في حقيقتها. وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة القيم وتأثيرها على صانعي القرار، فالقيم تلعب دور هام في تقييم الأفعال، حيث أنها تعتمد على معايير لوزن وتقييم الأفعال أو الاستجابات للموقف أو مختلف النظم السياسية والاجتماعية في قيمها وبالتالي في حكمها على الأشياء. فعندما تتعارض المعتقدات (وهي الأفكار والافتراضات التي يتعلق بها صانعي القرار) مع القيم، فإن صانعي القرار قد يتصلب في موقفه وينبني أفعاله على اعتبارات الشك تجاه قيم ومعتقدات الآخرين. وتتأثر القيم بالتنمية السياسية والاجتماعية لصانعي القرار.⁽²⁾

خاتمة

توصلنا في نهاية هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، وأهمها أن سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية هو سلوك لا يحدث أو يتكرر بصفة مستمرة، وإنما هو سلوكاً يرتبط بالحدث السياسي الخارجي كالصراعات، والذي ترتبط غالباً بوجود صناع قرار لديهم القدرة

¹ - المرجع السابق، ص162.

² - المرجع السابق، ص163.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

والكفاءة علي التعامل مع هذا الحدث الخارجي، وأن هناك العديد من النظريات المفسرة لسلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية، والتي يمكن تطبيقها علي الحالة المصرية كالنظرية الواقعية والليبرالية والاختيار العقلاني والدور، وكذلك النظرية السلوكية، إضافة إلي وجود العديد من الاستراتيجيات والتي يمكن أيضاً تطبيقها علي الحالة المصرية ، كاستراتيجيات، التفاوض، ومسايرة الركب، وتجاهل التهديد.



الفصل الثاني

محددات السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا

ثمة عدد من المحددات (الداخلية والخارجية) التي تحكم سلوك السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة. فهي من ناحية ناتجة عن أهداف ومتطلبات لتحقيق مصالح خاصة ومتعلقة بالدور المصري على المستوى الإقليمي، ومن ناحية أخرى ناتجة من محددات أخرى أولها تأثير الصراعات في المنطقة العربية على الأمن القومي المصري خاصه فيما يتعلق بالتهديدات الخارجية التي تواجه المنطقة ككل والمحدد الثاني هو الدور المصري تجاه الدول العربية، وبالتحديد تجاه سوريا نظراً لأهمية هاتين الدولتين (مصر وسوريا) في إطار إستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وأهميتها الجيوسياسيه في إطار إقليم الشرق الأوسط.⁽¹⁾ وهذه المحددات كونت ضغوطاً كبيرة على سلوك السياسة الخارجية المصرية.

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول: يتناول المحددات الداخلية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، بينما يتناول المبحث الثاني: المحددات الخارجية "الإقليمية والدولية" للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا

يتناول هذا المبحث المحددات الداخلية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، وفي هذا الإطار تم تقسيم هذه المحددات إلى محددات داخلية ثابتة تشمل كلاً من أهمية سوريا بالنسبة لمصر، ولموقع الجغرافي لكلاً من مصر وسوريا، ومحددات داخلية متغيرة تشمل النسق العقديدي للقيادة السياسية المصرية خلال الفترة من 2011-2018، وذلك على النحو التالي:

1- ثوابت السلوك المصري تجاه سوريا:

-أهمية سوريا بالنسبة لمصر:

أشرنا سابقاً إلى أهمية سوريا بالنسبة لمصر بشئ من التفصيل، وسوف نكتفي هنا بتوضيح أهم المبادئ التي تبلورت نتيجة هذه الأهمية بإعتبارها

ثوابت للسلوك المصري تجاه سوريا وهي: ⁽²⁾

¹ - مصطفى كمال، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات العربية"، الملف المصري (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 43، الرابعة، إبريل 2014) ص.35.

² - رابحة سيف علام، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري"، دورية بدائل (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 19، نوفمبر 2016) ص.16.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

1-وحدة الأراضي السورية.

2-رفض عسکرة الصراع / رفض الحلول العسكرية.

3-سلامة وحماية المصريين في سوريا.

4-إنهاء معاناة السوريين من جراء الصراع.

ورغم تكون هذه الثوابت في الشهور الأولى من عمر الصراع في سوريا إلا أنه تم تخطية بعضها بحكم استفحال الصراع. ولعل الفلسفة التي تقف خلف هذه الثوابت تبين ترابط هذه المبادئ وتعكس الإدراك المصري للوضع السوري. فمصر تعتبر أن وحدة وسلامة الأراضي السورية هو الأساس الذي يجب الانطلاق منه لصنع السلوك المصري في هذا الملف في هذه المرحلة، ومن ثم فإن الهم المصري إزاء محاولات التقسيم والتفتت في المنطقة، هو الموجه الأساسي لمجمل السلوك المصري. وإن كان الإدراك المصري في هذا الشأن تعارضه تصورات أخرى للدور المصري تقوم على ضرورة المشاركة في تفعيل الشرق الأوسط الجديد.(1)

وقد جاء رفض مصر لعسکرة الثورة منذ البداية خوفاً من تحول الصراع العسكري إلى غطاء للتقسيم وتهديد وحدة الأراضي السورية وهذا التخوف ينبع من الإيمان بمبدأ التوافق بين الدول العربية خاصة الرئيسية منها كمصر وسوريا، حيث تؤثر الأوضاع التي تطرأ على إحداثها على الدول الأخرى بشكل عميق، ومن ثم فصرامة مصر في رفض عسکرة الصراع في سوريا تأتي ابتداءً من الشعور بالتهديد من إمكانية إنتقال عدو الصراع من سوريا إلى غيرها من دول المنطقة وصولاً لمصر. ولذا فقد رفضت مصر الانخراط في مشاريع قوى إقليمية ودولية أخرى خاضت بقوة في المستنقع العسكري السوري ودرجت على تكوين وتنظيم وتمويل وتسليح ميليشيات اشتربكت على الأرض السورية سواء دعماً للمعارضة أو دعماً للنظام، وبالتالي معاً مع إعداد سيناريوهات إقليمية للجسم العسكري لم ترجح مصر هذا الخيار معتبرة أن الحل السياسي هو الأقرب لجسم الصراع في سوريا بشكل ناجح. حيث رفضت مصر المشاركة في مبادرات عربية قادتها السعودية للتدخل البري في سوريا لمحاربة تنظيم داعش (*)، معتبرة أن مساعي الحل

1-المراجع السابق، ص16.

(*) أعلنت المملكة العربية السعودية في فبراير 2016 أنها بصد إنشاء تحالف عسكري مؤلف من 34 دولة ذات غالبية مسلمة من أجل مكافحة الإرهاب، والتي عكست مخاوف السعودية إزاء مسار الشرق الأوسط بدءاً من أحداث الربيع العربي، إضافة إلى تهديدات داعش في بلاد الشام في منطقة الشمال ومن إيران في الشرق، ومن كل من المتمردين الشيعة وتنظيم القاعدة المستعيد نشاطه في اليمن في منطقة الجنوب، ولكن هذه المبادرة لم تتحقق ليس فقط بسبب حاجتها إلى الموافقة الدولية من مجلس الأمن أو في حالة طلب النظام السوري ذلك، وإنما لكونها مبادرة سنوية من الممكن أن تزيد من عمق الإنقسام الطائفي، إضافة إلى إنفاق

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

السياسي عبر الأمم المتحدة والمفاوضات بين طرفين الصراع هي الأنجح والأقدر على إنهاء الصراع بأقل الخسائر، وإقصار دورها على المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش.

ولعل الموقف المصري برفض التدخل العسكري في سوريا قد شكل حالة افتراق رئيسية عن سياسة الدول الخليجية وعلى رأسهم السعودية في هذا الصدد، وهو ما يعتبر أمراً جديداً بعد سنوات من التطابق في الرؤى بين السعودية ومصر، خاصة في سنوات مبارك الأخيرة. حيث كانت مصر في مقدمة الدول العربية التي رفضت خطط تسليح المعارضة كي لا تعقد المشهد العسكري وتقطع الطريق على الحلول السياسية. ومن هذا المنطلق تحمس مصر أكثر من مرة للمبادرات السياسية التي طرحت على مدار سنوات الصراع سواء كانت على المستوى العربي أو الدولي.^(١)

وأتساقاً مع المبدأ الثالث من ثوابت السلوك المصري في سوريا وهو مبدأ سلامة وحماية المصريين في سوريا، لم تغلق القاهرة سفارتها في دمشق، ولم تطلب ترحيل الممثل الدبلوماسي السوري من القاهرة رغم تنامي الاحتجاجات التي نظمتها الجموع في محيط السفارة السورية في القاهرة عدة مرات خاصة في صيف 2012، ولكن ما جرى هو تخفيض اضطراري للتمثيل الدبلوماسي وتخفيض عدد أعضاء البعثة أو غلق سفارة القاهرة بسوريا لفترات وجيدة لأسباب أمنية وقصرها على الجانب القنصلي من أجل ضمان استمرار الحد الأدنى من الاتصال مع النظام السوري. وينبع ذلك بالأساس من الحرص منذ بداية الصراع على تسيير شؤون المصريين بسوريا وضمان ترحيلهم بوسائل آمنة.

أما المبدأ الرابع وهو إنهاء معاناة المدنيين السوريين، فقد كان أحد أشكال الدبلوماسية المصرية التي وظفتها مصر تجاه الصراع في سوريا، حيث نفذت عبر سفارتها بدمشق تمرير قافلة مساعدات غذائية إلى المناطق المحاصرة بريف دمشق بالتعاون مع الهلال الأحمر السوري، حيث كانت هذه القافلة ثمرة تبرعات شخصيات سورية مقيمة بالقاهرة، ثم تولت السفارة المصرية بدمشق التنسيق بشأنها وشراء المساعدات المطلوبة وتوصيلها إلى داخل المناطق المحاصرة لتخفيض المعاناة عن السكان المدنيين المحاصرين^(٢)

هذه المبادرة في عدة أوساط، فأعتبر عدد من النقاد الأميركيين السعودية عدوانية ومصممة على فرض علامتها المميزة المتشددة الخاصة بالشريعة الإسلامية علي بقية العالم، وبالنسبة لآخرين يجعل سجل المملكة في ما يتعلق بممارسة القمع الداخلي منها حليفاً غير مناسب. إنظر براين مايكيل، "تحالف عسكري بقيادة السعودية لمكافحة الإرهاب"، منظور تحليلي، مؤسسة راند، 2016، ص 6-1.

¹ - رابحة سيف علام، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري"، مرجع سابق، ص 16.

² - المرجع السابق، ص 18.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

- الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الثابتة المؤثرة في سلوك أي دولة، وهو أمر يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار من قبل أي دولة في إتخاذ قرارات سياساتها الخارجية.⁽¹⁾

وتوضح العديد من الدراسات أن العوامل الجغرافية لها دور مهم في تحديد تصورات صانع القرار للفرص والقيود داخل هذه البيئة، وبالتالي تؤثر على سلوك صناع القرار. كما أكدت أنها توفر فرصة لاختيار الدول الدخول في صراع دولي ما من عدمه، حيث أنه من المرجح أن تكون هذه العوامل لها تأثير كبير في دخول الدولة في صراع دولي ما، وذلك عندما تشعر الدولة أن حدودها الدولية غير مستقرة، وبالتالي الشعور بأن أراضيها مهددة، وتلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً في زيادة خطر صراع دولي ما قائم، إذا كان هذا يهدد مصالح الدولة البيئية والإقليمية.⁽²⁾

وفيما يتعلق بالموقع الجغرافي لمصر وعلاقته بتوجه سلوك السياسة الخارجية المصرية، فيتضح من خلال بعض الدراسات أن الجغرافية السياسية لمصر لها دور كبير في تشكيل سلوك سياستها الخارجية، فموقع مصر الجغرافي يمثل أحد مقومات الدور التاريخي والحضاري لمصر، وهو أيضاً من العوامل التي ساعدت علي قيادتها للمنطقة تاريخياً، نتيجة لموقعها الذي يتواكب بارات العالم. وفيما يتعلق بالصراع في سوريا، فإن تطور الصراع في سوريا بدون حل أدي إلي تهديد الأمن القومي المصري، والذي يغذيه إتساع نطاق التهديدات الأمنية علي الحدود الطويلة سواء الساحلية أو البرية، والذي يغزيه تطور الصراع في سوريا وإنتشار واسع للجماعات الإرهابية علي حدود دول الجوار بما يهدد سلامة الأراضي المصرية وأمنها القومي، وبالتالي يعتبر محدد الموقع

¹ -Marit Brochmann and others, "International Borders and Conflict Revisited", Paper presented to the INDNOR workshop on water security in South Asia, 14–15 June 2011, Norway. The Peace Research Institute Oslo, Prio . pp3-6

² - Mohamed Hassanein Heikal , Egyptian Foreign Policy (U.S: New York. Council on Foreign Relations. Foreign Affairs magazine, Volume 56, Number 4 .JULY 1978, p715.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الجغرافي من أهم المحددات الداخلية الثابتة، التي يجعل الدولة تتدخل في صراع دولي ما، تشعر الدولة أنه يهدد أراضيها، وهذا ينطبق على الحالة المصرية تجاه الصراع في سوريا.⁽¹⁾

وبالتالي فوفقاً لخريطة الجغرافية السياسية لمصر في اللحظة الراهنة، فإن الأهداف الأساسية التي يجب أن توجه سلوك السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في سوريا، وذلك لتفادي تهديد سلامة الأراضي المصرية تمثل في التالي:⁽²⁾

1- ضرورة التنسيق بين مصر والقوى الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالصراع في سوريا. وذلك لبحث مشاكل التنظيمات الإرهابية في سوريا، التي تهدد أمن وسلامة دول الجوار المصري، وبالتالي تهدد سلامة الأراضي المصرية.

2- تفعيل الدور المصري في المنظمات الإقليمية سواء العربية أو الإفريقية أو المتوسطية؛ لأن المجال الإقليمي هو الأنسب لقدرات مصر، فالمنظمات تتيح فرصة للتقرب بين مصر وعدد أكبر من الدول في نفس الوقت، ثم تكمل العلاقات الثنائية تدعيم مواقف وسياسات مصر مع الدول ذات الأهمية. وكل ما سبق من الممكن أن يفعل دور مصر في التصدي للجماعات الإرهابية التي نشأت مع تطور الصراع في سوريا والتي أصبحت تهدد الإقليم كله، وليس الأراضي المصرية فقط.

أما فيما يتعلق بالموقع الجغرافي لسوريا، فسوريا كما سبأتهي الذكر تتمتع بموقع إستراتيجي هام بالنسبة لدول المنطقة بصفة عامة وبالنسبة لمصر بصفة خاصة، وبجانب هذه الأهمية لسوريا فتعتبر كلاً من مصر وسوريا ذات أهمية خاصة في إطار الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات، والتي تعتبر محدد للسلوك المصري في هذا الصراع.

فهذه الإستراتيجية التي تم طرحها في إطار وثيقة صدرت عن مجلة كيفونيم الإسرائيلي عام 1982 تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين، الأول: يجب أن تصبح إسرائيل إمبراطورية إقليمية، الثاني: يجب على إسرائيل التأثير على تقسيم المنطقة بأكملها إلى دول صغيرة عن طريق حل جميع الدول العربية القائمة، بمعنى أن يتحول العالم العربي إلى دول متفرقة على أساس طائفية أو إثنية مستعدة للإسلام للهيمنة الإسرائيلية، وفي المقابل سوف تسعى إسرائيل إلىأخذ زمام

¹ - دلال محمود السيد، "تأثير الجغرافيا السياسية لمصر على سياستها الخارجية (الجزء الأول- حتى يونيو 2014)"، ١٢ أبريل ٢٠١٦ على الرابط التالي:

<https://www.facebook.com/Dalal.Mahmoud.Studies/posts/498012763737425>

² - المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

المبادرة كلما وجدت ضرورة لذلك، وسوف تعمل على تغيير الوضع الراهن لتحقيق هذه الإستراتيجية ولو بإستخدام القوة، علاوة على ذلك سيكون الهدف المنطقة ككل، خاصة كلما سعي العالم العربي إلى تأكيد حقوقه الوطنية المستقلة ذات السيادة.⁽¹⁾

وفي هذا الإطار طرحت إسرائيل إستراتيجيتها الأمنية للثمانينيات والتسعينيات لتقسيم كل من مصر، السودان، ليبيا، السعودية، وبقية العالم العربي إلى أقاليم جغرافية متباعدة، حيث سعت بصفة عامة إلى تفتيت وحدة ليبيا، وتقسيم السودان شمال وجنوب، ولبنان إلى خمسة أقاليم، وتفتت العراق وتدمير القوة العسكرية لها، ووقعها فريسة للصراعات الداخلية ، وذلك لما يمثله العراق من تهديد لإسرائيل في الأجل القصير، وكذلك تقسيم وتفتيت شبه الجزيرة العربية بأسرها، والتي تعتبر مهيأة للتحلل تحت ضغوط داخلية خاصة السعودية، والأردن أيضاً يُعد هدفاً إستراتيجياً خاصة في ظل الخوف من إنتقال السلطة في الأردن إلى أيدي أغلبية فلسطينية، والسعى لأن يصبح الأردن وطن الفلسطينيين.⁽²⁾

وسمت الإستراتيجية بصفة خاصة إلى إستعادة سيناء وهو هدف ذو أولوية، وذلك من أجل إستعادتهم للبترون وعائداته، الأمر الذي كلفهم كثيراً بعد إسترجاع سيناء لمصر وعقد إتفاقات كامب ديفيد عام 1979، ورأى أن الوضع الاقتصادي في مصر وطبيعة النظام الموجود بها وسياساتها العربية كل هذا سيؤدي إلى مجموعة ظروف تدفع إسرائيل إلى التدخل، ورأى إسرائيل أن هدفها نحو مصر هو تقسيمها إلى أقاليم جغرافية متباعدة، حيث رأى أنه إذا تمت تجزئة مصر وإذا فقدت سلطتها المركزية، فلن تلبث بلدان مثل ليبيا والسودان وبلدان أخرى أن يصيّها الخلل، كما سمعت هذه الإستراتيجية إلى تفتيت ودمير القوة العسكرية لسوريا، التي رأت أن تشكيلها السكاني يعرضها لتمزق قد يؤدي إلى إنشاء دولة شيعية على طول الساحل، ودولة سنية في منطقة حلب وأخرى في دمشق وإنشاء كيان درزي قد يرغب في تشكيل دولته الخاصة بعالي أرض الجولان التابعة لإسرائيل تضم الحوران وشمال المملكة الأردنية ومثل هذه الدولة ستكون على المدى الطويل ضماناً للأمن والسلام في المنطقة.⁽³⁾

2- متغيرات السلوك المصري تجاه سوريا:

¹ - Khalil Nakhleh, "The Invasion of Lebanon and Israel's Imperial Strategy", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 4, No. 4, Fall 1982, p333.

² جمال عبد الهادي، عبد الراضي أمين، قراءة في فكر علماء الإستراتيجية: الجولة العربية-الإسرائيلية السادسة، دار الوفاء للنشر، المنصورة، ط1، 1999، ص 101-100.

³ - المرجع السابق، ص 99-100.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

رغم الثبات النسبي لمبادئ السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، إلا أن الموقف المصري قد شابه بعض التحولات منذ بداية انطلاق الصراع في سوريا وذلك بسبب تغير القيادة والذي أثر على توجه هذا السلوك كما سيأتي الذكر، والذي تأثر بالنسق العقدي للقائد السياسي، حيث قامت القيادة في مصر بتحديد أهداف التدخل في الصراع في سوريا، وكذلك الإستراتيجية المتبعة لتحقيق هذه الأهداف وفق النسق العقدي للقائد السياسي علي النحو التالي:

1-النسق العقدي للرئيس الأسبق محمد مرسي كمحدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا:

تمثلت عقيدة الرئيس محمد مرسي والتي هي بالطبع مستمدة من عقيدة جماعة الإخوان المسلمين بإعتباره أحد أعضائها، في الدعوة إلى عودة الخلافة الإسلامية، وذلك من خلال تحرير الأمة الإسلامية من السيطرة الأجنبية وإقامة دولة إسلامية حرة تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية كأساس للحكم، بالإضافة إلى ذلك فإن استراتيجية جماعة الإخوان المسلمين تمثلت في استعدادها للعمل في إطار النظام السياسي القائم من أجل الهوض بأهدافها، وهذا يعتبر من أهم خصائص عقيدة الإخوان.⁽¹⁾

وفي إطار هذه العقيدة فقد نظر الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى الصراع في سوريا نظرة عقائدية، تمثلت في ضرورة تحرير الشعب السوري من نظام بشار الذي يمارس العنف ضد شعبه، وذلك إنطلاقاً من مسألة الدفاع عن المسلمين في سوريا كجزء من عقيدته المتمثلة في تحرير الأمة الإسلامية من الظلم، هذا بالإضافة إلى أن النظام السوري يعتبر نظاماً غير حليف لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وذلك بسبب تاريخه الملئ بالتواتر مع جماعة الإخوان المسلمين ومناهضته لهم كما سيأتي الذكر، وبالتالي فإنه وفقاً لعقيدته يُمثل هذا النظام تهديداً لنظامه ومصالحه. وفي هذا الإطار إستند إلى إستراتيجية تقوم على فكرة الجهاد في سوريا.

وقد إنعكست هذه العقيدة على إدراكه عن تأثير الصراع في سوريا علي مصر، كما إنعكست علي تحديد أهدافه من هذا التدخل، فالرئيس الأسبق محمد مرسي كما سيأتي الذكر تعامل مع هذا الصراع علي أنه فرصة لتوطيد نمط التعاون الجديد الذي عمل علي تشكيله منذ وصوله للسلطة، عن طريق طرح مبادرات تتقاطع مع مصالح قطر وتركيا والولايات المتحدة الأطراف في

¹ -Sana Abed-Kotob, "The Accommodationists Speak: Goals and Strategies of the Muslim Brotherhood of Egypt", International Journal of Middle East Studies, Vol.27, No.3(Aug.1995) p323, p328.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ذلك التحالف، بالإضافة إلى القوي الإقليمية الأخرى التي تقاطعت مواقفها مع هذه الدول الثلاث "مثل السعودية"، حيث عبرت المبادرة الإقليمية "التي طرحتها النظام المصري آنذاك عما يريده، وتري بعض الدراسات أن السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا شهد في تلك الفترة ما يمكن تسميته "بإعادة توجيهه" لتكون أكثر تقارباً من السلوك القطري والتركي والسعودي تجاه الصراع.

كذلك فإن الرئيس مرسي رأى أن الصراع في سوريا يمثل تهديداً للأمن القومي المصري، بإعتبار أن هذا الصراع وفق عقيدته يهدد حياة المسلمين في سوريا، مما حتم عليه تحرير هؤلاء المسلمين من العنف الذي يتعرضون له، حيث أنه يعتبر مسألة تعرض المسلمين للعنف بصفة عامة، والمسلمين العرب بصفة خاصة قضية أمن قومي مصرى، بإعتبار أن مصر جزء من هذا العالم الإسلامي والعربي الذي يقتضي ضرورة دفاعها عن المسلمين ضد أي إنتهاك يتعرضون له، وبالتالي فإنه إقتراحه لمسألة الجهاد في سوريا نابع عن معتقداته سالفة الذكر.

إضافة إلى ما سبق فقد كان إدراك الرئيس مرسي للوضع الاقتصادي لمصر سبباً في تدخله في الصراع في سوريا، حيث كان الاقتصاد المصري في تلك الفترة يعاني من تدهور حاد، إضافة إلى الدين العام والذي أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في مصر، وذلك بسبب التحولات السياسية التي شهدتها البلاد عقب أحداث يناير 2011، والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي هروب العديد من الإستثمارات ورؤوس الأموال من مصر، مما ترتب عليه تردي الوضع الاقتصادي المصري. وبالتالي فقد كانت القدرات الاقتصادية وفقاً لعقيدة مرسي الذي يسعى للحفاظ على بقائه محدد لسلوك مصر تجاه الصراع في سوريا.⁽¹⁾

فمن ناحية أولى كان إدراك الرئيس مرسي للعامل الاقتصادي وإرتباطه بالصراع في سوريا متمثلاً في قضية اللاجئين السوريين في مصر، ومن ناحية ثانية كان العامل الاقتصادي عاملًا مهمًا في إدراك الرئيس لأهمية الدخول في هذا الصراع نتيجة البحث عن الدعم المالي له، لتطوير الوضع الاقتصادي للبلاد، والذي قد يعزز استقرار نظامه وكذلك بقائه.⁽²⁾

وفي هذا الإطار قدمت قطر قروضاً ومنحاً بقيمة خمسة مليارات دولار لدعم الاقتصاد المصري في عهد الرئيس مرسي منها مليار دولار منحة و1.5 مليار وديعة و2.5 مليار لشراء

¹ - رامي عزيز، "محاولات روسيا المقلقة لتأسيس نفوذها في مصر"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، بتاريخ مايو 2018 على الرابط التالي:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/russias-alarming-attempts-to-establish-influence-in-egypt>

² - المرجع السابق

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

سندات، وقد تلقى البنك المركزي بالفعل كل المساعدات القطرية. وفي شهر مايو من عام 2012، أقرضت قطر مصر ثلاثة مليارات دولار أخرى، وأعلنت عن استعدادها لتقديم مساعدات أخرى بقيمة ثلاثة مليارات دولار وبالفعل أسهمت المساعدات القطرية في زيادة احتياطات مصر من النقد الأجنبي إلى 16 مليار دولار خلال مايو 2013، مقارنة بـ 14.4 مليار دولار في نهاية أبريل 2013، أي بزيادة مقدرة بنحو 1.6 مليار دولار. وبذلك نلاحظ تنامي الدور القطري على حساب الدور السعودي طوال هذه الفترة.⁽¹⁾

كما وعدت قطر بتقديم 18 مليار استثمارات إضافية خلال فترة خمس سنوات. كما عرضت صفقة غاز مواتية للتغلب على نقص الطاقة في البلاد. على عكس المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.⁽²⁾ وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحالف مع قطر كان جزء من النسق العقدي للرئيس مرسى لتنفيذ إستراتيجية القائمة على بناء تحالف إسلامي يمكنه من تحقيق شرعية معينة لنظامه.

خلاصة القول فإن النسق العقدي للرئيس العقدي محمد مرسى كان له دور في توجيه السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، وبالتالي يعتبر محمد لهذا السلوك خلال هذه المرحلة، فبناءً على عقيدته قام بتحديد الإستراتيجية التي يريد تحقيقها من جراء هذا التدخل في سوريا، والتي إقتضت ضرورة إسقاط نظام الأسد وإستبداله بنظام حليف لجماعة الإخوان المسلمين إضافة لتعاونه مع قطر وتركيا لثبت شرعية حكمه سياسياً وإقتصادياً.

2- النسق العقدي للرئيس عبدالفتاح السيسي كمحدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا:

نشير في البداية إلى أن العقيدة العسكرية تحتل بـ اختلاف ظروف كل دولة، بالإضافة إلى أن رؤية الدولة الاستراتيجية للحرب المتوقع أن تخوضها، من حيث نوعها وشكلها ومستوياتها ومشروعيتها ووسائلها التي تحدد العقيدة العسكرية للدولة على مختلف مستوياتها، وأن النقطة الأساسية في تحديد العقيدة العسكرية هي وجود عقيدة على مستوى الدولة، وتسمى "العقيدة الشاملة للدولة".⁽³⁾

¹ - أحمد ذك الله، "مابعد التوتر مستقبل العلاقات المصرية-ال سعودية"، تقدیرات إقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 24 نوفمبر 2016، ص.3.

² - Housam Darwisheh, "Regime Survival Stratiges and the Conduct of Foreign Policy in Egypt", *Middle East Analysis magazine*, Center for Middle Eastern Strategic Studies, Ankara, Turkey, Vol: 5, No: 51, March 2013, pp53-55.

³ - محمود جمال، "الجيش المصري وإسرائيل: تحولات العقيدة"، دراسة، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، بتاريخ 9 إبريل 2018، ص.4-3.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وإذا قمنا بالتطبيق على الحالة المصرية فنجد أن العقيدة الشاملة للدولة المصرية والتي تحدد عقیدتها العسكرية تمثل في الحفاظ على الجيش والدولة المركزية، وتلك هي العقيدة التي تؤثر في توجهات الرئيس السيسي باعتباره نشأ في إطار المؤسسة العسكرية، هذا بالإضافة إلى عقیدته التي ترتبط بحماية نظامه ومصالحه مع الحفاظ على أمن الدولة الداخلي والخارجي، ويستعين في هذا الإطار بكلًا من أجهزة المخابرات والشرطة والقضاء ووسائل الإعلام الحكومية للحفاظ على الوضع الراهن.⁽¹⁾ كما أنه ينتهج سياسة حاول من خلالها كسب تأييد الأطراف الإقليمية والدولية من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، والإستفادة من تأييد هذه الأطراف في دعم شرعية نظامه.⁽²⁾

وفي هذا الإطار حاول الرئيس السيسي من خلال هذه السياسة التصدى للقضايا التي تمثل تهديدًا للأمن القومي المصري وكذلك تهديدًا لنظامه، والتي كان من ضمنها قضية الصراع في سوريا، فوفقاً لعقیدته التي ترتبط بالحفاظ على الجيش والدولة المركزية، فإن مسألة تفكك الدولة السورية وتعرض الجيش السوري للتهديد تمثل تهديدًا للأمن القومي المصري وتهديدًا لنظامه، لأن النظام المصري الحالي يرى أن مسألة الحفاظ على الدولة المركزية أمر ضروري للحفاظ على شريعته، وبالتالي فإن عقيدة الرئيس السيسي تُعد محدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، وقد إنعكست هذه العقيدة على إدراك السيسي لتأثير الصراع في سوريا على مصر من منطلق الأمان القومي المصري وكذلك على بقائه، خاصة بعد زيادة أعداد اللاجئين السوريين في مصر، الأمر الذي يؤثر على الأمن الاقتصادي والاجتماعي لمصر.

إضافة إلى أن هذا يؤدي إلى زيادة انتشار الإرهاب الذي يعتبر قضية أمن قومي بالنسبة لمصر وأحد الأسباب الرئيسية لتدخل مصر في هذه المرحلة للصراع في سوريا.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن عقيدة السيسي والخاصة بالصراع في سوريا والسلوك المصري تجاهه تمثلت في عدة نقاط:

¹ - John Haddad, "FOREIGN POLICY UNDER PRESIDENT AL-SISI", **Master dissertation**, Unpublished, CALIFORNIA, Naval Academy, June 2018, p4.

² -Ignatiev P. M and others, "EGYPT'S FOREIGN POLICY UNDER ABDEL FATTAH EL-SISI", **Actual Problems of International Relations**, Institute of International Relations, Taras Shevchenko National University, Institute of International Relations, Ukraine, Kyiv, No.134, April 2018, p6.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أ- التخوف من قضية اللاجئين وتأثيرهم على الأمن القومي المصري:

فهناك العديد من المؤشرات الواقعية التي تدعم هذه العقيدة، فعلى سبيل المثال فإنه وفقاً لتقارير مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن أزمة اللاجئين السوريين ستترك أثراً سلبياً على الإقليم بأكمله، وأن الدول التي إستضافت هؤلاء اللاجئون لديها العديد من الإضطرابات والأزمات، وبالتالي من الممكن أن يتكرر سيناريو الصراع في سوريا، مما يرسم مستقبلاً مخيفاً لدول المنطقة ككل.⁽¹⁾

كذلك فإنه من ضمن المؤشرات التي تدعم هذه العقيدة أن إجمالي عدد اللاجئين السوريين في مصر وفق إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للإغاثة حتى يناير 2014، ووصل هذا العدد خلال 2015 إلى 350 ألفاً بإحتساب غير المسجلين رسمياً، وذلك من إجمالي نحو خمسة ملايين لاجئ موجودين في مصر، منهم لاجئون من ليبيا، والعراق، اليمن. ويظل وجود هذا العدد من اللاجئين، وتمتعهم بحرية التنقل والإستقرار داخل المدن المصرية المختلفة، يمثل ضغطاً على البنية التحتية للدولة، وعلى منظومة الخدمات الإجتماعية الإقتصادية، التي هي ضعيفة، ولم يتم تجديدها، نتيجة تردي الوضع الإقتصادي في الدولة، وفي المقابل فإن ما تحصل عليه الحكومة المصرية من دعم مادي إقليمياً ودولياً، لمواجهة الضغوط التي يمثلها اللاجئون محدود، مقارنة بما تحصل عليه الأردن مثلاً.⁽²⁾

حيث أكدت بعض التحليلات أن ما تحتاجه مصر من تمويل لإدارة شئون اللاجئين يبلغ حوالي 138 مليون جنية (40 مليون لاحتياجات الأساسية، 39 مليون لاحتياجات الأمن الغذائي، 25 مليون للحماية، 22 مليون لاحتياجات التعليم، 12 مليون لاحتياجات الصحة والتغذية)، بينما يتم تمويل مصر بحوالي 75 مليون وهو ما يمثل أزمة تهدد الأمن القومي لمصر.⁽³⁾

وفي هذا الإطار فإن تهديدات اللاجئين على الأمن القومي المصري لها عدة أبعاد وهي:⁽⁴⁾

اللاجئين والأمن الإقتصادي:

¹- لمياء محمود، "الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرقي وأسقاط الأخطار وأدوار الفاعلين" ، دراسة بحثية، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 15 ديسمبر 2017 على الرابط التالي:

<https://democraticac.de/?p=51048>

² - إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية .. وال الحاجة إلى "إعادة توضع" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، المجلد 51، يوليو 2016، ص.16.

³ - سمر فايد، "استجابة للأزمة السورية: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات" ، التقرير السنوي 2018، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ص.11.

⁴ لمياء محمود، "الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرقي وأسقاط الأخطار وأدوار الفاعلين" ، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تعاني كافة الدول التي تواجه أزمة اللاجئين من مأزق اقتصادي، وذلك رغم تلقي هذه الدول المعونات الاقتصادية من الغرب ومن المنظمات الدولية، وتتجدر الإشارة إلى قيام مسؤولين مصريين باطلاق تحذيرات حول التبعات الاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين واحتمال حدوث أزمات اقتصادية كبيرة. وذلك بسبب ضعف التمويل الخارجي لللاجئين كما سبقت الإشارة، بالإضافة إلى وضع إقتصاد مصر المتدهور، مما يمثل تهديد لأمن مصر القومي.

اللاجئين والأمن الاجتماعي:

فقد حذرت العديد من الدراسات من أثر اللاجئين على الأمن الاجتماعي، وذلك بسبب ما ينبع عن أزمة اللاجئين من آثار سلبية على مجتمع الدولة المستضيفة، بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغييرات جذرية في التوازن الديموغرافي والذي يمثل تهديداً، حيث يمثل اللاجئين السوريين في مصر حوالي 57% من إجمالي اللاجئين، وهذه النسبة في إزدياد نتيجة الهجرة غير الشرعية لللاجئين السوريين من السودان إلى مصر وذلك بعد قرار الحكومة المصرية بإشتراط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة للسماح بدخول السوريين للأراضي المصرية في عام 2013.

بـ-المشاركة في إحباط أي محاولة لتغيير النظام بالقوة:

حيث أن هذه العقيدة هي سبب أساسي في تحركات الرئيس السيسي تجاه الصراع في سوريا، على أساس المشاركة في محاولات تغيير الأنظمة بالقوة.

جـ-توجيه السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا نحو قضية محاربة الإرهاب:

وذلك بإعتبار قضية محاربة الإرهاب جزء من العقيدة العسكرية للرئيس السيسي واستراتيجيته لجلب الدعم الدولي، حيث يرى الرئيس السيسي أن ما يحدث في سوريا هو تهديد للأمن القومي المصري، وذلك فيما يتعلق بقضية الإرهاب، حيث يمثل العدد الكبير من العناصر الإرهابية في سوريا تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، وذلك في حالة سقوط الأسد وبسط هذه العناصر سيطرتها على سوريا، كما أن الوضع الحاصل في سوريا يمثل عمقاً جيوسياسياً للإرهاب الذي يضرب مصر حالياً.^(١)

دـ-توجيه السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا لجلب الدعم الروسي:

^(١) عبد الوهاب شوقي، "مصر بين حماية الأمن القومي والأمن الداخلي: هل ستفهم التحدي الوجودي وتعمل في ضوء ذلك؟"، صحيفة الرأي اليوم ، اليمن، بتاريخ 20 ديسمبر 2016 على الرابط التالي:
<https://www.raialyoun.com/index.php>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

فقد تدخل الرئيس السيسي في الصراع في سوريا لتوطيد نمط علاقاته مع روسيا التي

دعمت ولا زالت تدعم شرعيته، إضافة إلى التوافق بين النسق العقدي الروسي كما سيأتي الذكر عنه مع النسق العقدي للرئيس عبد الفتاح السيسي (العقيدة العسكرية لروسيا) والتي تؤيد ضرورة الحفاظ على الدولة السورية من التفكك والحفاظ على جيشه، وذلك للحفاظ على الحليف السوري من جانب، وللحفاظ على مصالحها من جانب آخر.

وفي هذا الإطار عمل الرئيس السيسي على إنشاء علاقات قوية مع روسيا من خلال دعمها في الصراع الدائر في سوريا وذلك للإستفادة اقتصادياً من روسيا، لتحسين الوضع الاقتصادي المتردي، حيث وصل حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين مصر وروسيا مؤخراً إلى 5 مليارات دولار (بلغت نسبة الصادرات المصرية لروسيا منهم ٤٦ مليون دولار، بينما وصلت نسبة الصادرات الروسية لمصر ٤٢ مليون دولار)، كما بلغ حجم ما صدرته روسيا لمصر من سلعة القمح الاستراتيجية والتي تمثل جزء كبير من غذاء الشعب المصري ٥٥ مليون طن من إجمالي ١٠ مليارات هي كل ما تستهلك مصر وتنتج منه محلياً قرابة ٥٤ مليون طن.^(١)

كذلك أكد كل من الرئيس بوتين والرئيس السيسي في أحد لقاءهما على مشروع المنطقة الصناعية الروسية في منطقة قناة السويس، والتي تصل باستثماراتها إلى ٧ مليارات دولار، وأكد بوتين على أن خطوات ضم مصر للاتحاد الاقتصادي الأوروبي ستنتهي قريباً. كما تمثل السياحة الروسية حوالي ٤٠٪ من حجم السوق السياحي في مصر بعائدات قدرت بحوالي ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي المصري، بالإضافة إلى إتفاق روسيا مع مصر علي بناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الضبعة شمال غرب مصر، وستقوم روسيا بتمويل ذلك المشروع عن طريق تقديم قرض قيمته ٢٥ مليار دولار لمصر، ووفقاً لتصريح السيسي وليخاتشيوف رئيس شركة روساتوم المنفذة للمشروع "أن تلك الصفقة بلغت عشرات مليارات الدولارات"، وبذلك تعد من أكبر الصفقات بين روسيا ومصر.^(٢) وهذه كله يوفر العديد من الدعم للنظام الحالي ويمكنه من مواجهة المشاكل الاقتصادية الراهنة. وبالتالي يحقق هدفه في الحفاظ على بقائه.

و-توجيه السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا للمشاركة في المنظومة الخاصة بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد بأبعاده المتعلقة بموقع سوريا في إطاره.

¹-رامي عزيز، "محاولات روسيا المقلقة لتأسيس نفوذها في مصر"، مرجع سابق.

²-المراجع السابقة.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

خلاصة القول فقد أثر النسق العقدي للرئيس عبد الفتاح السيسي علي قرار بالتدخل في الصراع الدائر في سوريا، وذلك للحفاظ علي الدولة السورية وجيشهما، للحفاظ علي الأمن القومي المصري وتحقيق الإستقرار الداخلي الذي يدعم شرعية حكمه ويحافظ بالتالي علي بقائه، إضافة إلي تدخله لمحاربة الإرهاب في سوريا الذي يهدد الأمن القومي المصري خاصة تنظيم داعش الذي إمتدت أعماله الإرهابية إلي شمال سيناء من خلال الفرع التابع له في مصر (جماعة أنصار بيت المقدس) والذي يستهدف رجال الشرطة والجيش المصريين، والذي يؤدي إلي عدم الإستقرار الداخلي في مصر، ويهدد شرعية وبقاء النظام في مصر

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا

تشكل البيئة الخارجية العربية والإقليمية والدولية مسرحاً لتنفيذ قرارات وأهداف السياسة الخارجية لأى دولة. وواقع الحال يشير إلى وجود تأثيرات متبادلة بين البيئة الخارجية والداخلية الرسمية وغير الرسمية عبر النفوذ والتأثير والتدخل الذي يزداد في حالة الدول الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك الدول التي تعتمد في اقتصادها وتسلیحها على الخارج كمصر، وتشير تطورات الأحداث في العالم وخاصة المنطقة العربية إلى مضاعفة القيود المفروضة على مصر في سياستها الخارجية وفي الوقت ذاته تعطى مصر فرصاً وإمكانيات يجب استغلالها. وكان من الممكن أن تنكفئ مصر على ذاتها خصوصاً بعد أحداث يناير 2011 في ظل وجود تحديات أمنية وسياسية واقتصادية خطيرة تواجهها، إلا أن موقعها الاستراتيجي فرض عليها ضرورة الالتفاف مع أحداث المنطقة بالشكل الذي يحافظ على المصالح العربية والمصرية.

ولقد أصبحت مصر ما بعد مبارك تتبع سلوكاً خارجياً يعتمد بشكل متزايد على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وذلك في محاولة من قادتها للحفاظ على أمن النظام وتوطيده ، وكذلك أيضاً بسبب الاضطرابات الداخلية. وقدر ذلك مصر أن تكون حليفاً لبعض الجهات الفاعلة في الصراعات الدائرة في المنطقة وعدواً للجهات الفاعلة الأخرى بما يتماشي مع مصالح قادتها الشخصية والقومية، ولكن نجد أن حلفاء وأعداء مصر في الصراعات الإقليمية في المنطقة إختلفوا بإختلاف نظام الحكم القائم في مصر، فنجد أن بعض الحلفاء الإقليميين والدوليين للرئيس الأسبق محمد مرسي تحولوا لأعداء مع مجئ الرئيس السيسي، وعلى العكس أصبح بعض أعداء الرئيس الأسبق محمد مرسي حلفاء للرئيس السيسي ، وذلك طبقاً لمبدأ الإختلاف في تعريف المصلحة.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وينطبق ذلك على الحسابات المصرية فيما يتعلق بسوريا، فقد تحول حلفاء الرئيس الأسبق محمد مرسي في الصراع الدائر في سوريا إلى أعداء مع مجئ الرئيس السيسي، وعلى العكس تحول أعداء الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى حلفاء مع مجئ الرئيس السيسي، نظراً لاختلاف تعريف المصلحة في كلا الفترتين التي اختلفت بإختلاف القادة، إضافة إلى تغير شكل التحالفات الإقليمية والدولية السائدة في الصراع في سوريا، والتي كان لها أثر كبير على سلوك مصر تجاه هذا الصراع.

وفي هذا الإطار تم تقسيم البحث إلى جزئين، الجزء الأول: ويتناول التحالفات الدولية والإقليمية في سوريا في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي كمحدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، والجزء الثاني: ويتناول التحالفات الدولية والإقليمية في سوريا في عهد الرئيس السيسي كمحدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.

قبل أن نتناول شكل التحالفات الدولية والإقليمية في سوريا كمحدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال فترة الدراسة، نشير بداسةٍ إلى أن هناك بعض الفرضيات التي قدمتها المدرسة الواقعية والليبرالية والخاصة بتدخل الدولة في صراع خارجي، والتي من الممكن تطبيقها على حالة مصر في سلوكها تجاه الصراع في سوريا وهي: ⁽¹⁾

1-الفرضيات النظامية:

هي تلك التي تستوي من موقع الدولة في النظام الدولي وهي من ثم تستمد من النظرية الواقعية، لأن النظرية الليبرالية لا تملك رؤية نظامية، والفرضية الأولى هنا: إذا كانت الدول توفر أنها بنفسها أم تعتمد على الآخرين: إذا كانت الدولة تحقق أنها بنفسها، فإنها سوف تسلك سلوكاً واقعياً، أي يزداد تدخلها في الصراع، وذلك لإهتمامها بالمكاسب النسبية أو الخسائر. أما إذا كانت الدول محمية من قبل حلف أو تحالف أي تحقق أنها بواسطة الآخرين فإنها سوف تسلك سلوكاً ليبرالياً أي يقل تدخلها في صراع ما. وذلك لعدم إهتمامها بالمكاسب النسبية أو الخسارة.

أما الفرضية الثانية: ما إذا كان شكل النظام ثنائي القطبية أم متعدد الأقطاب: في النظام متعدد الأقطاب تكون هناك مرونة أكبر للتدخل في الصراع الدولي، وبالتالي فإن من المحتمل أن تسلك سلوكاً واقعياً وتتدخل في الصراع وفقاً لإهتمامها بالمكاسب النسبية والخسارة، لأن النظام متعدد الأقطاب نظام غير مستقر. أما إذا كان النظام ثنائي القطبية فإن الدولة سوف تسلك سلوكاً ليبرالياً ولا تتدخل في الصراع.

¹ - Thomas S Mowle, "Foreign Policy: Realism, Liberalism, and External Conflict", pp571-574.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2-الفرضيات الموقفية:

الفرضية الأولى:- إذا كان للدولة عدو طويل المدى أم لا: إذا لم يكن هناك عدو (طويل المدى) متضمن في الصراع الخارجي سواء كمشارك أصلي أو كدولة خارجية قامت بالتدخل في هذا الصراع فإن الدولة سوف يكون من المحتمل ألا تتدخل في الصراع أو أنها سوف تعبر عن الرؤية الليبرالية للتدخل في الصراعات الخارجية، وذلك علي عكس الصراعات التي تتضمن عدو أصلي للدولة فإن الدولة في هذه الحالة سوف تسلك سلوكاً واقعياً قائماً علي التدخل وفقاً للميزة النسبية للدولة.

أما الفرضية الثانية: إذا كان للدولة حليف أساسى في هذا الصراع أم لا: فإذا لم يكن هناك حلفاء أساسيين للدولة فإنهما سوف تقوم بالتصريف بشكل يعبر عن الرؤية الليبرالية ولم تتدخل في الصراع، أما إذا كان هناك حليف أساسى للدولة في هذا الصراع فإنهما سوف تتصرف بشكل يعبر عن النظيرية الواقعية وتتدخل في الصراع.

الفرضية الثالثة:- إذا كانت الأطراف المشاركة في هذا الصراع دول ديمقراطية أم لا: إذا كانت الأطراف المتصارعة هي دول ديمقراطية فإن الدول الديمقراطية الأخرى سوف تتصرف بشكل يعبر عن الرؤية الواقعية أي تتدخل في الصراع وذلك لأن الدول الديمقراطية تقوم بتشكيل تحالفات في مساندة بعضهما البعض وبالتالي تتدخل الدول الديمقراطية في الصراع إذا كانت إحداهما تتعرض للهجموم، أما إذا كان الصراع لا يتضمن دول ديمقراطية كأطراف أصلية في الصراع فإن الدول الديمقراطية سوف تسلك سلوكاً ليبرالياً ولا تتدخل في الصراع.

الفرضية الرابعة:- المسافة الجغرافية ومنطقة النفوذ: إذا كان الصراع قريب من الدولة فإنهما سوف تسلك سلوك واقعياً وتتدخل في الصراع وذلك بالنسبة لمسألة الخسائر والمكاسب النسبية، أما إذا لم يكن الصراع قريب من الدولة فإنهما سوف تسلك سلوكاً ليبرالياً ولم تتدخل في الصراع.⁽¹⁾

3-الفرضيات الداخلية:

¹ -Ibid, p574.

2- Ibid, p575.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الفرضية الأولى: إذا كان إقتصاد الدولة في حالة تدهور أم لا: إذا كان إقتصاد الدولة في حالة تدهور فإنها سوف تسلك سلوكاً واقعياً وتتدخل في الصراع، أما إذا كان إقتصادها في حالة تصاعد فإنها سوف تسلك سلوكاً ليبرالياً ولم تتدخل في الصراع.

الفرضية الثانية: إذا كان القائد يتمتع بكاريزما أو شعبية أم لا: إذا كان القائد يتمتع بكاريزما أو شعبية فإنه يكون أكثر تبنياً للرؤية الليبرالية، وذلك لإهتمام القادة الليبراليين بالسياسات الداخلية، أما إذا لم يكن للقائد كاريزما أو شعبية فإنه سوف يسلك سلوكاً واقعياً ويتدخل في الصراع، وذلك للتغطية على السياسات المحلية أو مواجهة الفشل في السياسات المحلية.

الفرضية الثالثة: إذا كانت هناك إنتخابات من الممكن أن يفقد فيها القائد منصبه أم لا: إذا كانت هناك إنتخابات من الممكن أن يفقد فيها القائد منصبه فإنه سوف يسلك سلوكاً واقعياً ويتدخل في الصراع، أما إذا لم يكن هناك إنتخابات من الممكن أن يفقد فيها القائد منصبه فإنه سوف يتبني سلوكاً ليبرالياً ولم يتدخل في الصراع.

وهذه الفرضيات سوف تفسر الدوافع المتعلقة بتدخل مصر في التحالفات الإقليمية والدولية المتعلقة بالوضع في سوريا، في المراحل المختلفة للدراسة وذلك على النحو التالي:

1-التحالفات الدولية والإقليمية في سوريا في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي كمحدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا:

وقد شهدت هذه المرحلة بداية تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية المتعلقة بالوضع في سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة شهدت سيطرة الولايات المتحدة على الوضع في سوريا وقيادتها للتعاون الإقليمي المكون من كلاً مصر وتركيا وقطر وال سعودية المناهض لبقاء بشار الأسد، وبالتالي العمل على دعم المعارضة السورية. وفي هذا الإطار ظهر تحالف مضاد لهذا التعاون سالف الذكر المكون من كلاً روسيا وإيران والنظام السوري وحزب الله كما سيأتي الذكر. وبالتالي فإن السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا حركته العديدة من الدوافع المتعلقة بوجود حلفاء أساسيين لمصر في إطاره، وهم الولايات المتحدة وتركيا وال سعودية وقطر.

والجزء التالي من الدراسة يوضح موقف كلاً من الولايات المتحدة وحلفائها في إطار الصراع في سوريا، والذي أثر على السلوك المصري تجاه هذا الصراع:

الولايات المتحدة الأمريكية:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مع بداية الأحداث في سوريا عام 2011، كان الموقف الأمريكي تجاه ما يحدث هو المراهنة على قيام النظام السوري بإجراء إصلاحات تلي مطالب المحتجين، لذلك بقيت التصريحات الأمريكية مقتصرة على الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين، والعمل على إيجاد حل سياسي، والتهديد بفرض عقوبات صارمة ما لم يشرع النظام السوري في إصلاحات سياسية حقيقة.⁽¹⁾

ثم إنطلقت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة الضغط على النظام السوري، والتي تمثلت في فرض حزمة من العقوبات المالية والإقتصادية في 18 مايو 2011، شملت الرئيس بشار وعددًا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه. وقد جاء ذلك بعد أن قام الجيش السوري بعمليات عسكرية في المدن والقرى المنتضدة، وقد إعتمدت الولايات المتحدة في ذلك على تركيا التي تمتلك أدوات من شأنها التأثير في النظام والمعارضة في آن واحد. وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي صرخ في 12 يوليو 2011، بأن الرئيس الأسد فقد شرعنته نتيجة لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي، فإنه لم يدعوه إلى التنحي عن الحكم، ولم يُقدم أوباما على ذلك الموقف إلا بعد فشل مساعي وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في إقناع الرئيس الأسد بإيقاف الحل الأمني، ورغم ذلك بقي الموقف الأمريكي متحفظاً إلى حد ما من الأحداث في سوريا. وفشلت الولايات المتحدة في حل الصراع دبلوماسياً بعد تمسك روسيا بعدم رحيل الأسد.⁽²⁾

ورغم ذلك رفضت الولايات المتحدة دعم المعارضة السورية عسكرياً. وذلك بسبب تخوف واشنطن من التوجهات السياسية والإيديولوجية لبعض المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري (جبهة النصرة وداعش) بسبب تجربتها في أفغانستان، والتخوف من أن تتحول هذه المجموعات لاحقاً ضد الولايات المتحدة. إضافة إلى تخوفها من الجسم العسكري للصراع الذي قد يؤدي إلى فوضي السلاح وإنشار الجماعات المتشددة. بالإضافة إلى غياب بدائل ذي توجهات معقولة النسبة إلى الأميركيين ليحل محل النظام الحالي، غير أن الموقف الأمريكي تغير منذ عام 2013، إذ قامت بتقديم العون العسكري للمعارضة التي صنفتها بأنها معتدلة، وإرسال ضباطاً

وخبراء أمريكيين إلى الأردن وتركيا لتدريب المعارضة السورية وتقديم الدعم في المجال الاستخباراتي. وجاء هذا التغيير نتيجة لاختلال الوضع الميداني لمصلحة النظام، والذي نجم عنه ضغوطات خارجية (السعودية- فرنسية خاصة) على إدارة أوباما لمنع إنهاصار المعارضة خاصة في

¹-عبدالرازق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2013-2014، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015، ص120.

²-المراجع السابق، ص ص121-122.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ظل الخلل الذي نشأ في موازين القوى بين المعارضة والنظام. إضافة إلى الضغوطات الجماهيرية الخارجية لإنقاذ هيبة الولايات المتحدة.⁽¹⁾

وتمثلت أهم أهداف إدارة أوباما تجاه الصراع في سوريا فيما يلي:⁽²⁾

-ضبط المشهد السوري ومنع تحوله نحو الفوضى الشاملة، من خلال الانهيار السريع والمجاجع للنظام.

-محاربة تنظيم الدولة ومنع تمدده، وإضعاف الفصائل المسلحة الأخرى.

-وجود قوة قادرة على فرض الحل على نظام الأسد حين تنضج شروطه.

-منع انفراد إيران بالسيطرة على المشهد السوري، بما يمكن أن يزعج "إسرائيل".

وفي إطار سعي الولايات المتحدة لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، عملت على تشكيل تحالف إقليمي يتشابه معها في أهداف التدخل والمتمثلة في تقويض النفوذ الإيراني، ومحاربة تنظيم داعش وغيره من المنظمات المسلحة الأخرى التي تخشي الولايات المتحدة من تزايد نفوذها بما يهدد أنها القومي ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ودعم المعارضة السورية لمساعدتها في تحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى رغبتها في سقوط نظام بشار الأسد وإستبداله بنظام حليف لها وإسرائيل. وقد تشكل التحالف من عدة أطراف إقليمية هي كالتالي:

-تركيا:

حيث كانت تركيا أكثر الدول الإقليمية عداوة لنظام بشار وتدعم رحيله، وذلك قبل أن يتغير موقفها بعد إتفاقات التنسيق بينها وبين روسيا كما سيأتي الذكر في إطار الحديث عن تغيير شكل التحالفات الإقليمية والدولية. وتدخلت تركيا كطرف أساسي في الصراع في سوريا بسبب أربعة ملفات ضاغطة: مشكلة اللاجئين والنازحين السوريين، مشكلة الأكراد والخشية من دعم أكراد سوريا لحزب العمال الكردستاني (PKK)، عدم السماح بتهجير السنة السوريين كما يحدث في الموصل العراقية^(*) (موازنة للدور الإيراني)، وأخيراً ملء الفراغ السعودي.

¹ - المرجع السابق، ص ص 122-123.

² - سعيد الحاج، "سوريا: جدلية التوافق والتنافس الأمريكي الروسي"، دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، فبراير 2016، ص 2.

(*) تحول دور التركي فيما بعد كما سيأتي الذكر إلى المساهمة بشكل أو بأخر في مشروع "الشرق الأوسط الجديد" أو فيما يُعرف بإعادة تقسيم وهندسة منطقة الشرق الأوسط، نتيجة للضغط الروسي والأمريكي على أردوغان لتغيير موقفه عن طريق اللعب بورقة الأكراد.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

هذا إضافة إلى وجود قوي آخر مهم في إطار هذا الصراع مثل إيران، والتي كان لها دوراً مهماً حاولت تركيا موازنته.⁽¹⁾

ويمكن تناول المراحل التي مر بها الموقف التركي في سوريا خلال هذه المرحلة فيما يلي:⁽²⁾

1-المراحل الأولى (مرحلة النصج):

فقد نصحت حكومة أردوغان الرئيس السوري في بداية الإحتجاجات في سوريا بالقيام ببعض الإصلاحات، التي من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي. ولكن بشار واصل العنف ضد الإحتجاجات وهذا قاد تركيا إلى ممارسة المزيد من الضغط على الأسد.

2-المراحلة الثانية (الضغط والتهديد لتنفيذ الإصلاحات):

وذلك بتحذير حكومة أردوغان الرئيس الأسد من عواقب الإستمرار في قتل المدنيين أو إرتكاب مجازر كما حدث عام 1982، في مذبحة حماة منها إلى أن سوريا لن تهضم مرة أخرى إن إستمرت أو تصاعدت وتيرة العنف، فقد تدفع المجتمع الدولي إلى تجديد ضغوطه علي سوريا إتخاذ موقف حاد منها، وفي هذه الحالة ستكون تركيا مضطرة للقيام بما يجب عليها القيام به تجاه هذه المواقف. واستمرت تركيا في التصعيد، وأبرز هذه التصعيدات هو تصريح أردوغان ضد بشار الأسد فقال "أنه سيغرق في الدم الذي يسفكه".

3-المراحلة الثالثة (الدعوة إلى اسقاط النظام):

وقد جاء التغير في الموقف التركي والمطالبة بتنحي الأسد عن السلطة نتيجة إفتراض القيادة التركية بأن بشار غير متعاون مع الجهود الدولية والتركية وغيرها من الجهود الرامية إلى المساعدة في التوسط لإنهاء العنف. وببدأ التحرك التركي ضد الأسد بإقناع روسيا بضرورة إنضمامها للمجتمع الدولي للموافقة على مشروع قرار ضد النظام السوري ووضعه تحت طائلة البند السابع، وذلك في الزيارة التي قام بها أردوغان إلى موسكو في عام 2012، ولكنه لم ينجح بسبب دعم روسيا للأسد.

³-نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 16، فبراير 2017، ص.70.

¹-محمود خليل يوسف، "تطورات العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007-2012"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص.79.

²-إبراهيم أحمد، "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، بغداد، المجلد 2، السنة 2، العدد 4، ديسمبر 2015، ص.10، ص.14.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

4-المراحل الرابعة (التدخل العسكري غير المباشر):

وذلك عن طريق دعم المعارضة السورية، وذلك في محاولة لدفع الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي عن السلطة. بالإضافة إلى أن هناك أسباباً دفعت تركيا لدعم المعارضة السورية: أولها، أن المعارضة تمثل رصيد إضافي للنفوذ التركي في المنطقة، إذ أعلنت جماعة (الإخوان المسلمين) في سوريا أنها تفضل "النموذج التركي"، في سوريا بعد الأسد. ثاني الأسباب، منع إيران من تكريس نفوذها داخل سوريا، وإذا ما حصل ذلك سيكون له تداعيات سلبية عديدة على الأمن القومي التركي، مع تجنب الدخول في صراع معها في سوريا.⁽¹⁾

وقد تدخلت تركيا عسكرياً في سوريا في محاولة منها لاستهداف العناصر الكردية في سوريا وذلك بعد تغير موقفها من الصراع في سوريا من المطالبة بإسقاط الأسد إلى التحالف والتنسيق مع روسيا كما سيأتي الذكر في إطار تغير شكل التحالفات الإقليمية والدولية في سوريا.

-السعودية-

وهناك ثمة دوافع جعلت المملكة العربية السعودية تتدخل في الشأن السوري كما يلي:⁽²⁾

1-رغبة السعودية في التخلص من نظام بشار:

خاصة مع تطابق وجهة النظر السعودية في بداية الصراع مع وجهة النظر التركية فيما يخص الوضع في سوريا، مما ساهم في ضمان وجود حليف قوي له مصلحة حقيقية في التدخل في سوريا، وهذا الأمر متمثل بشكل كبير في تركيا.

2-تقويض النفوذ الإيراني:

مع بدء الصراع في سوريا زاد التوتر بين الجانبين بشكل كبير حتى وصل إلى ذروته في يناير 2016 عندما قطعت الرياض علاقتها الدبلوماسية مع طهران بعدما تعرضت السفارة السعودية في طهران والقنصلية العامة للمملكة في مدينة مشهد الإيرانية للتدمير والحرق جراء إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر. ودرك السعودية أن النفوذ الإيراني لم يعد يصارعها على زعامة المنطقة فقط بل وصل إلى تهديد حدودها الجنوبية في اليمن، والشمالية عبر سوريا والعراق، ولذلك رأت أهمية أن تحول من وضعية رد الفعل إلى الفعل، من خلال مواجهة إيران

¹ - المرجع السابق، ص 14.

² -غاندي عتر، "التدخل السعودي في سوريا: الدافع والسيناريوهات"، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 23 فبراير 2016، ص 3-2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

في سوريا، ومن هنا ترى الرياض ضرورة التقدم خطوات على الإيرانيين في سوريا، لجسم القضية وإبعاد إيران عن السيطرة في المنطقة.

3-القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية:

رغم أن الدافع الأساسي للتدخل السعودي في سوريا هو التخلص من نظام الأسد، لكن التصريحات السعودية تؤكد أن التدخل هدفه الأساسي محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، الذي أصبح يمثل تهديداً كبيراً لدول المنطقة وعلى رأسها السعودية خاصة وأن من أهم أهداف التنظيم الجهاد هو نزع الشرعية الدينية عن حكم آل سعود الذي يستمد جزءاً كبيراً من شرعيته السياسية من المرجعية الإسلامية التي يرفعها. كما أن إعلان الرياض أن تدخلها في سوريا لمواجهة داعش سيقدم السعودية على أنها تحارب "الفكر المنحرف" ويبعد عنها شبهة دعم "المنظمات الإرهابية" التي دائمًا ما تتهم بها الرياض منذ 11 سبتمبر حتى الآن.

4-منازعة تركيا على قيادة العالم الإسلامي:

بعيداً عن التحالف الاستراتيجي الموقع بين الرياض وأنقرة في ديسمبر 2015، لا يزال هناك هاجساً سعودياً من تعاظم الدور التركي في المنطقة خاصة وإن شرعية النظام التركي تستند في الأساس على فكرة الدفاع عن الدول الإسلامية، لتي لا ترغب الرياض أن يشاركتها فيها أحد.

5-الخوف من استنساخ التجربة اللبنانية في سوريا:

إذ رأته مع تدهور الأوضاع في سوريا وتمدد مخططات الفوضى والتقسيم، واحتمالات وجود محاصصة مستقبلية قائمة على التعدد العرقي والإثنى بين أطياف الشعب السوري إذا ما تم التوصل لحل سلمي، فإن التدخل السعودي في سوريا كان لضمان حليف سني لها على غرار الوضع في لبنان، تحقق من خلاله موازنة الدور الإيراني والروسي، خاصة بعد ممارسات الحليف الأميركي، بعد التوافق بين إيران والغرب حول ملف طهران النووي في يوليو 2015، شعرت السعودية أن علاقتها بواشنطن آخذة في التصادم، وهو ما شكل دافعاً للرياض للفكر في تبني سياسات تتسم بالمبادرة لمواجهة التغلغل الروسي الإيراني في المنطقة.⁽¹⁾

ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للتحرك السعودي تجاه سوريا كالتالي:⁽²⁾

¹- المرجع السابق، ص.3.

²- إيمان رجب، "سياسات دول الخليج تجاه سوريا"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ يناير 2013 على الرابط التالي: www.siyassa.org.com

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

1-المستوى الأول: في التحرك من خلال مجلس التعاون، حيث إتجهت السعودية بعد خطاب الملك عبدالله بن عبد العزيز في 7 أغسطس 2011، إلى سحب سفرائهم، إحتجاجاً على سياسات الأسد، حيث دعا الملك عبدالله في خطابه النظام السوري إلى "وقف آلة القتل وإراقة الدماء وتحكيم العقل قبل فوات الآوان"، ورأى أن مستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن تختار بإرادتها الحكمة، أو أن تنجرف إلى أعمق الفوضي والضياع. وقد صاحب هذه المرحلة حديث عن مبادرة خليجية من خلال مجلس التعاون، ولكن لم تكن هناك تفاصيل كثيرة حولها.

2-المستوى الثاني: يتمثل في التحرك من خلال الجامعة العربية، حيث عملت على التحرك من خلال آليات الجامعة منذ أغسطس 2011، وتم طرح المبادرة العربية الأولى، والتي نصت على وقف العنف، وإيجاد آلية لمراقبة ذلك، ثم بدء حوار وطني بين النظام والمعارضة برعاية الجامعة العربية، كما تم تشكيل لجنة وزارية في 16 أكتوبر 2011 برئاسة قطر، خاصة بالصراع في سوريا، تتولى الإتصال مع الحكومة السورية والمعارضة، في محاولة لعقد حوار وطني خلال 15 يوماً. ونتيجة عدم إلتزام النظام السوري بتعهداته الخاصة بوقف العنف، تم في نوفمبر 2011 فرض عقوبات إقتصادية على عدد من القيادات السورية، وطالبة "الدول العربية بسحب سفرائهم من دمشق"، كما تقرر إرسال لجنة من المراقبين العرب إلى سوريا، وتم إرسال 165 مراقباً، منهم 55 من دول الخليج.

3-المستوى الثالث: في التحرك على المستوى الدولي، حيث بذلت دول الخليج جهوداً كبيرة في الأمم المتحدة، حتى صدر القرار الخاص بتعيين عوف عنان مبعوثاً أممياً وعربياً إلى سوريا في فبراير 2012. وقد قدم النقاط الست لتسوية الصراع في سوريا، والتي شملت وقف القتال، وتقديم المساعدات الإنسانية، والإفراج عن المعتقلين، وضمان حرية تحرك الإعلاميين، والتظاهر السلمي، والتعاون في عملية سياسية تشمل كل الأطياف لتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري. وقد تواصل مع هذا التحرك النشاط الخليجي على المستوى العربي، حيث عقدت لجنة الإتصال إجتماعاتها في قطر. وفي أثناء إجتماع الدوحة في يونيو 2012، دعا وزير الخارجية القطري إلى تحديد سقف زمني لمهمة عنان، وطالب مجلس الأمن بإتخاذ تدابير غير عسكرية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.⁽¹⁾

وقد فشل دور المملكة في سوريا بسبب الآتي:⁽²⁾

¹- المرجع السابق.

²- تراجع الدور السعودي في سوريا: الأسباب والمرحلة المقبلة، شبكة الموقف العراقي، بتاريخ 7-9-2017 على الرابط التالي:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

1- الحرب اليمنية التي إستنفرت السعودية بشرياً ومادياً بشكل كبير، في ظل عجزها عن تحقيق أي تقدم نحو أهدافها المعلنة، بالإضافة إلى تقدم أنصار حزب الله نحو موقع سعودية عند الحدود.

2- توجه الحليف الأمريكي نحو الحل السياسي بالتعاون مع روسيا، وبروز أهمية مكافحة الإرهاب على خيار "إسقاط الأسد"، ما جعل السعودية تسعى لتغيير موقفها، بالإضافة إلى التقدم الميداني الكبير للجيش السوري المدعوم من الحلفاء وبإسناد من الطيران الروسي.

3- تعاظم الدور التركي، خاصة بعد الإعتذار الذي تقدم به الرئيس أردوغان من نظيره الروسي علىخلفية إسقاط الطائرة الروسية فوق سوريا، وبالتالي إعادة العلاقات بين البلدين.

4- بعد فشل الدعم السري السعودي للأسد كما تمت الإشارة مسبقاً نتيجة لتحيزه لإيران، وتراجع دور قوى المعارضة السورية في الداخل السوري، وتسهيل انتصار الجيش السوري في حلب، وحسم المعارك فيها بطريقة صفرية سهلت توجه الجانبين إلى مفاوضات الاستانة في كازاخستان.⁽¹⁾ وهو ما جعل السعودية تغير موقفها من الصراع في سوريا كما سيأتي الذكر.

إضافة إلى ما سبق هناك دول أخرى كان لها دور مهم في هذه المعادلات التحالفية بشكل أو بأخر وهي:

العراق:

اختلف تفاعل العراق تجاه الصراع في سوريا جندياً عن طريقة تفاعل بعض دول الجوار إذ حاولت الحكومة العراقية الموازنة بين علاقتها بإيران المؤيدة لنظام الأسد بحكم المصالح المشتركة معه ذات النفوذ والتأثير السياسي في العراق، وبين العمق العربي المؤيد للمعارضة. ويعود ذلك لخشية النظام العراقي أن يؤثر الصراع في حال نجاح المعارضة تأثيراً مباشراً على تطور الوضع السياسي الداخلي في العراق، وكذلك تغير خارطة التحالفات السياسية والتوازن الإقليمي في المنطقة.⁽²⁾

¹- نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري" ، مرجع سابق، ص.70.

²- سهام فتحي، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص.105.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وفي النهاية إتخذت الحكومة العراقية مجموعة من القرارات المساندة للنظام السوري والتي تضمنت تحفظ العراق عن التصويت على قرار الجامعة العربية الخاص بتعليق عضوية سوريا ومنح مقعدها للمعارضة الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 2011، كما تحفظ العراق على قرار مجلس الجامعة العربية الخاص بالعقوبات الاقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية في 27 نوفمبر 2011، ولكن بالمقابل قامت بالتصويت لصالح المبادرة العربية الثانية في اجتماع الجامعة العربية بتاريخ 22 يناير 2012، والتي نصت على تفويض الرئيس السوري صلاحياته لنائبه لتشكيل حكومة وحدة وطنية، في حين أعلن تحفظه على منح مقعد سوريا لصالح المعارضة في القمة العربية المنعقدة في الدوحة 2013 معتبرا ذلك سابقة خطيرة في تاريخ الجامعة العربية. وكذلك عملت الحكومة العراقية على مراقبة المناطق المتاخمة للحدود العراقية السورية لمنع مرور القوات المعادية للنظام السوري من عبر أراضيها. وتمثل أهم تداعيات الصراع في سوريا على العراق فيما يلي: ⁽¹⁾

1- تخوف الحكومة العراقية من أن تؤدي سيطرة المعارضة على السلطة في سوريا أو المناطق المحاذية للحدود العراقية السورية إلى تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية أو المسلحة، وخلق بيئة ملائمة للتنظيمات الجهادية المتطرفة مما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في العراق.

2- خشية الحكومة العراقية أن يسهم سقوط النظام السوري وتصاعد الأوضاع في سوريا نحو قيام حكومة سنية معتدلة في دمشق، وإن ذلك سوف يسهم في توثر الأوضاع الداخلية، ويؤدي إلى قيام حرب أهلية وطائفية في العراق الأمر الذي ينعكس سلبا على التحالفات السياسية في المنطقة.

قطر:

على الرغم من أن أمير قطر كان صديقاً مقرباً للرئيس الأسد قبيل الثورة السورية. إلا أن النظام السوري رأى أن قناة الجزيرة القطرية لعبت دوراً في التحریض ضد نظامه، ما أدى إلى تحول الرأي العام في دمشق والعمل على دعم المعارضة السورية، كما لعبت قطر وال سعودية دوراً مؤثراً في جامعة الدول العربية وبالتحديد في نوفمبر 2011 وذلك لتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية ومنح مقعدها للمعارضة السورية. ⁽²⁾

¹ المرجع السابق، ص 105-106.

² - VP Haran, "Roots of the Syrian Crisis", New Delhi", IPCS Special Report, Institute of Peace & Conflict Studies (IPCS), March 2016, p6.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ومعنى ذلك أن قطر قامت بدعم المبادرة العربية والاعتراف بالإئتلاف الوطني ممثلاً للشعب السوري. إضافة إلى إغلاق قطر سفارتها بدمشق وتعليق أعمالها في سوريا ويعود التحول في موقف قطر تجاه النظام السوري ودعم المعارضة، إلى تخوف قطر ودول الخليج العربي من محاولات اليمونة الإيرانية، خاصة بعد الدور الذي قامت به إيران في البحرين، إضافة إلى ذلك فقد جاء موقف قطر المؤيد للمعارضة منسجماً مع موقف المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة ودول الخليج المتوجسة من إيران حليفة النظام السوري.⁽¹⁾ وإضافة إلى هذا الدور القطري في جامعة الدول العربية، فقد قدمت قطر الدعم المالي للجيش السوري الحر، بالإضافة إلى أنها قامت بتمويل فصائل إسلامية وقومية أخرى.⁽²⁾

ومن قبل ذلك قامت قطر بطرح سيناريو التدخل العسكري الخارجي في سوريا، حيث بادر الأمير القطري "حمد بن خليفة" بالدعوة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2012، بتدخل عسكري في سوريا لوقف الصراع، مستشهدًا بإرسال قوة الدرع العربية إلى لبنان عام 1967 لإنهاء الحرب الأهلية هناك. ورغم ذلك فإن دور قطر كان محدوداً، حيث جاءت المبادرة العربية التي تعكس إلى حد كبير الرؤية القطرية في حدود معينة ولا ترغب في تجاوز الخطوط الحمراء التي حدتها إيران-الحليف الأقوى للأسد، خاصة في ظل تهديد الأخيرة بأن قطر ستكون أول من يواجه الرد في حالة التدخل في سوريا، لذلك كان من الصعب تنفيذ التدخل فعلياً.⁽³⁾

إسرائيل:

أما بالنسبة لإسرائيل فإنها تعد من الأطراف المستفيدة من الصراع الدائر في سوريا، وذلك لأن هناك دراسات تؤكد أن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل مما يحدث في سوريا، يتمثل في لا تشكل سوريا - بصرف النظر عما ستؤول إليه الأوضاع - أي خطر حال أو محتمل على إسرائيل، وبصفة خاصة على الأوضاع القائمة في هضبة الجولان. وبما أن ما يحدث في سوريا عبر السنوات الثمانية الماضية يحقق ذلك الهدف، فيصبح من المنطقي لا تتدخل إسرائيل بشكل مباشر وخشن باستخدام القوة المسلحة مثلاً، وإن كان ذلك لا يمنع من أن تقوم إسرائيل بمتابعة

¹- سهام فتحي، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013"، مرجع سابق، ص 109-108.

²- صبيحي عسيلة، "إسرائيل والأزمة السورية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 1/5/2017 على الرابط التالي:

³ <http://acpss.ahram.org.eg/News/5636.asp>

- عرفات علي جرغون، *قطر وتغيير السياسة الخارجية: حلفاء..أعداء*، العربي للنشر، القاهرة، ط 1، 2016، ص 224-225.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تطورات الموقف على الأرض وتوجيهه بعض الضربات لأهداف إستراتيجية تخدم الهدف الإسرائيلي من آن لآخر على نحو ما حدث خلال السنوات الماضية، ضافة إلى محاولة ثبيت الأمر الواقع القائم في الجولان من خلال زيارة نيتنياهو للجولان في بداية أبريل 2016 ثم عقد اجتماع للحكومة الإسرائيلية بها في منتصف الشهر نفسه وإعلان نيتنياهو أن الجولان ستبقى للأبد مع إسرائيل.⁽¹⁾

وقد هدفت إسرائيل منذ بداية الصراع في سوريا إلى إطالة مدة الحرب وتدمير البنية التحتية لسوريا والسعى إلى تقسيمها على أساس طائفية وعرقية ومناطقية وهو ما يحققه الأسد ونظامه، بالإضافة إلى هدفين أساسين:⁽²⁾

1- الحصول على شرعية دولية لضم هضبة الجولان السورية.

2- إقامة منطقة عازلة في الجنوب السوري بعمق 10 كم متزوعة السلاح.

وهناك دراسات أكدت عدم رغبة إسرائيل في إسقاط الأسد بل الحفاظ عليه مسترشدة بالآتي:⁽³⁾

- إسرائيل لا يمكن أن تنسى أن الأسد الأب والابن حمى حدودها لعقود من الزمن وهو ما لا يمكن أن تفرط به دون أن تضمن الحاكم القادم وموقفه من الحرب والسلم.

- الصمت على السفن الروسية المحملة بالسلاح الثقيل لدعم الأسد.

- نقلت صحيفة معاريف عن رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف أن إسرائيل أبلغت سوريا أنها تعتبر بشار الأسد أفضل من سواه رغم أنها لا تؤيده.

ورغم ذلك فإن هناك مؤشرات تؤكد على رغبة إسرائيل في إسقاط الأسد ونظامه نوضحها كما يلي:

1- الرغبة الإسرائيلية في تقليل النفوذ الإيراني، حيث أكد نيتنياهو من خلال لقائه مع الرئيس بوتين في 23/8/2017 استعداد تل أبيب لمنع طهران من إقامة وجود عسكري موسع في سوريا، فإسرائيل ترى أنبقاء الأسد هو تكريس الوجود الإيراني في المنطقة مع احتمال التمدد.

¹ -LUIGI NARBONE and others, INSIDE WARS: LOCAL DYNAMICS OF CONFLICTS IN SYRIA AND LIBYA, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Italy, 2016, p27.

² - محمد الحاج بكري، "المتغيرات الإقليمية وملفات الثورة السورية"، دراسة، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 7 نوفمبر 2017، ص-8.

³ - المرجع السابق، ص-9.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2- الرغبة الإسرائيلية في وقف تسليح حزب الله فالحزب يحصل بنظر إسرائيل على الخبرة الميدانية في القتال بسوريا وقد شنت إسرائيل العديد من الضربات العسكرية لمنع وصول أسلحة متقدمة إلى حزب الله.⁽¹⁾

- التنسيق مع الدول العربية المؤيدة لرحيل الأسد فهذا تروج أن مصلحتها تلتقي مع الدول العربية التي تعارض سياسة إيران بالمنطقة، ويشير تصريح الرئيس الأميركي ترامب أثناء زيارته إلى إسرائيل في 22 مارس 2017 بأن الشعور المشترك بالقلق من إيران يقرب بين إسرائيل ودول عربية كثيرة.

- الضربات العسكرية الجوية فقد شنت إسرائيل أكثر من 70 غارة جوية منذ عام 2013.

- هناك تصريحات كثيرة لجنرالات إسرائيليين تؤيد سقوط نظام الأسد.

- البديل المنتظر للأسد سيكون تحالفاً من قوى إسلامية وليبرالية ووطنية ومن المحتمل أنها ستتدخل في منافسات حادة فيما بينها وستركز غايتها على بناء الدولة وتأمينها مما يجعلها غير راغبة في التركيز على ملف الصراع الإسرائيلي أو ربما الاستعداد لإبرام صفقة سلام معها والانحياز إلى المعسكر الخليجي الضاغط على إيران وعزلها عن المنطقة وهذا له منعكسه الإيجابي على إسرائيل ويفتح الطريق للتسويات في المنطقة.⁽²⁾

وبناء على ذلك يتم عرض أهم التطورات في الدور الإسرائيلي في إطار تغير شكل التحالفات الإقليمية والدولية كما سينأتي الذكر.

وفي إطار التحالفات الإقليمية والدولية، تشكل تحالف إقليمي بقيادة إيران مؤيد لبقاء نظام بشار الأسد، وهو تحالف مناهض للتحالف الإقليمي سابق الذكر الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تضمن هذا التحالف المضاد كلاً من:

النظام السوري:

في بداية الأحداث في سوريا تعامل النظام بعنف مع الاحتجاجات، معتمداً في ذلك على الحل الأمني، والذي أدى إلى سقوط آلاف القتلى، وسرعان ما جعل القضية شأنًا إقليمياً دولياً، كما أن النظام كان متيقناً من قوة الدعم الإيراني بإعتباره حليفها لاستمرار تنامي النفوذ الإيراني، والذي

¹- بدر شافعي، "الدور الروسي في سوريا: المحددات والأليات والمألات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، السنة 22، العدد 84، صيف 2018، ص.59.

²- محمد الحاج بكري، "المتغيرات الإقليمية ومآلات الثورة السورية"، مرجع سابق، ص.10.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

جعل النظام متيقناً من الدعم المطلق له من طرف إيران. (¹) كما إنتمد النظام السوري على ميليشيات محلية ومقاتلين أجانب مثل "حزب الله"، والتي لعبت دوراً مهماً في حماية موالين للحكومة وطرد المتمردين ومؤيديهم من المناطق المتنازع عليها، وهناك نوعان من الميليشيات المحلية التي تساند النظام في سوريا: الأول هو ميليشيات "الشبيحة"، ومعظمهم من العلوين، أما النوع الثاني من الميليشيات فهو "الجيش الشعبي"، الذي إنبعث عن المنظمات الشعبية وحزببعث، والذي أنشأ للدفاع عن المدن والأحياء الموالية للنظام، وبالتالي الدفاع عن معاقل العلوين، المسيحيين، والدروز ضد المتمردين، وإن هذه اللجان منظمة ومُدرية على أيدي الحرس الثوري الإسلامي في إيران وحزب الله. (²)

إيران:

تعتبر إيران من أكبر الحلفاء الإقليميين للنظام السوري خاصة في بداية الصراع، إذ تستغل إيران المذهب الشيعي في سياساتها الإقليمية لأجل التوسيع، فأمتد نفوذها وتدخلها من البحرين إلى السعودية والعراق واليمن وحزب الله اللبناني وحركة حماس في قطاع غزة. وأن النظام السوري الذي يهيمن عليه العلوين هو محور سياساتها في المنطقة ويساعدها علي تنفيذ مشروعها الإقليمي، لذا فإن إيران وسوريا شكلتا حلفاً إستراتيجياً قوياً في المنطقة منذ الثورة الإسلامية في إيران، فلم تقف سوريا ضد إيران أثناء حربها مع العراق بل كانت سوريا تؤيد إيران سياسياً وعسكرياً في إنتهاك لإلتزاماتها في الجامعة العربية، وتعززت هذه العلاقات بعد تولي الرئيس الإيراني أحmedi نجاد، والرئيس بشار الحكم. ودرك إيران أن سقوط نظام الأسد يُعد بمثابة حرب مباشرة ضدها، وسيؤدي إلى خروجها من محورها الإقليمي وتدعى قوة حلفائها خاصة حزب الله لذا بُرِز الدعم المالي والسياسي والعسكري الإيراني للنظام السوري ولموازنة الدعم الأمريكي والغربي والتركي للمعارضة السورية. (³)

وتتمثل أهم محددات الموقف الإيراني تجاه الصراع في سوريا فيما يلي: (⁴)

1-المحدد السياسي:

^¹-مروان قبلان، "المأساة السورية واستقطابها الإقليمية والدولية: دراسة في معدلات القوة والصراع على سوريا" ، دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2015، ص 7-5.

^²-برلين مايكيل جنكينز، "ديناميكيات الحرب الأهلية في سوريا" ، منظورتحليلي، مؤسسة راند لأبحاث الدفاع، يناير 2014، ص 5-6.

^³-موفق مصطفى الخرجي، "نظرة في الأزمة السورية و موقف الدول الكبرى" ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد الثامن، فبراير 2016، ص 51-50.

^⁴-معين عبد العزيز، "التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية (2011-2017)" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 41-40، ص 59-57، ص 63.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

والذي يتمثل في سعي إيران إلى إبقاء سوريا كحليف لها. كما أن إيران تنظر إلى سوريا على أنها نافذة كبرى على الدول العربية يمكنها الضغط على الدول العربية لتحقيق المشروع الإيراني في المنطقة. كما أن إيران تعتبر سوريا نقطة عبور إلى لبنان لتقديم الدعم للحليف الإستراتيجي "حزب الله" في لبنان. بالإضافة إلى سعي إيران إلى إقامة تحالفات مع دول المنطقة بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة، لتعظيم نفوذها أمام الولايات المتحدة الأمريكية.

2-المحدد الأمني والعسكري:

- بالنسبة للمحدد الأمني :

تسعى إيران إلى تحقيق عدة أهداف أمنية تجاه الصراع في سوريا وهي: الحفاظ على حكم بشار لأطول فترة ممكنة، حيث تعتبر إيران أن سوريا هي أحد أهم أدوات الدرع الإقليمي الذي يضمن تقوية إيران في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، والعمل على عدم قيام نظام سني قوي في سوريا. خاصة في ظل وجود داعش في العراق والشام بما يهدد أمن إيران، وإبقاء على قدر من النفوذ في حالة سقوط الأسد، فقد عملت على تدريب جماعات مسلحة لضمان نفوذها في سوريا.

- بالنسبة للمحدد العسكري:

وتتمثل أهمية التحالف العسكري السوري الإيراني في عدة ملفات (الملف النووي، والملف اللبناني، الملف الفلسطيني) وذلك فهي تحافظ على نظام بشار الحليف الذي يساعدها بجانب حزب الله والمقاومة في لبنان في الحفاظ على منشآتها النووية من أي هجوم إسرائيلي أو أمريكي عليها.

3-المحدد الديني المذهبي:

لقد أعلنت إيران نفسها مدافعاً عن القضايا الشيعية، وذلك في إطار تحقيق مخططها الإقليمي الذي أسمته "بالقوس الشيعي" الذي يتكون من (العراق-سوريا-لبنان-اليمن)، وفي هذا الإطار قدم الحرس الثوري الإيراني الدعم والمساندة لنظام الأسد في معركته ضد المعارضة المسلحة التي يغلب عليها الطابع السني¹، فإيران تسعى للحفاظ على النظام السوري أيضاً لعدة أهداف مذهبية ودينية تمثلت في العمل على ربط حركة المقاومة بالشيعة، وتضخيم صورة الولايات

¹-إيمانويل كاراجيانس، صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر، مجلة الناتو، 16 ديسمبر 2016 على الرابط التالي:
<https://www.nato.int>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

المتحدة في المنطقة كعدو للعرب وذلك لتشويه صورة دول الخليج ذات العلاقة القوية مع الولايات المتحدة وتحريض الرأي العام ضدهم مما يصب في مصلحة إيران.⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر أن إيران قامت بإستخدام العديد من الميليشيات لدعم نظام بشار، ومن ذلك قوات الحشد الشعبي العراقية، إذ كان وصول هذه القوات إلى منطقة الحدود مع سوريا له أهداف تتجاوز مجرد ملاحقة مقاتلي تنظيم داعش، وهذه الأهداف تحرك قوات الحشد الشعبي وغيرها من الميليشيات الشيعية الموالية لإيران والتي تهدف إلى ما يلي:⁽²⁾

1-تعزيز قدرة النظام السوري على استيعاب التحديات الميدانية في الأراضي السورية؛ فالسيطرة على الحدود العراقية-السورية تعني تأمين مسارات نقل الإمدادات العسكرية للنظام ولباقي الميليشيات الداعمة له، حيث حاولت الميليشيات فتح طريق للتواصل بين إيران وميليشياتها عبر منطقة التنف جنوب سوريا بهدف السيطرة على الحدود وتأمين الإمدادات الإيرانية عبر العراق إلى سوريا، ومن ثم فقد تم توجيه ضربة أمريكية على قوى حزب الله في التنف بما عني أن الولايات المتحدة كانت غير مستعدة للقبول بالتواجد الإيراني في تلك المنطقة الحدودية لما مثله من تهديدات لكل من قوات المعارضة السورية التي كانت متواجدة بالقرب من التنف، وهي قوات الجيش السوري الحر، وللنخبة العسكرية الأمريكية من الضباط والمستشارين العسكريين المتواجدين في المنطقة نفسها.

2-سعت الميليشيات الإيرانية الموجودة في سوريا إلى فك الحصار عن ميليشيات حزب الله اللبناني التي تمركزت في مدينة دير الزور السورية حيث الحدود مع العراق، والتي حاصرها من قبل كل من الجيش السوري الحر الذي دعم من قبل تركيا من الجهة الجنوبية الغربية، وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من قبل الولايات المتحدة من الجهة الشمالية الغربية.

3-إحكام السيطرة الإيرانية على القرار السياسي والعسكري لكل من الحكومة العراقية والنظام السوري، من منطلق الدعم اللامحدود على أرض الصراع الميدانية للحكومة العراقية في حربها مع داعش في الموصل تحديداً، تدريباً وتسلیحاً وتحطیطاً، والدعم المماطل للنظام السوري مع الدعم المماطل للنظام السوري في مع المعارضة المسلحة في مجمل الأراضي السورية.

¹ معين عبد العزيز، "التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره علي نفوذها في المنطقة العربية (2011-2017)"، ص 63.

² صافيناز محمد أحمد، "إيران والولايات المتحدة: من سيحسم معركة الحدود العراقية-السورية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 19-6-2017 على الرابط التالي:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16323.aspx>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

4- اختبار إيران لقدرة التحالف الدولي على توفير الحماية الجوية للقوات الكردية التي تمثلها قوات سوريا الديمقراطية في حربها ضمن نطاق الحدود العراقية- السورية؛ حيث عبرت قوات الحشد الشيعية العراقية الحدود مع سوريا إلى منطقة الحسكة التي تمثل أحد الكانتونات الكردية السورية الثلاثة إلى جانب (عين العرب "كوباني"، وعفررين) قبل أن تجبرها قوات التحالف على الانسحاب إلى داخل الحدود العراقية مرة أخرى.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته روسيا في دعم الأسد، والذي تمثل في استخدامها للفيتو الذي منع القوى الدولية من الحد من قوة النظام، والذي جعلت هذه الدول تلجأ إلى حل الصراع من خلال المفاوضات التي تتضمنبقاء الأسد في السلطة كما ذكرنا سابقاً. وقد أصبحت روسيا اللاعب الدولي الرئيسي في الصراع الدائر في سوريا بعد تدخلها في الصراع في عام 2015، وهو الأمر الذي أدي إلى تغير شكل التحالفات الإقليمية والدولية كما سيأتي الذكر.

إضافة إلى دور الفاعلين من الدول في تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، فقد كان للفاعلين من غير الدول دور في تشكيل التحالفات بشكل أو بأخر، والتي تضمنت كلاً من:

1- الجماعات السياسية:

لقد كشف الصراع في سوريا عن بروز قوى سياسية عديدة وفاعلة في الداخل والخارج وتحركات ومطالب متباعدة من قبل الأقليات، وعن بروز لاعبين كثيرين في البيئة الإقليمية والدولية حاولت التوفيق بين مطالب المعارضة السياسية والعسكرية، الأمر الذي أسهم في بروز مجموعة من الهيئات والأحزاب السياسية في سوريا من أبرزها:⁽²⁾

- هيئة التنسيق الوطني:

تشكلت في 30 يونيو 2011 من حوالي خمسة عشر حزباً سياسياً، ويغلب عليها الطابع القومي اليساري، ويضعف فيها التمثيل الإسلامي والليبرالي وتضم رموزاً من المجتمع المدني، وقد تشكلت هذه الهيئة بهدف مقاومة نفوذ الأحزاب التقليدية التي كانت قريبة من النظام كما رأت أن المخرج من الصراع يتمثل في عقد مؤتمر وطني شامل لحوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة المناخات المناسبة به، ومطالبة النظام الإقرار بالطبيعة الشاملة للصراع الوطني من خلال وقف الخيار الأمني والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وقامت هيئة التنسيق على تكريس الانقسام بين

¹- المرجع السابق.

²- سهام فتحي، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013"، مرجع سابق، ص 47-48.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

معارضة الداخل والخارج ما أدى إلى انسحاب عدد كبير من القوي والأحزاب الوطنية الفاعلة والانضمام إلى المجلس الوطني.

المجلس الوطني السوري:

تشكل في أكتوبر 2011 واتخذ من تركيا مقراً له، وضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة الإخوان المسلمين إلى جانب العديد من القوى الليبرالية والعديد من الشخصيات المستقلة، مثل ميمون الحمصي، وعارف دليلة، وعبد الله الملحم، وهيثم المال ، وسمير الأتاسي، والشيخ خالد الخلف، وبرهان غليون، الذي انتخب رئيساً له، وكان المجلس وجه التمثيل الوحيدة لقوى المعارضة في الداخل والخارج أمام العالم والأكثر تعبيراً لدى القوى الدولية، لكنه الأقل تأثيراً في الداخل بين مكونات الأزمة الأخرى. وهدف المجلس الوطني إلى دعم الحراك الثوري، واسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام والعمل على بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

الائتلاف الوطني لقوى "الثورة" والمعارضة:

تشكل في قطر بتاريخ نوفمبر 2012 برئاسة معاذ الخطيب، ونائبه رياض سيف بهدف بناء إطار وقيادات سياسية وذلك نتيجة استمرار الضغط الدولي على المعارضة لتوحيد صفوفها، وعدم المقدرة على دعمها دون توحيد صفوفها سياسياً في كيان سياسي يمثل كافة أطياف الشعب السوري دون سيطرة اتجاه على آخر، وعسكرياً بوجود مجلس عسكري موحد حتى يتسمى للمجتمع الدولي الاعتراف بهما ودعمهما بشكل يضمن قيادتهم للمرحلة الانتقالية، وقد إقترح رياض سيف عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني مبادرة لتشكيل قيادة سياسية تحت مسمى "هيئة المبادرة السورية"، كإطار جامع للمعارضة يتميز بالكفاءة ويهدف إلى توحيد ودعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية للمعارضة، والعمل على إسقاط النظام وتفكيك الأجهزة الأمنية والحفاظ على السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني السوري، والتأكيد على قيام الدولة السورية المدنية التعددية الديمقراطية والحفاظ على وحدة الشعب السوري، وقد اكتسب الائتلاف إعتراف الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والجامعة العربية.

ولكن على الرغم من الاعتراف الذي حصل عليه والمكاسب التي حققتها على الصعيد الداخلي إلا أنه لا يزال يعاني من الضعف والجمود نظراً لغياب التواصل، والتنسيق بين أطراف المعارضة، وعدم قدرته على بناء استراتيجية عسكرية موحدة، وكذلك بسبب تنوع مصادر التمويل

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

والدعم الخارجية التي تعكس توجهات ومصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السوري.⁽¹⁾

2-الجماعات المسلحة:

وقد وجد في سوريا العديد من المنظمات المسلحة التي شاركت في القتال الدائر بصورة واضحة، وهذه المنظمات ليست ذات توجه واضح، وإنما متعددة الإتجاهات والإيديولوجيات فهناك تنظيمات موالية للنظام تقاتل إلى جانب بشار الأسد، وهناك تنظيمات أخرى تقاتل ضد بشار الأسد.⁽²⁾ سوف نبرزها على النحو التالي:

-التنظيمات المؤيدة للنظام وتشمل:

فيلق القدس:

يعد أحد أهم التنظيمات العسكرية المسلحة التي دعمت النظام السوري ضد المعارضة خلال الصراع، حيث تم انتقال مجموعات مسلحة تقدر بعدهة ألف من قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة العميد قاسم "سليماني" الذي نقل مقر قيادته إلى دمشق ليشرف بنفسه على العمليات والمهام العسكرية، ومن أهم الأدوار التي قام بها فيلق القدس خلال الصراع تدريب المجموعات العسكرية السورية، ومساعدة الأجهزة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة.⁽³⁾

حزب الله:

تدخل الحزب في سوريا عام 2012، إلى جانب قوة القدس التابعة لحرس الثورة الإسلامية ووحدات النظام السوري النظامية، وبذلك كان حزب الله يهدف إلى تعزيز نظام الرئيس بشار الأسد، ومنع فقدان خطوط الإمدادات الإيرانية إلى سوريا، كما عمل على وضع نهج لحزب الله تجاه سوريا في سياق تحول سياسي لبناني.⁽⁴⁾

¹ -المرجع السابق، ص49.

² - رائد ارحيم محمد، "تأثير الصعود الروسي علي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2015"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد الأول، المجلد الثامن، يونيو 2017، ص.420.

³ -سهام فتحي، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية:2011-2013"، مرجع سابق، ص50.

⁴ -Aniseh Bassiri Tabrizi and Raffaello Pantucci, "Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict", *Occasional Papers*, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, London, August 2016, pp25-26.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وتشير بعض المؤشرات إلى تعثر حزب الله في تعبئة العدد المطلوب من المقاتلين داخل لبنان. وقد أشار الحزب بأن لديه عدة آلاف من المقاتلين في سوريا ، تشكل حوالي 8 في المائة من إجمالي قوته البشرية (4000 مقاتل من أصل 50.000). وبين عامي 2012 و2016 ، اتخد تدخل حزب الله في سوريا عدة أشكال رئيسية: منها تدريب القوات السورية النظامية وقوات الميليشيات السورية والأجنبية غير النظامية، وأدوار استشارية قتالية والمشاركة القتالية. بالإضافة إلى جهد منفصل أكثر تركيزاً لبناء القدرة على ضرب إسرائيل من جنوب سوريا. وقد ركزت عمليات حزب الله في بادئ الأمر على المناطق القريبة من الحدود اللبنانية أو خطوط الإمداد إلى لبنان، مثل القصر في الفترة بين أبريل يونيو 2013 وفي القلمون بين مايو يونيو 2014، وكذلك في شمال سوريا في 2015 ، بما في ذلك الهجمات المدعومة من روسيا حول حلب في أوائل عام 2016، وفي الآونة الأخيرة نشط حزب الله أيضاً على الجبهة الجنوبية السورية، محارباً للجماعات السائدة والمتطرفة المتمردة إلى جانب القوات السورية النظامية.¹

أحزاب المعارضة الكردية:

تمثلت أهم الأحزاب الكردية في ائتلافين هما المجلس العام للتحالف الكردي ويضم حزبين هما الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي الموالي لحزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان، والذي تمثل نشاطه في شمال شرق سوريا . بينما الائتلاف الثاني يتمثل في المجلس السياسي الكردي ويضم تسعة أحزاب مثل حزب الباراتي والأزادي والمساواة. لقد حاول النظام كسب المعارضة الكردية إلى جانبه، وتحييدهم وإبعادهم عن الحركة الإحتجاجية لأن الساحة الكردية ساحة متحركة سياسياً، وكذلك بسبب استناد ظهرهم إلى إقليم كردستان العراق بما يعني تأمين عمق استراتيجي إضافة إلى استغلالهم كورقة ضغط على الحكومة التركية لتحقيق أهداف النظام السوري.²

وتتمثل أهم مطالب الأحزاب الكردية في الدعوة إلى استقلالية المناطق الخاضعة لقوات سوريا الديمقراطية، والتي بدأت فعلاً في تشكيل إدارة ذاتية للمناطق الخاضعة لسيطرتها منذ عام 2016، ويحظى هذا التيار بدعم أمريكي، ومن جانب إقليم كردستان العراق بشكل نسيبي

¹ - ibid, P27.

² سهام فتحي، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013"، مرجع سابق، ص 47.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وفصائل كردية يسارية. ويمتلك قوات عسكرية منظمة (قوات سوريا الديمقراطية) التي تمثل مزيجاً من القوى المحلية في مناطق شمال سوريا ويشكل الأكراد الجزء الرئيس فيها.⁽¹⁾

أما التنظيمات المناهضة للنظام فهي:⁽²⁾

الجيش السوري الحر:

وقد تشكل في يوليو 2011 من المنشقين عن الجيش النظامي السوري، ودعا إلى نظام برلماني وحفظ حقوق الأقليات، وتلقي المال والمساعدات والأسلحة من الولايات المتحدة وال Saudia وتركيا وقطر، ولكن آخر عام 2013 كان يفقد أرضيته لصالح الثوار المتطرفين.

جبهة النصرة:

مجموعة مرتبطة مع تنظيم القاعدة مع أنها تعمل بشكل منفرد، يقودها أبو محمد الجولاني، وهو جهادي حارب كلاً من الولايات المتحدة وحكومة نوري المالكي في العراق، وهي تدعو إلى نظام ديني يطبق تفسير متشدد للشريعة الإسلامية، وفي ديسمبر 2012 صنفتها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية بسبب إنضمامها للقاعدة.

جماعة الإخوان المسلمين:

بدت جماعة الإخوان المسلمين وكأنها أكثر مجموعات المعارضة نفوذاً في سوريا، لكن الأسابيع الأولى من الثورة كشفت مدى قلة تأثير الجماعة بعد أن تعرض قادتها إما للسجن أو لللنفي من خلال القمع الشديد الذي مارسته الحكومة عليها، فقد فقدت الجماعة تواصلها مع الأجيال الشابة التي شكلت رأس حربة أحداث بداية 2011، بل إن الجماعة عارضت الثورة في البداية قائلة إنها إستفزازية وعلى الأرجح ستبوء بالفشل، وربما عكس ذلك شكوكها في وجود فرص لنجاح الثورة. كان قادة جماعة الإخوان يأملون في العودة إلى سوريا كجماعة معارضة يتقبلها النظام، مما جعلهم يتذدون في مساندة الثورة في البداية، ولكن حين تصاعدت الثورة وكأنها قادرة على إسقاط الأسد بدلت الجماعة موقفها. وفي مارس 2012 أصدرت وثيقة "عهد وميثاق النقاط العشر"، الهدف إلى البرهنة للسوريين والقوى الغربية على أنها قادرة على أن تحكم سوريا. وفي مايو 2012، أنشأت جماعة إخوان ميليشيا خاصة بها سميت "هيئة دروع الثورة". ولكنها فشلت

¹ - محمد المجمعي، خصائص النظام السوري في مرحلة ما بعد الصراع، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 1، العدد 4، سبتمبر 2017، ص 46.

² - نعوم تشومسكي، داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، الدار العربية للنشر، بيروت، ط 1، 2016، ص 247-248، ص 87-89.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

في نيل الكثير من الزخم داخل البلاد. وتتجدر الإشارة إلى عدم ثقة بعض السوريين العلمانيين في خطابات الإخوان المسلمين وظل الإخوان المسلمين لاعبين أساسيين في المعارضة السورية.

أما التنظيمات الأخرى التي تعمل ضد النظام فقد شملت الجماعة الإسلامية، وكذلك عدد من تنظيمات التنظيمات، بما في ذلك جيش الإسلام، أحرار الشام، صقور الشام، لواء التوحيد، لواء الحق، أنصار الشام، وألوية وكتائب أخرى مختلفة أصغر حجماً، وجميعهم يرفضون المفاهيم السياسية الغربية ويدعمون الفرض الصارم للشريعة الإسلامية، ويعتبرون أن الإطاحة بالأسد تؤدي إلى دولة إسلامية.¹ ويقوم أعضاء الجماعة الإسلامية بتمييز أنفسهم عن جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا، حيث يأمل هؤلاء بأن يطمئنوا المجتمع الدولي، لكنهم في بعض الأحيان يتعاونون مع الجهاديين وكذلك مع الجيش السوري الحر لذا يصف البعض الجماعة الإسلامية بأ أنها معتدلة.

تنظيم داعش:

حين تحولت الأحداث في سوريا إلى صراع مسلح عام 2012، فتح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين "فروعاً" له على جانبي حدود العراق وسوريا التي يسهل المرور منها، مغيراً إسمه إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام". وحقق تنظيم داعش بعض الانتصارات العسكرية على الجيش السوري، واستخدم المقاتلين والأسلحة التي هرّبها من العراق للسيطرة على عدة بلدات، كما لعب دوراً مهماً في السيطرة على مطار منغ العسكري خارج حلب عام 2013 بعد حصار استمر لتسعة أشهر. وفي إبريل 2013 أعلن أبي بكر البغدادي عن وجود داعش رسمياً، كما زعم أنه قد دمج ما بين جبهة النصرة وداعش.

وقد تشارك داعش وجبهة النصرة في دعوتهما إلى قيام دولة إسلامية تشمل البلدان المختلفة في المنطقة، وتعتمد على تفسير متشدد للشريعة الإسلامية، وقد حاول تنظيم داعش الفوز بقلوب الشعب، وذلك بإنشاء مخابز تبيع الخبز بسعر أقل من أسعار السوق السوداء، لكن جبهة النصرة إنعقدت رغبة تنظيم داعش في اليمنة على الحركة الثورية بأسراها، أما بالنسبة إلى تنظيم داعش فقد اعتبر التنظيم نفسه دولة يجب الإعتراف بها، وأنه على طريق تشكيل خلافة إسلامية في سوريا والعراق. وقد ظهر التباين بين داعش وجبهة النصرة، حين احتفظت بإسمها المستقل، وظللت تحارب تحت علمها الخاص. وقد تصاعدت الأحداث إلى صدام مسلح بين

¹-برلين مايكيل جنكيرز، "ديناميكيات الحرب الأهلية في سوريا"، مرجع سابق، ص.8.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

النصرة والثوار الآخرين من جهة، وتنظيم داعش من جهة أخرى. وفي 2014 أعلنت النصرة الإنقسام بشكل رسمي، إذ تبرأت من أي علاقة لها بتنظيم داعش، وبينما كان القياديون والقوات الخاصة في تنظيم داعش من الأجانب في الغالب، فكان أغلب الجنود من السوريين، ورغم ذلك بدا أن داعش تقاتل الثوار أكثر مما تقاتل قوات الأسد.⁽¹⁾ إذ إستولى التنظيم على مقر قيادة الجماعات الثورية الأخرى، كما سجن وعذب وقتل بعض القياديين في تلك الجماعات في مدن مختلفة شمال ووسط سوريا وكذلك في حلب. في هذه الأثناء زاد تنظيم داعش زخم نشاطه في العراق مستغلاً عدم شعبية رئيس الوزراء نوري المالكي، وإستولى على مدينة الفلوجة، وفي يونيو 2014، إستولى تنظيم داعش على الموصل وعدة نقاط عبر بجانب الحدود الأردنية والسورية. وغير تنظيم داعش أسمه مرة أخرى إلى "الدولة الإسلامية"، معلنًا قيام خلافة إسلامية تمتد من العراق إلى الشام، وتابع التنظيم هجماته على مجموعة الثوار الأخرى في سوريا، مصمماً على مبدأ أن الدولة الإسلامية هي المجموعة الثورية الوحيدة. وكان هذا القتال الداخلي بين الثوار والميل المتزايد إلى إيديولوجيات متطرفة أمرٍ بالغي الضرب على قضية الثورة. ويؤكد نعوم تشومسكي أن تنظيم داعش تم تمويله من مانحين خليجين أثرياء، وكذلك من الرسوم الحدودية والضرائب التي فرضها على السوريين في المناطق التي سيطر عليها.⁽²⁾

وقد حقق تنظيم داعش نجاحات ميدانية في سوريا مؤخرًا، وهو ما يتضح من خلال الآتي:⁽³⁾

- سيطرة التنظيم على مدينة تدمر في حمص التي يسكنها 50 ألف نسمة بعد انسحاب عناصر القوات النظامية من مختلف أنحاء المدينة، وبالتالي بات التنظيم يسيطر على نصف مساحة سوريا تقريباً (أكثر من 95 ألف كلم مربع من المساحة الجغرافية لسوريا).

- أن التنظيم كان قد سيطر على نحو 30% من محافظة الحسكة ومحافظة الرقة باستثناء بعض القرى التي يسيطر عليها الأكراد، وتواجد في محافظة دير الزور باستثناء نصف المدينة وموقع أخرى محددة للنظام، والجزء الشمالي الشرقي من محافظة حلب باستثناء بلدة عين العرب الكردية ومحيطها.

- سيطرة التنظيم على منطقة السخنة بحمص ومحطيها التي يمر بها الطريق السريع الذي يربط محافظة دير الزور بمدينة تدمر، بالإضافة إلى سيطرته على حقل الارك والهيل الواقعين

¹ - نعوم تشومسكي، "داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع"، مرجع سابق، ص 94.

² - المرجع السابق، ص 95.

³ - محمد مجاهد الزيارات، "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"، أوراق بحثية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر 2015، ص 30-33.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

بين مدیني السخنة وتدمر، بالإضافة إلى سيطرته على مدينة حويجة صكر في دير الزور، وتلال مشرفة في ريف حلب، وعبر التنف الحدودي السوري مع العراق.

- أنه كان لتنظيم داعش حضوراً واسعاً حول العاصمة السورية في جنوب دمشق، وتحديداً في أطراف ضاحيتي القدم والحجر الأسود ومحيط اليرموك للاجئين الفلسطينيين وهو ما عد تهديداً مباشراً لمقر سلطة الرئيس السوري بشار الأسد.

- تزايد عدد الفصائل التي أعلنت مبايعتها لداعش (لواء أسود الإسلام، ولواء شهداء اليرموك، وجيش الجهاد)، وأعلنت بعض عناصر جماعة أكتاف بيت المقدس إنضمما لها لداعش.

وتجدر الإشارة إلى أن مواقف وتأثيرات هذه الجماعات في سوريا سواء السياسية أو المسلحة قد تغير نتيجة تغيير شكل التحالفات في سوريا، وذلك بعد تدخل روسيا في عام 2015، فبعضها وافق على التفاوض مع نظام الأسد الأمر الذي أدى إلى عودة بعض المحافظات إلى السيادة السورية كما أشرنا سابقاً، والبعض الآخر منها دخل في حرب مع قوات التحالف الدولي الذي تقوده روسيا، والذي أسفر عن هزيمة بعض هذه الجماعات لتنظيم داعش، إضافة إلى محاولة هذا التحالف إلى القضاء على باقي هذه الجماعات كجبهة النصرة بالأخص بعد تصنيفها على أنها جماعة إرهابية إضافة إلى بعض التنظيمات الأخرى كهيئة أحرار الشام التابعة لتنظيم القاعدة.

وفي إطار ما سبق فقد جاء الموقف المصري تجاه الصراع في سوريا في فترة الرئيس مرسي منسجماً مع التعاون الإقليمي المناهض للأسد بسبب اتفاقيهم مع وجهة نظره حول الملف السوري، والذي نبع عن العديد من المصالح المشتركة بينه وبين هذا التعاون، بالإضافة إلى أن علاقات مرسي كانت جيدة مع تركيا كما سيأتي الذكر، وبالتالي فإن تدخل الرئيس مرسي في هذا الصراع، كان بسبب مزيد من الدعم لحليفته تركيا، حيث كان مرسي أشد إحتياجاً لأردوغان، فلم يكن حليفاً في أجواء إقليمية معادية للثورات، فكيف إذا كان الحليف في قوة تركيا وأهميتها.⁽¹⁾

كما أنه أراد من هذا التعاون مواجهة كلاً من النظام السوري وحلفائه وإسرائيل، حيث كان حزب الله من أشد أعداء النظام المصري السابق، حيث أنها رأت أن هذا النظام سبب توثر

¹ - محمد إلهامي، "العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار"، دراسة سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 10 ديسمبر 2017، ص 36-37.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

علاقاتها مع حركة حماس، حيث رأت حماس فيه الحليف الإستراتيجي لها عن حزب الله وإيران.⁽¹⁾ إضافة إلى أن تدخله كان بسبب وجود عدو طويل المدى (إسرائيل) خاصة في ظل مقاطعة تركيا لها في هذه الفترة وهي حليف النظام المصري، والسبب الثاني يتمثل معاداة النظام المصري السابق لها بسبب عدوانها على قطاع غزة، إضافة إلى عدم رغبة إسرائيل في هذا الحكم على الرغم من إلتزامه باتفاقية كامب ديفيد، إلا إنها ترى أنه ملتزم بحركة حماس أكثر من إلتزامه بإسرائيل.⁽²⁾

2- التحالفات الدولية والإقليمية في سوريا في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى كمحدد للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا:

اعتمدت روسيا منذ وصول بوتين إلى سدة الحكم في روسيا على إستراتيجية شرق أوسطية تقوم على قدرة روسيا على الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف، لا سيما الأطراف المعادية لبعضها البعض، حيث رأى أن الانجذاب من الجميع للأطراف هو ما يمكن أن يجعل من روسيا أهم لاعب في المنطقة، وهذا يتطلب ضغطاً في كل الاتجاهات. وهي تسعى من خلال هذه الإستراتيجية على التأكيد على أن سياستها علمانية تستطيع مخاطبة جميع الأطراف في المنطقة والذي أعطتها سمة المرونة في سياستها الخارجية، وهي الصفة التي تميزها على الغرب الذي يوصف بأنه متحيز. وتهدف روسيا من خلال هذه الإستراتيجية، إلى الترويج لمصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط وتعزيز نفوذها السياسي، والذي يؤدي في النهاية إلى تحجيم الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط في مقابل تنامي الدور الروسي، وهذا ما حدث بالفعل في الصراع الدائر في سوريا.

وقد عمل بوتين منذ بداية حكمه في تنفيذ هذه الإستراتيجية، حيث قام إبتداء من - 2005 زيارة كل من مصر، وإسرائيل، والسودان، والأردن، وقطر، وتركيا، والإمارات. كما إكتسبت روسيا وضعية مراقب في منظمة التعاون الإسلامي، وقد سعي من خلال هذه الزيارات إلى إنخراط روسيا في الشرق الأوسط كجزء من إستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط.⁽³⁾

¹ - مارين كوس، "مقاومة مرنة: كيف يصلح حزب الله وحماس ذات البين"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بيروت، بتاريخ 23 يوليو 2018، على الرابط التالي:

<https://carnegie-mec.org/2018/07/23/ar-pub-76885>

² - محمد ربيع الدنان، السياسة الخارجية: مرسى والسيسى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2016، ص ص49-50.

³ - جيمس سلادن وأخرون، "ال استراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، منظور تحليلي، مؤسسة راند، 2017، ص ص3-2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وبصفة عامة تقوم السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط علي مجموعة من العوامل والتي تشمل، التخوف من التطرف والإرهاب الإسلامي، إضافة إلى دعم الدول القائمة ضد التمرد الداخلي وتدعمها مبدأ سيادة الدولة، وسعياً لتقديم نفسها كبديل للقادة التقليديين في الشرق الأوسط علي هيئة البديل الجدير بالثقة، إضافة إلى إتباعها سياسة تقوم علي الحفاظ علي الوضع الراهن والتي تقابلها سياسات التغيير من جانب الغرب، وهذه العوامل شكلت السلوك الروسي تجاه الصراع في سوريا.⁽¹⁾ حيث تعتبر سوريا جزءاً من حملة روسية أكبر لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بطريقة تناسب طموحات روسيا، خاصة في ظل تراجع دور واشنطن المنكهة من الحرب والتي ترغب في الإنسحاب من المنطقة لتجنب تورطها عسكرياً في سوريا إلى أقصى حد ممكن، والذي كان واضحاً خلال فترة إدارة أوباما الثانية وفترة ترامب.⁽²⁾

وقد تدخلت روسيا عسكرياً في سوريا في سبتمبر 2015، وذلك عن طريق سلسلة من الضربات الجوية في سوريا.⁽³⁾ والتي أسفرت عن مقتل 18000 سوري، بينهم 7000 مدني، ومع ذلك فقد نجحت من وجهاً نظر عسكرية في مساعدة القوات الحكومية السورية والقتال إلى جانب القوات الإيرانية وميليشيا حزب الله اللبناني المتحالف معها لاستعادة مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة المعارضة، فمنذ عام 2015 إمتدت سيطرة الحكومة من ربع مساحة البلاد إلى أكثر من النصف بما في ذلك المدن الرئيسية، وقد يتضح هذا النجاح الروسي بعد إستيلاء النظام على حلب أكبر مدن البلاد.⁽⁴⁾

وقد تمثلت أهم أسباب التدخل الروسي في سوريا فيما يلي:⁽⁵⁾

1. على المستوى الدولي: الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة. حيث ترغب روسيا في تعزيز دورها ومكانتها على المستوى الدولي والإقليمي في منطقة الشرق واثبات دورها المؤثر في القضايا الدولية والإقليمية الهامة. وخاصة منطقة الشرق الأوسط ويعتبر الصراع في سوريا فرصة سانحة لها. وقد تأكّد هذا الدور عقب ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية

¹ المرجع السابق، ص.4.

² -جيمس سلاند وأخرون، "الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص.1.

3- Sanu Kainikara, **Russian Intervention in Syria**, Air Power Development Center, Australia, 2018, PP132-134.

⁴ 1-Martin Russell,"Russia in the Middle East From sidelines to centre stage", **Report**, European Parliamentary Research Service, November 2018, p2.

⁵-في غيث، "التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات"، المعهد المصري للدراسات، تقدیرات سياسية، إسطنبول، نوفمبر 2015، ص .3-1.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ولم يستطع الغرب اتخاذ موقف ضده. حيث سعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى دحر مساعي القوى الغربية لضعف روسيا وعزلها.

2- على المستوى الإقليمي: أرادت روسيا الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة؛ حيث تسعى للحفاظ على تواجدها في نافذة تطل على المياه الدافئة؛ إذ يوجد لها قاعدة عسكرية بحرية في ميناء طرطوس في سوريا وهي القاعدة العسكرية الوحيدة لها في منطقة الشرق الأوسط. كما سعت روسيا لبناء قاعدة عسكرية جوية لها في غرب سوريا باللاذقية، وتتجدر الإشارة أنها تمكنت بالفعل. هذا فضلاً عن رغبة روسيا في تعزيز دورها بسوريا في ظل التسويات المستقبلية المحتملة مع أطراف إقليمية ودولية. وكذلك رغبة روسيا في بناء تحالفات واسعة بعد غياب طويل لها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أنه عندما تم إبرام الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة (1+5) كانت روسيا ترغب في المضي قدماً في التنسيق الاستراتيجي والعسكري المفتوح مع إيران وهو ما أوضحته زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى طهران في 23 نوفمبر 2015، والذي تزامن مع تصريح السفير الإيراني لدى روسيا "مهدي صانعي" بأنه بدأت إجراءات تزويد إيران بنظام الصواريخ (إس-300) المضادة للصواريخ، وأنه تم توقيع عقد جديد بين الدولتين إلا أن هذا الأمر قد تغير بعد مجيء ترامب للحكم و موقفه من الإتفاق النووي، حيث بدأت روسيا في البحث عن حلفاء جدد بخلاف إيران وعلى رأسهم تركيا ودول الخليج كما سيأتي الذكر.

3- أما على المستوى المحلي: فقد جاء التحرك الروسي نتيجة إدراك القيادة الروسية للتطورات الداخلية على الساحة السورية والتي أدت إلى ضعف و انهيار النظام السوري. خاصة عقب تقدم المعارضة السورية في المناطق الشمالية والجنوبية على مشارف مدينة اللاذقية، التي تعتبر أكبر المدن على ساحل الجمهورية العربية السورية والمليانة الرئيس لها، فقد أدت هذه التطورات إلى بداية فقد النظام السوري السيطرة على بعض جهات القتال في الشمال، وكذلك في الجنوب، كذلك كانت ترغب روسيا في وقف تمدد تنظيم داعش، إضافة إلى رغبتها في الضغط على دول الأوبك لتغيير سياسة انتاجها النفطي، حيث تواجه روسيا ازمة اقتصادية منذ انخفاض سعر النفط وقيام السعودية وغيرها من الدول بتخفيض الانتاج من أجل رفع السعر مرة أخرى. كما تستهدف روسيا من تدخلها إيجاد دور لها في التسويات الخاصة بالأقلية في المنطقة خاصة في سوريا والعراق، خاصة الأكراد الذين يعملون على تحقيق حلمهم في إعلان دولة مستقلة في

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

العراق وسوريا وهو ما يتعارض والمصالح التركية وتسعى تركيا لإنجهاضه حفاظاً على حدودها الجنوبية.¹

وقد أدى تدخل روسيا في سوريا إلى تحقيق بعض النتائج التي أكدت على أن روسيا أصبحت اللاعب الرئيسي في الصراع في سوريا وتحول ميزان القوى في سوريا لصالحها وهي:²

1-أدى التدخل الروسي في سوريا إلى التوصل إلى عدة مبادئ لحل الصراع في سوريا وذلك على خلفية "الإجتماع الدولي الإقليبي"، فيينا يوم 30/10/2015، والذي ضم ممثلي وزراء خارجية 17 دولة من بينها مصر وقطر وإيران وإيطاليا وألمانيا والإمارات والصين بريطانيا وغيرها، إضافة لمنظمات دولية وتوصلوا إلى إصدار بيان تضمن تسعة مبادئ من بينها: وحدة الدولة السورية واستقلالها وسلامة أراضيها والإبقاء على مؤسسات الدولة. وأن تكون العملية السياسية بقيادة سوريا والشعب السوري، الذي سيقرر مستقبل سوريا وأن يعمل المشاركون مع الأمم المتحدة لاستكشاف وتطبيق صيغ لوقف إطلاق النار في كافة أنحاء البلاد يبدأ العمل بها بتاريخ محدد وبالتوازي مع إستئناف العملية السياسية. وهذه المبادئ تمثل نقطة التقاء للأطراف المجتمعية، وجاءت متواقة وإلى حد كبير مع الأفكار الروسية.

2-إستهداف المقاتلات الروسية موقع الجماعات المتطرفة وفي مقدمتها داعش. كما إستطاعت القيادة الروسية إلى حد ما أن تواجه عقدة بشار الأسد. فمع قناعاتها غير المعلنة بأنه ليس له مستقبل على المدى البعيد، فإنها ترى أن وجوده ضرورة في المرحلة الانتقالية، لإحداث إنتقال مرن للأوضاع في سوريا.

3-إن التدخل الروسي أربك الجميع وجعلهم يعيدون حساباتهم السياسية. وزاد في نفس الوقت حجم رهان روسيا الاتحادية في سوريا في منطقة شديدة التعقيد.

4-تراجع الدور الأمريكي في مقابل تنامي الدور الروسي في سوريا: خاصة في فترة أوباما الثانية كما ذكرنا، ومع معه ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية تبني إستراتيجية تقوم على تدمير ما تبقى من عناصر تنظيم "داعش"، وال Giulwla دون عودته من جديد، وموا جهة النفوذ الإيرانية المتزايدة، وال Giulwla دون سيطرة قوات النظام وحلفائه على كامل الأراضي السورية،

¹-المراجع السابق، ص.3.

²-مصطفى عبد العزير مرسى، "التدخل العسكري الروسي المكثف في سوريا: الدوافع والتداعيات والنتائج" ، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 176، 26 نوفمبر 2015، ص ص 98-100.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ولتحقيق هذه الأهداف فإن الولايات المتحدة اعتمدت على مسارين: الأول مسار دبلوماسي من خلال دعم المفاوضات الأممية في "جنيف" في مواجهة الجهود الروسية "سوتشي وأستانَا"، والثاني مسار عسكري لوجستي من خلال تشكيل قوة حدودية من ألف مقاتل، تُشكل الميليشيات الكردية عمامتها الأساسية، تتمركز في الشمال والشرق السوري، والإعلان عن تواجد عسكري أمريكي طويل الأمد في سوريا، وربطه برحيل الأسد والإنتهاء تماماً من الخطر والإعلان عن تواجد عسكري أمريكي طويل الأمد في سوريا، وربطه برحيل الأسد والإنتهاء تماماً من الخطر الداعشي.⁽¹⁾

وقد بدأ التدخل العسكري الأمريكي في الصراع في سوريا السوري ميدانياً منذ مطلع مارس 2017 وذلك بعد أن قررت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن تكون أكثر انخراطاً في الصراع الدائر في سوريا على العكس من الإدارة السابقة. وكان لذلك تأثير لم يقف عند الأبعاد والتداعيات العسكرية فقط، فقد كان له أبعاده وتداعياته السياسية المهمة، أبرزها صياغة "خرائط نفوذ سياسية جديدة"، حيث تم فتح المجال أمام مسار جديد من العلاقات بين الولايات المتحدة والقوى الدولية والإقليمية المنخرطة في الصراع في سوريا.⁽²⁾

فقد شكل اتجاه واشنطن لدعم الأكراد السوريين في مواجهة داعش بمدينة منبج امتداداً للرقة نقطة الخلاف الرئيسية مع أنقرة، حيث ترى الأخيرة أن ميليشيات الأكراد السورية على صلة وثيقة بميليشيات حزب العمال الكردستاني التركي المعارض الذي تصنفه تركيا باعتباره منظمة إرهابية. فضلاً عن رفض تركيا جملة وتفصيلاً فكرة وجود قوات عسكرية كردية، بهذا العدد وهذه القدرات العسكرية والتسليحية العالية على حدودها الجنوبية باعتباره يهدد أنها حملت لحساباتها السياسية والأمنية في سوريا. ولذلك كانت مدفوعة بجملة من الأهداف. كما أنها حملت العديد من الدلالات، أهمها رغبة ترامب توجيه رسائل لإيران التي اعتبرها الراعي الرسمي للإرهاب في المنطقة، ووضع ميليشياتها العاملة في سوريا على قدم المساواة مع تنظيمات المعارضة السورية المسلحة المصنفة إرهابياً.⁽³⁾

¹- طارق دياب، "استراتيجية ترامب في سوريا ماذا بعد"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2018، ص 2

²- شروق صابر، "التدخل العسكري الأمريكي في سوريا.. خرائط النفوذ الدولية والإقليمية الجديدة"، عرض العدد 276، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20-8-2017 على الرابط:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16376.aspx>

³- المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أما الضربة الثانية بعد قاعدة الشعيرات، والتي كانت ضد تحركات ميليشيات تابعة للنظام السوري في منطقة التنف الحدودية، فقد أوضحت أن الولايات المتحدة لن يقتصر دورها في منطقة شرق سوريا على محاربة تنظيم الدولة "داعش" في الرقة ودير الزور فقط، وإنما يمتد ليشمل عرقلة تحركات إيران وتقويض نفوذها في المنطقة المذكورة نفسها. واعتبار تلك التحركات أهدافاً مهمة بالنسبة للاستراتيجيات العسكرية الأمريكية هناك. وهو ما أدركته روسيا التي حاولت كبح جماح الضربات العسكرية الأمريكية المتكررة ضد حلفاء النظام السوري لرفض موسكو ترك منطقة الشرق السوري مجالاً مفتوحاً أمام التحركات العسكرية الأمريكية سواء كانت تحركات بحرية للقوات السورية الموالية لها أو ضربات جوية متتالية، مما أشار إلى حالة عدم التوصل إلى صيغة لتفاهم بين الولايات المتحدة وروسيا ومن ورائهمما النظام السوري وإيران لتحديد أماكن النفوذ والسيطرة بين تلك القوى.¹ خاصة بعد وضع روسيا الولايات المتحدة في موقف صعب، وهو إما أن تلتزم الولايات المتحدة بحل مشترك للصراع يأخذ في الإعتبار مصالح روسيا، والذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة لروسيا، أو العمل خارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، والتي ترفع كلفة التدخل إلى أقصى درجة ويحرمنها من الشرعية.²

إضافة إلى ذلك فترامب يتبع إستراتيجية قائمة على تخفيض التورط العسكري الأمريكي في سوريا، وذلك بسبب تركيزه على الولايات المتحدة أولاً، وهذا يتضح في نهاية ديسمبر 2018 عندما قررت الولايات المتحدة إنسحاب قواتها من سوريا وذلك بسبب الهزيمة شبه الكاملة لقوات داعش في سوريا والذي جعل من بقاء الولايات المتحدة من وجهاً نظر ترامب غير ضروري، وذلك لإقصار إستراتيجية ترامب الخارجية على فكرة الأمن القومي الأمريكي وعدم السعي إلى الإنخراط في صراعات الشرق الأوسط مثل سوريا الذي قد يورط الولايات المتحدة عسكرياً والذي قد يضر بالأمن القومي الأمريكي.³ وقد أدى هذا التراجع في الدور الأمريكي في سوريا إضافة إلى العوامل السابقة إلى تنامي الدور الروسي في سوريا وتحول ميزان القوى لصالحها، والذي أدى إلى تغير شكل التحالفات الدولية بالشكل الذي جعل جميع أطراف الصراع في سوريا تدور في الفلك

¹- المرجع السابق.

²-Abubaker ALAMAILES, "Serdar YURTSEVER, SYRIAN CRISIS IN SCOPE OF THE US- RUSSIAN COMPETITION IN MIDDLE EAST", *International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries*, 11.09.2018, p42.

3- İnan RÜMA and Others, "Russian and Turkish Foreign Policy Activism in the Syrian Theater", *Journal of International Relations*, International Relations Council of Turkey, Vol. 16, No. 62, June 2019, p43.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الروسي منها مصر، ونتج عن ذلك تشكيل بعض التحالفات بين روسيا وهذه الأطراف على النحو التالي:

التنسيق الروسي-الإيراني:

أعطي خامئني الضوء الأخضر لتعاون إيران مع روسيا بشأن سوريا، وكان هذا القرار مقبول علي نطاق واسع داخل المؤسسة السياسية الإيرانية، وذلك لرغبة إيران في تخفيف العبء الواقع علي كاهلها عن طريق تغيير ميزان القوى لصالح دمشق بشكل جذري، كما زودت موسكو النظام السوري وحلفائه الإيرانيين بأمررين، وهما أنظمة المدفعية الحديثة والدعم الجوي الفعال، وقد قدمت الضربات الجوية الروسية حافزاً مهماً لإيران لزيادة أعداد قواتها العسكرية ووكالاتها في سوريا لمساعدة الجيش السوري علي إستقرار الوضع علي الخطوط الامامية.⁽¹⁾

كما أدرجت روسيا إيران في مفاوضات آستاننا كما أشرنا سابقاً، وتتجدر الإشارة إلي أن الدوافع والأهداف النهائية التي تسعى إليها روسيا وإيران من خلال تعاونهما في سوريا، يتمثل في إنقاذ الأسد.⁽²⁾ لكن علي الرغم من إشتراكهم في الهدف السابق، إلا أن لكل منهما أهداف مختلفة، فروسيا مدفوعة إلي حد كبير بمخاوفها الأمنية ومعتقداتها القوية بأن بناء سوريا جديدة بعد إنتهاء الصراع لا يمكن تتحقق دون أن يشمل بقاء النظام القديم الحليف لروسيا، كما أن المواجهة مع الغرب وخطط بوتين لإعادة تأسيس روسيا كقوة عالمية عامل آخر لدعم روسيا لبقاء الأسد، أما إيران فإنها تقاتل من أجل مكانتها الإقليمية، حتى إن المحافظين الإيرانيين صاغوا مفهوم "سلسلة خط الدفاع" الذي يتكون من لبنان وسوريا والعراق واليمن، حيث تمثل هذه الدول من وجهة نظرهم خط المواجهة ضد خصوم إيران الدوليين والإقليميين الذين يسعون جاهدين لتقويض نفوذها في الشرق الأوسط، كما أن القيادة الإيرانية تعتبر التدخل العسكري الإيراني في سوريا جزءاً من مواجهتها التقليدية ضد إسرائيل والولايات المتحدة، وهذا أدى إلي التعاون الروسي-الإيراني.⁽³⁾

وتقترب إيران من روسيا بسبب العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عليها فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وحضر الولايات المتحدة علي مبيعات الأسلحة لإيران من الإتحاد الأوروبي،

¹ - Piotr Dutkiewicz and Nikolay Kozhanov, "Civil War in Syria and the Evolution of Russian Iranian Relations", **Russian Studies Unit**, Emirates Policy Center, Abu Dhabi, May 2016, PP11-12.

² -Daniel C. Kurtzer, "SYRIA AND BEYOND: MANAGING RUSSIAN AMBITIONS IN THE MIDDLE EAST", **Graduate Policy Workshop Report**, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University, January 2018, P25.

3- Piotr Dutkiewicz and Nikolay Kozhanov, "Civil War in Syria and the Evolution of Russian Iranian Relations", Op.cit, PP12-13.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وبالتالي أصبحت روسيا المورد الرئيسي للأسلحة الإيرانية على مدى السنوات الماضية، كما توطن التعاون الروسي-الإيراني في الجانب الاقتصادي بينهم، فالاستثمار الروسي في إيران له أهمية كبيرة، وبالتحديد في قطاعي النفط والغاز، ففي نوفمبر 2017 وقعت كبرى الشركات المنتجة للنفط في البلدين إتفاقاً حول مشاريع نفطية إيرانية تبلغ قيمتها 30 مليار دولار أمريكي، كما نصت الصفقة على بيع محتمل للغاز الروسي إلى شمال إيران الذي يفتقر إلى خط أنابيب مناسب للمناطق الجنوبية المنتجة للغاز في البلاد وتبادل النفط الإيراني للتكنولوجيا الروسية، وبالتالي فإن إيران رأت أن التعاون مع روسيا سوف يساعدها في مواجهة تأثير العقوبات الأمريكية، وهناك سبب آخر لتفضيل روسيا للتعاون في مجال الطاقة مع إيران، وهو أنها يمكن أن تسهم في تأخير أو عرقلة خطوط الأنابيب المحتملة عبر بحر قزوين التي تنقل الهيدروكربونات من آسيا الوسطى، وخاصة الغاز من تركمانستان إلى أوروبا، حيث يمكنهما منافسة الصادرات الروسية.⁽¹⁾

ولكن على الرغم من هذا فقد لا يرقى هذا التعاون في سوريا إلى تحالف كامل أو إستراتيجي ولكن يظل محدوداً، وذلك بسبب عدم رغبة موسكو في أن تكون جزءاً من معسكر موالي للشيعة يواجه التحالف السني بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي، لأن هذا قد يؤثر على الأمن القومي الروسي، حيث يبلغ عدد المسلمين السنة في روسيا حوالي 15 مليون نسمة، كما أنه قد يؤثر على تحالفات روسيا مع دول الخليج. أما إيران فإنها تشعر بالقلق أيضاً من مشاركتها في المواجهة الأوسع لروسيا مع الغرب، فهي تسعى للحصول على التقنيات والأموال الأوروبية إضافة إلى علاقة روسيا الوثيقة بإسرائيل، والذي يتعرض مع صالح إيران، والسبب الآخر هو أن الإيرانيين يتوقعون الحصول على ربح من سوريا عندما ينتهي الصراع من خلال إحياء مشروع خط أنابيب الغاز الإيراني-العربي-السوري-المتوسطي الذي ترغب فيه إيران، والذي يشكل مصدر قلق لروسيا.⁽²⁾

التنسيق الروسي-التركي:

أدى التدخل الروسي في سوريا إلى تغيير موقف تركيا من الصراع في سوريا وسعها للتعاون مع روسيا، فقد نتج عن سقوط الطائرة الروسية في نوفمبر 2015 بواسطة سلاح الجو التركي إلى قيام روسيا بفرض بعض العقوبات الاقتصادية على تركيا في قطاع السياحة والزراعة والبناء، مما أضر بالاقتصاد التركي، إضافة إلى ذلك فقد كان لروسيا دور أساسي في التنسيق مع تركيا فيما

¹ - Martin Russell, "Russia in the Middle East From sidelines to centre stage", Op.cit, P6.

² -Piotr Dutkiewicz and Nikolay Kozhanov, "Civil War in Syria and the Evolution of Russian Iranian Relations", Op.cit, P13.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يتعلق بشأن القضية الكردية من خلال دور روسيا في تحديد تحركات حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني.⁽¹⁾ وكان لزيارة رئيس الأركان العامة الروسي فاليري جيراسيموف، للعاصمة التركية أنقرة دور مهم في بداية التنسيق الروسي التركي بشأن سوريا، حيث وبالتالي تحولت أولويات تركيا من تغيير النظام إلى التعاون مع روسيا للوصول إلى نزع سلاح المعارضة.⁽²⁾

وقد ظهر أول تنسيق بين الجانبين في 24 أغسطس 2016 عندما تدخلت تركيا عسكرياً في سوريا ليس ضد النظام، ولكن في إطار ما عُرف بعملية درع الفرات، حيث تدخلت لمنع توحيد المنطقتين الشرقية والغربية الخاضعتين لسيطرة الكردية، والتي نتج عنها إستيلاء القوات البرية التركية بالتعاون مع المعارضة الموالية لها على الأراضي الواقعة شمال حلب الممتدة من جرابلس على نهر الفرات إلى حوالي 50 ميلاً إلى الغرب (ويمتد حتى 20 ميلاً من الجنوب من منبع) والتي منعت حزب العمال الكردستاني من إكتساب عمق إستراتيجي وتوسيع نطاق نفوذه إلى حدود تركيا، وقد أرادت تركيا من خلال هذه العملية إستهداف كلاً من داعش ووحدات الشعب الكردية.⁽³⁾

وكانت النتيجة الدبلوماسية لهذه العملية العسكرية التركية هي دور تركيا في عملية السلام في آستانة، التي بدأت مفاوضاتها في يناير 2017، والتي تضمنت وقف إطلاق النار بتوسط كل من روسيا وتركيا وإيران، والمهدى من عملية آستانة هو حل مجموعة من المشاكل التي أعاقت تقدم المفاوضات السياسية التي تديرها الأمم المتحدة في جنيف والتي تمثلت في مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية في المعارضة المسلحة السورية على أرض الواقع، كما أنها تستند إلى وقف دائم لإطلاق النار، وكان يشرط لنجاحها تصحيح التوازن العسكري على أرض الواقع لصالح الحكومة السورية، مع تكثيف الضغط على الجهاديين متعددي الجنسيات (المرتبطين بتنظيم داعش والقاعدة) من خلال حملات موازية من قبل التحالفات التي تقودها روسيا والولايات المتحدة، وأنه بمجرد تلبية هذه الشروط، يمكن البدء في عملية وقف إطلاق النار بوساطة إقليمية، وقدتناولت جولات آستانة الثمانى في 2017 بشكل مباشر أوجه القصور سالفة الذكر، وقد إشتملت مفاوضات آستانة على أربعة مناطق لإزالة التصعيد (إدلب، جبال التركمان، أجزاء من محافظة حمص، ومناطق على أطراف دمشق "الغوطة ودرعا") وذلك لتحقيق الاستقرار في الوضع العسكري ولتحسين الوضع الإنساني في سوريا، حيث أن المناطق سالفة الذكر لا تخضع لسيطرة

¹ - İnan RÜMA and Others, "Russian and Turkish Foreign Policy Activism in the Syrian Theater", Op.cit, pp66-77.

² - Ibid, pp68-70.

³ -James Dobbins, Philip Gordon, and Jeffrey Martini , A Peace Plan for Syria III, Agreed Zones of Control, Decentralization, and International Administration, **Perspective**, RAND Corporation, Nov 2017, p3.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

النظام السوري، وقد أصبحت كل من الأردن والولايات المتحدة ومصر مراقبين في هذه المفاوضات.⁽¹⁾

وكان مهمة تركيا في هذه المفاوضات هي وقف التصعيد في إدلب وذلك عن طريق إنشاء معارضة مسلحة جديدة (معتدلة) يمكن الضغط عليها في تسوية سياسية في أستانة، بالإضافة إلى إنشائها مناطق عازلة على طول الحدود مع سوريا لحماية عشرات الآلاف من المدنيين الذين سيحاولون عبور الحدود إلى تركيا بمجرد تصاعد القتال، وفي مقابل تعامل تركيا مع روسيا في إدلب قد تدعم روسيا تركيا ضد الأكراد.⁽²⁾

ولكن إزدات حدة الصراع منذ أغسطس 2017، والتي أدت إلى عودة مستويات العنف التي كانت متباينة منذ ديسمبر 2016، والتي أدت إلى قيام الحكومة السورية بشن غارات جوية على كمائن الجماعات المسلحة في درعا والقنطرة وإدلب.⁽³⁾

إضافة إلى قيام تركيا في 12 أكتوبر 2017 بعمليات عسكرية في إدلب والتي نتج عنها إنشاء ثلاثة ثكنات عسكرية تركية لمراقبة الأوضاع في إدلب، خاصة تحركات القوات الكردية، وذلك عن طريق إتخاذ مواقع على خط المواجهة مع وحدات حماية الشعب الكردي.⁽⁴⁾ وبعدها قامت تركيا بعمليات في منطقة عفرين في شمال سوريا في 20 يناير 2018، والتي هدفت تركيا من خلالها إلى تحقيق عدة نتائج وهي:⁽⁵⁾

1- منع أكراد سوريا من السيطرة على الشريط الحدودي مع تركيا أو إقامة منطقة حكم ذاتي هناك. ودرك تركيا في هذا الإطار أن مشروع "الفيدرالية الكردية"، لن يكتمل من دون ضم منطقة عفرين إليه، أو على الأقل سيمكن في هذه الحالة احتوائه من خلال حصاره اقتصاديا،

¹ -Ekaterina Stepanova, Russia's Syria Policy, "THE HARD PATH OF MILITARY DISENGAGEMENT"(Washington, George Washington University, Elliott School of International Affairs, The Institute for European, Russian and Eurasian Studies, PONARS Eurasia Policy Memo, No. 511 February 2018) PP1-2.

² - Christine Strassmaier, "The next chapter of the Syria crises – (obstacles to) reconstruction under the perspective of the current and future trajectory of the conflict", Research, Austria Institute for Europe and Security Policy, Wien, May 2017, P4.

³ - Ibid, P2.

⁴ - "الجيش التركي يقيم "مراكمراقبة في إدلب"، العربية، دبي، 13 أكتوبر 2017 على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017/10/13/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A>

⁵ - كرم سعيد، عملية عفرين..حسابات تركية متداخلة، مجلة الديمقراطي، مؤسسة الأهرام، 1-18، 2018، على الرابط التالي: <http://acpss.ahram.org.eg/News/16515.aspx>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ومن ثم إخضاعه سياسياً بسهولة. ولهذا فإن تحديد مصير عفرين يمثل أولوية على أجندة الأمن القومي لتركيا.

2- فتح الباب أمام القوات التركية للسيطرة على منطقة منبج وانتزاعها من الوحدات الكردية، حيث تعد منطقة عفرين نقطة ارتكاز لربط المناطق التي طهرتها عملية درع الفرات، والتي تشمل مثلث "إعزاز-الباب-جرابلس"، وربطها بمنطقة إدلب. ومن ثم، فإن السيطرة على منطقة عفرين يعني فتح الباب أمام القوات التركية للسيطرة على منطقة منبج وانتزاعها من الوحدات الكردية، مما يعني توجيه ضربة قوية لواشنطن التي ترى في أكراد سوريا مدخلاً للتمدد الأمريكي في سوريا. ناهيك عن كونها شوكة في خاصرة تنظيم "داعش".

3- سعي تركيا إلى تعظيم تواجدها على الأرض وتغيير معادلة موازين القوى، وهو الأمر الذي يكرس النفوذ التركي داخل سوريا، ويجعل منها طرفاً أساسياً في عملية التسوية السياسية المرتقبة. ناهيك عن رغبة أنقرة في تعويض خسائرها، بعدما منعت من المشاركة في معركة تحرير الرقة والموصل، بقرار من الولايات المتحدة.

4-رغبة تركيا في إعادة ترتيب المناطق الحدودية مع سوريا، فبعد أن كانت المقاربة التركية تجاه الصراع السوري تقوم على إسقاط الأسد، تحول تركيزها من الإطاحة به إلى تأمين حدودها.

وقد مكنت محادثات أستانة التي سيطرت عليها روسيا إلى حد كبير الأسد من مواصلة تعزيز المكاسب العسكرية، حيث إستطاعت القوات السورية من إسترداد ثلث من المناطق الأربع المتفق عليها في مسار آستانة بدعم جوي روسي، وتم تعليق الهجمات على آخر منطقة لإزالة التصعيد المتبقية في إدلب.⁽¹⁾ وذلك من خلال مؤتمر سوتشي في سبتمبر 2018، الذي تم بين تركيا وروسيا لفرض منطقة جديدة متزوعة السلاح في إدلب على الرغم من ان التمييز بين المتمردين والمجموعات الأخرى المناهضة للنظام لم تكن واضحة، وقد أعلن الجانب التركي نجاحاً في تجريد إدلب من السلاح وفقاً لاتفاق سوتشي، وبعد ذلك إتهمت روسيا المتمردين في إدلب بشن هجوم كيماوي على حلب، وبالتالي قامت روسيا بضرب المعارضة.⁽²⁾ ومن ثم يتمثل الهدف التركي من التنسيق مع روسيا سواء بشأن إدلب أو حلب من خلال آستانة أو سوتشي في نزع سلاح المعارضة وتسليم حلب وإدلب إلى النظام السوري، ومن ثم القيام بدور أساسي في تنفيذ إستراتيجية

¹ - Martin Russell, "Russia in the Middle East From sidelines to centre stage", Op.cit, P2.

² -Inan Ruma and Others, "Russian and Turkish Foreign Policy in the Syrian Theater", Op.cit, p83.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إسرائيل الأمنية، والمتمثلة في تفريغ سوريا من سكانها من خلال الضربات المتلاحقة للنظام السوري وللجانب الروسي في هذه المناطق، وبالتالي إخراجها من المدنيين والعسكريين على السواء.

التنسيق الروسي-الإسرائيلي:

تؤكد بعض التحليلات أن هدف إسرائيل في سوريا هو مواجهة النفوذ الإيراني كما أشرنا سابقاً، وقد بدا هذا من خلال دعم إسرائيل السري المزعوم لبعض الميليشيات في المناطق القريبة من الحدود السورية، وفي هذا السياق لجأت إسرائيل إلى التعاون مع روسيا لإدراكتها أن المخاوف الأمنية من وجود إيران في سوريا لا يمكن معالجتها إلا بمساعدة روسيا كلاعب مهم في سوريا، وذلك بحكم تعاونهم في العديد من المجالات مثل الطاقة، حيث تستورد إسرائيل حوالي ثمن نفطها من روسيا، ومجال الدفاع، فالطائرات الإسرائيلية بدون طيار هي من بين الأسلحة الأجنبية القليلة التي إشتهر بها روسيا، إضافة إلى أن المحادثات حول إتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي الأوروبي بقيادة روسيا قد يؤدي في النهاية إلى تفاعل إقتصادي أقوى.⁽¹⁾

هذا بالإضافة إلى إشتراكهم في بعض وجهات النظر السياسية المتمثلة في خوفهم المشترك من خطر الإرهاب الإسلامي، والذي عزز من التقارب الروسي الإسرائيلي، وقد بدا هذا في إشارة نتنياهو مراراً إلى فوائد العمل الروسي ضد الإرهاب الإسلامي في سوريا، وبالتالي فقد اعتبر الموقف الإسرائيلي هذا هو مكسب سياسي لموسكو، حيث يساعد على دعم مسار روسيا لقيادة مكافحة الإرهاب الدولي، وبالتالي فيمكن لموسكو استغلال علاقتها مع إسرائيل كحليف غربي لتجاهل الإنطباع بأن روسيا كانت معزولة عن المجتمع الغربي بأسره، وفي سياق التدخل الروسي في سوريا سمحت روسيا لإسرائيل بشن بعض الغارات الجوية على موقع حزب الله، وذلك بعد تأكيد الجانب الإسرائيلي أنه مهتم فقط بالتهديد من جانب القوات الموالية لإيران وليس في تهديد الأسد.⁽²⁾

وفي هذا الإطار فإنه مع بدء عملية التدخل العسكري الروسي في سوريا في سبتمبر 2015 تشكلت لجنة عسكرية مشتركة روسية-إسرائيلية مهمتها التنسيق المباشر بين الطرفين بخصوص العمليات الميدانية، وحفظ أمن دولة إسرائيل من أي تطورات عسكرية أمنية علي حدودها مع

¹ - Martin Russell, "Russia in the Middle East From sidelines to centre stage", Op.cit, P8.

2- Lidia Averbukh and Margarete Klein, "Russia-Israel Relationship Transformed by Syria Conflict", **Foundation Science and Politics**, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, No. 35, SEPTEMBER 2018, P5.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

سوريا، فروسيا تدعم الجيش السوري في حربه ضد معارضيه بتفاهم مع دولة إسرائيل التي تنسق عسكرياً مع روسيا، حيث توضح التحليلات أنها لعبت إسرائيلية تهدف إلى رغبة إسرائيل في استنزاف جميع الأطراف في سوريا (دولة- نظام- جيش- معارضة مسلحة- حزب الله- إيران- التنظيمات الجهادية- المجتمع السوري ككل) كمصلحة إستراتيجية كبيرة، كما تخشى إسرائيل وصول أسلحة متطورة لحزب الله وإكتساب مقاتلي الحزب خبرة ميدانية أكثر، ومراقبة تحركاته ونشاطه وتسلحه.⁽¹⁾ ولجأت في هذا الإطار بشن بعض الهجوم على موقع الحزب.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن روسيا لن تسمح بأن يكون هذا الهجوم من إسرائيل على القوات الموالية لإيران على نطاق واسع، وذلك لأن أي إضعاف حقيقي للجماعات المدعومة من إيران سيطالب تلقائياً بمشاركة عسكرية أكبر من جانب روسيا، وهو ما يحرص بوتين بالتأكيد على تجنبه لأسباب داخلية، ومع تطور الصراع في سوريا وإستعادة الأسد وحلفائه أجزاء كبيرة من سوريا، شعرت إسرائيل بالتهديد المتعلق بقيام إيران بإنشاء وجود عسكري دائم في سوريا خاصة على طول الحدود مع إسرائيل.⁽²⁾

وفي هذا الإطار حاولت روسيا نزع فتيل التوترات المتصاعدة من خلال الضغط على إيران للإنسحاب جزئياً على الأقل من سوريا، وفي أغسطس 2018 أعلنت روسيا أنها أقنعت إيران بالإنسحاب لمسافة 85 كم على الأقل من الحدود الإسرائيلية.⁽³⁾ وهو ما رفضته إسرائيل باعتبار أن هذا الاقتراح غير كافٍ.⁽⁴⁾

وقد تضررت العلاقات ما بين روسيا وإيران بسبب حادث سبتمبر 2018، بسبب هجوم إنتشاري إسرائيلي، والذي أسفر عن مقتل 150 جندياً روسيًا، حيث ألقى القت وزارة الدفاع الروسية باللوم على إسرائيل في التسبب بشكل غير مباشر في الحادث عن طريق الإخفاق في إعطاء تحذير كافٍ بالغارة الجوية، وردت روسيا على هذا من خلال تحديد الدفاعات الجوية السورية وهو الشيء الذي كانت قد امتنعت عن القيام به في السابق، إستجابة للمخاوف الإسرائيلية.⁽⁵⁾

وقد شهد الصراع في سوريا مؤخراً حالة من التنسيق والتقارب بين روسيا وإسرائيل، بصورة يمكن القول عنها إن العلاقات بين البلدين قد تجاوزت حالة التوتر على إثر إسقاط إسرائيل

1- علي محمود، «تأثير العوامل الخارجية على التسوية السلمية للأزمات العربية: سوريا نموذجاً»، آفاق عربية، الهيئة العامة للإسعلامات، القاهرة، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 47-48.

2- Lidia Averbukh and Margarete Klein, "Russia-Israel Relationship Transformed by Syria Conflict", Op.cit, P6.

3- Martin Russell, "Russia in the Middle East From sidelines to centre stage", Op.cit, P8.

4- Lidia Averbukh and Margarete Klein, "Russia-Israel Relationship Transformed by Syria Conflict", Op.cit, P7.

5- Martin Russell, "Russia in the Middle East From sidelines to centre stage", Op.cit, P9.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

لطائرة شحن عسكرية روسية فوق سوريا في سبتمبر 2018. وقد عكس هذا التقارب العديد من الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لموسكو على مدار عام 2018. وجاءت زيارته في السابع والعشرين من فبراير 2019 لتجعل حالة التقارب بين البلدين أكثر حضوراً على ساحة تفاعلات الصراع في سوريا مؤخراً، والتي استهدفت في المقام الأول التأكيد على رفض إسرائيل لبقاء إيران في سوريا خلال المرحلة القادمة. فعلى الرغم من أن هدف الزيارة ليس جديداً، حيث تمت مناقشته في العديد من الزيارات التي قام بها نتنياهو لموسكو، إلا أن الجديد في الأمر أن إعادة الباحث بشأن الوجود الإيراني في سوريا في هذا التوقيت بين الرئيس الروسي بوتين ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يأتي بعد بروز متغيرين مهمين: ⁽¹⁾

الأول: يتعلق بإعلان الإدارة الأمريكية الانسحاب من الشمال والشمال الشرقي السوري، ثم العدول عن الانسحاب الكامل لصالح الإبقاء على قوة رمزية بعد ضغوط ومطالب دولية وإقليمية استهدفت منع كل من تركيا والنظام السوري من استهداف الأكراد أو فرض النفوذ، فضلاً عن ضغط إسرائيلي ربط بين الانسحاب الأمريكي وبين "ضرورة" خروج القوات الإيرانية من سوريا.

المتغير الثاني: يتعلق ببروز حالة من اختلاف الرؤى والمصالح بين الحليفين الروسي والإيراني في سوريا بعد أن انتهت العمليات العسكرية التي قام بها الطرفان مساندة للنظام؛ سواء في مواجهة فصائل المعارضة المسلحة أو في مواجهة تنظيم الدولة. هذا المتغير الثاني تحديداً جعل أهداف إسرائيل في مواجهة إيران داخل سوريا حاضرة بصورة دائمة، وتمثلت في استهدافات إسرائيلية متكررة لواقع عسكرية إيرانية بعلم روسيا، وهي استهدافات مرشحة للتزايد خلال المرحلة المقبلة، لاسيما بعد إعلان الطرفين الروسي والإسرائيلي عن "تنسيق" عسكري ولوجيسيكي متعدد الجوانب لإخراج "كافة القوات الأجنبية من سوريا".

وبما أن فكرة إخراج إيران من سوريا عبر ضغوط أمريكية وفقاً للرؤية الإسرائيلية قد باءت بالفشل، كان التوجه الإسرائيلي تجاه سوريا –انتهازاً لحالة التباين الروسية الإيرانية – علىأمل أن تقتنع موسكو بأهمية الطلب الإسرائيلي بشأن إيران. وعلى الرغم من أن الرد الروسي على هدف الزيارة كان رداً غامضاً؛ حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده ستعمل على إخراج كافة "القوات الأجنبية" من سوريا عبر مجموعة عمل مشتركة، إلا أن نتنياهو نجح في

¹ صافي ناز محمد أحمد، "التنسيق الروسي- الإسرائيلي في سوريا... هل انتهى التفاهم الروسي الإيراني؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 12-3-2019 على الرابط:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16870.aspx>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الحصول على "تفهم" روسي لأية عمليات عسكرية قادمة ستكون أكثر قسوة من سابقتها ضد التموضع الإيراني في سوريا، شريطة أن يتم إعلام روسيا بها.¹

ولإدراك الرئيس السوري بشار الأسد حالة التباين في المصالح بين حليفه الروسي والإيراني، واستشعاره رغبة روسيا في إجراء تعديلات قوية في النظام السوري تماشياً مع حالة من المطالبات الدولية، ومع إعلان نتنياهو عن قيامه بالزيارة المذكورة، استبق الرئيس الأسد زيارة نتنياهو لروسيا بزيارة قام بها طهران في الخامس والعشرين من شهر فبراير نفسه -أي قبل زيارة نتنياهو لروسيا بيومين- للتأكد على متانة واستراتيجية التحالف السوري- الإيراني، وعلى بقاء القوات الإيرانية في سوريا بموافقة من رأس النظام نفسه، في رسالة واضحة للطرف الروسي بشأن مدى النفوذ الإيراني لدى النظام السوري حال رغبته في إخضاع النظام لصفقة تفاهمات دولية في المستقبل، لاسيما بعد إجراء روسيا صفقات مع الولايات المتحدة وتركيا، سواء بالنسبة للشرق السوري، أو بالنسبة لإدلب، هنا فضلاً عن رفض الدول الأوروبية المطالب الروسية بشأن المشاركة في عملية إعادة الإعمار السورية إلا بعد التوصل لحل سياسي "يقلص" من سلطات بشار الأسد بضمانة روسية.²

ويلاحظ هنا أن زيارة الأسد بدعوة من طهران جاءت بعد انتهاء مؤتمر وارسو الذي عُقد في الثالث عشر والرابع عشر من فبراير 2019، ودعت له الولايات المتحدة لبحث التهديدات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وما تسببه من عدم استقرار للعديد من دوله. كما بحث كذلك عملية السلام العربية الإسرائيلية، حيث اعتبر العديد من المراقبين أن دعوة إيران للأسد ما هي إلا تعبير عن حالة التوجس التي تشعر بها طهران تجاه التصعيد الذي تمارسه الولايات المتحدة ضدها خلال الفترة الحالية، لاسيما بعد أن نجحت في حشد مؤتمر دولي كبير. لكن سرعان ما تراجعت مخاوف إيران من تداعيات ذلك المؤتمر بعد فشله في الخروج باستراتيجية دولية لمواجهتها أو استهدافها بصورة مباشرة، وبالتالي استهدفت دعوة إيران للأسد لزياراتها، ومقابلة الرئيس حسن روحاني والمرشد الأعلى علي خامنئي وفي ظل حضور قائد فيلق القدس قاسم سليماني وغياب وزير الخارجية جواد ظريف، إرسال عدة رسائل لجهات متعددة، فهي تمثل نوعاً من الرد على المؤتمر بصيغة عسكرية (من خلال حضور قاسم سليماني اللقاء) تؤكد استمرار الوجود العسكري الإيراني في سوريا، وتؤكد كذلك على أنه لا فك لالرتباط بينها (أي إيران) وبين النظام، بما يعني ضمنياً قطع إيران الطريق على التصور الروسي تحديداً بشأن ما يتم ترويجه حول رؤية روسية

¹- المرجع السابق.

²- المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

لإعادة تأهيل النظام السوري، على الرغم من نجاح روسيا – إلى حد ما – في محاولات إعادة تسويق الأسد على المستوى الدولي والعربي على حد سواء.⁽¹⁾

أما حالة التنسيق الروسية الإسرائيلية الجديدة بشأن العمل على إخراج كافة القوات الأجنبية من سوريا مستهدفة بالطبع القوات الإيرانية، فلا تزال غامضة أو غير معلن عنها، وربما تدخل – كما سبق القول – في سياق دراسة روسيا لكافة استراتيجياتها بشأن الملف السوري؛ حيث تميز روسيا بقدرة فائقة على التحكم في ذلك الملف وفي تفاعلات القوى الإقليمية المنخرطة فيه لاسيما تركيا وإيران وإلى حد ما إسرائيل، خاصة أن التفاعل الروسي الإسرائيلي في الملف السوري لا يشهد اختلافات حادة بشأن النظام السوري، ولكن يشهد قدراً من التباين بشأن الوجود الإيراني في سوريا، الذي أصبح متتسحاً لا عبر الوجود العسكري والنفوذ السياسي فحسب، بل عبر استثمارات إيرانية في قطاعات البنية التحتية السورية خاصة في قطاعات الطرق والكهرباء وشبكات الصرف والمياه...الخ. كما تسعى طهران لإبرام مزيد من عقود التعاون في تلك المجالات مع دمشق خلال المرحلة القادمة، وهو ما يتعارض إلى حد ما مع مساعي روسيا لفرض استثماراتها في المجالات نفسها إلى جانب قطاع الطاقة.⁽²⁾

وعلي الجانب الإيراني، فقد قلل طهران من أهمية التقارب الروسي- الإسرائيلي، بل اتجهت إلى التأكيد على "متانة" العلاقات الإيرانية الروسية واستمرار حالة التنسيق الدائم بين البلدين في عدة قضايا أبرزها الوضع في سوريا. واعتبرت كذلك تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن زيارته لروسيا ما هي إلا إحدى أشكال الحرب النفسية التي تشنها تل أبيب ضدها. وبالرغم من تقليل إيران من شأن حالة التقارب الروسي الإسرائيلي في سوريا، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن اللقاء أرياك إلى حد ما حساباتها هناك، وفتح باب التكهنت حول بداية تفكك حالة التحالف الروسية الإيرانية في الملف السوري، خاصة بعد تغاضي روسيا المستمر عن الاستهدافات الإسرائيلية المتكررة لموقع إيرانية في سوريا على مدار عام 2018. وانعكس ذلك في الحرب التي شنتها وسائل الإعلام الإيرانية على الرئيس الروسي بوتين، بينما التزمت الجهات الرسمية حالة من الصمت مكتفية بتتصريحات صادرة من وزارة الخارجية في الخامس من مارس (2019) تؤكد على استمرار حالة التعاون الاستراتيجي مع روسيا في الملف السوري. إذ لا تزال طهران تخشى صفقات روسية تشرط إنتهاء حالة الوجود الإيراني؛ لذلك زادت طهران من مستوى ذلك التواجد ومن مستوى التنسيق مع حزب الله في الداخل السوري. وربما كان رصد إسرائيل لهذا التحرك الإيراني

¹- المرجع السابق.

²- المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

سبباً مباشراً في زيارة نتنياهو الأخيرة لروسيا التي كان عنوانها الرئيسي كيفية مواجهة التمدد الإيراني في سوريا كل، وليس المناطق الجنوبية الغربية القريبة من الحدود مع دولة الكيان.⁽¹⁾

وفي النهاية يمكن القول إن حالة التقارب الروسية الإسرائيلية المتنامية بشأن الملف السوري مؤخراً لا يعني تفكك حالة التحالف بين روسيا وإيران بصورة شاملة، على الرغم من أنها تخص بالفعل من هذا التحالف، لاسيما أن روسيا تتعمد استخدامها من حين لآخر كأداة ضغط على الوجود والمصالح الإيرانية في سوريا، والتي تتعارض في بعض منها مع المصالح الروسية، ومع تصورات سياسية روسية بشأن التسوية التي لا تزال معالجتها غائبة عن المشهد السوري. كما أن هذا التقارب لا يعني وصول العلاقات بين روسيا وإسرائيل لحالة من التحالف؛ لأن مسار التدخل الإسرائيلي في الصراع الدائر في سوريا ليس بجديد، حيث ينحصر في استمرار حالة عدم الاعتراف الروسي على ضربات عسكرية إسرائيلية محتملة ضد التواجد الإيراني في سوريا. هذا التدخل من آن لآخر يتيح لروسيا فرصة للضغط على حليفها سواء كان نظام الأسد أو إيران المهددان دائمًا بإسرائيل⁽²⁾.

كما أن حالة التنسيق الروسي- الإسرائيلي ترجع إلى أمرين، الأول: يتمثل في أهمية سوريا بالنسبة لإسرائيل، والتي ظهرت في إطار إستراتيجية الأمنية الإسرائيلية. الأمر الثاني: يتمثل في أهمية سوريا بالنسبة لروسيا كما سبق الذكر. وبالتالي فإن التنسيق الروسي- الإسرائيلي جاء نتيجة لرغبة كلاً منهما في تحقيق مصالحه في سوريا، والذي يتم بمساعدة أطراف مثل تركيا ودول الخليج وإيران وكذلك مصر.

التنسيق الروسي- الخليجي:

قد شكلت المستجدات التي طرأت على ساحة الصراع في سوريا، خاصة بعد تدخل روسيا في الصراع إلى حدوث تغير أن الموقف الخليجي من الصراع (السعودي- القطري)، حيث رأت أن الموقف الذي جرى التمسك به منذ بداية الصراع في 2011، والذي تمثل في إسقاط نظام بشار الأسد تبين صعوبة تحقيقه حرفياً، وأن السعودية بدأت تقنع بإمكانية تنازل الرئيس السوري من خلال عملية سياسية وليس فوراً.⁽³⁾ وأصبح تركيزها على محاربة تنظيم داعش في سوريا أكثر

¹- المرجع السابق.

²- المرجع السابق.

³- معتز سلام، "الموقف المصري من التدخل الروسي في سوريا وال العلاقات مع دول الخليج"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20-10-2015 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إنماجاً بدلاً من دعم المعارضة، خاصة بعد أن رأت أن الصراع في سوريا لن يفضي إلى إنتصار الجماعات المعارضة التي كانت تؤيدتها في ظل التقدم الروسي والسوسي في الصراع، وهو ما جعل هذه الدول تسعى للتحالف مع روسيا، وذلك لرغبتها في تخفيف حدة الصراع وإنتسار الإستقرار في المنطقة.⁽¹⁾

كما يرجح أن روسيا أقنعت السعودية (خلال زيارة ولـي العهد لروسيا) بأن تدخلها لن يقدم خدمة للنظام، وأنها تبحث عن تحقيق اتفاق جنيف والحفاظ على الدولة، وفي هذا السياق أكدت روسيا أن بقاء الأسد ليس مبدئياً بالنسبة لها، وأنه سوف يتبع على الرئيس السوري تقديم تنازلات ما في ظل أي تسوية، بالإضافة إلى إدراك السعودية لحدودية الرغبة الأمريكية في إكمال الطريق ضد نظام بشار وذلك في فترة أوباما، فقد فشلت إدارة أوباما في أخذ العملية العسكرية في سوريا على محمل الجد، فضلاً عن ذلك، فإنه ليس واضحاً ماذا يعني الإطاحة بالنظام دون الترتيب لليوم التالي من حيث توفير البديل السياسي.⁽²⁾

وقد ظهر تغير موقف السعودية تجاه الوضع في سوريا عندما أكد الجبير على ضرورة دراسة مستجدات الصراع بين المعارضة السورية والنظام وذلك في عام 2016، في إشارة ضمنية إلى إدراك الجبير لاختلال موازين القوى بين المعارضة والنظام لصالح الأخير. كما حثها على إعادة صياغة موقفها من التطورات التي تشير إلى تحول أولويات المجتمع الدولي، الذي لم يعد يشدد على رحيل الأسد في المرحلة الانتقالية، مقابل ازدياد الاهتمام بملف محاربة الإرهاب؛ وبالتالي على الهيئة أن تعيد ترتيب خياراتها.⁽³⁾

وقد ألمح الجبير إلى "صعوبة استبعاد بشار الأسد من السلطة في الوقت الحالي"، وأن على المعارضة إعادة صياغة موقفها من النظام على أساس البحث في مدة بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية، وليس إزاحته من المشهد السياسي، وذلك على اعتبار أن مجريات الأحداث تشير إلى أن هذا الاقتراح تجاوزته التطورات على أرض الواقع. هذا بالإضافة إلى مطالبة الجبير أيضاً لهيئة المفاوضات بتقبل فكرة إعادة الهيكلة عبر توسيع وفد الهيئة ليضم معارضة موسكو والقاهرة، وهي المنصات التي عارضت الرياض نفسها لوفد الهيئة في كافة جولات المفاوضات السابقة. وهذا يؤكد على تغير في السلوك السعودي تجاه الصراع في سوريا، حيث لم تعد السعودية مع

¹- محمد شمدين، "سياسات دول الخليج في سوريا"، دراسة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 23 نوفمبر 2016، ص.9.

²- معتز سلامة، "الموقف المصري من التدخل الروسي في سوريا والعلاقات مع دول الخليج"، مرجع سابق.

³- صافيناز محمد أحمد، "غموض الموقف السعودي تجاه رحيل الأسد... لماذا الآن؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 21-8-2017.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تطورات الوضع الراهن مصرة على رحيل الأسد وأصبحت تتفق مع الرؤى الإقليمية والدولية حول ضرورة الحل بدون إسقاط الأسد.⁽¹⁾

وتري روسيا أن تعاونها مع دول الخليج مدفوع بمصالح طويلة الأجل مثل المشاركة في الترتيبات الجغرافية السياسية الإستراتيجية التي تحدد الإمداد العالمي للغاز والنفط.⁽²⁾ وذلك لرغبتها في زيادة أسعار النفط العالمية، حيث تسعى إلى تثبيت ثم زيادة سعر النفط من أجل تغذية نفقات الدولة ومن أجل هذه الغاية حاولت روسيا تنسيق الجهود من أجل تحديد مستويات الإنتاج وإجراءات الأسعار مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).⁽³⁾ والتي ساعدت في زيادة المعروض من النفط وزيادة سعر البرميل الواحد من أدنى مستوى في يناير 2016 إلى ما دون 30 دولاراً أمريكياً في سبتمبر 2018.⁽⁴⁾ والدافع الثاني نحو تعميق علاقتها مع دول الخليج هو محاولة روسيا تقليل العقوبات الدولية التي فرضت بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، ونتيجة لذلك تتجه روسيا نحو مستثمرين من الشرق الأوسط لتقليل إعتمادها على المؤسسات المالية الغربية، كما أن روسيا مهتمة للغاية بكسر إحتكار الولايات المتحدة والغرب لتجارة المعدات العسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تقديم ليس فقط بيع ولكن أيضاً إنتاج مشترك لأسلحةها الأكثر تطوراً، ويمكن لكل من روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي تعميق التعاون الأمني نظراً لإشتراكهم في الهدف المتمثل في محاربة المتطرفين المسلمين.⁽⁵⁾

وفقاً لما سبق فقد كانت عملية تغير شكل التحالفات بعد تدخل روسيا في الصراع محددة للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا في فترة الرئيس السيسى، وذلك لرغبتة لتعزيز التعاون مع روسيا، خاصة وأنه يحاول إتخاذها كبديل عن الغرب وكذلك تركيا بدرجة ما، خاصة في ظل تصاعد التعاون مع روسيا والذي تمثل في توقيع مصر على صفقة للأسلحة مع روسيا بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي، وذلك بعد وقف المساعدة العسكرية بعد أحداث 30 يونيو 2013، كما شارك جنود متطليون روس ومصريون في تمرين عسكري مشترك في أكتوبر 2016 في مصر، كما تعتبر روسيا بديل لمصر في الأسلحة في حالة تأخر مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى مصر بسبب حقوق الإنسان، حيث تضع روسيا نفسها في موقع مزود الأسلحة بلا قيود من خلال مصدرها للأسلحة،

¹- المرجع السابق

² - Piotr Dutkiewicz and Nikolay Kozhanov, "Civil War in Syria and the Evolution of Russian Iranian Relations", Op.cit, p16.

³- جيمس سلاند وأخرون، "الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص.7.

⁴ - Piotr Dutkiewicz and Nikolay Kozhanov, "Civil War in Syria and the Evolution of Russian Iranian Relations", Op.cit, p16.

⁵ - Martin Russell, "Russian in the Middle East from Sidelines to centre stage", Op.cit, p9.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إضافة إلى أن المبيعات الروسية للأسلحة لا تعاني من نفس الإشراف البيروقراطي والتأخير على غرار الأسلحة الأمريكية، فروسيا قادرة على تسليم الأسلحة التي تكون الحاجة إليها ماسة بسرعة، إضافة إلى مساعدتها المستمرة التي تكون على هيئة قطع الغيار والصيانة، وهي أيضاً ليست مكيفة بحسب المخاوف السياسية أو تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك فإن مقاربة روسيا غير إيديولوجية تعني أنه يمكنها المحافظة على علاقات مع مجموعة متنوعة من الدول وتزويدها بالأسلحة في وقت واحد.¹

إضافة إلى ما سبق فقد أراد الرئيس السيسي من خلال تعاونه مع روسيا مواجهة كلاً من تركيا وقطر أشد أعداء النظام للضغط عليهم لوقف دعمهم لجماعة الإخوان المسلمين، وأن تتمكن مصر من لعب دور فعال في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، وإعادة ترسيم الحدود للدولة السورية، وذلك على غرار أدوار فاعلين إقليميين في هذا الإطار بما فيهم السعودية وإيران.

خاتمة

تناول هذا الفصل المحددات الداخلية والخارجية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، وإتضح من خلال شرح وتحليل هذه المحددات أن هناك محددات داخلية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، والتي إنقسمت إلى محددات ثابتة تمثلت في أهمية سوريا بالنسبة لمصر من خلال رصد ثوابت السلوك المصري تجاه سوريا، كما مثل الموقع الجغرافي لكلاً من مصر وسوريا في إطار استراتيجية الأمنية الإسرائيلية للثمانينيات محمد ثابت أيضاً لهذا السلوك، كما أن هناك أيضاً محددات داخلية متغيرة تمثلت في النسق العقيدي للقيادة السياسية المصرية خلال هذه الفترة من (2011-2018) ودورها في تشكيل السلوك المصري بشكل كبير.

بينما تمثلت محددات السلوك المصري الخارجية تجاه الصراع في سوريا في شكل التحالفات الإقليمية والدولية القائمة في هذا الصراع، والتي كان لها أثر كبير في تشكيل السلوك المصري تجاه سوريا خلال هذه الفترة، فبينما شكل التحالف الإقليمي والدولي في بداية تشكيله محمد للسلوك المصري تجاه سوريا في فترة الرئيس مرسي وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية من وجهة نظره، أما في فترة الرئيس السيسي فقد كان التغير في شكل التحالفات سالفة الذكر بمثابة محمد للسلوك المصري خلال هذه الفترة وذلك أيضاً وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية من وجهة نظر الرئيس السيسي.

¹ - جيمس سلادن وأخرون، "ال استراتيجية الروسية في الشرق الأوسط "، مرجع سابق، ص 6-8.



الفصل الثالث

هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا
(2013-2011)

لاشك أنه بدون "العالم العربي" تعيش السياسة المصرية في عزلة حقيقة حتى ولو بدت شكلياً ذات سياسة خارجية، أو حتى ذات أبعاد عالمية"، هذا ما قاله العالم الجليل جمال حمدان عن السياسة المصرية، حيث أوضح أن العالم العربي هو نواة وقلب سياستنا الخارجية، ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط، ولكن بحكم القومية أيضاً، فمجالنا السياسي الطبيعي إنما هو مجالنا الجغرافي والتاريخي، أو الإقليمي والقومي، وبعد الأمثال لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة، هو البعد الإقليمي الذي يرافق العالم العربي. أما دون ذلك وما عبره فإنما يوظف ليخدم ذلك البعد، يدعمه أو يؤمنه، يدافع عنه أو يحميه⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بسوريا، فالعلاقة بين الشعبين المصري والسورى منذ فجر التاريخ، والتي بدأت بتقارب حضارى حيث عاصرت الحضارة المصرية القديمة بعض حضارات قامت في بلاد الشرق الأدنى القديم، ومنها حضارة بلاد الشام، وكان التأثر متبادل بينهما. ولسوريا أهمية خاصة لمصر بسبب موقع سوريا الإستراتيجي وتأثيرها المباشر على الأمن القومي المصري، وهذا يعكس إهتمام مصر بالصراع الدائر في سوريا الآن، بالإضافة إلى ذلك قد يكون التدخل المصري في سوريا نتيجة لرغبة مصر في تفعيل دورها الإقليمي، كما حدث إبان الحرب على العراق عندما سعت مصر إلى تقديم مبادرة لتطوير النظام الإقليمي العربي ومؤسساته الأم الجامعة العربية، وذلك رغبة من مصر في تفعيل وتعظيم دورها الإقليمي، وذلك نتيجة لشعور مصر بأن أدوار الدول الإقليمية الأخرى آنذاك مثل إيران وتركيا أكثر أهمية من دورها في ما يتعلق بالعراق ومستقبله. وهو ما تريده مصر فعله الآن⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية صنع القرار تفترض أو تواجه بالفعل مشكلة تتطلب قراراً ما يتم اختياره من بين مجموعة البديل المطروحة الأكثر ملائمة بما يحقق المصلحة العامة للقيادة السياسية إزاء سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ومن ثم يتم وضع هذا القرار موضع التنفيذ، وتُعبر عملية القرار السياسي عن توجه القيادة السياسية عند صنع السياسة للدولة داخلياً وخارجياً، ويرتبط هذا القرار أيضاً بمدى توافر الحقائق والمعلومات لدى صناع القرار أو الرئيس

¹-مصطفى علوى، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، مركز البحث والدراسات السياسية، القاهرة، ط.1، 2002، ص.397.

²-طلال العترسي، "مصر وسوريا بين التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي"، دراسة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مارس 2013، ص.694.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وكذلك بمدى خبراتهم وإدراكيهم للعالم الخارجي، وبالتالي فإن عملية اختيار القرار يقع على عاتق صانع القرار الذي يقوم بالتنفيذ ثم المتابعة.⁽¹⁾

وبالتالي فإن السلوك المصري تباين وفقاً لرؤية النظام السياسي القائم وما يتناسب مع مصلحته، ووفق أيضاً شكل التحالفات الإقليمية والدولية في الصراع في سوريا كما أشرنا سابقاً، وفي هذا الإطار سوف يتناول هذا الفصل ما يلي: المبحث الأول: ويتناول الصراع في سوريا وتداعياته على المصلحة القومية لمصر، المبحث الثاني: ويتناول المراحل التي بها السلوك المصري من 2011-2013.

المبحث الأول: الصراع في سوريا وتداعياته على المصلحة القومية لمصر

تشير بعض الدراسات أن الصراع في سوريا لم يكن صراع طائفياً في بداياته، ولكنه تحول إلى صراع طائفي بعد ذلك، حيث بدأ بعض المتمردين المسلمين بإستهداف الأقليات وتدخلت قوى خارجية لتدير الصراع وتورط تنظيم القاعدة فيه بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى للصراع منها ما هو سياسي يتعلق بحظر أي نشاط سياسي خارج حزب البعث، ومنها ما هو اقتصادي يتعلق بارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات التي تشير إلى أزمات اقتصادية⁽²⁾، وقد أدى الصراع في سوريا إلى أزمة إنسانية كبيرة، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من 220.000، وأكثر من 7.6 مليون مشرد داخلياً ، ونحو 3.8 مليون لاجئ. هؤلاء اللاجئون الذين يمثلون ضغوطاً كبيرة على جيران سوريا.⁽³⁾

وفيمما يتعلق بتداعيات هذا الصراع على المصلحة القومية لمصر، فنجد أن أهمية سوريا بالنسبة لمصر لا تقف عند الجوار الجغرافي فقط، فسوريا تعد قضية أمن قومي بالنسبة لمصر، وهذا ما ظهر جلياً في تطور العلاقات المصرية-السورية، فعلى الرغم من هذه العلاقة شهدت العديد من التوتر والصراع إلى الحد الذي وصل إلى قطع العلاقات تماماً، فسرعان ما عادت هذه العلاقة إلى طبيعتها وذلك نظراً للقاسم التاريخي المشترك بينهم، خاصة بين الجيش المصري والسوسي اللذين شهدوا العديد من مراحل التعاون والتنسيق والحروب معاً بإعتبارهم من أقوى الجيوش العربية إضافةً إلى الجيش العراقي قبل أن يتم إنهياره، وقد نتج عن إنهيار الجيش العراقي

¹ - "صنع القرار السياسي في مصر"، جريدة البيان، 29 أكتوبر 2001 علي الرابط: <https://www.albayan.ae>

² - VP Haran, "Roots of the Syrian Crisis, New Delhi", Op.cit, pp3-4.

³ - Ellen Lust, "Syrian Spillover: National Tensions, Domestic Responses, International Options", The Project on Middle East Democracy (POMED), Washington, April 2015, p1.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

بروز مسألة ضرورة الحفاظ على الجيش السوري بإعتباره أقوى الجيوش العربية إلى جانب الجيش المصري.

وبالتالي تعتبر مصر تعزز الدولة والجيش السوريين للإنهاصار أو التفكك قضية أمن قومي مصر، والذي قد يجعل سوريا مصدر تهديد ليس لإقليم الشرق الأوسط فحسب، بل للعالم كله، نتيجة لانتشار الجماعات المسلحة والإرهابية وإنعاكس لهذا التفكك وإنقسام، وهو السيناريو الذي تخشى مصر أن يحدث نتيجة لتصاعد الصراع في سوريا واستمراره دون حل.

وفي هذا الإطار سوف نتعرض في هذا البحث إلى خمسة نقاط، أولاً الأهمية الإستراتيجية لسوريا، ثانياً واقع الصراع في سوريا وأسبابه ومساراته، ثالثاً: الصراع في سوريا من وجهة نظر مدارس العلاقات الدولية، رابعاً: تداعيات الصراع في سوريا محلياً وإقليمياً، خامساً: الأمن القومي المصري وإرتباطه بالأمن القومي السوري.

أولاً: الأهمية الإستراتيجية لسوريا

تميّز سوريا بموقع إستراتيجي هام بالنسبة لدول العالم بصفة عامة، ودول منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، وذلك بسبب وقوعها بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وفي هذا الإطار سوف نتعرض إلى نقطتين، الأولى: الموقع الإستراتيجي لسوريا، الثانية: أهمية سوريا الإقليمية والدولية.

1-الموقع الإستراتيجي لسوريا:

تقع سوريا في الزاوية الجنوبية الغربية للقاره الآسيوية وهي قريبة من القارة الإفريقية وتواجه القارة الأوروبية، بعدما دخلت قبرص إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي، كما أنها تمثل بوابة تركيا إلى الوطن العربي، وتُعد الظاهر الجغرافي للعراق غرباً، وسوريا تمثل قلب بلاد الشام التي تُعد التنمية الطبيعية والإستمرارية المجالية لشبه الجزيرة العربية.⁽¹⁾ كما أنها تقع على ساحل البحر المتوسط الذي عزز من قيمة وأهمية موقعها الجغرافي ليس على نطاق إقليمي فحسب، بل على نطاق عالمي، لما لها من أهمية جيوإستراتيجية بسبب موقعه الجغرافي المميز على سطح الكره الأرضية، إذ يتوسط قارات العالم القديم، ومما زاد من حساسية الموقع الجيوإستراتيجي للبحر المتوسط هو إمتداد شبكة واسعة وكثيفة في جزئه الجنوبي والشرقي من

1-إبراهيم أحمد سعيد، الجيوسياسي السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2016، ص29.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

خطوط نقل أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال أفريقيا متوجهة إلى السوق الأوروبية، وإن هذه الأهمية الإستثنائية للبحر المتوسط جعلته محطة أنظار القوى الكبرى والإقليمية ومحل تنافس وصراع وتحقيق التوازنات بين القوى العظمى والسعى للحصول على مناطق نفوذ في الدول المطلة عليه منذ قرون طويلة.^(١)

وتعد سوريا دولة عبور لأنابيب الطاقة وهذا ما أدى إلى إزدياد التنافس الإقليمي والدولي للسيطرة عليها خاصة بعد عام ٢٠١١، إذ إزدادت الاحتياطيات من الغاز الطبيعي بكمية كبيرة في سواحل البحر المتوسط المواجهة للساحل السوري، فقد قدر تقرير للجنة "لأسكوا" التابعة للأمم المتحدة الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي بكل أنواعه في سوريا بنحو (٧٠٥) مليار م³، في حين أن الاحتياطي القابل للإنتاج يبلغ (٤٠٥) مليارات م³، وتميز هذه الإكتشافات التي ضاعفت تلك الأهمية الإستراتيجية لموقع سوريا هو وجودها بالقرب من موانئ التصدير عن طريق البحر المتوسط، فضلاً عن قرب سوريا من الأسواق إلى دول أوروبا.^(٢)

وأوضحت بعض الدراسات أن موقع سوريا الجغرافي يضعها هدفاً لثلاثة مشاريع إقليمية، تلك المشاريع هي:^(٣)

١-المشروع الإيراني الهدف إلى ابتلاع سوريا والميمنة المطلقة عليها، والذي يصب في صالح روسيا والصين في كسر سياسة القطب الواحد الأمريكي، والذي يساعدها على تحقيق مشروعها هو أنها حليف النظام السوري.

٢-مشروع تركي مرتبط بالأكراد مما يساهم في مشروع الفوضي الخلاقة أو إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تهدف إلى التكامل مع سوريا في التحول إلى طريق عبور للطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا، يلاقى هذا المشروع دعماً أوروبياً وأمريكياً وعدم ارتياح إقليمي.

٣-مشروع إسرائيلي منافس للمشروعين يقوم على تحويل إسرائيل إلى همزة وصل بين أوروبا وآسيا، حيث تسعى بخطوات حثيثة لفرضه عبر تدمير سوريا وإضعاف مصر وتطويقها بأزمات سياسية وأمنية واقتصادية تحتاج لعقود كي تحل، وذلك لدرء حرب قادمة لا محالة حول حقوق

^١- ظاهر الريبيعي، ثناء إبراهيم، "الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، المجلد:42، العدد:6، يناير 2017، ص ص 295-296.

²- المرجع السابق، ص 297.

³- سقراط العلو، "سوريا ضحية الجغرافيا: مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة"، دراسة بحثية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 20 يونيو 2016 ، ص 31.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

غاز شرق المتوسط، وإظهار نفسها كبديل وحيد وإجباري لها في مرور الطاقة والتجارة بين آسيا وأوروبا، وهذا في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير وإنهاء قضية الجولان.

2- أهمية سوريا الإقليمية والدولية:

تعتبر سوريا من أهم المراكز الجيوسياسية والاقتصادية بالنسبة لأطراف المعادلة الدولية الرئيسية، فموقع سوريا على ضفة البحر المتوسط الشرقية يجعلها بوابة ساحلية للقاراء الآسيوية، وبالنسبة للمحور الأطلسي الممثل لقوى البحر التجارية (الثالاسوكراتيا أو القوة البحرية) فإنه يحتاج إلى موقع سوريا لمحاصرة المحور المقابل له وهو المحور الأوروبي القاري (التيلوروكراتيا أو القوة البرية) وذلك حسب مبدأ "الأناكوندا" الذي صاغه رائد الجيوبولتكس ألفريد ماган الذي اعتمد على أفكاره الكثير من الأطلسيين ويشير هذا المبدأ إلى أن حصار الأرضي المعادي من البحر وعبر الخطوط الساحلية يؤدي تدريجياً إلى الاستنزاف التدريجي للخصم، وهنا تكمن مهمة المحور الأوروبي بالحفاظ على الدول الساحلية المحاطة بأوراسيا القارية.⁽¹⁾

ومن هنا فإن موقع سوريا الذي يربط بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، يجعلها تقع على تقاطع خطوط التبادل والتجارة بين هذه القارات، وإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية تريد السيطرة على سوريا من أجل مد خطوط الطاقة من الخليج العربي إلى أوروبا عبر سوريا لكسر حاجة أوروبا للغاز الروسي، وكذلك جعل الأرضي والمرافق السورية ممراً لاستيراد وتصدير البضائع إلى دول الخليج العربي. كما أن موقع سوريا في شمال فلسطين، يجعل منها هدفاً أساسياً لحركة الصهيونية العالمية الذي يجب السيطرة عليه من أجل تنفيذ مخططاتها في المنطقة، وهذا العامل يعطي سوريا أهمية جيوسياسية كبيرة جداً، ولكن بنفس الوقت يعطي سوريا نقطة قوة رئيسية تفرضها الحسابات الدولية نظراً لحساسية هذا الملف المفرطة.⁽²⁾

ولسوريا أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، حيث يشكل ميناء طرطوس المنفذ الوحيد خارج الأرضي السوفيaticية سابقاً والإتحاد الروسي الحالي على المياه الدافئة، لذلك تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في سوريا مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك، فبإثبات الإتحاد السوفيياتي

¹ -أحمد خضور، "سوريا قلب العالم "أهمية جيوسياسية واقتصادية في المعادلة الدولية""، مقال، مركز دراسات كاتيخون، 26 سبتمبر 2016 على الرابط التالي:

<https://katehon.com/ar/article/swry-fy-qlb-lm-hmy-jywsy-wqtsdy-fy-lmdl-ldwly>

² -المراجع السابقة.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

خسرت روسيا أغلب المناطق الجيوستراتيجية، حيث وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ما جرى بأنه أكبر كارثة جيوستراتيجية على روسيا، وبالتالي تعمل دوائر السياسة الخارجية في عهد "بوتين" للحفاظ على المناطق الجيوستراتيجية وتعزيز العلاقات الروسية مع الحلفاء، كما تعمل على الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط عبر دعمها المباشر لسوريا، لأنها ترى في ذلك الدعم إستمراراً لنفوذها الجيوستراتيجي، وامتداداً لأمنها القومي.⁽¹⁾

وتتجدر الإشارة إلى أن أهمية سوريا بالنسبة لروسيا ليس لوجود ميناء طرطوس فقط، وإنما أيضاً لأن سوريا تمثل ورقة أساسية في علاقة روسيا بتركيا التي تحكم في عنق الزجاجة التي تصل روسيا بكل من الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أوروبا، وبالتالي فإن التطورات الإقليمية الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية ، ولاسيما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وانتشار الوجود الغربي في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الجنوبية لروسيا (إذ امتد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إلى الحدود الروسية من الجهة الغربية والشمالية) واقتربت القوات الأمريكية من الحدود الجنوبية لموسكو، في إطار سياسة "الخنق الاستراتيجي" ، جعلت روسيا ترى ضرورة أن تفتح ثغرة ما في هذا الجدار لتعبر من خلالها إلى مرتكزات المصالح الأمريكية العالمية، وهي المنطقة العربية، من خلال جعل سوريا بوابة ومنفذًا وحليفاً لهم في المنطقة، وما يساعد على ذلك الإرث التاريخي للعلاقات بين البلدين ، وذلك بعد خسارة روسيا الكبيرة لحليفها الاستراتيجي (العراق).⁽²⁾

وقد بُرِزَ موقع سوريا كإحدى المناطق الجيواستراتيجية في العالم للتنافس والصراع بين القوى العظمى على مصادر الطاقة ، وذلك نظراً لأهمية سوريا في هذا المجال، ويمكن تلخيص الأهمية الجيواستراتيجية لموقع سوريا في مجال الطاقة بال نقاط التالية:⁽³⁾

1- ردأً على سيطرة روسيا على مصادر الغاز الطبيعي في وسط آسيا، ولدت فكرة مشروع خط الغاز القطري والذي من المخطط له أن يبدأ من قطر ليمر بالسعودية فالالأردن ثم سوريا ليلتقي بخط الغاز المصري- الإسرائيلي ويتجه إلى تركيا، وبوصول الغاز القطري الرخيص إلى أوروبا لن تكون الأخيرة في حاجة للغاز الروسي. ومن الواضح أنه طالما استمرت الحكومة السورية الحليفة لروسيا والمعارضة لإنشاء الخط القطري، لا يمكن أن يدور أي حديث حول مد هذا الخط، وهذا

¹ - ياسمين قعيق، سوريا بين الاحتواء والخنق الاستراتيجي إمتداد للأمن القومي الروسي، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ط1، 2014، ص.3.

² - المرجع السابق، ص.20.

³ - ظاهر الريبيعي، ثناء إبراهيم، "الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، مرجع سابق، ص ص 300-299.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ما يفسر الدور القطري وال سعودي في تغيير الأحداث في سوريا ودعم سقوط النظام إذا عارض تنفيذ هذا المخطط.

2- دعمت أوروبا خط بديل آخر للغاز الروسي هو خط نقل الغاز الإيراني الذي أُعلن عنه عام ٢٠١١ ليبدأ من إيران ويمر عبر العراق ثم سوريا ثم يمتد تحت البحر المتوسط. وفي البدء وافقت روسيا على المشروع مستندة إلى تحالفها مع إيران مما يسهل عملية التفاهم والحوار بشأن مصالح الدولتين في مجال الطاقة مقارنة مع قطر الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن تسارع أحداث الحراك الشعبي في المنطقة حال دون إنشاء هذا الخط.

3- سوريا أيضاً جزء مركزي من مخطط مشروع خط الغاز العربي لتصدير الغاز المصري لدول المشرق العربي ومنها إلى أوروبا، وتضمنت الخطة إنشاء خط من سيناء إلى العقبة فالرحايب في الأردن ثم إلى دير علي في سوريا. وفي العام ٢٠٠٦ إتفق كل من مصر، سوريا، الأردن، لبنان، تركيا ورومانيا على توصيل خط الغاز إلى الحدود السورية- التركية ومنها يصل إلى أوروبا. وكانت سلطات مصر والأردن ولبنان وسوريا اتفقت في العام ٢٠٠٤ مع العراق على توصيل خط الغاز العربي مع العراق لتصدير الغاز العراقي إلى أوروبا أيضاً. وبدأت كميات الغاز بالوصول بداية إلى الأردن ثم سوريا في ٢٠٠٩ وبكميات قليلة بلغت (٢،١) مليون م٣ ومن ثم لاحقاً بلبنان، ومع توقيع إتفاق نقل الغاز الإيراني عبر العراق إلى سوريا في ٢٠١١ أصبحت سوريا هي بوابة منطقة التجميع ومع إضافة الاحتياطي اللبناني، إتسعت مساحة المنطقة الجيوstrateجية لتصبح ممتدة من إيران إلى العراق إلى سوريا فلبنان، وبهذا الإتفاق يكون الطريق قد أغلق على غاز نابوكو، لكنه في الوقت نفسه أسس لمشروع منافس لخطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا.^(١)

وقد كان لرفض الحكومة السورية مشروع خط نقل الغاز القطري والخليجي أحد أسباب دخول عدد من الدول الإقليمية والدول الكبرى دائرة الصراع في سوريا، أما من ناحية روسيا، فقد كانت مشاريع إعادة تأهيل بعض آبار النفط وفرص استكشاف النفط والغاز في الأراضي السورية التي تنفذها أو تعقدت على تنفيذها الشركات الروسية، فضلاً عن التخطيط لتنفيذ مشاريع خطوط نقل الغاز العربي والإيراني والخليجي، كانت عوامل إضافية لتحفيز التدخل الروسي في سوريا بشكل كبير لإبقاء سيطرتها على سوق الغاز عالمياً والحفاظ على الحصة الأكبر من السوق الأوروبية وتحقيق النفوذ في مسارات السياسة الأوروبية. وبعد تطور الأوضاع على الأرض إلى مشاركة فعلية في الصراع، تواجهت روسيا بكل قوة، إذ كان أحد أهم التهديدات

¹ المرجع السابق، ص300.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الناتجة عن إسقاط الحكومة السورية هو حدوث تغيير في توازن سوق الغاز الأوروبي، ويصبح من الممكن إيصال الغاز القطري في هذه الحالة عبر الأراضي السورية إلى تركيا وأوروبا، وقد أثبتت روسيا بما لا يقبل الشك أن موضوع الغاز هو أحد أسباب مساندة الحكومة السورية ومنع أية قوة إقليمية أو عالمية من إسقاطها أو التحرك بهذا الإتجاه، إذ قالت الحكومة الروسية أنها لن تسمح بمرور أنبوب الغاز القطري في الأراضي السورية لأوروبا حتى بعد ألف عام، وهذا الإعلان يبين ما تنويه روسيا ليس في ما يخص قطر فقط بل في ما يخص كل إستراتيجية الغرب التي تعمل على إحداث تغييرات تؤدي إلى سيطرتهم الفعلية على ممرات الغاز الإستراتيجية وربط دول الخليج جميعها مع العراق وإيران والدول الهامة الشرق أوسطية عبر سوريا.⁽¹⁾

وفي هذا الإطار سوف نتناول التركيب الاجتماعي للسكان في سوريا وعلاقته بالأهمية الأقليمية والدولية لسوريا كما يلي:

1- المسلمين السنة:⁽²⁾

عرب: وهم أكثر سكان سوريا من المسلمين السنة.

كرد: وهم أهم العناصر غير العربية شأنها الموجودة في سوريا لكثرة عددهم وتجمعتهم في مناطق الحدود التركية العراقية، ولاحتفاظهم بشعورهم القومي الذي يجعلهم مصدر تهديد للدولة السورية خاصة نتيجة لرغبتهم في الإنفصال في حال شعورهم بتميز العرب عليهم، وهم مسلمين سنة.

شراكـس-أصول شيشانية: وهم مهاجرون من قفقاسيا من أواسط القرن التاسع عشر إلى ما بعد الثورة الشيوعية، ويسكنون في جنوب سوريا في قرى خاصة بهم، وبعض قري دمشق شرقاً وبعض قري حمص وحلب، ويتميزون بإنتمامهم القومي. وهم مسلمين سنة.

تركمان: وهم أقلية تركية يسكنون في سوريا نتيجة تقسيم الأراضي وتحديد الحدود بين سوريا وتركيا، وتقدر الإشارة إلى عدم مناوشتهم للإتجاه الوطني في سوريا، وهم مسلمين سنة.

2- المسلمين الشيعة:⁽³⁾

¹- المرجع السابق، ص ص 300-301.

²- محمد المبارك، تركيب المجتمع السوري، دار عمار، عمان، ط1، 2003، ص 32، ص ص 37-38، ص 50.

³- المرجع السابق، ص ص 55-56، ص 60-63.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

عرب "علوية": وهم طائفة شيعية مسلمة يسكنون في سوريا، وأكثربهم في محافظة اللاذقية حيث يُؤلفون 63% من مجموع السكان، ويُؤلف العلويون منذ قرون طويلة مجتمعاً طائفياً خاصاً عن المجتمع الإسلامي العام بعقائده وعاداته.

عرب "إسماعيلية": وهم فئتان مختلفتان إختلافاً كبيراً، فإذا هما فئة من الشيعة المعتدلة كالإمامية وهم لا يخرجون عن تعاليم الإسلام وعقائده المعروفة ويُسكنون غرب حماه وفي حمص واللاذقية، أما الفئة الثانية فهم من غلاة الشيعة والباطنية، حيث أنهم تحولوا عن جميع تعاليم الإسلام وشعائره وشعائره عن طريق التأويل، ولهم علاقة بالإسماعilians المقيمين في الهند وباكستان، ويُسكنون في شرق حماه، وليس في الإحصائيات الرسميين تفريق بين الفئتين.

عرب "شيعة-المذهب الجعفري": وهي الفرق الشيعية المعروفة والمنتشرة في بلاد الإسلام وخاصة إيران ولبنان والعراق، وهي فرقة معتدلة لا تختلف عن جمهور السنة إلا في تفاصيل الأحكام والعبادات، وهم أقلية في سوريا يُسكنون في بعض قرى حلب وحمص ودمشق.

عرب "دروز": وهم ينتسبون إلى الطائفة الدرزية التي نشأت في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، وهم أسسوا مذهبهم بناءً على تعاليم الطائفة الإسماعيلية ثم أضافوا عليها وأسسوا مذهبهم الخاص، الذي لا يعترف بأي شعيرة من شعائر الإسلام، ويتوارثون معلومات وكتباً سرية ينقلوها من جيل لآخر، وهم في جبل الدروز في جنوب سوريا المعروف باسمهم، وهم يشكلون مصدر تهديد لسوريا نتيجة لتكلفهم في بعض مناطق معينة تقع على حدود لبنان والأردن وإسرائيل، حيث أنهم معروفوون بالطائفية وعادائهم لجميع الأديان الأخرى خاصة المسلمين، ممن قد يهدد علاقات سوريا بالدول المجاورة.

3- المسيحيون: ⁽¹⁾

عرب "مسيحية": ويُؤلف المسيحيون في سوريا مجموعة تبلغ نسبتها الثمن من مجموع السكان وهم موزعون في المدن والقرى على السواء، وهم في سوريا ثلاثة طوائف (كاثوليك-الأرثوذكس- البروتستانت)

¹- المرجع السابق، ص 43-39، ص 70.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أشوريين-سريان: إن في سوريا طائفة مسيحية شرقية يسمون سرياناً، ولكن المقصود بالسريان هنا أولئك الذين هاجروا من تركيا وسكنوا في سوريا في عهد الإنتداب الفرنسي، وهم أكبر أقلية مسيحية في سوريا أغلبهم من الأرثوذكس، الكاثوليك منهم أقلية.

آرمن: وهم أقلية غير مسلمة كثيرة العدد نسبياً يسكنون في سوريا نتيجة تهجير الأتراك لهم بعد الحرب العالمية الأولى، وهم محافظون بكيانهم القومي، وهم مسيحيون أغلبهم أرثوذكس والآخر كاثوليكي.

وبالتالي ترجع أهمية تركيبة المجتمع السوري الإقليمية والدولية أيضاً إلى أن سوريا تشكل خليطاً مركباً من الفئات الدينية والعرقية والمذهبية التي تعد مصدر تهديد لسوريا بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة، إذ أن هذا التركيب الاجتماعي للسكان ، قد يخلق مجالاً للصراع بين هذه الفئات نتيجة للتنوع الديني والعرقي، كما أنه يمكن إستقطاب بعض هذه الفئات من قبل الأطراف الأقليمية والدولية لتحقيق مكاسب وأهداف معينة، وهذا ظهر جلياً في الصراع الدائر في سوريا ، إذ تم إستقطاب بعض هذه الفئات (الشيعة من قبل إيران وحزب الله والأكراد من قبل الولايات المتحدة كمثال) لتحقيق أهداف معينة. وبالتالي كان لهذا التنوع الديني والطائفي والعرقي تداعيات على الواقع السوري قبل وبعد انتلاظ الأحداث السورية في مارس 2011.⁽¹⁾

ثانياً: واقع الصراع في سوريا: الأسباب، والمسارات:

أ) الأسباب:

يمكن تقسيم أسباب الصراع في سوريا إلى عدة أسباب، منها ما هو يمثل أسباب داخلية، ومنها ما يمثل أسباب خارجية ، أما الأسباب الداخلية في ذاتها فهي تقسم إلى:

أسباب سياسية وتشمل: ⁽²⁾

1-شمولية النظام السياسي:

شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أُجريت على الدستور، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكّن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاً معتمداً على الجيش والأمن بالدرجة الرئيسية،

¹-رائد الحامد، "دواوين الصراع حول سوريا: الجغرافية والقوى المحلية واللامركزية"، شؤون سوريا، معهد العالم للدراسات، إسطنبول، إبريل 2017، ص.3.

²-سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية:2011-2013"، مرجع سابق، ص ص 37-38.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

كما سيطر على مؤسسات الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث إلى الجهة الوطنية التقديمية، كما عمل على تهميش الطبقة الوسطى من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية، وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، وكذلك تفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة.

2- غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصيتها:

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعزيز الأزمة البنوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري تمثل في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليل استقلال السلطة القضائية، كما يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي. وذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها الدستور والقانون.

3- توريث السلطة:

لقد طالب الشعب السوري إلغاء نظام تورث السلطة والتغيير الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم، خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق لسيناريو توريث السلطة لابنه باسل أولا ثم بشار بعد مقتل أخيه باسل متبعا بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية، ونفذ ذلك بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يسيطر عليها من يلوذون به وذلك من خلال تدريبه ومنحه صلاحيات واسعة ومكرسا له سلطة الدولة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيسا.

4- الاختناق المؤسسي:

وما رافقه من استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها وإمكانياتها، مما أسهم في تحقيق ذلك غياب الديمقراطية والحريات العامة والتتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري وغياب قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية والمشاركة

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

المجتمعية في سوريا يترافق ذلك مع غياب قانون لانتخابات التشريعية، وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية.

5-نص حالة الطوارئ:

طالب الشعب السوري إلغاء حالة الطواري المعمول بها بعد توقيع حزب البعث السلطة منذ الثامن من مارس عام 1963، والذي تم بموجبه تعليق العمل بالدستور وما رافقه من تفرد وسيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع والعمل على إخضاعها وتطويعها لاستباب نظامه.⁽¹⁾

أسباب اقتصادية تمثلت في الآتي:

1-انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.⁽²⁾

2-إستقرار في الاقتصاد الكلي لم يعطِ اختلالات هيكلية: فعلى الرغم من أن المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال العقد الماضي كانت تدل على وضع إقتصادي مستقر نسبياً، كانت هناك تحديات كامنة بين ثنايا هذا الإستقرار تمثل في: مواجهة ميزان الحساب الجاري نمواً سريعاً في المستوردات، وإنخفاضاً في صادرات النفط، بالإضافة إلى بيئة عمل ذات تنافسية ضعيفة.⁽³⁾

أسباب بشرية واجتماعية تمثلت في :

1-إرتفاع معدل الفقر: حيث يزيد عن 33% من السكان.⁽⁴⁾

2-تحسن بطيء في مؤشرات التنمية البشرية: إذ كان أداء سوريا الأقل في مجال الدخل والتعليم، هذا بالإضافة إلى الوضع الصحي المتردي، فالإنفاق العام على الرعاية الصحية كان ضئيل، كما أن نوعية خدمات الرعاية الصحية تدهورت خلال العقد الماضي، وبالتالي لم تشهد المؤشرات الصحية أي تحسن كبير بين العامين 2001 و2009، بحسب المسح الصحي السكاني.⁽⁵⁾

يلنما تمثل الأسباب الخارجية للصراع في سوريا في:

¹- المرجع السابق، ص 39-40.

²- الجمهورية العربية السورية، "مشاورات المادة الرابعة لعام 2009"، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2010، ص 5-7.

³- ربيع نصر، آخرون، "الأزمة السورية: الجندر والأثار الاقتصادية والإجتماعية"، تقرير، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، ينابير 2013، ص 20-21.

⁴- عبدالعزيز بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2013-2014"، مرجع سابق، ص 118.

⁵- المرجع السابق، ص 119.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

1-اندفاعة النظام السوري بشكل كبير وراء إيران وعدم حرصه على موازنة ذلك بعلاقته مع المملكة العربية السعودية، وهو التوازن الذي كان والده يهتم به كثيراً أثناء فترة حكمه، وأن هذا أثر على علاقاته بدول المنطقة خاصة المملكة العربية السعودية وتركيا، والذي تجلّى في رفض دول المنطقة وخاصة المملكة العربية وتركيا لأعمال العنف والقمع التي يقوم بها النظام السوري ضد شعبه، حيث ارتبطت مواقف هذه الدول بأسباب إنسانية وأسباب إقتصادية كما تمت الإشارة إلى دور الغاز في الصراع على سوريا، وأسباب سياسية ثانية تمثلت في معارضتها لدموية النظام السوري واعتماده الكبير على إيران وحزب الله في قمع شعبه وتسييره توسيع النفوذ الإيراني في جنوب لبنان والعراق، الذي أصبحت حكومته تتجه أكثر نحو تبعيتها.⁽¹⁾

2-لأن سوريا باتت خط الدفاع الأول عن الامن السياسي والاقتصادي الروسي والصيني والإيراني، خاصة بعد أن اعتمدت سوريا استراتيجية البحار الاربعة وطريق الحرير التي تلاقت مع استراتيجية الصين لكسر الطوق الاميريكي عليها في مضيق ملقة، وبعد اكتشافات الغاز المؤكدة في سوريا ولبنان ومماهما الاقليمية والتي أسالت لعاب المتصارعين على امتلاك الطاقة للتحكم بالقرن الحالي، خاصة في نظام عالمي جديد قيد التشكيل تقوده روسيا والصين ومن خلفهما منظمة شنغهاي للتعاون ودول مجموعة البريكس التي تمثل نصف سكان العالم، مدفوعة بقوة اقتصادية واحتياط نفدي هائل وبمعدل وسطي للنمو تجاوز 88%， وقد اتخذ هذا المحور الصراع في سوريا منصة لإسقاط نظام الاحادية القطبية وفرض حضوره وإيقاعه السياسي بقوة على المسرح السياسي العالمي عبر ثلاثة فيتو مزدوجة في مجلس الامن حماية لسوريا من التدخل الخارجي ودفعاً عن مصالحه في المنطقة، لاسيما أن ثمة انتقالاً لمركز النقل الاقتصادي والسياسي من الغرب إلى الشرق وتحديداً إلى جنوب آسيا، وما سيترتب عن هذا الانتقال من تبعات اقتصادية وسياسية وعسكرية، ولأن موقع سوريا الجيوستراتيجي كبوابة آسيا إلى أوروبا، وهي واحدة من أهم مناطق التداخل بين القوى البرية والبحرية، والقوى الجوية في العالم بل تشكل جزءاً أساساً للغاية من منطقة مصير العالم التي طرحتها المارشال الكسندر دوسيفرسكي عن القوى الجوية عندما قال: "إن المنطقة العربية هي المعبر الذي يربط قاراتي آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهي مفتاح الدفاع الجوي عن قاريتي أفريقيا وأوروبا".⁽²⁾

¹-إيمان أبو زيد، "استراتيجية المصالح بين الصراع والثورة: الأبعاد الإقليمية والدولية في المسألة السورية"، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 27 يوليو 2015، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=1724>

²-المراجع السابقة.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

3-الحرك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية في كل من مصر وتونس ولibia واليمن، وبعض الإحتجاجات في بلدان عربية ، ويعتبر من أهم الأسباب الخارجية للصراع في سوريا.⁽¹⁾

4-الضغوط الأمريكية على سوريا ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بناءً على دعمها للجماعات المقاتلة في فلسطين- لبنان-العراق، بالإضافة إلى إتهام الولايات المتحدة لها بصنع أسلحة الدمار الشامل، وقيامها بالتخطيط لتوجيه ضربة عسكرية وقائية.⁽²⁾

5-إتهام سوريا بأنها وراء إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام 2005، والإنسحاب القسري للقوات السورية من لبنان، التي مثلت الضربة الكبيرة للمصالح السورية حسب تعبير الرئيس بشار الأسد.⁽³⁾

6-المشاريع والمخططات الأمريكية للمنطقة أهمها مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي هو أحد مخرجات فكرة "الفوضي الخلاقة".⁽⁴⁾

وتتجدر الإشارة إلى محاولة الولايات المتحدة استغلال ما يُسمى الربيع العربي لتخوض عرها حربها على المجتمعات العربية وحرب المجتمعات العربية على نفسها، والذي بدلاً من العداء لإسرائيل بالعداء للشيعة انصياعاً للأوامر الأمريكية.⁽⁵⁾

7-السياسات التي إتخذها النظام السوري لتعظيم مكاسبه، وذلك لتعويض خسارته في العراق بعد الغزو الأمريكي، حيث عزز علاقاته بتركيا وإيران لتوفير غطاء حماية لنفسه من الضغوط الخارجية، لكن نتيجة سوء إدارة النظام لأزمته الداخلية، سقط "ضحية" لعبة التوازنات التي اصطنعها بنفسه، فما أن اندلعت الثورة السورية وتحولت إلى العمل المسلح، لمواجهة العنف المفرط الذي استخدمه النظام، حتى تحول التنافس الإيراني - التركي على سوريا إلى صراع دموي

¹-فنور نعيمة، طير محمد، "البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014، ص.79.

²-حسين مصطفى، خضرير إبراهيم، "الصراع في سوريا والقوى الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية ومستقبلية"، مجلة الأستاذ، العدد 221، المجلد الثاني لسنة 2017، ص.4.

³-المراجع السابق، ص.4.

⁴-رامي عبدالله، "توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2014، ص.79.

⁵-إيمان أبو زيد، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

على أرضها ^(*)، فقد حاولت كل من أنقرة وطهران الظفر بسوريا عبر دعم أحد أطراف الصراع، وتمويله، وتسلیحه (حرب وكالة)، وبالتالي أصبح التنافس التركي - الإيراني المحدد الأساس للصراع الذي دار في سوريا قبل التدخل العسكري الروسي.⁽¹⁾

ب) المسارات:

أما عن مسار الصراع في سوريا فيمكن الحديث عن عدة مسارات:

-المراحل الأولى: بدأت من أوائل فبراير 2011، حيث إنطلقت الاحتجاجات في مدينة درعا ضد النظام في سوريا، وهي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي، ومن أكثر المحافظات التي تضررت نتيجة الإنفتاح الاقتصادي، فإنطلقت على نطاق ضيق ووجهت بإعتقال فتية كتبوا شعارات على الجدران ضد النظام، فعاملهم مسئول الأمن السياسي في المحافظة عاطف نجيب، وهو ابن حالة الرئيس الأسد هم وأهالهم بمنتهي القسوة. وسرعان ما عمت الاحتجاجات عدداً من المدن البدلات الساحلية والجنوبية، مما يعكس الحالة الاجتماعية المتردية التي وصل إليها سكان المدن الثانوية والبلدات الريفية نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة، إضافة إلى القمع الذي تعرض لهؤلاء السكان، والملاحظ أن الأوضاع بقيت هادئة إلى حد بعيد في المدن الرئيسية كدمشق وحلب، وإضافة إلى ذلك فقد كان لهذه الاحتجاجات أبعاد طائفية، أبرزها الهجوم ذي شنة أحد المشايخ في درعا علي الدروز، والشعارات التي أطلقها عدد من المتظاهرين ضد العلوين والمسيحيين في محاولة لإثارة قتنة طائفية.⁽²⁾

ولإيقاف هذه الاحتجاجات قام الرئيس السوري بشار الأسد بعدة إصلاحات من بينها فتح التعددية ورفع حالة الطوارئ، حل محكمة أمن الدولة ومنح الجنسية لأكراد سوريا الذين ضلوا لسنین طويلة يطالبون بها. لكن المعارضة السورية التي بدأت تتشكل في شكل تنسيقات تقوم باجتماعات في الداخل والخارج اعتبرت أن هذه الإصلاحات أتت متأخرة في ظل انتشار التظاهرات في معظم المدن السورية، بالإضافة إلى سقوط المئات من القتلى على أيدي قوات الأمن السورية وتدخل قوات الجيش، والتأكيد أن مظلومهم هو رحيل النظام ومحاسبة من

(*) تجدر الإشارة إلى أن تركيا لم تتدخل مباشرةً أو عسكرياً ولم يكن لها دوراً رئيسياً في سوريا إلا بعد أن فشلت مساعيها السياسية في بداية الصراع في التوصل مع أطراف الصراع إلى حل سياسي، الأمر الذي جعل تركيا تتدخل مباشرةً لحماية أنها القومي.

¹ - مروان قبلان، "الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبـة التوازنـات الإقليمـية"، مجلة سياسـات عـربية، العـدد 18، يناـير 2016، ص. 65.

² - جمال واكيـم، صـراع القـوى الكـبرـى عـلى سـورـيا: الأـبعـاد الجـيوـسيـاسـية لـلـأـزمـة 2011، شـرـكة المـطبـوعـات لـلتـوزـيع والنـشر، بيـرـوت، طـ2، 2012، ص. 204.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تسبب في قتل المتظاهرين.⁽¹⁾

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة الثانية من الصراع في سوريا من شهر يونيو 2011، بتشكيل حركة الضباط الأحرار بقيادة المقدم حسين هرموني وتنفيذها لهجمات عسكرية ضد قوات الأمن والجيش السوري، ليتم تشكيل الجيش السوري الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد وتولي انشقاقات العديد من الضباط والجنود في الجيش السوري، وهنا دخل الصراع في سوريا مرحلة العنف والعمل المسلح بين النظام السوري والمعارضة، وفي هذه الفترة بدأ تدوين القضية السورية ومساندة كل دولة لطرف ما، فقامت كل من إيران وروسيا والصين وبعض الدول العربية مثل لبنان بتأييد النظام السوري، فكل من روسيا والصين استعملوا الفيتو أربع مرات ضد تمرين قرارات في مجلس الأمن تدين النظام السوري، أما في جامعة الدول العربية فعارضت كل من العراق ولبنان والجزائر منح مقعد سوريا في الجامعة العربية ورفض اعترافها بها كممثل للشعب السوري. أما المعارضة فكانت تؤيدتها آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول الاتحاد الأوروبي وتركيا وأغلبية دول الجامعة العربية.⁽²⁾

وكان شهر أكتوبر 2011، تاريخ الإعلان عن ميلاد المجلس الوطني السوري كهيكل يمثل المعارضة السورية ثم تلاه تأسيس الهيئة العامة للثورة ولجان التنسيق المحلية، والذين شكلوا فيما بعد الإنئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في الدوحة القطرية في نوفمبر 2012، ويعتبر الجيش السوري الحر الدرع العسكري للإنئتلاف، واعتراف العديد من الدول بالإنئتلاف كممثلي شرعي للشعب السوري ومساعدته مالياً وسياسياً وعسكرياً، وقد عرفت هذه المرحلة معارك طاحنة بين الجيش النظامي من جهة والفصائل المسلحة من جهة أخرى⁽³⁾، حيث إلى جانب الجيش الحر تم تشكيل عدة فصائل مسلحة غالب عليها الطابع المذهبي من بينها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الملقب بداعش والجبهة الإسلامية ولواء أحرار الشام بالإضافة إلى تنظيمات كردية.

ثالثاً: الصراع في سوريا من وحمة نظر مدارس العلاقات الدولية:

أ- الصراع في سوريا من خلال النظرية الواقعية:

¹- فنور نعيمة، طير محمد، البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، مرجع سابق، ص.80.

²- المرجع السابق، ص.81.

³- المرجع السابق، ص.81.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يمكن تفسير الصراع في سوريا من وجهة نظر المدرسة الواقعية من خلال إفتراضاتها المتمثلة في توازن القوى، المصلحة الوطنية، الفوضوية، وذلك على النحو التالي:¹

1- يرى بعض المحللين أن زيادة قوة أية دولة يعتبر نقصاً في قوة الدول الأخرى، ومن ثم فإنه وفقاً لوجهة النظر هذه فإن الدول المتدخلة في الصراع في سوريا اعتبرت أن زيادة قوة محور الممانعة هو ضعف لها وعملت على تعديل ميزان القوى لصالحها، وقد تم إسهام سوريا لأنها نقطة إرتكاز هذا المحور وبالتالي تم استغلال الأحداث الداخلية كذريرة للتدخل.

2- وفقاً للنظرية الواقعية فإن التدخل غير المباشر للدول الغربية في الصراع في سوريا إنما يعكس المصالح الوطنية للدول المتدخلة وليس الدوافع الإنسانية لقادتها أو لحكومتها، ومن أهمها حماية إسرائيل وضمان أنها.

3- يمكن تفسير الصراع في سوريا من وجهة نظر المدرسة الواقعية على أساس أن كلاً من نظام بشار الأسد والدول المتدخلة في الصراع تحرك كلاً منها المصلحة الوطنية. فمن وجهة نظر النظام السوري فإن المصلحة الأساسية له هي الحفاظ على بقاء الدولة في سوريا، إذ يعتبر ذلك أساس المصلحة الوطنية لسوريا والحفاظ على أنها القومي، أما على الجانب الغربي فإن المصلحة الوطنية تقتضي تفكك الدولة السورية للحفاظ على أمن إسرائيل والذي بدوره يحافظ على مصالحها في الشرق الأوسط، وعلى الجانب العربي فإن المصلحة الوطنية وإن تباينت بين الأطراف العربية حول المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في سوريا، فإنها تقتضي الحفاظ على الدولة السورية لتفادي تقسيمها وفق مشروع إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط أو ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي يساهم في تقسيم سوريا إلى دولات ومناطق متاخمة، مما يساهم في تفكك وإنهيار الدولة السورية ومن ثم جيشه، وهو ما ترفضه الدول العربية وعلى الأخص مصر التي تسعى للحفاظ على الدول المركزية في المنطقة.

4- إن النظام الدولي نظام تعددي بمعنى أنه لا يوجد سلطة مركبة حاكمة لضبط سلوك الدولة. وقد بدا هذا في عدم قدرة النظام الدولي في اتخاذ قرار حاسم يقضي بالتدخل العسكري لحل الصراع وحماية حقوق الإنسان المنتهكة.

بـ-الرؤية الليبرالية للصراع في سوريا والتدخل من منطلق مبدأ حقوق الإنسان :

¹ - علي موسى، "تحليل الأزمة السورية من خلال النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة البعث، دمشق، المجلد 39، العدد 42، عام 2017، ص 108-107، ص 113-114.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

انتقدت الليبرالية مبدأ السيادة وعدم التدخل حيث رأت ان السيادة ليست خيرا مطلقا فأهميتها تكمن في حماية الشعب من الاستبداد ومن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية. وعلى الرغم من اهتمام الليبرالية بحقوق الإنسان إلا أن أنصارها اختلفوا في رؤيتهم للتدخل الدولي الانساني.⁽¹⁾

لكن هذا التدخل لم يمنع تبريرهم للتدخل في حالة تعرض هيأكل دولة ما للانهيار كما حدث في الصومال عام 1991 أو تعرض مواطني ما لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل نظام الدولة مثل أكراد العراق عام 1991 والبوسنة والهرسك عام 1992 وكما يحدث لمواطني سوريا من انتهاكات حقوق الإنسان في الوقت الراهن.⁽²⁾

وعلي ذلك إعتبرت بعض الدراسات أن الدول الغربية إستطاعت التدخل الإنساني بشكل غير مباشر من خلال دعم الحركات "الجهادية" بكافة أنواعها في سوريا، ومن ثم فإن تطور الصراع في سوريا نتيجة وجود هذه الحركات المسلحة يرجع في جانب منه إلى هذه الرؤية الليبرالية، التي ترى أن التدخل الإنساني هو جزء أساسي من المبادئ الليبرالية، ولكنه في هذه الحالة يتم بشكل غير مباشر.⁽³⁾

ج- الرؤية الماركسية للصراع في سوريا:

يرى بعض المحللين الماركسيين أن الصراع في سوريا انه صراع اساسه البترول والموقع المركزي في الشرق الاوسط للطبقات الحاكمة ، والقوى الاقتصادية وهم يعتبرونه صدام بين المصالح الاقتصادية، حيث أنهم يعتبرون نظام الاسد والمعارضة كممثلي لاطراف ذات مصالح اقتصادية على الصعيد العالمي.⁽⁴⁾

كما يروا محللين ماركسيين آخرين أن الصراع في سوريا سببه العنف المفرط الذي إستخدمه النظام السوري ضد شعبه، الأمر الذي أدى إلى تشكيل حركات ثورية مناهضة له إمتدت من درعا التي تُعد نقطة إنطلاق الإحتجاجات في سوريا إلى حلب ودمشق، و الذي أدى إلى تطور الصراع بين النظام والمعارضة، ومن ثم تدخل الأطراف الخارجية في الصراع، الأمر الذي أدى إلى

1- حسين خلف موسى، "الأزمة السورية من رؤية: نظريات العلاقات الدولية"، تقارير إستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 29. أبريل 2014، ص.2.

2- المرجع السابق، ص.2.

3- علي موسى، "تحليل الأزمة السورية من خلال النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص107.

4- ستيف سميث، "النظريات الكبرى في العلاقات الدولية ورؤيتها للوضع في سوريا"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 15 سبتمبر 2017 على الرابط التالي:

[/https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzriat-alkbr-fi-alyaqat-alduuli-ur-itxa-lludy-fi-suria.8560](https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzriat-alkbr-fi-alyaqat-alduuli-ur-itxa-lludy-fi-suria.8560)

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تصاعد الصراع في سوريا من صراع داخلي إلى صراع خارجي، ويوضح الماركسيون أن من أهم أسباب تطور الصراع في سوريا في بدايته بين النظام والمعارضة، هو ضعف دور قيادة الحركة الثورية، التي لديها برنامج سياسي لا يلبي الاحتياجات الحقيقية للجماهير السورية، الأمر الذي محدودية العمل الطبقي ضد النظام السوري في شكل إضرابات صناعية، والتي كانت من الممكن أن تشن النظام، وأن هذا الفشل من قبل الحركة السورية يعكس تمكّن الأسد من كبح طبقة كافية من السكان من الانتقال إلى الثورة، وبالتالي الحفاظ على قاعدة لقمع الحركة الثورية منها، كما أوضحت الرؤية الماركسية أنه كان على الثورة السورية لكي تنجح أن تكسب طبقة حاسمة من المجتمع وخاصة جماهير الطبقة العاملة.⁽¹⁾

وقد نتج أيضاً عن فشل الحركة الثورية صعود قوي آخر معادية للثورة تهدف إلى إختطاف الحركة المشروعة للجماهير وإستغلال رغبة الناس في التغيير لتقديم أجندتهم الخاصة، ويشير المحللين الماركسيين أن المجلس الوطني السوري (SNC) أبرز مثال على مثل هذه القوى، والذي يشمل ضمن أعضائه جماعة الإخوان المسلمين والبرجوازيين (الليبراليين)، أوضح الماركسيون أنهم مرتبطين بشكل واضح بالإمبرياليين، الذين يستخدمونه لدفع أجندتهم الخاصة داخل البلاد، وهو الأمر الذي يستغله الأسد بسهولة في بداية الصراع بالنظر إلى المشاعر المعادية للإمبريالية بين غالبية الشعب السوري، إضافة إلى فشل هذا المجلس في تقديم الدعم الإنساني للاجئين في البلدان المجاورة ولأسر الضحايا داخل البلاد وهذا أدى إلى مزيد من الغضب والسطخ الشعبي على المجلس، وبالتالي يروا أن المجلس ساهم في إضعاف الثورة وإلى تطور الصراع في سوريا، خاصة بعد تصريح الجنرال ديمبسي رئيس الأركان للولايات المتحدة، بأن المعارضة المسلحة في سوريا قد تكون مرتبطة بتنظيم القاعدة، وبالتالي أكد بضرورة عدم تقديم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية للثوار، وذلك لشكوكهم في نوايا المعارضة المسلحة، حيث أنهم يريدون قوة مسلحة يمكن الوثوق بها لإقامة نظام جديد قائماً على صالح الإمبريالية، وهم لا يرون في المعارضة المسلحة كذلك، الأمر الذي أدى إلى ماوية القاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة إلى التسلل إلى هذه المعارضة واستغلال الإفتقار إلى قيادة ثورية واضحة لدفع أجندتها الخاصة.⁽²⁾ وهو ما يستغله النظام في محاولته لتصوير المعارضة بأكملها على أنها إرهاب، وبالتالي وجدت بعض قطاعات الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة أن الأسد شريك أكثر موثوقية في المنطقة، حيث

1-Farshad Azadian, Muhammed Elsalem, "In Defence of the Syrian Revolution: The Marxist position on the revolution and Assad's so-called "anti-imperialism", 15 March 2012:

<http://www.marxist.com/in-defence-of-the-syrian-revolution-the-marxist-perspective.htm>

2-Ibid.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يخشون من وضع سوريا ما بعد الأسد، حيث يتوقعون صعود نظام يكون أقل استعداد للتعاون معهم.

وتتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تظاهر الأسد بمعاداة الإمبريالية إلا أنه في حقيقة الأمر له تحالف قوي معهم، فعلاقته بروسيا بوتين الذي ساعده ودعم عنفه المضاد الثورة كأبرز مثال على ذلك، بالإضافة إلى علاقاته بالقوى الإمبريالية الأخرى، حيث إنحازت الصين وإيران على ل بشار وقدموا له المساعدة، بالإضافة إلى علاقاته المستقرة مع الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل ودول الخليج مؤخراً وقوى الناتو المختلفة التي تؤيدبقاء بشار بسبب خوفهم من صعود تيار متشدد إلى الحكم في سوريا ما بعد الأسد يعقب مصالحهم، وعي جانب آخر فهناك إستياء من الماركسيين من اليسار السوري، بسبب دعمهم لنظام الأسد بالإضافة إلى دعمهم للثورة المضادة وتقديم الحركات الثورية على أنها "مؤامرة إمبريالية" أو "سيطرة إسلامية"، ووصفهم بعض عناصر المعارضة السورية (الجيش السوري الحر) بأنهم مجرد عصابة من البلطجية.⁽¹⁾

حيث يرفض الماركسيون أن تنسحب مثل هذه المواقف إليهم، حيث يروا أن مهمة الماركسيين في سوريا كان يجب أن تتمثل في دعم الشعب السوري الثوري والإطاحة بنظام بشار، وإقتراح خارطة طريق لمرحلة ما بعد الأسد.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه انطلاقاً من التحليلات الماركسية تطورت مناهج دراسية للجامعة الدولية من خلال مفهومي الإمبريالية والتبعية توضح هذه المناهج أن الدول الغربية احتفظت لنفسها بحق التدخل المباشر بناء على دعوة من الحكوم المحليين أو حتى بدون دعوة منهم إذا لزم الأمر من أجل الحفاظ على مصالح الدول المتقدمة وما شعارات الدفاع عن الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان إلا ذريعة لتبرير التدخل وتستخدم هذه الشعارات حسب الظروف والأحوال، وعلى ذلك فإن تدخل الدول الغربية في سوريا يأتي نتيجة للتوجهات الإمبريالية للدول الغربية والتبعية من جانب الدول الضعيفة.⁽²⁾

رابعاً: تداعيات الصراع في سوريا:

أ)- تداعيات الصراع محلياً:

¹ -Ibid.

² -حسين خلف موسى، "الأزمة السورية من روؤية نظريات العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص.3

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تشير الدراسات إلا أن هناك تداعيات خطيرة على سوريا نتيجة الصراع المسلح الدائر فيها، تمثلت في خسائر سياسية وإقتصادية، وإجتماعية، فمن الناحية السياسية فقد أدى الصراع في سوريا إلى تدهور الوضع السياسي الذي قاد بدوره إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإجتماعي، وكان من أهم التداعيات التي أدي إليها هذا الصراع على سوريا هو سقوط مدينة حلب، والتي لها أهمية كبيرة ليس فقط لسوريا بل للأطراف الإقليمية، حيث أن مدينة حلب السورية، مدينة مصنفة في "اليونسكو" كموقع تراثي عالمي، وهي العاصمة التجارية والصناعية لسوريا، وهي قريبة من الحدود التركية في الشمال، بمعنى أنها تشكل امتداداً من ناحية الشمال الشرقي والغربي لتركيا. وهذا يعزز من طمأنة النظام السياسي في تركيا حول الامتداد الجغرافي لها وابتعاد القوات الكردية عن حدودها.⁽¹⁾ كما تحمل حلب أهمية رمزية كبيرة، فهي ثانية أكبر المدن السورية، وكانت أكبر المراكز الاقتصادية في البلاد قبل أن يتم تدميرها بفعل الحرب وهي المدينة السياحية الأولى في البلاد، والموقع المفضل للعديد منبعثات الدبلوماسية، بجانب أنها واحدة من أقدم المدن في العالم، وتمت الإشارة إليها في النصوص المصرية القديمة منذ أكثر من 61 قرن قبل الميلاد، وبعيداً عن هذه الأهمية التاريخية والجغرافية، فإن المدينة الآن تقع في قلب الصراع الجيواستراتيجي الدائر في سوريا، حيث تمثل المعركة حول حلب أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة إلى الأطراف المتنازعة.⁽²⁾

وقد شهدت مدينة حلب صراعاً عسكرياً مفتوحاً، وتبادل للسيطرة بين القوى المتصارعة (تنظيم الدولة، والمعارضة المسلحة، وقوات النظام والقوات الجوية الروسية والميليشيات الشيعية الموالية لإيران، وقوات درع الفرات، وقوات سوريا الديمقراطية "قسد"). وبالتوالي مع ذلك شهدت العملية السياسية جموداً جراء محاولات روسيا تغيير الوضع الميداني بالطرق العسكرية، مستفيدة من حالة اللامبالاة التي تبديها الولايات المتحدة بذرعة الانتخابات الرئاسية وترتيبات الانتقال من إدارة إلى أخرى. وعلى مدار حصار دام لمدة ست أشهر كاملة، أدى حجم القتال وضراوته فيها إلى تسمية المقاتلين لها بـ "أم المعارك". وسماها الغرب "ستالينجراد سوريا"، إلى أن جاء شهر ديسمبر 2016، وسقطت المدينة بأكملها في أيدي قوات النظام. لتتغير بذلك معادلة الصراع على الساحة السورية بشكل جذري. وبعد ساعات قليلة من سقوط حلب وحسم المعركة، بدأ الروس في جنح حصاد المعركة سياسياً، فقد اجتمع وزير الخارجية لكل من روسيا وتركيا وايران معلنين عن "وثيقة موسكو" والتي تمثل خارطة طريق لسوريا ما بعد الحرب،

¹ محمد أبو سعدة، "معركة حلب والسيناريوهات القادمة"، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، أغسطس 2016، ص.2.

² المرجع السابق، ص.2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

والوثيقة تعلن باختصار اعلان انتصار موسكو وأئمها صاحبة الكلمة الحاسمة في الشأن السوري، وتشمل بنود الوثيقة تشمل ثمانية بنود أهمها علمانية سوريا ووقف الاقتتال ومحاربة النصرة وداعش واستئناف مباحثات السلام بموجب قرار 2254، واتفقت الأطراف على وقف شامل لإطلاق النار، والاتجاه إلى التهدئة وتحويل الملف السوري إلى منطقة نزاع ساخن غير عسكري. والمعارضة بلا شك لن تستطيع الموافقة على وثيقة موسكو، ولكن الوضع العسكري ربما يجعلهم أكثر إذاعنا، لا سيما بعد رغبة دول الإهتمام بغلق الملف السوري، وبالتالي قطع التمويل عن فصائل المعارضة، ووجود ترامب في الرئاسة الأمريكية التي تشير كافة المؤشرات أنه متاجس للطرح مع موسكو إزاء الملف السوري. وجدير بالذكر أن المعارضة السورية كانت في حالة انحدار منذ أمد طويل، إلا أن سقوط حلب سيفاقم هذا المنحى وسيُظهر أكثر الانشطارات الداخلية في صفوفها، كما يدل علي ذلك التوترات التي حدثت في حركة أحرار الشام.⁽¹⁾

وإضافة إلى هذه الجوانب السياسية فقد ترتب على الصراع آثار اقتصادية تمثلت في:

نقل مركز اهتمام الدولة من الاقتصاد إلى العمليات العسكرية والسياسية الداخلية، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد إلى الخلف وتحوله إلى خاسري بسبب الخلل في العلاقات الاقتصادية وتباطؤ وتيرة النمو، فمنذ ربيع عام 2012، تطورت الأحداث إلى حرب، وكان أحد تداعيات هذه الحرب حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية من قبل أربع جهات دولية هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية وتركيا.⁽²⁾

وتتجدر الإشارة إلى خسائر الاقتصاد السوري تمثلت في إنخفاض الصناعة الإستخراجية والتجارة الخارجية، وتراجع الإستهلاك الخاص والعام في ظل زيادة الأسعار وسياسة عقلنة الدعم القائمة على تحويل الإنفاق الحكومي من الدعم على السلع الغذائية والمحروقات نحو الإنفاق العسكري، والتي شهدت سوريا على إثرها انخفاضاً كبيراً في الإستثمار العام والخاص وتراجعاً في عمليات الإستيراد والتصدير، فتكون بذلك مجمل خسائر الاقتصاد السوري 255 مليار دولار أمريكي في عام 2015.⁽³⁾

وبالنسبة للآثار الاجتماعية للصراع:

¹ - محمد عباس، "حلب ستالينغراد سوريا: السقوط وما لاته"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، يناير 2017 ص 1، ص 8.

² - محمود قاسم زبيعة، "الأزمة السورية: السياسات التنموية والأثار الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص 230-231.

³ - سلام داود، "مواجهة التشظي"، تقرير حول آثار الأزمة السورية خلال العام 2015، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، فبراير 2016، ص 2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

فقد أدى التدهور الحاد في الوضع الاقتصادي إلى تحولات سلبية وهدامة في المجال الاجتماعي، وتجلّي هذا في عدد من المؤشرات: معدلات الصحة والتعليم والفقر والبطالة... إلخ، نوضحه فيما يلي:

1-قطاعي الصحة والتعليم: فقد أدى الصراع في سوريا إلى الأضرار بوجه خاص في قطاع الصحة، حيث أفادت تقارير البنك الدولي أن 33% من المستشفيات العامة لم تكن تعمل إلا بشكل جزئي بنتهاية عام 2014، وأن 42% من السكان يعدمون سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وذلك في عام 2015، إضافة إلى النقص الحاد في المياه والذي يهدد حياة السوريين، والذي تسبب في لجوء 12,1 مليون شخص سوري، أي بنسبة 69% من السكان إلى الحصول على المياه من مصادر متوسطة إلى مرتفعة المخاطر (مياه غير نظيفة)، وهو ما ساهم بدوره في تفشي الأمراض، أما فيما يتعلق بقطاع التعليم فقد أدى الصراع في سوريا إلى تدهور التعليم في سوريا بسبب تدمير آلاف المدارس أو تحولها إلى مراكز إيواء للأسر المشردة، وإنخفاض الحاد للدخل أو فقد عائل الأسرة والذي أدى إلى تسرب الطلاب من التعليم، وأن حوالي 50 ألف من المعلمين والعاملين بقطاع التعليم تركوا عملهم، وهناك عدد كبير منهم لا يتلقّبون رواتبهم.⁽¹⁾

2-الفقر والبطالة: وفيما يتعلق بالبطالة والفقير، فتجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية الصراع في سوريا تعرضت فرص العمل للتدمير بمعدل يقدر بحوالي 538 ألف فرصة عمل سنويًا في المتوسط بين عامي 2010 و2015، مما يضيف 482 ألف شخص إلى مجموع العاطلين عن العمل كل عام، فحوالي 7,7% بما يقدر بحوالي 9 ملايين فرد لا يشاركون في أي نشاط يولد قيمة اقتصادية، ويشير هذا التقرير إلى أن نسبة البطالة بين الشباب بلغت حوالي 78% عام 2015، كما أشار إلى أن حوالي ستة من كل 10 سوريين يعيشون في فقر مدقع حتى عام 2016.⁽²⁾

وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر الإجمالي بلغ 2,85% مع نهاية 2015، مقابل 5,83% في عام 2014، 3,73% في عام 2013، وتتجدر الإشارة إلى أن هناك محافظات شهدت معاناة حادة من الفقر، حيث سجلت محافظة الرقة أعلى معدل فقر وصل إلى 91,6% من السكان تليها

¹- سوريا: إعادة الإعمار من أجل تحقيق السلام، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير البنك الدولي، أبريل 2016، ص 43-46.

²- ربيع نصر وأخرون، "سوريا: مواجهة التشظي"، تقرير، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، فبراير 2016، ص 44.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

محافظات إدلب، ودير الزور، وحمص، وريف دمشق، التي كانت تعاني أيضاً من معدلات مرتفعة من الفقر العام.⁽¹⁾

3- أما فيما بالآثار على الأرواح البشرية والتشرد الديموغرافي: فتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان سوريا قبل نشوب الصراع قدر بنحو 20,7 مليون نسمة في عام 2010، بينما حددت الحسابات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة عدد السكان داخل سوريا عند 18,8 مليون نسمة حتى نوفمبر 2016، ومع القيود التي تشهدها البيانات بسبب الصراع يجعل من الصعب التوصل إلى تحليل دقيق وشامل للتغيرات الديموغرافية، حيث أن بعض اللاجئين لا يزالون غير مسجلين، وفي بعض الحالات لا يدخل المهاجرون في مجموع السكان أو مجموع اللاجئين، وتقدر الخسائر البشرية التي ترتبط مباشرة بالصراع بين 400 ألف شخص حسب تقارير الأمم المتحدة في أبريل 2016، بالإضافة إلى ذلك فمنذ نشوب الصراع فقد تم تشريد أكثر من نصف السكان الذين كانوا يعيشون في سوريا قبل الصراع، ووفقاً لمفهوم الأمم المتحدة السامي لشتون اللاجئين، فإن العدد الإجمالي للسوريين المسجلين حالياً كلاجئين خارج البلاد في لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر وشمال إفريقيا يبلغ 4,9 مليون، بالإضافة إلى ذلك يقدر أن أكثر من 800 ألف مواطن سوري طلبوا اللجوء في أوروبا في عامي 2015 و2016، وقد تنقل العديد من هؤلاء الأفراد أكثر من مرة ولم تتم إزالتهم من قوائم التسجيل في أول بلد لجوء لهم، وقد بلغ عدد النازحين داخلياً 5,7 مليون شخص في يناير 2017.⁽²⁾

ب)- تداعيات الصراع في سوريا إقليمياً:

حرص الكثير من المهتمين بالصراع في سوريا على التعامل معه بشكل مختلف عن الصراعات الأخرى التي شهدتها المنطقة عقب 2011، حيث أنه بإزاحة النظام السوري عن السلطة فإن هذا من وجهة نظر بعض الدراسات سوف يحافظ على هوية سوريا العربية ويقلل من حدة التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي، وتعتبر دول الجوار العربي لسوريا خاصة العراق ولبنان والأردن من أكثر الدول تأثراً بالصراع الدائر في سوريا، حيث أدى إلى إنتشار الصراعات الطائفية والعمليات الجهادية المسلحة في الدول المجاورة لسوريا، خاصة وإن الفوضى في سوريا تمثل البيئة المُثلى لنمو الجماعات المسلحة للعمل ليس في سوريا فحسب وإنما في المنطقة كل ، وهو ما ظهر جلياً في عدد من الأعمال الإرهابية التي وقعت أخيراً في مصر وتركيا ولبنان، كما تمثل الأرضي

¹- "خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا"، تقرير البنك الدولي، يوليو 2017، ص.6.

²- "خسائر الحرب"، البنك الدولي، مرجع سابق، ص.5.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

السورية ملاداً آمناً للمسلحين العراقيين، كما من الوارد أن تؤدي الفوضى السورية إلى إنتشار الصراعات الطائفية في كلاً من الأردن ولبنان ووجود إمتدادات عرقية وطائفية في هذه الدول.⁽¹⁾

وتتجدر الإشارة إن من أهم الآثار السلبية للصراع في سوريا على المنطقة العربية هو تكريس منطق الطائفية والمذهبية، وما تجره من ويلات شبح التقسيم داخل الدولة الواحدة خاصة في ظل دعم "حزب الله" للنظام الأسد والذي أعطي للصراع طابعاً مذهبياً، حيث اشتعلت جهات صراع في العراق ولبنان واليمن والبحرين، كما أن الانقسام الذي أحدثه تمثيل سوريا في الجامعة العربية كاد أن يعصف بالجامعة؛ لتضارب المصالح في الصراع في سوريا، بين مؤيد ومعارض لنظام الأسد واستمراره في تمثيل الشعب السوري، كذلك فإن تحول الساحة السورية إلى باب مفتوح أمام المقاتلين الأجانب والجماعات المسلحة المتطرفة، يهدد الدول المحيطة في أنها القومى؛ وذلك لتوسيع نشاط تلك الجماعات وسيطرتها على مناطق وأراض كبيرة وموارد طبيعية مهمة، مما يمكنها من تمويل نفسها بشكل ذاتي ويجعلها أكثر قوة وخطورة، فالجماعات المقاتلة في سوريا وخصوصاً تنظيم "داعش"، له أطماع كبيرة ومخططات تخريبية فكرية وعسكرية، كما تتجدر الإشارة إلى أن تكريس منطق الحرب الأهلية التي تقودها قوات خارجية في حرب غير واضحة المعالم، والذي يؤدي إلى محاربة الكل للكل وهو ما يحيلنا إلى شبح التقسيم الذي ستكون عواقبه كارثية على الدول العربية والمنطقة ما إن تم ذلك، فالدول الإقليمية تنفذ خططها على الأرض بواسطة مليشيات ودعم عسكري ولوجيستيكي، غير أن الأوامر العليا تأتي من القوى العالمية التي تبقى الأمر والنهاي في الصراع في سوريا، في انتظار الاتفاق على سايكس-بيكو جديدة، وهو ما يهدد إقليم الشرق الأوسط بصفة عامة، والذي يؤدي إلى استمرار كل طرف في القتال والعنف دون أن تميل الكفة لصالح جهة معينة على أرض المعركة، والذي يجعل سيناريوهات التقسيم أقرب الحلول.⁽²⁾

كما أن للصراع في سوريا تداعيات أخرى تمثل في مشكلة اللاجئين، والتي تعد من أبرز المشاكل التي أفرزتها النزاعات المسلحة و التي يكون لها تأثير على الدول المجاورة، حيث توافد

¹ - رائد رحيم محمد، "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2015"، مرجع سابق، ص 422-423.

² - محمد الخلوقي، "قراءة في خريطة الصراع في سوريا: بين لغة السلاح والحل السياسي"، دراسة بحثية، مركز برق للأبحاث والدراسات، إسطنبول، فبراير 2016، ص 38-41.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

العديد من اللاجئين إلى الدول المجاورة هرباً من القتل والبحث عن مكان آمن للعيش ولو مؤقتاً إلى حين انتهاء الصراع، والذي بلغ عددهم حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من أربعة ملايين سوري والذين سجلوا لديها في بلدان الجوار منذ اندلاع الصراع في سوريا في مارس 2011، وتتجدر الإشارة إلى أن مشكلة اللاجئين السوريين لم تعد مشكلة سوريا فقط بل مشكلةإقليم كل، حيث أن أزمة اللاجئين السوريين أثقلت كاهل الدول المجاورة خصوصاً الأردن وتركيا، حيث استقبلت تلك البلدان أعداداً كبيرةً من الفارّين من الظروف المأساوية والعنف المسلح، ويزداد ذلك العدد مع تزايد حدة المواجهات، حيث تتغير في كل مرة الجهة المسيطرة على المناطق السكانية، فالشيعة يفرون من السنة والجماعات المتطرفة، والسنة يفرون من الشيعة وقوات النظام، والجميع يفر من الجميع، الأمر الذي أدى إلى تصريح رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" إن تركيا ترفض أن تكون بمثابة "معسكر اعتقال" للسوريين في المنفى مقابل أموال الاتحاد الأوروبي، وضغط من أجل تنازلات جديدة مقابل المساعدة في تخفيف أزمة اللاجئين في أوروبا، وذلك في تصريحات لصحيفة "التايمز"، حيث أشار "أوغلو" إلى أن الفارّين الجدد من الهجوم الروسي على سوريا سيتوجهون مباشرةً إلى أوروبا، في إشارة إلى أن تركيا لن تستطيع تحمل عدداً أكبر من اللاجئين.⁽¹⁾

حيث تُعد تركيا أكبر دولة مستقبلة للاجئين السوريين والذي يتعدى عددهم ثلاثة ملايين لاجئ، كما تضررت الدول المجاورة الأخرى من مشكلة اللاجئين (كالأردن ولبنان علي وجه الخصوص) وذلك بسبب ما نتج عن هذه المشكلة من ارتفاع معدلات الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية في هذه البلاد، بالإضافة إلى انتشار الأعمال الإرهابية. حيث أشار تقرير البنك الدولي في سبتمبر 2013، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أن الصراع في سوريا وتدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان كان له آثار سلبية على إقتصاد لبنان، حيث أدى إلى خفض معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي اللبناني بنحو 2,9 نقطة مئوية لكل عام يستمر فيه الصراع، مما سوف يؤدي إلى خسائر تراكمية في الناتج المحلي تقدر بbillions الدولارات، أما العامل الأهم فهو التدهور في الوضع الأمني في لبنان وتوسيع أبعاد عدم الإطمئنان، مما سوف يؤثر سلباً وبشكل حاد على ثقة المستثمرين والمستهلكين، كما ينجم عن التراجع في النشاط الاقتصادي ضغوط كبيرة على الإيرادات الحكومية، وإذا ما تزامن ذلك مع زيادة في

¹ المرجع السابق، ص 31-33.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الطلب على الخدمات العامة نتيجة التدفق الكبير للاجئين، سوف يؤدي حتماً مالية العامة التي تعاني أصلاً من ضعف في هيكلتها.⁽¹⁾

كما تشير بعض الدراسات أن الصراع في سوريا قد يكون له بعض التداعيات على مصر والعالم العربي والتي تمثل فيما يلي:⁽²⁾

1- انحراف "الجهاديين" العائدين في أعمال العنف والإرهاب.

2- توظيف العائدين كجسوس بين "تنظيمات جهادية" خارجية وجماعات محلية موالية لها.

3- احتمالات ظهور "دويلات جهادية" (مثلاً ما كان للتواجد الكثيف للمقاتلين الأجانب دوره الحاسم في إعلان بعض الأفغان "إمارة إسلامية" مستقلة في محافظة "كونار" بأفغانستان عام 1989، ليدخلوا بعد ذلك في صراعات مع "جهاديين" آخرين في تلك المناطق).

4- احتمالات مهاجمة أهداف غربية بالمنطقة (فكثيراً ما يحمل المقاتلون الأجانب مشاعر عدائية للمنظمات الغربية والدولية ويستهدفون عناصرها، مثل: ما حدث في سيناء حيث اختطفت "ولاية سيناء" العامل الكرواتي، توميسلاف سالوبيك، في صيف 2015، ثم ذبحوه بعدها بأيام).

5- استهداف قوات حفظ السلام (أسهم المقاتلون الأجانب والعائدون من سوريا في دفع "ولاية سيناء" نحو استهداف قوة المراقبين متعددة الجنسيات في سيناء، حيث بدأ أول تهديد حقيقي للقوات الدولية في 9 يونيو 2015، عندما أطلق التنظيم قذائفه على مطار الجورة الذي تستخدمه تلك القوات).

6- استهداف المدنيين (فمن المرجح أن يلجأ بعض العائدين إلى استخدام العنف ضد مدنيين سواء لأسباب إيديولوجية، أو لأسباب تكتيكية، منها أن العنف الاتقائي يروع المدنيين، ويجعلهم أكثر رغبة في دفع ضرائب للمقاتلين، أو ربما العمل معهم أيضاً إتقاءً لشرورهم).

7- التوسع في تنفيذ العمليات الإرهابية ذات البعد الطائفي (فالبعد الطائفي تم توظيفه بكثافة في الصراع السياسي في سوريا والذي من الممكن أن يتم تنفيذه من قبل العائدين من هذا الصراع في حال عودتهم بلادهم).

¹- تقييم تداعيات الأزمة السورية على الوضع الاقتصادي والأجتماعي في لبنان، الملخص التنفيذي، تقرير البنك الدولي، سبتمبر 2013، ص 17.

²- محمد جمعة، "عودة المقاتلين الأجانب من سوريا والعراق ... حجم الظاهرة والتداعيات الأمنية"، دراسة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 31 أكتوبر 2018 على الرابط التالي:

<https://www.ecsstudies.com/security-and-defense-issues/unit-for-terrorism-and-armed-conflict/2121>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

٨- احتمالات تشكيل " شبكات جهادية للتدريب" (حيث من الممكن أن يقوم العائدون بتدريب مقاتلين من بلادهم، والذي من الممكن أن يتم استخدامهم في صراعات جديدة أيضًا، ليظهر جيل جديد من المقاتلين).

خامسًا: الأمن القومي المصري وإرتباطه بالأمن القومي السوري:

تعتبر مسألة الحفاظ على بقاء الدولة والجيش السوريين مسألة أمن قومي بالنسبة لمصر خاصة في ظل سعي مصر للحفاظ على الدول المركزية في المنطقة، إضافة إلى أن لم يعد يوجد بجانب الجيش المصري سوى الجيش السوري كأقوى الجيوش العربية، وبالتالي يتبعون على الدولة المصرية الحفاظ على بقاء الدولة والجيش السوريين والحقيقة دون إنها يارهما على غرار معحدث في العراق، بالإضافة إلى أن سوريا من ضمن دول الجوار المصري، وبالتالي فإن أي تهديد تتعرض له يعتبر تهديد للدولة المصرية، وبالتالي فإن فكرة تعرضها للتهديد يمس الأمن القومي المصري.

وفي هذا الإطار سوف يتم الحديث عن ثلاثة نقاط هامة، أولها: مفهوم الأمن القومي وأبعاده، ثالثهما: تحديات الأمن القومي المصري، ثالثهما: تداعيات الصراع في سوريا على المصلحة القومية المصرية.

١) مفهوم الأمن القومي: الخصائص، العوامل:

أ) الخصائص:

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالأمن القومي وتدخلت مع مفاهيم أخرى، وذلك بسبب التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، وظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وطرح السلام كهدف بديل للأمن القومي، وعمل رجال السياسة على تكريس غموض المفهوم لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.^(١)

ويعرف الأمن القومي بأنه الدفاع عن سيادة الدولة، وصيانة وحماية سلامه أراضيها، والرد

بشكل كافٍ على أي خطر حقيقي أو محتمل من الداخل أو الخارج.^(٢)

وبالتالي فإن الأمن القومي يتميز بعدة خصائص وهي:^(٣)

^١ - Barry Buzan, **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations** (London: Wheatsheaf Books, First Published, 1983), PP 6-9.

^٢ -Svetlana Cebotar and Ionxe Nofontov, "Theoretical-Methodological Approaches to Regional Security", **Postmodern Openings**, Vol-7, Year 2, Sep, 2011, p19.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

1-التركيب: حيث أنه مفهوم مركب من إجتماع وتفاعل القيم النظرية والسياسات العلمية، وناتج عن محصلة إنجازهما، وهو ذات بعدين: داخلي يتعلق بالدولة وخصائصها وإحتياجاتها وأهدافها، وبعد خارجي يتعلق بالبيئات الإقليمية والدولية التي تعيش الدولة القومية في إطارها وتفاعل فيها ومعها.

2-الشموليّة: حيث يجتمع في إطاره ركنيه النظري والعلمي.

3-الثبات: حيث أنه مفهوم ثابت ودائم سواء على مستوى القيم النظرية العامة والأساسية أو على مستوى الضرورة والأهمية.

4-التنوع: حيث أن ثبات وديمومة مفهوم الأمن القومي على مستوى القيم النظرية العامة لا يمنع تعدد وتنوعه على مستوى الصيغ المفاهيمية والسياسات التطبيقية الخاصة، إذ تبقى الصياغات المفاهيمية للأمن وسياساته التطبيقية محكومة بخصائص الدولة وقدراتها وتقديراتها بشأن قيمها وإحتياجاتها ومصالحها وأهدافها من جهة وبالتهديدات والمخاطر التي تواجهها من جهة ثانية، ومتفاعلة من جهة أخرى مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

وتمثل أهم أبعاد الأمن القومي فيما يلي: ^(١)

البعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

البعد الاقتصادي: يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

البعد الاجتماعي: ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور والولاء.

البعد العسكري: تتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الداعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي، عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها.

ب) العوامل:

³- علي عباس، *الأمن والأمن القومي العربي: مقاربات نظرية*، دار الروايد الثقافية، بيروت، ط1، 2017، ص 41-43.

¹- عبد المعطي ذكي، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد"، دراسة تحليلية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 9 فبراير 2016، ص 5-4.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في الآتي: ⁽¹⁾

أ- **العنصر الجيوسياسي**: ويقصد به موقع الدولة ومدى تأثيره على الدول المجاورة ومنافذها البرية والبحرية وتأثير ذلك على التجارة والنقل وكذلك أهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

ب- **العنصر الجغرافي**: ويتعلق بالموارد المائية للدولة وما تمتلكه من ثروات معدنية ومصادر الطاقة وغيرها ومدى توافر الموارد المائية والمعدنية في تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة القدرات البشرية من حيث عدد السكان ومعدل نمو توزيع السكان وقدرة الانتقال بين أجزاء الإقليم وترتبط الإقليم.

ج- **العنصر الجيواستراتيجي**: ويتعلق بتفاعل مكونات الموقع من أجل تركيز القدرات الدفاعية اللازمة لمواجهة التهديدات الخارجية وتفاعل عنا بعوامل ثلاثة هي مساحة الدولة وحجم السكان وموارد الدولة فيها من أجل تحقيق قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المختلفة.

د- **العنصر التاريخي**: ويقصد به تاريخ وقوة الدولة والإحداث التي مرت بها في فتراتها التاريخية والحضارية والتي تؤثر في تكوين حثائق شعبها وتنظيم نمط الحياة فيها، وتشكل جزءاً أساسياً في قيمها الجوهرية وقدراتها ونهضتها ومدى تأثيرها الإقليمي والدولي.

2) تحديات الأمن القومي المصري:

يهدف الأمن القومي المصري إلى الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية ومتطرفة باعتبارها القوة الرادعة و الدرع للدولة ضد كافة التهديدات الخارجية وأداة الجسم ضد التهديدات الداخلية، كما يسعى لتوسيع قوات أمن واعية لتأمين المواطنين وبث الطمأنينة بينهم والعمل على ترشيد أنفاق القوات المسلحة لتوفير أكبر قدر من الموارد المتيسرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاحتفاظ بإمكانيات قادرة على ردع العدوان ومواجهة التهديدات المختلفة المحاطة بنا إقليمياً وعالمياً.⁽²⁾

¹ - إيمان بكر، "التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي والماجي العربي: دراسة حالة إسرائيل ونهر الأردن في الفترة من (1994-2010)", رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 20-19.

² - كمال عامر، "الأمن القومي المصري-الأمن والتعرّف والتهديدات"، المجموعة 73 مؤرخين، 22/5/2017 على الرابط التالي:
<http://group73historians.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9/1233-2017-05-22-09-45-42>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وتتجدر الإشارة إلى أن موقع مصر وديمografيتها فرض عليها مجموعة من التحديات لأمنها القومي وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات:

1- درجة التكاملية التبادلية في بيئه الأمان القومي المصري: فدرجة التكامل بين الأمان القومي المصري والعربي علي سبيل المثال تؤثر بشكل مباشر علي الأمان القومي المصري ، فمصر ملتزمة بالدفاع عن جميع الدول العربية بناء علي درجة التكامل الأمني التبادلي بينها وبين الدول العربية بحكم أنها جزء من العالم العربي، وبالتالي فإن أي تهديد للأمن القومي العربي يُعد تهديد للأمن القومي المصري، خاصة في ظل تعرض منطقة الخليج للتهديد بشكل مستمر من داخل المنطقة أو خارجها، والذي يمثل تهديد للأمن القومي المصري، وعلى الصعيد الدولي يرتبط الأمن القومي المصري بعلاقة تكاملاً مع بالأمان الأوروبي بحكم موقع مصر ودورها في تحقيق درجة عالية من التكاملية التبادلية بين الأمان القومي الأوروبي والأمن القومي العربي، كل هذا يشير إلى الطبيعة التكاملية التبادلية للمخاطر التي يتعرض لها الأمان القومي المصري داخل البيئة المحلية والعالمية، وإرتباط عامل التكاملية بالقدرة علي مواجهة هذه المخاطر التي يتعرض لها الأمان القومي المصري.^(١)

2- طبيعة متغيرات القوى في بيئه الأمان القومي المصري: فهناك مجموعة من المتغيرات داخل بيئه الأمان القومي المصري فرضتها محددات البيئة الداخلية والخارجية، حيث أنها تتحدد في إطار محددات القوى كالبيئة المحلية والعالمية ، والتي هي بدورها لها أثر عميق علي عدد من القضايا مخاطر بيئه الأمان القومي المصري.

3- طبيعة الإستمارارية التفاعلية لمكونات بيئه الأمان القومي المصري: حيث أن الأمان القومي المصري يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الإقليمي والدولي، وذلك في إطار طبيعة الإستمارارية التفاعلية بيئه الأمان القومي المصري والتي بها تتأثر مخاطر بيئه الأمان القومي المصري في إطار المتغيرات الدولية، فإرتباط الأمان القومي المصري العديد من المستويات التفاعلية يؤثر بشكل كبير علي طبيعة وشكل مخاطر الأمان القومي المصري.

4- تأثيرات عامل الشفافية في إطار بيئه الأمان القومي المصري: ويقصد هنا بعامل الشفافية لبيئه الأمان القومي المصري قدرة بيئه الأمان القومي المصري علي تحقيق عنصر الإنكشافيه أي تحقيق درجة من الرؤية المتكاملة لعناصر بيئه الأمان القومي الداخلية والخارجية لتحقيق

¹- جهاد عودة، محمد عبدالعظيم، العلاقة الحرجية بين المحلي وال العالمي في بيئه الأمان القومي المصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط١، 2005، ص 28-27.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الإتصال بينهما وذلك من أجل تحقيق الدرجة المرغوبة من الإستقرار، وقد يؤدي غياب عنصر الشفافية إلى حدوث مشاكل داخلية لعدم إدراك الفرد في الداخل للأوضاع ودوافع المواقف الخارجية مما يمثل مخاطر لبيئة الأمن القومي الداخلية.⁽¹⁾

وفي هذا الإطار سوف نتحدث عن التحديات الجديدة التي تواجه الأمن القومي المصري بعد التحولات السياسية التي شهدتها مصر للفترة من 2011-2014، وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، وتمثل أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري خلال المرحلة الحالية في الآتي:

1- خلل الدولة المركزية: حيث تواجه بعض الدول في المنطقة العربية إشكالية استدامة نموذج الدولة المركزية التي ظلت المركز الخاص لأي ترتيب مؤسسي للأمن القومي العربي، حيث باتت هذه الدول تشهد إشكاليات مختلفة من الضعف مثل الدول الضعيفة، والدول المقسمة، والفيدرالية/ الكونفدرالية. ويصاحب هذا الضعف ضعف مماثل في الجيوش الوطنية، مما يؤثر على قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها، وبالتالي يصعب عليها المساعدة في أية ترتيبات للأمن الجماعي في مواجهة أي تهديدات خارجية خاصة في ظل بروز العديد من الفاعلين العنيفين من غير الدول الذين أنهوا احتكار/ سيطرة الحكومات المركزية على إقليم الدولة.⁽²⁾

2- تزايد انتشار التطرف والإرهاب: كنتيجة لضعف الدولة المركزية علاوة على التحولات التي شهدتها الدولية العربية خلال السنوات الماضية: أصبح التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي هو التطرف والإرهاب، حيث تشير التقارير الدولية الخاصة بالإرهاب إلى أن كل الدول العربية أصبحت تواجه الإرهاب بصرف النظر عن مستوى الحداثة والتطور السياسي والاقتصادي لديها.

3- تجدد مشاكل الأقليات: وذلك في ظل كون المنطقة العربية أكثر المناطق في العالم تعددًا من حيث الإثنيات والأقليات الموجودة فيها، وتكتسب قضية الأقليات أهمية عند تحديد خريطة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي حالياً لسبعين الأول استهداف التنظيمات الإرهابية للأقليات خاصة تنظيم داعش في العراق، والآخر هو تجدد النزعات الاستقلالية لدى الأقليات مثلما حدث للأقلية الكردية في العراق.

¹- المرجع السابق، ص 32-28.

²- مصطفى كمال، "الأمن القومي العربي: تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية للمواجهة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1 إبريل 2018 على الرابط: Acpss.ahram.org.eg

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

4- تزايد أهمية أمن النظم السياسية على حساب الأبعاد الأخرى: إذ نتج عن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة إتساع عملية الأمانة، والتي من خلالها تم توسيع نطاق القضايا التي تعد أمنية والتي يتعين إدارتها بإستخدام الأدوات الأمنية، وهو الأمر الذي جاء على نحو يخدم أمن النظام السياسي الحاكم في الدول العربية على أكثر من مستوى.

5- عدم قدرة جامعة الدول العربية على تسوية الصراعات داخل الدول العربية، فهناك ارتباط بين التهديدات السابقة وبين تزايد المشكلات التي تواجه مؤسسات التكامل العربي، خاصة جامعة الدول العربية فيما يتعلق بعمليات تسوية الصراعات التي تمر بها بعض الدول العربية خاصة سوريا وليبيا واليمن والعراق، الأمر الذي وفر مساحات أكبر للقوى غير العربية للتدخل في هذه الصراعات.

6- صعوبة تشكيل قوات عربية للتدخل السريع؛ فمع تصاعد التهديدات التي تواجهها الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بتنامي تهديد الإرهاب بعد إعلان تنظيم داعش عن قيام دولته في العراق وسوريا، تجددت المناقشات حول إقامة قوات عربية للتدخل السريع على نحو يضمن وجود تنسيق عسكري ما بين الدول العربية التي تواجه تهديداً من هذا التنظيم من أجل مكافحته من خلال عمل عسكري.⁽¹⁾

7- النزاعات الطائفية والجيسياسية ، حيث أنه لأول مرة في التاريخ الحديث، يشهد الشرق الأوسط غياب الميمنة الأجنبية التي تنظم توازن القوى والأمن الإقليمي، فقد أدى الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة كقوة مهيمنة تقليدية إلى إطلاق العنان للصراع على السلطة بين القوى الإقليمية الكبرى ، وخاصة إيران والسعودية وتركيا (وإسرائيل) وإعادة فتح المنطقة مرة أخرى للمنافسين الدوليين، روسيا بشكل خاص، وبينما تتجنب هذه القوى المواجهات المباشرة، فإنها تستخدم النزاعات المحلية والنزاعات الطائفية داخل الدول العربية كأدوات للهيمنة، وقد أدى هذا التلاعيب بدوره إلى تشتيت الطائفية كديناميات مدمرة داخل الدول.⁽²⁾

8- التركيز على الحل العسكري فقط لمواجهة الخطر الأمني: مع تزايد الخطر الأمني للإرهاب في الفترة الأخيرة، انتهت القوى العربية حلاًًا وحيداً لمواجهة ذلك الخطر، وهو الحل الأمني العسكري، فالنظر للإرهاب على أنه قضية أمنية فقط، يعتبر أمراً غير مجدٍ لخلع ظاهرة

¹ المرجع السابق.

² -Muhammad Alaraby, "Securing the Future: An Egyptian National Security Strategy", Cairo, The American University, school of global affairs and public policy, *Issues in international Security*, 23 May 2016, p7.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الإرهاب تلك من جذورها، فالتعامل معها عسكرياً فقط داخل المنطقة العربية، دون اتخاذ أساليب وحلول أخرى، بجانب الحل العسكري، كالتنمية السياسية الصحيحة والتي تقوم على المشاركة السياسية الحقيقية والفعالة، ومع نشر برامج توعية، والإلتزام بمبادئ الديمقراطية وتحقيقها (أي معالجة المسببات الأساسية للإرهاب).⁽¹⁾

(3) تداعيات الصراع في سوريا على المصلحة القومية المصرية:

تؤثر سوريا بشكل مباشر على الأمن القومي المصري، ويتبين هذا من خلال تطور العلاقات المصرية السورية كما يلي:

إتسمت العلاقات المصرية-السورية بين التحسن المستمر والتعاون الشديد خلال الخمسينات من القرن العشرين والتنافس والتوتر الشديد الذي وصل إلى حد الصراع والقطيعة خلال فترة الستينات من القرن المذكور، الأمر الذي يمكن القول معه أن سمة الحدة في التعاون والتوتر هي السمة الغالبة على هذه العلاقات خلال تلك الفترة.⁽²⁾ لكن سرعان ما عادت العلاقات إلى التعاون القوي خلال حرب أكتوبر 1973، التي أبرزت قوة ذلك التعاون لكن سرعان ما توترت هذه العلاقات بعد إتفاقية السلام مع إسرائيل "كامب ديفيد" التي أبرمتها مصر، إلى أن تحسنت بعد مجيء مبارك، ثم عادت مرة أخرى للتوتر الحاد الذي وصل إلى حد القطيعة في يونيو 2013 عندما أعلن الرئيس الأسبق محمد مرسي عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق على خلفية الصراع في سوريا، ثم عادت مرة أخرى إلى أقصى درجات التعاون في عهد الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي، الذي يدعم الدولة المركزية في سوريا وبالتالي يرفض فكرة إسقاط النظام السوري، وفي هذا الإطار سوف نتناول المراحل التي مرت بها العلاقات المصرية السورية على النحو التالي:

1-مرحلة الوحدة: 1958

أدى التعاون المصري السوري خلال هذه الفترة، نتيجة لاشتراكهما في عدة عوامل داخلية وخارجية، حيث تمثلت العوامل الخارجية في الرفض التام للإنضمام إلى حلف بغداد 1955 ولمبدأ إيزينهاور 1957م، ووقوف سوريا إلى جانب مصر أثناء العدوان الثلاثي 1956م، ووقوف مصر إلى جانب سوريا إزاء التهديدات التركية-الغربية 1957م، أما العوامل المحلية تمثلت في

¹- لمياء محمود، "الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرقي الأوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين" ، مرجع سابق.

²- يوسف محمد، فهد عباس، "العلاقات السورية-المصرية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، المجلد:3، العدد:2، 2008، ص.203.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تصاعد المد القومي في سوريا بين عامي 1954-1958 والدور النشط للسفارة المصرية في دمشق بين عامي 1954-1958 والتتوقيع على إتفاقية تشكيل قيادة مشتركة بين مصر وسوريا 1955م.⁽¹⁾ وبعد استفتاء شعبي في القطرين، أعلنت الوحدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، وفي إطار الوحدة المصرية السورية تم إعادة تنظيم الهيكل العام للقوات المسلحة المصرية، بحيث تم إرسال الجيش الميداني الأول المصري إلى الإقليم السوري داخل هيكل القوات المسلحة السورية.⁽²⁾

ولكن هذه الوحدة سقطت بعد ثلات سنوات للأسباب الآتية للأسباب الآتية:⁽³⁾

1- أيديولوجيًّا: كان هناك إختلاف في الإطار التاريخي للتجربة بين الناصرية وخصائص كلاً منهما، فالبعث كحزب كان له السبق في العمل القومي الإشتراكي، أما الناصرية فلم تكتمل مفاهيمها بعد قبل صدور المراسيم الإشتراكية عام 1961م، بالإضافة إلى رغبة الرئيس جمال عبد الناصر أن تصير شكل الحياة السياسية في سوريا كمصر متجاهلاً الواقع السوري.

2- سياسيًّا: عرفت مصر درجة عالية من المركبة البيروقراطية والسياسية وتجانساً سكانياً أدي إلى إستقرار الوضع السياسي في مصر، وعلى العكس سوريا لم تشهد إستقرار سيامي والتي تمثلت في كثرة الإنقلابات في سوريا، وبالتالي فما يصلح لحكم مصر، لا يصلح لحكم سوريا، وعلى الصعيد السياسي الخارجي لم تكن فكرة الوحدة مقبولة من دول الجوار والدول الكبرى.

3- اجتماعيًّا-اقتصاديًّا: في سنوات التجربة لم يحدث تكامل وظيفي في الجوانب الاجتماعية والإقتصادية، فظل النظامان الاقتصاديان للبلدان غريبان عن بعضهما البعض، بالإضافة إلى إغراق السوق السورية بالمنتجات المصرية الأرخص سعراً والأفضل جودة، مما أضر بالإنتاج المحلي السوري وبالتالي صار هناك عداء للوحدة.

4- إداريًّا: كانت النخب السياسية المصرية ذات الصلة بعد الناصر لها النصيب الأكبر من السلطات والمناصب، وهذا الوضع جعل النخب السياسية السورية تشعر بالتهميش في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى إتباع المصريين سياسة مركبة تعتمد على الأمن البوليسي.

5- عسكريًّا: عمل عبد الناصر على إبعاد الجيش السوري عن الحياة السياسية، وإحالة بعضهم للتلاعن، وتعيين الضباط السوريين غير الحزبيين في قيادة الجيش الأساسية، وهذا أثار حساسية

¹ - حسام راتب الحسون، "الوحدة المصرية السورية وأسباب الإنفصال 1958-1961"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق، عام 2010/2011، ص.4.

² - محمد الجوادي، الأمان القومي لمصر: مذكرات قادة المخابرات والباحث، دار الخيال، القاهرة، ط.1، 1999، ص.93.

³ - د.عبدالرؤوف سنو، "الوحدة المصرية-السورية 1958-1961 لماذا لم تتحقق تلك المحاولة"، مجلة المستقبل، ملحق نوافذ، بيروت، 2004/9/25، ص.5-7.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

لدى الضباط السوريين الحزبيين، حتى أن بعضهم بدأ ينظر للجيش المصري كأنه جيش إحتلال.

في عام 1963 تم توقيع ميثاق لوحدة جمعت بين مصر وسوريا والعراق ، ولكنها لم تجد نفس الترحاب الذي وجدته الوحدة المصرية السورية عام 1958م، وذلك نتيجة لأزمة الثقة بين جمال عبد الناصر والبعثيين في كلاً من العراق وسوريا، وفي عام 1966 تم تجديد ميثاق الدفاع المشترك الذي تم توقيعه بين مصر وسوريا في عام 1955 كنتيجة لشعور الرئيس السوري آنذاك نور الدين الآتاسي بضرورة التقارب لإحتمال وقوع هجوم من قبل إسرائيل، علي أن تقتصر المعاهدة علي مصر وسوريا فقط، وإعتبار أي عدوان علي طرف هو عدوان علي الطرف الآخر.⁽¹⁾

ودخلت العلاقات المصرية السورية مرحلة جديدة عقب نكسة 1967 التي ضاعت فيها سيناء من مصر ومن سوريا الجولان وإحتلتها إسرائيل، ولكن مع مجئ أنور السادات تمت إقامت إتحاد الجمهوريات العربية وغير إسم الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية، وهو إتحاد يحفظ لكل دولة شخصيتها الإعتبارية ونظامها الداخلي. وكانت حرب 1973 قمة التنسيق السياسي والعسكري بين سوريا ومصر حيث تم الإتفاق علي مبدأ الحرب المشتركة في إجتماع عقد بين الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات في منطقة برج العرب في مصر يوم 22 إبريل 1973، وفي 26-27 أغسطس 1973 عُقد إجتماع قمة بين رئيسين في بلودان إتخاذ قرارهما بالحرب وحددا شهر أكتوبر 1973 موعداً لها، حيث كانا قد عقدا إجتماعات مكثفة، وقام خلالها الرئيس السوري بعدة زيارة إلي مصر من أجل التوصل إلي إتفاق بينه وبين السادات لخوض الحرب معاً.⁽²⁾

وبعد الحرب حدثت خلافات سياسية بين مصر وسوريا نتيجة لتوجه الرئيس الراحل المصري أنور السادات للصلح مع إسرائيل وتبينت وجهات النظر السياسية بين دمشق والقاهرة حول إتفاقية السلام (كامب ديفيد)، إذ كانت من أهم نتائج كامب ديفيد تميز الموقف السوري بالمواقف العدائية الشديدة تجاه الحكومة المصرية الذي إلي حد وصل إلي قطيعة دمشق لمصر التامة، وبالمقابل تميزت سياسة مصر أيضاً بالإنتقاد الشديد لسوريا.⁽³⁾

¹ - نادية محمود، "الأوضاع السياسية في سوريا 1958-1973، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة سانت كليمونتس، دمشق، عام 2009، ص 126-132، ص 168-169.

² - المرجع السابق، ص 234.

³ - فارس تركي، "السياسة الخارجية المصرية 1981-1990"، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد: 6، يناير 2007، ص 25-26.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وقد استمر هذا الخلاف حتى جاءت الحرب العراقية-الإيرانية التي أبرزت هذا الخلاف، ففي الوقت الذي دعمت فيه مصر العراق في حربها ضد إيران كمحاولة من الرئيس الراحل السادات لكسر حالة الجمود العربي، الذي فرض على مصر نتيجة إتفاقية كامب ديفيد، سعت سوريا لدعم إيران ضد العراق خاصة بعد أن خرجت من جهة الصمود التي تكونت ضد مصر آنذاك.^١

وقد شكل عام 1987 منعطف مهم في العلاقات المصرية - السورية حيث شهد هذا العام بعض الانفراج في التأزم الذي تميزت به تلك العلاقات ويعود ذلك إلى عوامل عديدة يأتي في مقدمتها تكون رأي عام عربي على مستوى الشعوب والحكومات يرى أن عودة مصر للصف العربي باتت ضرورية، وأن العرب قد خسروا كثيراً بسبب استبعاد مصر مثلما خسرت مصر أيضاً، إضافة إلى أتباع مصر - منذ تولى مبارك - لسياسة خارجية مناصرة للقضايا العربية وخاصة لحقوق الشعب الفلسطيني، ومنها قدر الإمكان للمشاريع والانتهاكات الصهيونية ، فضلاً عن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر 1987 ، كل هذه العوامل - إضافة إلى الجهود التي بذلها عاهل الأردن للتقارب بين الطرفين - ساعدت على تحسن العلاقات بين القاهرة ودمشق.^٢

وفي هذا الإطار جاء الموقف المصري والسوري متماثلان إلى درجة كبيرة في الحرب العراقية الكويتية، حيث دعا الطرفان في البداية البلدين إلى التوصل إلى حل سلمي للخلافات، وعدم تدخل أي خارجي في هذه الأزمة، ولكن رفض العراق إنسحابها من الكويت جعل الطرفان يؤيدان القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بشن عدوان على العراق، حيث كانت كلاً من مصر وسوريا ضمن مثلث الأمان القومي العربي.^٣

ومنذ عام 2011 حدث تطور في العلاقات المصرية-السورية، وذلك على خلفية الأحداث السياسية في البلدين التي أدت إلى سقوط النظام المصري وبداية تغير شكل العلاقات المصرية السورية، حيث أدي وصول الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى الحكم إلى حدوث توتر في العلاقات السياسية بين البلدين وذلك نتيجة الصراع في سوريا ومساندة الرئيس مرسي للمعارضة السورية ومعارضة النظام السوري والدعوة إلى إسقاطه، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، والذي وصل إلى حد قطع النظام المصري العلاقات الدبلوماسية مع دمشق في يونيو 2013، لكن

¹ سليم عدنان وأخرون، " موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 "، مجلة آداب ذي قار، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، المجلد 1، العدد 3، مارس 2011، ص 185، ص 190.

² فارس تركي، "السياسة الخارجية المصرية 1981-1990" ، مرجع سابق، ص 27-26.

³ صالح خلف، آثار الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الأمريكية (1988-2008)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، 2010، ص 63-65.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مع وصول الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى الحكم في يونيو 2014 قام بتحسين العلاقات مع سوريا والتي تمت إعادةتها في فترة المستشار عدلي منصور، حيث قام الرئيس السيسي بدعم ما تسيي بالمعارضة المعتدلة التي تؤيد الحل السلمي الذي يتضمن بقاء الأسد، والحفاظ على الدولة المركزية السورية، ودعم بقاء الأسد الذي يُعد من وجهة نظر الرئيس السيسي حفاظاً على الدولة السورية، وسوف نتناول بالتفصيل شكل العلاقات المصرية السورية في البحث القادم وذلك على خلفية الحديث عن السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.

وقد أوضح بعض المحللين أن الجيش السوري يقاتل حالياً أعداء مشتركين على رأسهم داعش الذي بايعته جماعة أنصار بيت المقدس حسب رأي الدراسة، وبالتالي فإن الجيش السوري يحمي بجانب الجيش المصري الأمن القومي المصري بقتله للإرهابيين الذين يهددوا أمن مصر والمنطقة، وبالتالي فإن سقوط سوريا يهدد الأمن القومي المصري.⁽¹⁾

المبحث الثاني: المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2011-2013

حافظت مصر تاريخياً على موقف محايده من القوى الإقليمية بما أدي أن تقوم بإتخاذ سياسات حذرة فيما يتعلق بهذه القوى الإقليمية وال تحالفات القائمة في المنطقة إلا أنه منذ أحداث يناير 2011 تغير شكل التحالفات في إقليم الشرق الأوسط، ومن ثم تطلب ذلك أن تقوم مصر بوضع تصورات جديدة لسلوكيها في المنطقة. وفيما يتعلق بالسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، فتجدر الإشارة إلى أن الصراع الدائر في سوريا مثل معضلة في سلوك السياسة الخارجية المصرية، حيث شكل الملف السوري واحد من أهم ملفات الخلاف بين مصر وبعض الأطراف العربية والإقليمية، وفي هذا السياق سوف نتحدث عن السلوك المصري تجاه سوريا منذ عام 2011 وحتى عام 2013، وهما فترات حكم كلاً من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس الأسبق محمد مرسي وذلك علي النحو التالي:

1-السلوك المصري خلال فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

كان سلوك السياسة الخارجية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة موجه نحو الحفاظ علي أمن البلاد، حتى تم عملية الإنقال السلمي للسلطة، مع التأكيد علي عدم إقدام المجلس الأعلى علي

1 - علي فواز، "الأمن القومي المصري يمر عبر دمشق..السيسي علي خط الأزمة"، الميادين، 24/12/2014 علي الرابط:
<http://www.almayadeen.net/news/politics/570988/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أي تغيير في سلوك السياسة الخارجية لمصر تجاه الدول الأخرى.⁽¹⁾ وهذا ما إتبعته مصر خلال تلك الفترة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي حافظت على العلاقات السابقة التي كانت تربط الولايات المتحدة بمصر، وكذلك مع إسرائيل أعلنت الحفاظ على معاهدة كامب ديفيد للسلام. حيث أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في "البيان الرابع" له "التزام مصر بكافة الالتزامات والمعاهدات الإقليمية والدولية".⁽²⁾

إضافة إلى ذلك فقد حاولت مصر إتباع سياسة جديدة تجاه بعض القوى الإقليمية مثل إيران إذ كان ضمن السياسات التي إتباعها نبيل العربي وزير الخارجية المصري خلال الشهور الأولى من حكم المجلس العسكري هي محاولة التقرب مع إيران وتأكيده أن إيران ليست عدو، وإضافة إلى ذلك فقد التقى وزير الخارجية الإيراني مع وزير الخارجية المصري في بالي في 25 مايو 2011، وذلك على هامش قمة المؤتمر الإسلامي، غير أنه سرعان ما عاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى وجهات النظر التقليدية والمتعلقة بمعاداة إيران وتم رفض أي علاقات مستقبلية مع إيران، كما أعادت مصر تحديد سياستها تجاه قضية فلسطين، حيث رحب الوزير نبيل العربي بوفد حماس في مارس 2011 في مكتبه الخارجي، وناقش مسألة فتح نفق رفح بين سيناء وقطاع غزة. كما ناقش الجانبان أيضًا احتمال المصالحة بين فتح وحماس في غزة. وفي مايو 2011 ، تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، تحت رعاية مصر، كما تم فتح معبر رفح بعد فترة استمرت أربع سنوات.⁽³⁾

وتجدر الإشارة إلى أن السلوك المصري الداعم والمؤيد لبعض القضايا العربية "مثل القضية الفلسطينية" كان سلوك حذر، حيث ظلت مصر تؤيد في تلك الفترة القضية الفلسطينية لكن بشئ من الحذر، إذ أعلنت فتح معبر رفح بشكل دائم بعد الدراسات والآليات ومعايير اللازمة لذلك، وفي الوقت نفسه شددت المؤسسة العسكرية وجودها على الحدود مع غزة، خوفاً من تسلل مهربين أو تهريب أسلحة.⁽⁴⁾

¹ -Fazzur Rahman Siddiqui, "Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising", Issue Brief, Indian Council of World Affairs, New Delhi, 8 September 2016, p4.

² -ياسر محمد علي، "دور المؤسسة العسكرية في ثورة 25 يناير 2011"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2013، ص 117.

³ -Fazzur Rahman Siddiqui, "Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising", Op.cit, p 4.

⁴ -ياسر محمد علي، "دور المؤسسة العسكرية في ثورة 25 يناير 2011"، مرجع سابق، ص ص 114-116.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وقد رأى بعض المحللين أن إنشغال المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال فترة حكمه بقضية الأمن قد إنعكس على السلوك المصري⁽¹⁾، وذلك من خلال أمررين مختلفين، فمن ناحية أولى ترتب على ذلك تراجع الدور المصري في مختلف ميادين العمل الخارجي وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، والتي تمثل المجال الحيوي للأمن القومي المصري.⁽²⁾

ومن ناحية ثانية ترتب على هذا الإنغال من جانب المجلس العسكري تزايد دور وزارة الخارجية والتي عملت على صياغة تفاصيل هذا التوجه العام في المجال الخارجي وذلك إستجابة لضغوط الشعب، بالإضافة إلى تزايد دور الفاعلين المحليين في التأثير على السلوك الخارجي للدولة على نحو غير مسبوق، خاصة وأن الدولة إنشغلت طوال هذه المرحلة بالعديد من المشكلات والأزمات الداخلية، ومن ثم فإنه من الناحية الشكلية كان دور رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة محمد حسين طنطاوي مرتبط بتحديد الخطوط العريضة فقط للتحرك الخارجي، وهو ما سمح لوزارة الخارجية بالإضافة إلى بعض الكيانات المحلية (مثل قوي الشارع، جماعة الإخوان المسلمين، القوي الثورية) بممارسة تأثيراتها والتعبير عن رؤيتها لعلاقات مصر الخارجية، حتى إن زيارات الوفود الأجنبية الرسمية التي استقبلتها مصر في تلك المرحلة بعد تنحي مبارك، كانت تلتقي إلى جانب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بمثلي القوي الثورية وبجماعة الإخوان المسلمين، وإتضح تأثير هذه الكيانات المحلية في السلوك الخارجي المصري في الواقعة الشهيرة المتعلقة بالإعتداء على مقر السفارة الإسرائيلية في القاهرة في سبتمبر 2011، بعد اعتداءات متكررة على الجنود المصريين علي الحدود مع إسرائيل، حيث بدأ المتظاهرون بتحطيم الجدار الذي يحفي مقر السفارة ثم إقتحام أحد الشقق التابعة لها في نفس المبني، وقد تلا ذلك مغادرة السفير الإسرائيلي القاهرة والنظر في اختيار مقر آخر للسفارة الإسرائيلية، وهو ما يعتبره المتظاهرون إنجاز لم تنجح في تحقيقه سياسات الحكومة، وبالتالي فإنه من الناحية الظاهرة فقط لم يعد السلوك الخارجي المصري من الأمور التي ينفرد بها الرئيس بل أثرت فيه قوي محلية بشكل أو بأخر⁽³⁾.

وعند تحليل سلوك المجلس الأعلى للقوات المسلحة تجاه سوريا، نجد أنه قد تغير من الصمت إلى الحياد وذلك على النحو التالي:

¹ - محمد سمير الجبور، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإسكندرية، 2014، ص 123.

² - محمد شريف بسيوني ، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشرقاوى للنشر، القاهرة، ط1، 2012، ص 63.

³ - إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 – 2015"، المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد السياسي، 2016، ص 566-567.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

بدايةً نشير إلى أن المجلس العسكري أراد توطيد العلاقات بين مصر وسوريا قبل نشوب الصراع فيها، فتم إرسال وفد مصرى برئاسة –اللواء مراد المواتي – (مدير المخابرات المصرية آنذاك) إلى سوريا في 17 مارس 2011 ولكن كانت الثورة السورية قد أطلقت شرارةها الأولى مما أدى إلى تجميد التحرك المصري.⁽¹⁾ وتتجذر الإشارة إلى أن المجلس العسكري ظل صامتاً عن ما يحدث في سوريا مع بداية الأحداث، حيث إكتفى بمراقبة ما يحدث دون تدخل، خاصة في ظل عدم وضوح خريطة المعارضة السورية ، وفي ظل إنشغال المجلس الأعلى بتأمين الحدود مع ليبيا بعد تفجر الحرب المسلحة فيها، لذا إقتصر السلوك المصري في البداية على نصح النظام السوري بالقيام بإصلاحات عاجلة والتأكيد على ضرورة الحفاظ علي الدولة المركزية في سوريا.⁽²⁾

وبالتالي فإن ما حدد شكل السلوك المصري تجاه سوريا خلال فترة الحكم العسكري أمران:

الأول: وهو تبني عقيدة الحفاظ علي سيادة الدولة وبقاء وتماسك الجيش السوري.

الأمر الثاني: وهو عدم الإهتمام الكبير بقضايا الخارج في بداية حكم المجلس العسكري، وذلك نتيجة الإن شغال بالأوضاع الداخلية وترتبط علي ذلك أن المواقف المصرية من الصراع في سوريا كانت مواقف عامة (الدعوة إلى حل سياسي للصراع في سوريا يحافظ على تطلعات الشعب، مع الرفض المطلق لأى عمل عسكري خارجي).⁽³⁾

لكن منذ مطلع أغسطس 2011 طرأت مستجدات أخرى على مستوى الداخل السوري بتصعيد نظام الأسد للعنف ضد المحتجين وعدم الاستجابة لدعوات الإصلاح الداخلية والخارجية، كما ازدادت حدة مواقف القوى الإقليمية والدولية من الصراع بفعل تدهور الوضع الإنساني داخل سوريا، بالإضافة إلى تصاعد الانتقادات والعقوبات الدولية على النظام السوري ورموزه من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه الذي بدأ فيه بوادر تحول في الموقف الخليجي من الصراع.⁽⁴⁾

وفي هذا السياق تبلور الموقف المبدئي المصري بعد فترة طويلة من الصمت، برفض الحلول الأمنية، والذي تبلور ضمن فعاليات الجامعة العربية، حيث أيدت القاهرة دعوة الأمانة العامة

¹- رباب المرسي وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة (سوريا-اليمن-ليبيا) من 2011 حتى الآن"، مشروع بحثي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 15/7/2017 على الرابط: <https://democraticac.de/?p=47703>

²-إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015"، مرجع سابق، ص 585.

³-أشرقت أحمد عرفات مهدى، العلاقات المصرية – الإيرانية من الفترة 2011 – 2016، مشروع بحثي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 3 أغسطس 2016 على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=35024>

⁴-رباب المرسي وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة"، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

بداية أغسطس عام 2011 للنظام السوري إلى البدء بمرحلة الإصلاحات السياسية وإيقاف القتل للحيلولة دون تدويل الصراع. وفي الشهر التالي في منتصف سبتمبر 2011 ، قبلت القاهرةمبادرة العربية الأولى التي دعت إلى سحب الجيش من المدن ووقف العنف وإجراء حوار مع المعارضة، ثم جاء قرار الجامعة في 12 نوفمبر من العام نفسه ليقضي بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، وسحب السفراء العرب من دمشق، وهو الموقف الذي اكتفت مصر بالإعتراض عليه، حيث كانت أكثر تحفظاً تجاه أية مواقف عقابية ضد النظام السوري، بينما قبلت بعد أربعة أيام قرار الجامعة بإرسال بعثة مراقبين عربية من أجل تقصي الحقائق، وبعد التوجه إلى مجلس الأمن الدولي واصطدام مشروع القرار العربي بالفيتو المزدوج الروسي الصيني، تبنت مصر في هذه المرحلة نفس مواقف الجامعة العربية، والتي كان من ضمنها قرار الجامعة، الذي طالب بإنهاء مهمة بعثة مراقبى الجامعة العربية في سوريا، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، وفتح قنوات الاتصال مع المعارضة السورية وتوفير كل وسائل الدعم لهم ودعوة كل الدول إلى وقف كل أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلى النظام السوري.⁽¹⁾

ثم قبلت مصر إقتراح الجامعة العربية بمبادرة ثانية للحل في سوريا في يناير عام 2012 والتي تدعوا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتفويض الرئيس بشار الأسد صلاحياته الكاملة لمنأبه فاروق الشع. ولم تكن القاهرة لاعباً رئيسياً في صياغة قرارات الجامعة العربية وتوجهاتها آنذاك نتيجة أوضاعها الداخلية التي أثرت سلباً على أداء وزارة الخارجية، حيث كانت قيادة المنظومة العربية في ما يتعلق بسوريا محصورة بين الرياض والدوحة.⁽²⁾

ويمكن وصف الموقف المصري بأنه الأضعف بين المواقف الإقليمية والدولية في حينه، بل يمكن القول انه كان رد فعل واثبات حضور وليس بداية لموقف مبني على رؤية استراتيجية تتسمق مع أهمية سوريا، وهو ما جعل البعض يصف الموقف المصري في هذه المرحلة بأنه اقرب إلى الانحياز للنظام السوري، كما يمكن القول إن موقف مصر في تلك الفترة كان جزءاً من تطورات الموقف العربي الذي تحركه قطر وال السعودية، ولم تكن هناك مبادرة مصرية تعبّر عن وجهة نظر مصر في الصراع ولا عن مصالحها في سوريا إلا فقط في حدود التعبير عن أهمية الإبقاء على الدولة والجيش.⁽³⁾

¹- المرجع السابق.

²-أشرق أحمد، "العلاقات المصرية - الإيرانية من الفترة 2011 – 2016"، مرجع سابق.

³-رباب المرسي وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة"، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2-السلوك المصري خلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي:

كانت هناك العديد من المخاوفمنذ وصول الرئيس مرسي للحكم من حدوث تغير في السياسة الخارجية المصرية.⁽¹⁾ وبالفعل بدأ النظام يعيد تحديد حلفائه وأعدائه الرئيسين.⁽²⁾.

وتتجدر الإشارة إلى أن سلوك السياسة الخارجية للرئيس مرسي كان موجه لتغيير الوضع القائم، على عكس السلوك الخارجي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن قبله مبارك اللذين كان يسعian دائمًا لاحفاظ علي الوضع الراهن، وبالتالي إتجه للبحث عن حلفاء غير تقليديين لمصر لدعم نظام حكمه، ولكنه رغم ذلك حافظ علي علاقات مصر ومعاهداتها مع حلفائها التقليديين، وبالتالي لم تكن رحلاته الأولى إلى الولايات المتحدة أو أوروبا، ولكن إلى إثيوبيا والمملكة العربية السعودية والصين وإيران، إضافة إلى ذلك فإنه خلال قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا أكد مرسي علي أهمية إفريقيا البارزة لمصر⁽³⁾. وتجلّي هذا في قيام الرئيس الأسبق بزيارات خارجية عديدة، والتي رأى البعض أن هدفها رغبة مرسي في هذا هو الحصول علي إعتراف بحكم التيار الإسلامي، ولكن تحرّكاته تلك من وجهة نظر البعض لا تشير إلى أن هناك تغييرات جذرية في السياسة الخارجية لمصر الثورة عن تلك التي كان يتبنّاها نظام حسني مبارك، إذ كانت مصر تحرص على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، فضلًا عن تأكيد مسؤولين مصريين حرص مصر على إحترام المعاهدات مع إسرائيل.⁽⁴⁾

كما أن هناك بعض الباحثين الذين أشاروا إلى أن حكومة الرئيس مرسي لم تستطع التأثير بشكل كبير على السياسة المصرية رغم التعديلات العميقه التي قام بها الرئيس مرسي، وذلك لأن سلوك السياسة الخارجية لمبارك ظل لأكثر من 30 عاماً قائماً على ثلاثة ركائز أساسية: بناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، والحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، وتعزيز أمن الدول العربية في الخليج، علاوة على ذلك غالباً ما ألقت الرئاسة المؤسسات الأمنية بظلالها على

¹-Stefanie Felsberger,"The Future of Egyptian Foreign Policy – To What Extent Will Egypt's Foreign Policy Change Under President Morsi?", **Research**, Austria Institute for Europe and Security Policy, Vienna, Austria, April 2012, p1.

²- Barry Rubin, "Understanding the Muslim Brotherhood", **Research**, Foreign Policy Research Institute, U.S, Philadelphia, June 2012, p4.

³-Janis Grimm and Stephan Roll, "Egyptian Foreign Policy Under Mohamed Morsi", **Research Paper**, Foundation Science and Politics German Institute for International and Security Affairs, Berlin ,November 2012, p1.

⁴- عمرو عبد العاطي، "السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير: بين الاستمرارية والتغيير"، سياسات عربية، العدد 3، يوليو 2013، ص 88-87.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

تأثير وزارة الخارجية في عملية صنع السياسات ومن ثم لم يتمكن الرئيس الأسبق من تغيير هذه الركائز بشكل جذري، وبالتالي فإنه على الرغم من أن سلوك السياسة الخارجية لمصر في ظل مرسي خضع لتغييرات متواضعة، إلا أن الأسس الرئيسية للسياسة الخارجية ظلت ثابتة، وذلك لأن سقوط مبارك قد آثار ردود فعل متباينة من الزعماء الإقليميين، الذين كان معظمهم يتمتع بتحالف قوي مع الرئيس الأسبق حسني مبارك ، وليس لديهم ثقة في النظام الجديد، وبالتالي ليس لديهم يقين في مستقبل مصر السياسي والاقتصادي.⁽¹⁾

وتؤكد بعض الدراسات أن الرئيس الأسبق محمد مرسي حاول أن يواجه المعضلة التي كانت تواجه سلوك السياسة الخارجية المصرية بشكل دائم، والمتمثلة في إيجاد توازن في هوياتها الثلاث (العربية والإفريقية والأوروبية عبر البحر المتوسط)، حيث حاول المحافظة علاقات جيدة مع العديد من الدول العربية وخاصة دول الخليج، إذ أكد لحكام المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى أن مصر ترى أن هذه الدول هي مصدر حاسم للمعونـة والإستثمار وموطنـاً للملايين من العمال المصريـين، وفي نفس الوقت حافظ على توطـيد عـلاقات جـيدة مع قطر التي دعمـت جـماعة الإـخوان سواء من خلال الدـعم المـادي، أو من خـلال قـناة الجـزـيرـة القـطـرـية، حيث تؤكـد بعض الـدراسـات أن مرـسي من خـلال عـلاقـاته مع قطر بـالإـضـافـة إـلـى تـركـيا وإـيرـان كان يمكن أن يـشكـل تحـالـفـاً إـقـلـيمـياً جـديـداً محـتمـلاً لـمواـجهـة التـهـديـدـاتـ الـخـارـجـيـة⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك حاول مرسي إتخاذ خطوات لتأسيس علاقات قوية مع الدول الإفريقية، وذلك من خلال مشاركته في قمة الإتحاد الإفريقي، خاصة أنه كان أول رئيس مصر يشارك في إجتماع الإتحاد الإفريقي منذ عام 1995، وأكـدـ فيـ هـذـاـ الإـجـتمـاعـ الذـيـ إنـقـعـدـ فيـ أـديـسـ أـبـابـاـ عـلـيـ أهمـيـةـ إـفـريـقيـاـ الـبارـزةـ لـمـصـرـ، وـتـأـكـيـدـ عـلـيـ أـنـهـ شـرـيكـ إـسـترـاتـيـجيـ لـمـصـرـ، كـمـ حـاـوـلـ حـفـاظـ عـلـيـ عـلـاقـاتـ قـوـيـةـ معـ الغـربـ منـ خـالـلـ زـيـارـاتـهـ الـتيـ أـكـدـ فـيـهاـ عـلـيـ ضـرـورـةـ إـقـامـةـ عـلـاقـاتـ بـنـاءـةـ مـتـبـادـلـةـ، خـاصـةـ فـيـ ظـلـ تـأـكـيـدـهـ عـلـيـ الدـورـ القـويـ لـلـغـربـ فـيـ دـعـمـ الإـقـتصـادـ المـصـرـيـ⁽³⁾.

وبـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ فقدـ حـاـوـلـ إـقـامـةـ عـلـاقـاتـ معـ طـهـرـانـ، وـتـجـليـ ذـلـكـ مـنـ خـالـلـ زـيـارـتـهـ لـطـهـرـانـ لـحـضـورـ إـجـتمـاعـاتـ حـرـكـةـ عـدـمـ الإـنـحـيـازـ فـيـ أـغـسـطـسـ 2012ـ، الـتيـ دـعـاـ فـيـهاـ إـلـىـ تـشـكـيلـ مـجـمـوعـةـ

1-Ahmed Morsy, "Morsi's Un-Revolutionary Foreign Policy", Research, Center for Security Studies, Switzerland, p1.

2- Housam Darwisheh, "Regime Survival Stratiges and the Conduct of Foreign Policy in Egypt", Op.cit, pp52-55.

3-Mehmet Ozkan, "Egypt's Foreign Policy under Mohamed Morsi", Middle East Analysis magazine, Center for Middle Eastern Strategic Studies, Ankara, Turkey, Vol: 5, No: 51, March 2013, p12, pp15-16.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إقليمية تتكون من تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر للتتوسط في الصراع الدائر في سوريا، ولكن سرعان ما توترت العلاقات بعد رفض الأجهزة الأمنية المصرية هذه العلاقة بإعتبارها تهدد المساعدات الاقتصادية من دول الخليج، كما عزز مرسي العلاقات مع حزب العدالة والتنمية التركي، حيث رأى في تركيا حليف إستراتيجي محتمل خاصة في ظل دعمها للإخوان، وإشتراكها مع مصر في وجهات النظر في العديد من القضايا الإقليمية مثل "القضية السورية والقضية الفلسطينية".⁽¹⁾

ومما سبق نستنتج أن السلوك الخارجي للرئيس مرسي تميز بعدة سمات رئيسية نبرزها على النحو التالي⁽²⁾:

1-تمثلت السمة الأولى: في إعادة توجيه السلوك الخارجي للدولة تجاه إقليم الشرق الأوسط على نحو يخدم مصالح نظام حكمه، حيث تم إعادة تشكيل السلوك المصري تجاه دول الخليج وسوريا وإيران وتركيا بشكل أدخل مصر في نمط تعاون وتنسيق مع تركيا وقطر علي حساب علاقتها مع حلفاء إستراتيجيين لها مثل المملكة العربية السعودية.

2-تشير السمة الثانية: علي وجه الخصوص إلى إنشاء كيانات موازية تم تضخيم دورها في عملية صنع السياسة الخارجية وربما تنفيذها، مما همش دور المؤسسات الرسمية خاصة وزارة الخارجية، فيرى البعض أنه في فترة الرئيس الأسبق كان كلاً من مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية عصام الحداد والمهندس خالد القزاز مستشار الرئيس للشئون الخارجية، بالإضافة إلى السفير محمد رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية هم من يديروا الملفات الرئيسية في السياسة المصرية علي نحو جعل وزارة الخارجية تلعب دور بروتوكولي في معظم الملفات.

3-تعلقت السمة الثالثة: بالسعى لتوظيف أعمال مراكز الفكر في دعم السياسات الخارجية للنظام السياسي القائم علي نحو يعالج مشكلة عدم وجود خبرة لدى جماعة الإخوان في ممارسة الحكم خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، وعلى نحو يعالج أيضاً إشكالية عدم الاعتماد علي الدراسات أو الإستشارات الأكاديمية في صنع السياسة الخارجية.

4-إضفاء الطابع الإيديولوجي علي السياسة الخارجية المصرية خلال هذه الفترة، وهذا ظهر بوضوح في الخطابات ذات الطابع الديني، وتعتبر هذه السمة من أهم سمات هذه المرحلة.

1- Housam Darwisheh, "Regime Survival Strategies and the Conduct of Foreign Policy in Egypt", Op.cit, pp53-55.

2-إيمان رجب وأخرون ، التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 – 2015 ، مرجع سابق، ص ص 591-592

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ورغم هذه السمات الجديدة في صنع السياسة الخارجية إلا أنه برزت مجموعة من التحديات التي أثرت على السلوك المصري الخارجي خلال هذه الفترة ومنها^(١):

١- تبلور بيئة إقليمية تتالف من دول فاشلة:

تدهورت البيئة الجغرافية الإستراتيجية لمصر منذ عام 2011 حيث أصبحت الدولة محاطة بدول هشة مثل: ليبيا والسودان والمشرق العربي بأكمله ، بما في ذلك العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وقد أدى ذلك إلى زيادة هشاشة مصر وتعرضها للتهريب الهائل للأسلحة إلى أراضها، ومما زاد الصعوبات التي تواجهها مصر هو خفض السودان من شراكته مع مصر فيما يتعلق بالقضايا المهمة المتعلقة بالنيل بينما كان يحاول أيضاً استغلال ضعف مصر من خلال المطالبة بإعادة فتح شلاتين وحليب، كذلك فإن ليبيا ضغطت على مصر لتسليم اللاجئين السياسيين الليبيين والحد من توظيف العمال المصريين في ليبيا، ونتيجة لذلك تراجعت فاعلية دور مصر في المنطقة بشكل كبير.

٢- تراجع دور مصر الإقليمي التقليدي (ضعف التحالف بين مصر والخليج):

فقد وصل التحالف الخليجي المصري - أحد الركائز الرئيسية لسياسة مصر الخارجية على مدى العقود الأربع الماضية - إلى أدنى نقطة خلال رئاسة مرسي، فباتت العلاقات بين مصر وال السعودية على سبيل المثال ضعيفة، فلم تنظر دول الخليج إلى الرئيس مرسي على أنه حليف إستراتيجي مستقبلي لها وذلك نتيجة عدم ارتياح هذه الدول لصعود تيار الإسلام السياسي في مصر المنافس لسياساتها من وجهة نظرها، ومما زاد من هذا التوتر هو توجه الرئيس مرسي الذي أراد تغيير حلفاء مصر التقليديين "الولايات المتحدة والغرب" بـ"الحلفاء المسلمين" يدعموا نظام حكمه "تركيا وإيران وقطر" ، وهو ما آثار غضب المملكة العربية وبعض دول الخليج الأخرى، خاصة علاقاته مع إيران. كما أن زيارات الرئيس الأسبق في البداية لم تكن إلى الولايات المتحدة أو إلى الغرب بل إلى الدول الإفريقية "مثل إثيوبيا" والقوى الإقليمية "مثل تركيا وإيران" مما آثر على التعاون والتنسيق بين مصر وبعض هذه الدول. وفي الواقع ، كانت العلاقات المصرية الخليجية القوية هي التي سمحت لمصر بالتلغلب على رد الفعل العربي السلبي لتوقيعها على معايدة السلام عام 1979 مع إسرائيل، وهي التي مكنت مصر وبعض دول الخليج من الانضمام إلى اتحاد خلف استراتيجية

^١ -Abdel Menem Said Aly , "Post-Revolution Egyptian Foreign Policy" (U.S: Waltham, Middle East Brief, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, No. 86, November 2014, p2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

واحدة لتحرير الكويت في عام 1991 وساعدت في لتشكيل تحالف ضد الميلو المهيمنة لإيران في الخليج وخارجها ، وللمساعدة في إدارة عملية السلام العربية الإسرائيلية في التسعينيات.

3-انخفاض حاد في ثقة الغرب بمصر:

بعد فترة قصيرة من الحماس تجاه الربيع العربي بدأت دول الغرب تشكك في قدرة مصر على العمل كعامل استقرار في المنطقة، وتدهورت ثقتها بعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة. وهكذا تم تخفيض مكانة مصر، على حد تعبير الرئيس باراك أوباما من "حليف استراتيجي" إلى "لا حليف ولا عدو". وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي افتقراً أن جماعة الإخوان المسلمين ستواصل تحريك مصر نحو المزيد من الديمقراطية وستلتزم بمعاهدة السلام مع إسرائيل. إلا أنه مع ذلك كانت هناك دائماً عدم ثقة من جانب الولايات المتحدة في قدرة مصر على القيام بالحفاظ على ثوابت السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس مرسي.⁽¹⁾

4-انخفاض مكانة مصر في الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية :

لعقود من الزمان، نجحت سياسة مصر الخارجية في تأمين مكانة مهمة للبلاد في داخل مختلف الأوساط العربية والإفريقية والإسلامية وذلك من خلال المشاركة في المنتديات الدولية مثل حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي. وقد تراجع ذلك في أعقاب أحداث يناير وما تلاها من وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة. حيث أن صورة مصر كدولة قومية ومدنية ومتعدلة قد تراجعت وسادت رؤية جديدة وهي أن نظام الحكم في مصر أصبح غير مستقر ومحظوظ دينياً. حيث كان يُنظر إلى مصر على نحو متزايد في هذه الفترة على أنها توفر ملاذاً آمناً للجماعات الراديكالية وحتى الإرهابية. ونتيجة لذلك ، تحولت مكانة مصر وإنخفضت بسبب كونها دولة غير مستقرة.

5-الفشل في الانضمام إلى البريكس:

في محاولة لتحسين مكانتها الدولية، حاولت مصر خلال عهد مرسي الانضمام إلى التحالف الذي يضم كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا فيما يُعرف "البريكس" (BRICS) - التي تسعى إلى العمل خارج النطاق الغربي "الدول الغربية" الذي يخضع لهيمنة الدول الغربية وتفادي ما يمكن أن تفرضه الدول الأوروبية من قيود. عبر زياراته لهذه البلدان خلال فترة ولايته القصيرة ، حاول مرسي إقناع هذه الدول بقبول مصر بين صفوفها. ولكن فشلت

1- Ibid, p3.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

جهوده في ذلك، ليس فقط بسبب ضعف أداء مصر الاقتصادي ولكن أيضاً بسبب الطابع الأساسي للنظام السياسي الجديد في البلاد وبسبب هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على السياسة المصرية. وكان التخوف الأساسي من روسيا التهديد من قبل العديد من الحركات الإسلامية.¹

6-شاشة تحالفات مصر الجديدة:

فقد حاول الرئيس محمد مرسي تشكيل تكتل جديد يتكون من مصر وقطر وتركيا. لكن التشابك التركي في سوريا والاحتجاجات التي قامت في إسطنبول في يونيو 2013، جعلت أنقرة أكثر عرضة للخطر مما أدى إلى صعوبة أن تكون شريكاً إقليمياً دولياً قوياً. وبالتالي كان مثل هذا التحالف هشاً على أي حال ، نظراً لصغر حجم قطر ومصالح تركيا المتنوعة والمتضاربة في كثير من الأحيان في أوروبا وأسيا الوسطى والشرق الأوسط.

7-التحدي الإثيوبي لحقوق مصر في مياه نهر النيل:

من أهم ما حدد منظرو مفهوم الأمن القومي المصري من مصادر تهدد أمن البلاد هو تهديد مياه النيل الذي يعتبر شريان الحياة المائية في مصر، ورغم ذلك قد تم تجاهل التهديدات التي تحدق في هذا المجال إلى حد كبير من قبل مخططي السياسة المصرية على مدى العقود القليلة الماضية، مما سمح لدول حوض النيل ببناء تحالف يهدد بتقويض المصالح المصرية من خلال اتفاق جديد يحل محل اتفاقيات السابقة الموقعة مع مصر في عام 1902 ، 1929 و 1959. وعلى الرغم من أن خلافات مصر مع دول حوض النيل لم تبدأ مع أحداث يناير 2011 ثم وصول مرسي لاحقاً إلى السلطة، فإن هذه التطورات زادت من تعقيد علاقات مصر مع هذه الدول. وهكذا، شعرت إثيوبيا أنها يمكن أن تمضي قدماً في بناء سد النهضة على النيل الأزرق، مما قد يقلل من كمية المياه المتاحة لمصر وقدرتها على توليد الكهرباء من سد أسوان. وقد شجعت خطوة إثيوبيا بدورها دول حوض النيل الأخرى على استكشاف إمكانيات مشاريع أخرى على النيل دون طلب موافقة مصر. وبالتالي أصبح كابوس الحرمان من المياه في مصر أقرب من أي وقت مضى إلى حقيقة واقعة.

8-تعريض معايدة السلام المصرية الإسرائيلية للخطر:

1-Ibid, pp3-4.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

على الرغم من أن الرئيس مرسي بذل كل جهد ممكن لحفظ على معايدة السلام المصرية الإسرائيلية، إلا أن العديد من الإسرائيليين كانوا قلقون من الآثار طويلة المدى للعلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس. مما زاد من عدم إرتياح إسرائيل، خاصة بعد استمرار تشغيل أنفاق غزة وسيناء، وذلك في ظل تصاعد العديد الإرهابيين عبر الحدود إلى سيناء. بالإضافة إلى الهجمات الأكثر توافراً على رجال الأمن المصريين في شبه جزيرة سيناء، والتي زادت من المخاوف بشأن العلاقات المصرية الإسرائيلية.⁽¹⁾

وعند تحليل سلوك مصر تجاه سوريا خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي تجده تغير من استخدام دبلوماسية الحل السلمي إلى الدعوة إلى إسقاط النظام على النحو التالي:

تؤكد العديد من الدراسات أن الرئيس الأسبق محمد مرسي تعامل مع هذا الصراع على أنه فرصة لتوطيد نمط التعاون والتنسيق الجديد الذي عمل على تشكيله منذ وصوله للسلطة، عن طريق طرح مبادرات تتقاطع مع مصالح قطر وتركيا والولايات المتحدة الأطراف في ذلك التحالف، بالإضافة إلى القوى الإقليمية الأخرى التي تقاطعت مواقفها مع هذه الدول الثلاث "مثل السعودية"، حيث عبرت المبادرة الإقليمية" التي طرحتها النظام المصري آنذاك عما يريد، وتري بعض الدراسات أن السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا شهد في تلك الفترة ما يمكن تسميته " بإعادة توجيهه" لتكون أكثر تقاربًا من السلوك القطري والتركي والسعودي تجاه الصراع.⁽²⁾ وهي عملية مررت بعدة مراحل كما يلي:

-المراحل الأولى: تجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة لم تشهد تغييرًا عن الموقف العام المصري أثناء حكم المجلس العسكري فلم يختلف موقف الرئيس الأسبق مرسي عن موقف سابقيه وذلك في بداية فترة حكمه حيث تبلور موقفه حول الدعوة إلى حل الصراع السياسي بشكل سلمي ورفض التدخل العسكري، وتدعم المعارض في نيل مطالبها، الدعوة إلى وقف العنف بكافة أشكاله، كما اندفعت السلطة الجديدة في مصر إلى أبعد الحدود في الانحياز لـ مواقف القوى الإقليمية المناهضة لنظام السوري وتحديداً قطر وتركيا والاشادة بالدور الروسي والإيراني في حل الصراع.⁽³⁾

¹ Ibid, p4.

² -رباب المرسي وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة"، مرجع سابق.

³ -إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015"، ص 602.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

المراحل الثانية: وتعلقت هذه المرحلة بإتجاه الرئيس مرسى للرهان على الحل الإقليمي في سوريا وهو ما عبرت عنه مبادرة "الرباعية الإقليمية" التي طرحها بعد زيارته الرياض في أغسطس 2012، والتي تضم كلاً من مصر وال سعودية وإيران وتركيا، حيث تقوم كل من مصر وال سعودية بدور المراقب وال وسيط إذا تطلب الأمر ذلك، في حين تقوم تركيا بممارسة الضغوط على المعارضة من أجل تقديم تنازلات بهدف التقارب بينها وبين النظام السوري، وتقوم إيران بالضغط على الأسد من أجل تقديم تنازلات من جانبه بهدف التقارب بينه وبين المعارضة، وبالتالي تبني المقترن المصري الحل الإقليمي القائم على الحوار كمدخل لتسوية الصراع في سوريا، وقد طرح الرئيس مرسى هذه المبادرة بالإتفاق مع ملك السعودية آنذاك الملك عبد الله بعد فشل قمة مكة التي كانت تضم بالإضافة إلى مصر وال سعودية كلاً من تركيا وإيران والتي كان من المفترض أن يناقش فيها قضية إسقاط نظام بشار الأسد وإجراء انتخابات حرة ودخول قوات دولية وإسلامية تشرف على الأمان، وهو رفضه لإيران جملة وتفصيلاً.⁽¹⁾

وبالتالي واجه كلاً من النظام المصري وال سعودي ضرورة عقد مبادرة يتم تناول هذه المسألة فيها خاصة بعد الترويج الذي سبق القمة بخصوص هذه المسألة ومن هنا جاءت المبادرة الرباعية، وتتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك إتفاق بين الملك عبد الله والرئيس مرسى على هذه المبادرة خاصة وان طرح مرسى لهذه المبادرة جاء بعد زيارته لل سعودية وذلك للتغطية على ما تم الترويج له قبل القمة، وأنضم كلاً من إيران وتركيا إلى هذه المبادرة جاء نتيجة إدراك كلاً من مصر وال سعودية أن الحل في سوريا يجب أن يتضمن كلاهما في أي تسوية للصراع، وهو توافق واقعي بالنظر إلى تعقيدات الصراع في سوريا، وذلك علي عكس الموقف الأمريكي حينها الذي كان رافضاً مشاركة إيران في أي مؤتمر خاص بسوريا، وكان هذا المقترن يضمن دور مصر في الصراع في سوريا بشكل لا يتعارض مع ما يستقر عليه السلوك المصري طوال الفترة الماضية والقائمة على أولوية الحل السلمي ورفض التدخل الدولي، ولكن تشير ردود فعل قوي الإسلام السياسي التي كانت متحالفة مع النظام السياسي في ذلك الوقت إلى وجود ضغوط من أجل تغيير هذا السلوك، بإتجاه تبني الدعوة إلى تسليح المعارضة وهو الأمر الذي رفضه قوي المعارضة الأخرى.⁽²⁾

1- إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 - 2015"، ص 602-603.

2- المرجع السابق، ص 603-604.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ورغم أهمية هذه المبادرة من حيث تأكيدها على أهمية الحل الإقليمي للصراع في سوريا، فإن الخلافات بين إيران، الحليف الاستراتيجي والثابت للنظام السوري والرياض المؤيدة لرحيل الأسد الرئيس الأسد والمعادية لطهران، لم تساعده في تحقيق أي تقدم.⁽¹⁾

وبالتالي فشلت المبادرة التي قدمها الرئيس مرسي في تحقيق نتائج ولم يقدم مرسي بشكل واضح أي مقتراحات أخرى غيرهذا الإقتراح.⁽²⁾

وبالتالي فإنه على الرغم من التوافق الظاهر بين النظامين السعودي والمصري حول ضرورة التخلص من نظام بشار إلا أن رفض إيران لذلك هو الذي أدى إلى فشل المبادرة. إضافة إلى ذلك فهناك دراسات تؤكد عدم رغبة السعودية في رحيل الأسد ويرجع ذلك لسببان: أولاً: أن السعودية تخشي من التغيرات التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي، خاصة إذا نجح جماعة الإخوان المسلمين في الصعود إلى الحكم في سوريا، وبالتالي رأت السعودية أن نظام حزب البعث على الرغم من عيوبه الكثيرة فإنه أفضل من البديل الأخرى التي قد تصعد إلى الحكم كجماعة الإخوان المسلمين، ثانياً: أن السعودية تعتمد على سوريا ك وسيط بينها وبين إيران في الصراعات الطائفية التي تشهدها المنطقة، حيث عملت سوريا ك وسيط بينها وبين إيران في وضع حد للإحتجاجات التي شهدتها البحرين عام 2011، وذلك للحيلولة دون تفاقم الصراع في البحرين.⁽³⁾

وبناءً على هذه فقد دعمت السعودية نظام، حيث تؤكد بعض الدراسات أن السعودية قامت في بداية الثورة السورية بدعم نظام بشار بما يقرب من ستة مليارات ونصف دولار، كما أنها وضعت في أغسطس 2011 بالإشتراك مع الإمارات أربعة مليارات دولار بالبنك المركزي السوري.⁽⁴⁾

هذا بالإضافة إلى إمتناع وسائل الإعلام السعودية عن مهاجمة الأسد ونظامه حتى بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أن الرئيس السوري غير شرعي، ولكن رفض سوريا لمقترن الملك السعودي

¹ -Hicham Mourad, "Egypt and the Syrian conflict", **ahram online**, 5Mar 2014:

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/4/0/95928/Opinion/-Egypt-and-the-Syrian-conflict.aspx>

2- Janis Grimm and Stephan Roll, "Egyptian Foreign Policy under Mohamed Morsi", Op.cit, p4.

³ -Yehuda U. Blanga, "Saudi Arabia's Motives in the Syrian Civil War", **Middle East Policy**, Middle East Policy Council, Washington, No. 4, Winter .2017, p50.

⁴ -محمد عزت، "4 مليارات دولار وأشياء أخرى: الدور السعودي الكبير في إجهاض الثورة السورية"، مجلة ساسة بوست، ديسمبر 2016 على الرابط التالي:
<https://www.sasapost.com/saudi-arabias-secret-role-in-the-syrian-revolution>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

عبدالله والذي طلب بإنشاء لجنة مصالحة داخل سوريا برعاية سعودية مع ممثلين للنظام والمعارضة، بالإضافة إلى تشديد سوريا على علاقتها مع طهران وإستمرار قمع الأسد للمحتاجين، جعل السعودية تبني خطاباً معاذياً للأسد ومطالبها برحيله وبالتالي قامت السعودية بدعم المتمردين السلفيين في سوريا والذي كان من بينهم زهران علوش نجل رجل دين سعودي وهو أحد المفرج عنهم من قبل السلطات السورية بموجب قرار عام في يونيو 2011، والذي أسس بعد ذلك تنظيم لواء الإسلام الموالي للسعودية كتنظيم مناهض للأسد إضافة إلى دعمها للتنظيمات الأخرى التي كانت تدعمها قطر وتركيا (ما عدا الإخوان المسلمين) كالجيش السوري الحر، ولكن مثل هذا الدعم بشكل أو بأخر دعم لنظام بشار وإن كان بشكل غير متعمد من السعودية، فالإنتهاكات التي ارتكبها هذه التنظيمات دعمت خطاب الأسد وحلفاؤه الذين أكدوا أن الذين قاموا بالثورة في سوريا ما هم إلا جماعات إرهابية.⁽¹⁾

وعلى أية حال فتبني السعودية خطاباً يعارض الأسد لا يعني أنها ترغب في سقوطه ولكن رغبة منها في الضغط على الأسد لكي يقدم المزيد من التنازلات لها التي قد تساعدها من مواجهة النفوذ الإيراني أو للحد من هذا النفوذ، لكي تحافظ على مصالحها. وبالتالي يمكن أن تكون الأسباب سالفة الذكر التي دعمت السعودية من أجلها نظام الأسد سبباً في فشل المبادرة الرباعية التي تقتضي رحيل الأسد.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات ترى أن جدوى هذه المبادرة المصرية في ظل التفاعلات الإقليمية القائمة في الفترة الراهنة آندلاع، كانت لا تعنى الكثير بالنسبة لمسار الصراع الذي دخل عامه الثاني دون حسم بالنظر إلى العديد من المحاولات العربية والدولية التي قدمت حلولاً مختلفة أصطدمت جميعها برفض تام من قبل نظام الأسد كان آخرها فشل مهمة المبعوث الأممي كوفي عنان، إلا أن جدوى الطرح هنا كانت تعنى الكثير بالنسبة لمصر لاسيما على مستوى السلوك الخارجي في ظل رئاسة جديدة تختلف في مرجعيتها وفي أهدافها السياسية وربما في توجهاتها عن الرئاسة السابقة؛ فكانت هناك رغبة مصرية في الحضور على ساحة الحدث السياسي العربي من جديد، والتذليل لرؤساء مختلفة لطبيعة الدور العربي والإقليمي لمصر ما بعد أحداث يناير 2011، والتأسيس لمرحلة استعادة زمام الحركة السياسية العربية إقليمياً عبر الانخراط في "أخطر" صراع يواجه الأمن الإقليمي العربي وهو الصراع في سوريا، وذلك لما تعنيه

¹ - Yehuda U. Blanga, "Saudi Arabia's Motives in the Syrian Civil War", Op.cit, p51, p54.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

سوريا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي من ناحية، وللاستقرار في المشرق العربي من ناحية ثانية، ولإنهاء أو "تطويع" المشروع الإقليمي الإيراني في المنطقة من ناحية ثالثة.⁽¹⁾

وبالتالي فإن المبادرة المصرية آنذاك كانت تمثل فرصة لبعض الأطراف "كمصر وال السعودية وتركيا" بينما تمثل قيادة على الطرف الآخر "مثل إيران" والإختلاف هذا كان سبب فشل هذه المبادرة. لذلك كانت هناك محاولات من جانب مصر للتسليم بتطبيع العلاقات مع إيران مقابل تخلي إيران عن دعم نظام بشار، إلا أن إختلاف حسابات المكسب والخسارة بين الطرفين المصري والإيراني أدى إلى صعوبة عودة العلاقات بين إيران ومصر من ناحية وصعوبة تخلي إيران عن دعم بشار ومن ثم إختلافها جوهرياً مع مصر بشأن سلوكها خلال هذه الفترة في سوريا من ناحية أخرى.⁽²⁾

المراحل الثالثة: وفيها ظهرت صعوبة التوصل إلى حل سياسي من خلال مؤتمر جنيف-1 الذي انعقد في مارس 2012، والذي كان لا تنص على تنحي الأسد ولكنه إشتمل على خطة سلام لبدء عملية التفاوض بين الحكومة والمعارضة من أجل تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات والإلتزام بوقف إطلاق النار من قبل جميع أطراف الصراع وذلك تحت مراقبة الأمم المتحدة، وإطلاق سراح المعتقلين الذين شاركوا في الاحتجاجات وإيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة من الصراع، ولكن فشلت هذه الخطة في تحقيق أهدافها بسبب تمسك النظام بالحل الأمني واللجوء إلى العنف، بالإضافة إلى تأثير الخطة بتعقيدات الصراع الإقليمي على سوريا، إضافة إلى حالة الإستقطاب وعدم وجود توافق بين أعضاء مجلس الأمن.⁽³⁾

ومن هنا تبني الرئيس مرسي مواقف مؤيدة لمحاولات التدخل الدولي في سوريا من أجل إسقاط نظام الأسد، سواء أخذ شكل التدخل العسكري متعدد الأطراف، أو دعم المعارضة المسلحة تحت شعار "الجهاد في سوريا"، ومثل هذا التحول كان يعبر عن وجود مصلحة لنظام السياسي المصري آنذاك وكذلك كل من قطر وتركيا لضمان تمثيل ما لإخوان سوريا في المرحلة الانتقالية بعد الأسد، وقد ترسخت هذه المرحلة مع إنعقاد مؤتمر "الأمة المصرية لنصرة سوريا" الذي حضره الرئيس مرسي في 15 يونيو 2013، والذي قام خلاله بإعلان عن قطع العلاقات

¹- صافي ناز محمد أحمد، "الأزمة السورية والعلاقات المصرية الإيرانية في ضوء التفاعلات الإقليمية الراهنة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2 أكتوبر 2012.

acps.ahram.org.eg

²- المرجع السابق.

³- مرغاد سميه، "دور منظمة الأمم المتحدة تجاه الأزمة السورية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، عام 2015/2016، ص 126-128.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الدبلوماسية مع سوريا، وبالتالي أصبح الموقف المصري أكثر تقاطعاً مع المواقف المتشددة من النظام السوري، لاسيما الموقف الأمريكي الذي قام خلال هذه المرحلة بتسهيل تسليح المعارضة والضغط على المؤسسات الدولية من أجل التدخل العسكري لإسقاط نظام الأسد، ومثل هذا تحولاً في السلوك المصري مقارناً بالموقف المصري السابق، والذي كان يقوم على الحل السلمي، ورفض التدخل الخارجي، ومثل هذا التحول جعل مصر حينها طرفاً مباشراً في الصراع السنوي- الشيعي الدائر في الإقليم على ضوء الصراع في سوريا، خاصة وأن القوى الرئيسية التي ضغطت على مصر آنذاك تبني موقفاً دينياً معادياً لحزب الله والقوى الشيعية المؤيدة لنظام الأسد.⁽¹⁾

وقد أكدت بعض التحليلات أن مشكلة تحول مصر لطرف مباشر في الصراع السنوي- الشيعي خلال هذه المرحلة تكمن في أنه لم يكن هناك مصلحة حقيقة للدولة المصرية من الإنخراط في هذا الصراع على هذا النحو، ولكن من الممكن أن يكون ذلك نتيجة لرغبة الرئيس مرسي في محاولة كسب تدعيم علاقاته بالولايات المتحدة لضمان مساندتها له إذا ما حاول الشعب الثورة عليه.⁽²⁾

إضافة إلى هذا الموقف الداعي للتدخل الدولي في الصراع الدائر في سوريا فقد واصلت وزارة الخارجية تحركها على المستوى الدولي خاصة بعد التوافق الأمريكي- الروسي على عقد إجتماع جنيف 2- والذي ركز على آلية جمع فريقي النظام والمعارضة على طاولة واحدة لإيجاد الحل السلمي للصراع في سوريا وإمكانية تشكيل حكومة إنتقالية تدير البلاد وأن يظل الأسد في السلطة حتى نهاية ولايته عام 2014 إلى حين إجراء انتخابات حرة وتشكيل الجمهورية السورية الجديدة، ولكن هذه الخطة فشلت أيضاً مثل بسبب رفض بشار لها، لأنه لم يقبل التنازل عن صلاحياته إضافة إلى عدم نصح أي تسوية إقليمية أو دولية خاصة بالملف السوري مع استمرار الدعم الدولي للفريقين وفي ظل غياب أي دور دولي ضاغط بشكل جدي لفرض التسوية على الجميع.⁽³⁾

كما صرحت وزيرة الخارجية المصرية آنذاك كامل عمرو بتأييد مصر أي "عملية تفاوضية تضم ممثليين عن المعارضة السورية وممثليين عن النظام بهدف الإتفاق على تشكيل حكومة إنتقالية تدير سوريا بعد الأسد"، وظلت مصر حريصة على المشاركة في المجتمعات التي تُعقد من أجل مناقشة الوضع في سوريا ، ومن ذلك مشاركتها في الاجتماع الوزاري الذي عقد في الأردن في 23 مايو

1- إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015" ، مرجع سابق، ص 604-606.

2- المرجع السابق، ص 608.

3- مرغاد سميه، "دور منظمة الأمم المتحدة تجاه الأزمة السورية" ، مرجع سابق، ص 128-129.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2013، لمناقشة تفاصيل الصيغة التي سيتم طرحها في جنيف-2، وقد صاحب هذه المرحلة فتح مصر أراضيها للمواطنين السوريين الذين خرجموا من سوريا بسبب الصراع المسلح، كما قام الرئيس مرسى بإصدار قرار في سبتمبر 2012، بمساواة الطلبة السوريين بنظرائهم المصريين فيما يتعلق بالتكاليف الدراسية، فضلاً عن نشاط الجمعيات الخيرية في جمع التبرعات للسوريين الموجودين في مصر.⁽¹⁾

وتتجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين السوريين الموجودين في مصر قد بلغ في هذه المرحلة إسناداً لبيانات المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين حتى 16 مايو 2013، حوالي 922,66 ألف لاجئ سوري.⁽²⁾

خاتمة

تناول هذا الفصل هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا من (2011-2013) من خلال مبحثين، المبحث الأول، وتناول الصراع في سوريا وتداعياته على المصلحة القومية المصرية، والمبحث الثاني، وتناول المراحل التي مر بها السلوك المصري من الفترة 2011-2013، وتوصلنا إلى أن لسوريا أهمية خاصة بالنسبة لمصر، حيث تعتبر مصر الجيش السوري بمثابة الجيش الميداني الأول المصري، إضافة إلى وجود إتفاقية دفاع مشتركة بين البلدين، هذا بالإضافة إلى أن الجيش السوري يقاتل حالياً أعداء مشتركون بجانب الجيش المصري على رأسه تنظيم داعش، وبالتالي فإن الجيش السوري يحيي بجانب الجيش المصري الأمن القومي المصري بمحاربته الإرهاب الذي يهدد أمن مصر والمنطقة، وبالتالي فإن سقوط سوريا يهدد الأمن القومي المصري.

وإتضح من خلال شرح وتحليل المراحل التي مر بها السلوك المصري تجاه سوريا خلال هذه الفترة أن هيكل السلوك المصري يرتبط بمتغيرات قيادية، وفي فترة المجلس العسكري شهدت مصر سلوك يحافظ على علاقات مصر التقليدية وعدم إدخال أي تغييرات على السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الإنقاذية، وفي هذا الإطار إنحصر سلوكه تجاه سوريا على مطالبة الأسد القيام ببعض الإصلاحات السياسية ورفض التدخل العسكري لإسقاط الأسد، أما فترة الرئيس مرسى فقد شهد سلوك يهدف إلى تغيير توجه السياسة الخارجية المصرية علي نحو يعزز من شرعية حكمه، وفي هذا الإطار قام بالبحث عن حلفاء غير تقليديين لمصر، وقد أثر سلوكه هذا علي توجهه تجاه سوريا، حيث وجد أنه فرصه لتوطيد نمط التعاون الجديد الذي عمل علي

¹-إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015"، مرجع سابق، ص608.

²-خطة الإستجابة الإقليمية لسوريا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير، مايو 2013، ص3.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إقامة مع تركيا وقطر اللذان يدعمان نظام حكمه، كما أنه قام بطرح مبادرة تكونت من مصر وال سعودية وتركيا وإيران لحل الصراع ولكنها فشلت بسبب الإختلاف حول الحل بين السعودية وإيران، وبالتالي فقد أيد التدخل العسكري لإسقاط الأسد، وفي يونيو 2013 قام بإطلاق فكرة الجهاد في سوريا التي تم رفضها داخلياً، وبعدها سقط حكم مرسى في مصر الأمر الذي عمل تغير السلوك المصري بصفة عامة وتوجه سوريا بصفة خاصة كما سنرى في الفصل القادم.



الفصل الرابع

هيكل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا

(2018-2014)

مثلت أحداث يونيو 2013 وسقوط حكم الإخوان في مصر تغير في هيكل السلوك المصري بصفة عامة وتجاه سوريا بصفة خاصة، وذلك بعد دخول مصر في مرحلة تحول سياسي أخرى، والتي نتج عنها وصول المستشار عدلي منصور إلى سدة الحكم كرئيس مؤقت للبلاد أن يتم إجراءات انتخابات رئيسية في عام 2014، والذي عمل خلال فترة حكمه على تغيير شكل السلوك المصري الذي كان سائداً خلال فترة حكم الرئيس مرسى، حيث عمل على إعادة علاقات مصر التقليدية وعدم إقدامه على إحداث علي تغيير على هذه العلاقات، وهذا الإتجاه أثر على توجهه تجاه سوريا كما سيأتي الذكر.

ومع وصول الرئيس السيسى إلى الحكم تغير هيكل السلوك المصري بصفة عامة وتجاه سوريا بصفة خاصة، حيث عمل على تشكيل نمط تعاون يسعى لحفظ الدول والجيوش المركزية في المنطقة إنطلاقاً من عقیدته العسكرية، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، كما أنه هدف من خلال هذا التعاون توسيع نطاق حربه ضد الإرهاب الذي يهدد أمنه القومي، كما أنه سعى إلى تشكيل سلوك يعزز من دور مصر الإقليمي في المنطقة، وهذه التوجهات شكلت سلوكه تجاه سوريا كما سيأتي الذكر.

وفي هذا الإطار سوف نتناول في هذا الفصل ما يلي: المبحث الأول: وتناول المراحل التي مر بها السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا من 2014-2018، المبحث الثاني: وتناول تفسير نظريات العلاقات الدولية للسلوك المصري تجاه سوريا خلال الفترة من (2011-2018).

المبحث الأول: المراحل التي مر بها السلوك المصري من 2014-2018

لقد تباين السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال تلك الفترة، وذلك كإنعكاس للتحول السياسي الذي شهدته مصر بعد أحداث يونيو 2013 وسقوط حكم الإخوان في مصر، والذي أدى إلى وصول المستشار عدلي منصور إلى سدة الحكم كرئيس مؤقت للبلاد، إلا أن تم إنتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسى عام 2014، وخلال هذه الفترة تغير هيكل السلوك المصري وفق تغير القيادة السياسية المصرية القائمة وكذلك وفق التغير في شكل التحالفات الإقليمية والدولية في إطار الصراع في سوريا وذلك على النحو التالي:

1-السلوك المصري خلال فترة المستشار عدلي منصور:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

لقد تم تعيين المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية، رئيساً مؤقتاً للدولة في 3 يوليو 2013. وكان سلوكه موجه نحو استعادة القانون والنظام في البلاد أكثر من التركيز على أي مبادرة رائدة. كما أن سلوك السياسة الخارجية لمصر في تلك الفترة كان موجهاً نحو إصلاح وتحسين صورة البلاد بعد التحولات السياسية التي حدثت في الفترة السابقة على حكمه، ومحاولة استعادة ثقة المجتمع الدولي تجاه مصر. وقد شهدت فترة عدلي منصور دبلوماسية مكثفة هدف تنويع أوراق العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية. وقد قاد هذا الحكومة المؤقتة أن تضع حجر الأساس لبداية جديدة للعلاقة مع حليفها القديم روسيا، وسعى إلى تعزيز هذه العلاقة والاستفادة منها.⁽¹⁾

كما عمل المستشار عدلي منصور على تطوير علاقاته بدول الخليج خلال فترة حكمه، وذلك لرغبته في تعزيز مساعدات هذه الدول لمصر لمواجهة أزمتها الداخلية، وكذلك لأن أمن الخليج هو جزء لا غنى عنه لتحقيق الأمن القومي المصري، كما أكد على دور المساعدات الاقتصادية الخليجية لمصر في المرحلة الانتقالية خاصة في ظل تراجع المساعدات الغربية، حيث أكدت المملكة العربية السعودية أنها على استعداد أن تقدم ما وعدهت به من مساعدات وهذا يؤكد موقف دول مجلس التعاون الخليجي الداعم لأحداث يونيو بإثناء قطر.⁽²⁾

إضافة إلى ذلك فقد عمل عدلي منصور على طمأنة الحلفاء التقليديين مثل إسرائيل والولايات المتحدة من خلال تأكيده للتزامه باتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل. وعن علاقاته مع الغرب فعلى الرغم من إعراض الغرب على أحداث 30 يونيو إلا أن سلوكه كان موجهاً نحو تعزيز علاقاته مع الغرب للحصول على مزيد من الدعم بجانب المساعدات الخليجية للهوض بالإقتصاد القومي المصري، وذلك من خلال بعض المؤسسات مثل المنظمات المالية الأوروبية وخاصة البنك الأوروبي للإستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبالتالي حدثت بعض التغيرات في السياسة الخارجية المصرية عن الفترة السابقة أو فترة حكم مرسي وعادت السياسة الخارجية المصرية إلى حلفائها التقليديين ومرتكزاتها الأصلية.⁽³⁾

1- Fazzur Rahman Siddiqui, "Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising", Op.cit, p9.

2-Adel Al Toraifi, "Adly Mansour on Relations with the Gulf, Iran, Turkey and the US" (London: Asharq Al-Awsat newspaper) Oct 9, 2013:

<https://eng-archive.aawsat.com/adel-al-toraifi/interviews/adly-mansour-on-relations-with-the-gulf-iran-turkey-and-the-us>

³ -MB, "Egyptian Secularists Following Mursi's Ouster: We Erred, Must Apologize To Egyptian People", the Middle East Media Research Institute (MEMRI), October 1, 2013:

<https://www.memri.org/reports/self-criticism-mb-egyptian-secularists-following-mursis-ouster-we-erred-must-apologize>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وقد إتسمت هذه المرحلة بزيادة دور وزارة الخارجية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية ويرجع ذلك إلى عدة عوامل: يتمثل العامل الأول في تطابق مصالح الدولة مع مصالح النظام الجديد، والتي تمثل بصورة رئيسية في تعزيز شرعية المرحلة الإنقلالية الجديدة ، ويتعلق العامل الثاني بوجود رئيس إنتحالي ممثل في المستشار عدلي منصور، والذي لم تكن صلاحياته ومسئولياته واضحة على نحو وفر مساحة جيدة للحركة لوزير الخارجية الذي تتمتع بخبرة وقراءة دقيقة للوضع الإقليمي والدولي، وتمثلت العلاقة بينه وبين الرئيس المؤقت في "التشاور" لإقرار السياسات التي سعي الوزير لإتباعها، وإنصرف العامل الثالث إلى إنشغال المؤسسات الأمنية التي عادةً ما كانت تدير ملفات خارجية محددة في عهد الرئيس الأسبق مبارك، بالإضافة إلى التعقيدات الداخلية التي تلت سقوط حكم الإخوان، وهو ما جعل دور هذه المؤسسات فيما يتعلق بالسلوك الخارجي مرتبطة بالتنسيق مع وزارة الخارجية في "الأزمات" ومناقشة المخاطر والضغوط التي تتعرض لها الدولة، في حين كانت وزارة الخارجية هي من يصيغ إستراتيجيات الحركة.¹

وقد واجهت الحكومة الإنقلالية في هذه الفترة عدداً من الضغوط والتي أثرت بالتأكيد على سلوكها الخارجي والتي تمثلت في الآتي:²

1- يتمثل العامل الأول في أن المرحلة الإنقلالية التي مرت بها مصر بعد أحداث 30 يونيو، تمس بمصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية، والتي تبنت خطاباً ينقص من شرعية الحكومة الجديدة في مصر، سواء من قبل المؤسسات الرسمية فيها (كما في حالة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان) أو المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية الداعمة لجماعة الإخوان المسلمين (مثل منظمة كرامات)، أو بعض الدوائر الأكاديمية والإعلامية التي تتعاطف مع جماعة الإخوان في مصر، وهذا الخطاب كان يتطلب رد فعل تمثل في تبني الحكومة المصرية خطاباً موازياً، يقدم حججاً مضادة حول شرعية النظام الجديد، الأمر الذي كشف عن تعقيدات المرحلة الإنقلالية التي مرت بها مصر بعد أحداث 30 يونيو.

2- يتمثل العامل الثاني في أن الأزمة التي مرت بها مصر بعد 30 يونيو كانت تتعلق بالعلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، والتي أكدت الدراسات أنها أزمة ممتدة بطبعتها، وأنها سوف تولد أزمات أخرى، ستستدعي بدورها ردود فعل من المجتمع الدولي، حتى يتم التوصل لمصالحة ما مع

¹ - إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015"، مرجع سابق، ص 641.

² - إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية والمجتمع الدولي بعد ثورة 30 يونيو 2013"، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، أكتوبر 2013، ص 57-59.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

هذه الأزمة، وكان هذا يتطلب وجود إستراتيجية طويلة المدى للتعامل مع هذه الأزمة وما يتولد عنها من أزمات.⁽¹⁾

ومما سبق يتضح أن التحدي الرئيسي الذي واجه الحكومة الإنقالية آنذاك كان مرتبط بقدرتها على أن تتحدث عن نفسها وعن المرحلة الإنقالية بطريقة مقنعة للأخر، وبيان تفاصيل هذه المرحلة، وتفاصيل خارطة الطريق، وما تصبوا إلى تحقيقه من أهداف خاصة بالديمقراطية والحقوق والحريات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حتى توازن التصورات عن مصر في الخارج، والتي تركز على مصير الإخوان باعتباره الحدث الرئيسي في مصر آنذاك، وعلى الدور السياسي للمؤسسة العسكرية. ⁽²⁾ وهذه القدرة ارتبطة بصورة كبيرة بتبني إستراتيجية دبلوماسية عامة ذكية ^(*)، وهذا أدى إلى تركيز مصر على تبني هذه إستراتيجية وتراجع الدور الخارجي لمصر بشكل كبير خلال هذه المرحلة الإنقالية.

وعند تحليل السلوك المصري تجاه سوريا خلال هذه الفترة، نجد أنه تميز بالحذر من الإنخراط في الصراع الدائر في سوريا، والإكتفاء بتأييد الحل السلمي للصراع على النحو التالي:

وتشير تلك الفترة إلى تراجع الدور المصري إزاء الصراع في سوريا على عكس الفترة السابقة، وذلك لأنشغال السلطة الجديدة بالأمر الداخلي وما صاحبه من اضطرابات وعدم استقرار سياسي. ولكن على أية حال قام السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال هذه المرحلة على أمرين هما: 1- تشجيع الحل السياسي السلمي، 2- العمل على تحقيق مطالب المعارضة في نيل حريتهم. ⁽³⁾

وبالتالي فقد شهدت هذه المرحلة تغييراً في السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا بصورة رئيسية، فمن ناحية حرص وزير الخارجية آنذاك نبيل فهيم على التأكيد على أنه ستتم إعادة النظر في قرار قطع العلاقات مع سوريا الذي اتخذ في المرحلة السابقة، وصرح بأنه ستتم إعادة النظر في كل جوانب هذه المسألة، وتأكيده على أن ذلك لا يعني أن العلاقات ستستأنف أم لا، ومن ناحية أخرى أكد على تأييد مصر للحل السلمي رجوعاً لما يستقر عليه السلوك المصري

1- المرجع السابق، ص 59.

2- المرجع السابق، ص 63.

(*) وقد عرفت الدكتورة إيمان رجب في المرجع السابق الدبلوماسية العامة: بأنها إستراتيجية طويلة المدى تهدف للتأثير على التصورات السائدة عن الدولة في الخارج، من خلال الإقناع مساحات لفهم المتبادل مع الآخر، وهي تهدف بصورة عامة إلى معالجة أي تشويه يلحق بصورة الدولة، مثل حالة مصر بعد أحداث 30 يونيو 2013.

³- رباب المرسي وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة"، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

طوال فترة حكم المجلس العسكري، وقد حرص فهمي علي التأكيد علي أن مصر "لا تنوى الجهاد في سوريا"، وهذا ما أكدته الرئيس المؤقت عدلي منصور خلال لقائه مع سعد الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق ووزعيم تيار المستقبل في 20 فبراير 2014.⁽¹⁾

وفيما يتعلق بالتدخل العسكري في سوريا، فقد تبنت مصر موقف واضح من هذه القضية حين أثيرت في سبتمبر 2013 وذلك علي خلفية إستخدام السلاح الكيماوي علي بلدة الغوطة بريف دمشق في الحادي عشر من أغسطس 2013، وسط إختلاف دولي حول مسؤولية أي من طرفي الصراع في سوريا عن تلك المذبحة، إذ أكدت واشنطن آنذاك علي إستخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي وفقاً لمعلومات وتقارير استخبارية، بينما أكدت روسيا وإيران علي تورط بعض عناصر المعارضة المسلحة لاسيما الجمادية المتشددة في ذلك الأمر رغبة منها لتسهيل خيار التدخل العسكري الخارجي في الصراع.⁽²⁾ حيث أعلنت مصر رفضها التدخل العسكري في سوريا. وتجلّي هذا التأييد من قبل مصر من خلال تأييدها لمؤتمر جنيف-2 الذي إنعقد في أكتوبر 2013، والذي كان يهدف إلى الخروج بحل سياسي فعلى للصراع خلال المؤتمر، خاصة بعد ما مثله هذا المؤتمر من ضغط علي النظام السوري بعد تحمله مسؤولية إستخدام السلاح الكيماوي، الأمر الذي وفر كروت ضغط نوعية لتحسين شروط التفاوض، بالإضافة إلي مواجهة تنظيم القاعدة المتنامي في سوريا.⁽³⁾

وتتجدر الإشارة إلى أنه علي الرغم من رفض مصر للتدخل العسكري في سوريا إلا أنها لم تتعرض علي بيان الاجتماع الطاري لوزراء الخارجية العرب حول سوريا، والذي نص علي "مساندة المجتمع الدولي والأمم المتحدة للإضطلاع بمسؤولياتهم وفقاً لميثاق المنظمة الدولية وقواعد القانون الدولي" ، وهو يمنع الشرعية العربية لأي عمل دولي بدءاً من عقد مؤتمر جنيف-2، وإنهاء بضريبة عسكرية محدودة النطاق قد تكرر سيناريو "حصار صدام" بعد عام 1990، خاصة إذا ما صاحبها فرض عقوبات علي الأسد. ويمكن تفسير موقف مصر في ذلك الوقت بعاملين، الأول: يتمثل في التكلفة السياسية المرتبطة علي إعراضها أو تحفظها علي البيان، وذلك فيما يتعلق بعلاقتها مع دول الخليج التي لديها موقف ظاهري من الصراع في سوريا، خاصة

1- إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011- 2015" ، مرجع سابق، ص 645-646.

2- صافي ناز محمد، "إحتمالات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا: الأهداف والتداعيات" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013/9 على الرابط التالي: acsss.ahram.org.eg

3- صافي ناز محمد، "الضربة العسكرية المحتملة لسوريا تمهد لمؤتمر جنيف -2" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013/8/29 على الرابط التالي: acsss.ahram.org.eg

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ال السعودية التي أصبحت مصالحها ظاهرياً مرتبطة بسقوط نظام الأسد أيًّاً كانت الوسيلة، سواء من خلال دعم المعارضة بالسلاح أو التدخل الدولي، وذلك في الوقت الذي كانت تمر فيه مصر بأزمة حقيقة بعد أحداث 30 يونيو 2013، والتي لم تساندها فيها إلا دول الخليج، وبالتالي أصبح الحفاظ على هذا الدعم يتطلب تجنب إثارة التوتر مع هذه الدول، أما العامل الثاني: فيتمثل في أن تدخل المجتمع الدولي أمراً لم يكن من الممكن حسمه، خاصة في ضوء تعثر صدور قرار من مجلس الأمن الدولي حينها بسبب الفيتو الروسي والصيني، ولجوء الرئيس الأمريكي أوباما لطلب التفويض من الكونгрس الأمريكي، وهذا يعني أن أي تدخل لابد وأن يكون في إطار الشرعية الدولية كما تحددها هذه الدول الكبرى.⁽¹⁾

2- السلوك المصري خلال فترة الرئيس عبدالفتاح السيسي:

يمكن القول أن هناك ثلاثة توجهات رئيسية لسلوك السياسة الخارجية للسيسي، التوجه الأول: يتمثل في معاداة التوجهات الإسلامية، وهذا التوجه موجه بصفة خاصة لجماعة الإخوان المسلمين الذي يعتبرهم النظام مصدر تهديد عابر للحدود، أما التجه الثاني: يتمثل في الربط بين الاستقرار وسيادة الدولة، وبينما كان جيران مصر يسعون لإعادة تشكيل المنطقة على أساس طائفية أو إسلامية، سعي النظام إلى لعب دور مغاير تماماً في المنطقة، يتمثل في محاولة اللعب على كل الأطراف دون تقيده في تكتل أو حلف معين، بما يحقق مجموعة المصالح المتمثلة في الحفاظ على بقائه وتحقيق الاستقرار الداخلي مع الحفاظ على سيادة الدولة وهذا الأمر أثر بشكل كبير على علاقته بسوريا، إذ أن السلوك المصري تجاه سوريا خلال حكم الرئيس السيسي كان يحركه بالأساس الحفاظ على سيادة الدولة وبقاء النظام والجيش السوريين كما سيأتي الذكر، بينما تمثل التجه الثالث: في البحث عن عن دور إقليمي فعال في المنطقة، يمكنه من تحقيق العديد من المكاسب السياسية والإقتصادية والعسكرية، من خلال توثيق علاقاته الإقليمية "إيران وإسرائيل" (*)، بالإضافة إلى إكتسابه شرعية لنظامه تمكنه من مناهضة التوجهات الإسلامية المعادية له والحفاظ على بقاء نظامه.⁽²⁾

1-إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 - 2015"، مرجع سابق، ص 646-647.

(*) تجدر الإشارة إلى علاقة الرئيس السيسي مستقرة مع إيران بسبب توافقهما في الملف السوري، مما يجعلها حليف إقليمي محتمل لمصر إضافة إلى إسرائيل.

2-عادل رفيق، "السياسة الخارجية تحت حكم السيسي"، دراسة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 20 يناير 2018، ص 3-5.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ويمكن تحديد الوسائل التي إستخدمها الرئيس السيسي لتعزيز سلوكه الخارجي فيما يلي:

زيادة وتوسيع خيارات مصر العالمية:

إذ سعت مصر لتحقيق توازن في علاقتها بالولايات المتحدة وروسيا وذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب السياسية والإقتصادية والعسكرية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن إنتماد إدارة أوباما لأحداث 30 يونيو 2013 جعل مصر تتبع سلوك يعزز علاقتها بروسيا والأعضاء الآخرين في البريكس، حيث أبرم مجموعة واسعة من الاتفاques، بما في ذلك اتفاق إطاري بقيمة 3.5 مليار دولار لإمدادات الأسلحة، ولكن لا يعني ذلك تجاهل مصر لعلاقتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، إذ أن الرئيس السيسي اعتمد عليه سلوك سياسة خارجية متعددة لزيادة خيارات مصر والتعامل مع الضغوط التي تمارسها واشنطن وغيرها من العواصم الغربية فيما يتعلق بشؤونها الداخلية ومن ثم قام بتنويع التحالفات الدولية لمصر وكذلك تحالفاتها الإقليمية كما سيأتي الذكر.⁽¹⁾

إعادة بناء التحالف المصري الخليجي:

فقد حظيت العلاقات الخليجية بإهتمام واضح في السلوك الخارجي للرئيس السيسي، وقد بُرِزَ هذا المحور باللغ الأثر والفعاليات والنتائج خلال العام الأول من حكمه، والذي تمثل في إستعادة العلاقات مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بإستثناء قطر، وتأكيد المستمر على أهمية أمن منطقة الخليج العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لمصر، حيث يرتبط أمن هذه المنطقة بشكل مباشر بالمصالح الحيوية المصرية لاسيما في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، كما قامت هذه الدول بتقديم الدعم السياسي والمادي والإقتصادي للرئيس السيسي لمواجهة تحدياته الداخلية.⁽²⁾

وتتجدر الإشارة إلى أن سرعة وكفاءة المساعدة المالية والسياسية التي قدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمصر في أعقاب 30 يونيو 2013، تلتها الكويت، جعلت من

¹ 1-Abdel Menem Said Aly, Post-Revolution Egyptian Foreign Policy, op.cit, p4.

2-عبد المعطي أبو زيد، "الزيارات الخارجية ولقاءات الدولية للرئيس عبد الفتاح السيسي"، ملف توثيقي، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، 2015، ص.339

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

علاقات مصر مع هذه الدول أولوية جديدة. حيث وعدت كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات منذ أغسطس 2013، بإرسال 12 مليون دولار كمساعدة لمصر.⁽¹⁾

كما سعى كل من الجانب المصري والخليجي للتعاون في مجموعة واسعة من القضايا الإقليمية من خلال تنسيق أنشطة دبلوماسية في جامعة الدول العربية والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى، وبدأوا في التعاون على حد سواء في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين وشركائها الأكثر تطرفاً، وفي مواجهة العديد من القضايا والأزمات الإقليمية^(*) ومنها الصراع في سوريا كما سيأتي الذكر.

إصلاح صورة مصر على الساحة الدولية:

تمثلت الأولوية الثالثة للسلوك الخارجي في فترة الرئيس السيسي في تغيير الطريقة التي ينظر بها العالم إلى مصر: وتمثلت الخطوة الأولى المهمة في هذا الاتجاه في إبرام مصر اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي - والذي يُنظر إليه على أنه تصويت بالثقة في قدرات مصر وبأنه قانون يجذب المستثمرين والسائحين الأجانب إلى مصر، ويتضمن البعد المهم الآخر لهذا الجهد في إصلاح الصورة، في تغيير النظرة السائدة لمصر على أنها تعاني دائماً من تدهور اقتصادي وتحتاج مزيد من المساعدات، وتجلّى ذلك في انخفاض عجز الموازنة إلى 10 في المائة، كذلك زيادة احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية من 13 مليار دولار في عام 2013 إلى 17 مليار دولار في عام 2014 والتي تُعد في الغالب ودائع خلائقية.⁽²⁾

استعادة دور مصر في الاتحاد الإفريقي:

سعى الرئيس السيسي لاستعادة دور مصر في الاتحاد الإفريقي ونتيجة لذلك توصل إلى اتفاق من عشر مبادئ مع كل من رئيس وزراء إثيوبيا السابق "هيلي مريم ديسالين" والرئيس السوداني السابق عمر البشير على أساس تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة لحل نزاع سد النهضة.⁽³⁾

وقد تضمن هذا الاتفاق الذي إنعقد في 23 مارس 2015 ما يلي:⁽⁴⁾

¹ - Azzurra Merigolo, "From Morsi to Al-Sisi: Foreign Policy at the Service of Domestic Policy", *Insight Egypt*, Institute of International Affairs, Roma, Number8, March 2015, p11.

(*) تجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون والتنسيق بين مصر وبعض دول الخليج كالسعودية والإمارات لم يستطع في حل العديد من أزمات وصراعات المنطقة كاليمن ولibia والعراق، وحتى سوريا بسبب إخفاق جامعة الدول العربية في التأثير في هذه الصراعات، وكذلك نتيجة لسيطرة القوى الإقليمية والدولية على الوضع القائم في هذه الصراعات.

² - Abdel Menem Said Aly, "Post-Revolution Egyptian Foreign Policy", op.cit, p5

³ - Ibid, p6.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

1- مبدأ التعاون المشترك لتحقيق المنفعة المشتركة.

2- مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والإستدامة.

3- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن لإحدى الدول.

4- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب للدول الثلاث.

5- مبدأ التعاون في قواعد ملء وإدارة السد.

6- مبدأ بناء الثقة بين الدول الثلاث.

7- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات حول الدراسات المتعلقة بسد النهضة بين الدول الثلاث.

8- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

9- مبدأ التسوية السلمية ل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الثلاث بسبب اختلاف وجهات النظر حول السد.

لكن سرعان ما اثبتت اثيوبيا عكس ذلك، فقد فشل الاجتماع الذي انعقد بين وزراء خارجية مصر واثيوبيا والسودان في الخرطوم في ابريل 2018م بسبب تعنت اثيوبيا ورفضها للاعتراف باتفاقية 1959م والتي تضمن الاعتراف بالحق التاريخي لمصر والسودان في نهر النيل.^(١)

إتباع مصر لسياسة تقوم على محاربة التطرف

فتتجدر الإشارة إلى أن الحرب ضد التطرف والمواجهة مع جماعة الإخوان المسلمين إنعكسـت بشكل واضح على المواقف الخارجية للرئيس السيسي، خاصة في ظل تصاعد مساعي جماعة الإخوان لتدويل صراعها مع الدولة، سواء عبر اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية والمؤسسات

⁴- "نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة"، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، 13 سبتمبر 2017 على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Story/148329/%D9%86%D8%B5-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%AD%D9%88%D9%84>

¹- آهاب سامح وأخرون، "أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر (سياسيا - اقتصاديا واجتماعيا - احصائيا وجيوسياسيا)"، مشروع بحثي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، برلين، 20 أغسطس 2018 على الرابط التالي:

<https://democraticac.de/?p=55762>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الحقوقية العالمية أو عبر شن حملات إعلامية ضد الدولة المصرية. بالإضافة إلى تراجع علاقات مصر مع الأطراف الداعمة لجماعة الأخوان (قطر، تركيا، حركة حماس).¹

كما عمل الجيش على محاربة الإرهاب في سيناء من خلال إستراتيجية بدأت بغلق جميع الطرق المؤدية لمناطق شمال سيناء،² ثم العمل على إخلاء المنطقة الحدودية في شمال سيناء من السكان للتحضير للعمليات العسكرية هناك لمحاربة الإرهاب.³

وقام الجيش المصري ببناء تحصينات دفاعية داخل الكمان في منطقة شمال سيناء والعمل على وصول تعزيزات عسكرية للمعسكرات التابعة للجيش المصري، وقام الجيش المصري من خلال العملية العسكرية في شمال سيناء بإسقاط وتدمير أنفاق وبئر وأوكار ومخازن الجماعات المسلحة، إضافة إلى العبوات الناسفة والمهمات والأسلحة والذخائر، ونتج عن ذلك حصول إشتباكات بين الجيش المصري وهذه الجماعات التي نتج عنها قتل الجيش المصري لعناصر هذه الجماعات وإعتقال البعض الآخر، وبالتالي تمت العملية العسكرية في سيناء بالقضاء على عناصر هذه الجماعات وهروب البعض الآخر.⁴

تحقيق الاستقرار في منطقة غير مستقرة

نظرًا لأن مصر نفسها لا تزال تعاني من حالة عدم الاستقرار الداخلي ، فإن قدرتها على لعب دور نشط في تحقيق الاستقرار في البلدان المضطربة الأخرى ، مثل ليبيا وسوريا والعراق واليمن، محدودة على المدى القصير ، إذن سيقتصر دور مصر على العمل مع دول الخليج العربي ، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وكذلك مع جامعة الدول العربية للمساعدة في إدارة الأوضاع المأساوية في هذه البلدان.⁵ حيث تعاونت مصر مع دول الخليج ما عدا قطر في إدارة الصراعات في هذه البلدان حيث أن لهم هدف مشترك يتمثل في الحفاظ على

¹- محمد عبد الله، "استعادة التوازن: توجهات سياسة مصر الخارجية في عهد السيسي"، دراسة تحليلية، مركز المستقبل، أبو ظبي، 11 يونيو 2014 على الرابط التالي:

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/861/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86->

²- هيثم غنيم، "تطورات المشهد السينياوي" ، تقرير، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 16 مارس 2016، ص.2.

³- إسماعيل إسكندراني، "الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات إستراتيجية في التعاون والعداء" ، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014، ص.2.

⁴- هيثم غنيم، "تطورات المشهد السينياوي" ، تقرير، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 22 فبراير 2018، ص 3-3.

⁵ -Abdel Menem Said Aly," Post-Revolution Egyptian Foreign Policy", op.cit, p6.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الدولة المركزية ومحاربة الجماعات المسلحة في هذه البلدان خاصة جماعة الإخوان المسلمين، في اليمن تعافت مصر ودول الخليج تعاوناً سياسياً وعسكرياً فقد دعمت مصر المبادرة الخليجية التي تؤكّد على الحل السلمي، كما قامت بإغلاق سفارتها في 23 فبراير 2015 في العاصمة صنعاء على غرار ما فعلت دول الخليج بعد سيطرة الجماعات المسلمة عليها، كما أنها دعمت وشاركت في الحملة العسكرية التي أعلنت عنها السعودية (عاصفة الحزم) ضد معاقل الحوثيون في اليمن، كما دعمت الشرعية السياسية للرئيس منصور هادي بالتعاون مع دول الخليج.⁽¹⁾

وفي ليبيا لعبت مصر بالتعاون مع دول الخليج (السعودية والإمارات) دور يعلم على السيطرة على الحركات المتشددة في ليبيا، فقد تعافت كلاً من مصر وال السعودية والإمارات في دعم اللواء خليفة حفتر بالجيش الليبي عندما أطلق ما أسماها "كرامة ليبيا" في بنغازي 16 مايو 2014، وذلك للتصدي للجماعات المعارضة للجيش الليبي، حيث وجدت هذه العملية دعماً كبيراً، إضافة إلى الدعم المالي واللوجستي والعسكري الذي قدمته هذه الدول للجيش الليبي بقيادة حفتر، وفي المقابل دعمت كلاً من قطر وتركيا والسودان تنظيم فجر ليبيا المعارض لسياسات الجيش الليبي بقيادة اللواء حفتر، الأمر الذي عقد عملية الصراع في ليبيا.⁽²⁾ ولا يختلف الموقف المصري والخليجي "بقيادة السعودية والإمارات" في العراق عن موقفهما في اليمن وليبيا وسوريا كما سيأتي الذكر، والمتمثل في الحفاظ على الدولة العراقية ووحدتها، ودعم حكومتها في محاربة تنظيم داعش والجماعات المتطرفة، والتعاون من أجل إعادة إعمار العراق وتنميته في مرحلة ما بعد داعش.⁽³⁾

وبالتالي تعكس الأطروحات السابقة أن الرئيس السيسي يتبع سلوك يغلب عليه الإلتزام بالثوابت المركزية للسياسة المصرية، حيث يسعى إلى التعامل مع الأوضاع الإقليمية من منظور مصلحي محافظ يضع الاستقرار والتوازن وتحييد التهديدات الداخلية كقيم مركبة تفرضها الأوضاع الداخلية المعقدة ومقتضيات إعادة بناء الدولة وتعظيم قدراتها ، بالإضافة إلى إتباع

¹- رباب المرسى وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة"، مرجع سابق.

²- محمد عبدالحفيظ، "ليبيا والانتقال الديمقراطي قراءة لأدوار الإقليمية والدولية: مساراتها وملأها"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد:2، العدد:10، أغسطس 2018، ص 245-246.

³- عمرو صبيغي، "العراق في الإستراتيجية المصرية"، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 25 ديسمبر 2018 على الرابط:

<https://democratic.de/?p=58241>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

سلوك يعزز التحالف المصري مع السعودية والإمارات والكويت والبحرين والأردن لمواجهة المحور الإقليمي المناهض لسياسته (تركيا، قطر، حركة حماس).⁽¹⁾

وعند تحليل السلوك المصري تجاه سوريا خلال هذه المرحلة نجد إتسام بخوض التصعيد والدعوة إلى التوصل إلى حل سياسي على أن يكون بقاء النظام السوري جزء من الحل على النحو التالي:

قد تبني الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ وصوله إلى سدة الحكم في مصر مواقف جديدة من الصراع في سوريا، ويرجع ذلك إلى وجود متغيرات جديدة متعلقة بعقيدته العسكرية وكذلك تغير نمط التحالفات على المستوى الإقليمي والدولي كما سيأتي الذكر، خاصة في ظل التدخل العسكري الروسي في سوريا من أجل محاربة تنظيم داعش وغيره من المنظمات الإرهابية منذ سبتمبر 2014، على نحو جعل الموقف المصري خلال هذه المرحلة يؤكد على أن الأولوية هي الحفاظ على تماسك الدولة السورية، وقبول التدخل العسكري الدولي في سوريا لمحاربة تنظيم داعش والمنظمات الإرهابية بشكل عام وسوف نوضح دور دور في إطار التدخل العسكري لمحاربة داعش في إطار الحديث عن التدخل العسكري المصري في سوريا، والتحفظ على تمثيل الإخوان المسلمين في ترتيبات المرحلة الانتقالية، خاصة من خلال الإنلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وكذلك تحفظها على تعزيز دور الكيانات السياسية الممثلة للمعارضة والتي تسيطر عليها تركيا وقطر حيث صنفت هذه الجماعات على أنها جماعات إرهابية وذلك وسعت لمنع مشاركتها في المفاوضات حول سوريا بإعتبارهم إرهاب والتتعامل فقط مع المعارضة التي تُعد من وجهة نظر مصر معارضة معتدلة كما سيأتي الذكر، كما استخدمت المرونة إزاء مشاركة الأسد في مفاوضات المرحلة الانتقالية.⁽²⁾

وفي هذا الإطار إتجهت الدول لتنويع الجهات التي تتواصل معها في سوريا، فمن ناحية ظلت تحفظ بعلاقات مع النظام السوري سواء مؤسسة الجيش أو المخابرات أو مع الرموز السياسية للنظام، فهناك تقارير أكدت زيارة رئيس مكتب الأمن القومي السوري اللواء علي مملوك للقاهرة في أواخر أغسطس 2015 إلتقى فيها الرئيس السيسي وعدداً من كبار المسؤولين في القوات

1- محمد عبدالله، "استعادة التوازن: توجهات سياسة مصر الخارجية في عهد السيسي"، مرجع سابق.

2- إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015"، مرجع سابق، ص 689.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

المسلحة والإستخبارات والأمن وأكَدَ الطرفان خلال هذا اللقاء على ضرورة الحفاظ على الجيشين المصري والسوسي والذِي يُؤدي تماسكه إلى بقاء الدولة السورية.⁽¹⁾

وتمثلت أهم مظاهر السلوك المصري تجاه سوريا في هذه المرحلة فيما يلي:

١- التصويت في مجلس الأمن الدولي:

حافظت مصر على التصويت في مجلس الأمن بعيداً عن الاستقطابات بين الولايات المتحدة وروسيا، وذلك خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن التي بدأت في يناير 2016 وإستمرت لمدة عامين، فكانت مصر ترکز على دفع جهود التسوية السلمية للصراع، لأن إطالتها يتسبب في أضرار كثيرة ليس فقط للسوريين ولكن لدول الجوار ومنهم مصر. وقد إنعقدت السعودية وقطر في أكتوبر 2016 تصويت مصر في مجلس الأمن لصالح مشروع قرار روسي، والذي فشل لعدم حصوله على الأصوات الكافية لتمريره، حيث دعا مشروع القرار إلى الاسترشاد بالاتفاق الأمريكي الروسي لإيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة، وحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية فوراً، والتأكيد على التحقق من فصل قوات المعارضة السورية المعتدلة عن الجماعات المصنفة على أنها إرهابية، لكن رفضت القوى الكبرى بالمجلس هذا المشروع محملاً روسيا المسؤولية عما يجري في سوريا من انتهاكات.⁽²⁾

واعتبر المندوب السعودي الدائم لدى الأمم المتحدة تصويت مصر لصالح مشروع القرار الروسي، "مؤلماً" بل ذهب إلى التقليل من الدور المصري والتشكيك في دورها في حل الصراع في سوريا قائلاً: "كان مؤلماً أن يكون موقف السنغالي والماليزي أقرب إلى موقف التوافيقي العربي من موقف المندوب المصري"، ورغم العلاقات القوية بين مصر وال سعودية وقتها لم ترضخ مصر لطلب السعودية والتي دائماً ما دعمت ظاهرياً الحل العسكري في سوريا ورحيل النظام السوري ولو بالقوة، وهذا ما رفضته مصر مؤكدة أن الحل السلمي للصراع هو الأساس، وبالتالي يمكن القول أن السلوك التصويتي لمصر في مجلس الأمن إختلف عن سلوك قوي إقليمية كبرى ومنها السعودية، إذ أن السعودية واصلت موقفها الداعم للمسار العسكري، فقد أكد المعلمي أن بلاده ستواصل دعمها للشعب السوري بكل الوسائل، وبالطبع منها الدعم العسكري لفصائل المعارضة، ومنها أيضاً قطر وكما أن السعودية دعمت المعارضة فإن قطر دعمت فصائل موالية

¹- المرجع السابق، ص 690.

²- محمد عمر، "آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنها الحرب الأهلية"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٤ أغسطس، ٢٠١٧، على الرابط التالي: <http://pss.elbadil.com>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

لها، ومن ثم فإن السلوك التصوتي لمصر عارض أيضاً توجهات قطر، فقد وصفت مندوبة قطر لدى الأمم المتحدة، الموقف المصري لجهة التصويت لصالح مشروع القرار الروسي بالمؤسف.⁽¹⁾

وبررت مصر تصويتها لصالح المشروعين الروسي والفرنسي بأنها كانت تدرك مسبقاً الفشل الحتمي ومن ثم أرادت أن تعبر عن موقفه الرافض للتلاعب بمصير الشعوب العربية بين القوى المؤثرة في الصراعات بالمنطقة. كما إمتنعت مصر عن التصويت في 28 فبراير 2017، على مشروع قرار مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على النظام السوري، وذلك لأنك لأنه من وجهة نظرها كان حال من الأدلة الحقيقة ، وفي هذا السياق أوضحت أن مسودة القرار الدولي حول موضوع الكيماوي في سوريا حملت قائمة معدة سلفاً بالكيانات والأفراد.⁽²⁾

وبالتالي قامت ركائز السلوك المصري التصوتي تجاه سوريا على عدة أمور هي:⁽³⁾

أ-إعطاء الأولوية لمحاربة الجماعات الإرهابية التي أصبح لها امتداد خارج الأراضي السورية مثل داعش وغيرها، إلى جانب وجود داعمون من الدول لهذه الجماعات واستخدامها في تحقيق مصالحها، كما أشارت مصر أمام مجلس الأمن عقب المقاطعة العربية لقطر أن سبب المقاطعة هو دعمها لجماعات إرهابية في سوريا مثل جبهة النصرة وداعش.

ب-الدعوة لإنهاء الحرب بالوكالة بين الدول الكبرى والإقليمية في سوريا لأن المتضرر هو الشعب السوري ودول المنطقة العربية.

ج-التركيز على الحل السلمي للصراع ورفض الحل العسكري لأن الجميع سيخسر نتيجة هذه السياسة ولن يكون هناك متضرراً فيها.

د-عقد مصالحة بين جماعات المعارضة المختلفة (ما عدا جماعة الإخوان المسلمين والمعارضة المدعومة من تركيا وقطر) والنظام السوري والاتفاق على صيغ مناسبة لحل الصراع سريعاً.

2- استضافة المعارضة المعتدلة ودعم الوساطات السياسية:

تُعرف المعارضة المعتدلة السورية بأنها عبارة عن شرائح وفئات إجتماعية واسعة غير متجانسة ويصعب تحديدها تحديداً طبيقياً أو إيديولوجياً، كما أنها تضمنت طلاباً جامعيين وصحافيين وشخصيات عامة ورجال أعمال ورجال دين وأساتذة جامعة وعاملين بالحقل العام ونشطاء

¹- المرجع السابق.

²- المرجع السابق.

³- المرجع السابق.

تألیف: دعاء سید راتب فایز

بالحقل العام ونشطاء إعلاميين وميدانيين وسياسيين وموظفين وعمالاً وفلاحين وسكان مدن وأرياف.^(١)

وتصنيفات الإعتدال تختلف من دولة إلى أخرى، وفي هذا الإطار فالمعارضة المعتدلة من وجهة نظر مصر هي المعارضة التي لا تنتمي إلى مجموعات متطرفة، إضافة إلى أنهم يمكن أن يساعدوا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والجماعات المسلحة المتشددة الأخرى (كجماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال) كما أنها تسعى لإعادة إعمار سوريا، وأن ينصب تركيزها على دعم الحل السياسي في سوريا.

وفي هذا الإطار قامت مصر بتصنيف المعارضة السورية من وجهة نظرها كالتالي: أولاً: معارضة معتدلة وتمثل في (هيئة التنسيق الوطني- الإنقاذ السوري المعارض- تيار بناء الدولة السورية- حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي)، ثانياً: معارضة مسلحة إرهابية وتمثل في (جماعة الإخوان المسلمين- جبهة النصرة- تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"- الجيش السوري الحر). وقد وضعت معايير مختلفة في التعامل معها تمثلت في دعم الحوار والتفاوض السياسي مع المعارضة المعتدلة كما سيأتي الذكر، بينما تعاملت مع المعارضة المسلحة سالفة الذكر علي أنها جماعات إرهابية، ودعمت الحرب ضدها في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، كما قامت بهميشهاراً وعدم إشارتها في أي تسوية تتعلق بالصراع في سوريا، وبالتالي فإن هذه المعارضة التي تدعمها مصر لا تمثل كافة أطياف المعارضة السورية ويُعد هذا من أهم أسباب تعثر أي تسوية للصراع في سوريا.

وبناءً على ما سبق فقد تمثل المظهر الثاني للسلوك السياسي المصري تجاه سوريا في إستضافة المعارضة المعتدلة، فقد إستضافت مصرعدياً من إجتماعات المعارضة السورية السياسية غير الإخوانية، وقد نظم هذه اللقاءات المجلس المصري للشئون الخارجية، وذلك بمشاركة ممثلي وزارة الخارجية المصرية، وتم عقد أول إجتماع في 22-23 يناير 2015، وضم هذا الإجتماع رئيس هيئة التنسيق الوطني برئاسة حسن عبد العظيم وبعض أعضاء الإئتلاف السوري المعارض وهم الرئيس الأسبق للإئتلاف أحمد الجريبا وتيار بناء الدولة السورية وحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي. وقد نص الإجتماع علي عدة نقاط رئيسية ، والتي تمثل التوجه الرئيسي لتحركات القوى المشاركة في الإجتماع وهي: (٢)

² ايمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015"، مرجع سابق، ص 691-692.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

أ-أن الهدف من العملية التفاوضية هو الإنقال إلى نظام ديمقراطي ودولة مدنية ذات سيادة، وأن الحل في سوريا هو حتماً حل سياسي وطني، ويُعد الحل السياسي هو الشرط الموضوعي لاستئناف وتبني السوريين في محاربة التنظيمات الإرهابية المنتشرة في سوريا المهددة لحاضرها ومستقبلها، وفي هذا الإطار تضمن الاجتماع الدعوة إلى توحيد المعارضة لأن عدم إتحاد جهود المعارضة كان سبباً في إستدامه الصراع.

ب-الاتفاق على عقد اجتماعي وميثاق وطني مؤسس لدولة ديمقراطية حديثة تؤصل الحريات السياسية والمدنية وتقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين السوريين وذلك في إطار الامركزية الإدارية.

ج-مطالبة الشرعية الدولية بتحمل مسؤولياتها القانونية في تجفيف منابع الإرهاب ومطالبة جميع الدول بإحترام قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بمكافحة الإرهاب. خاصة القرارات رقم 2170، 2178 اللذان يدعوان إلى الامتناع عن دعم وتمويل وتسليح كلاً من تنظيم داعش وجبهة النصرة، ومنع تدفق الإرهابيين إلى سوريا والعراق وإتخاذ تدابير لمنع تدفق المقاتلين الأجانب الإرهابيين وحظر البيع المباشر أوغير المباشر للأسلحة والمواد ذات الصلة للإرهابيين.⁽¹⁾

د-التحضير لمؤتمر وطني سوري يعقد في القاهرة في ربيع 2015، وتشكيل لجنة تتبع الإتصالات مع أطراف المعارضة السورية للتحضير للمؤتمر والمشاركة فيه.

وُعقد الاجتماع الثاني في الفترة من 9-8 يونيو 2015، وضم ممثلين عن الإنلاف الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية وأعضاء لجنة متابعة إجتماع القاهرة إلى جانب عدد 170 مشارك إلى جانب مشاركة وزير الخارجية المصري والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، ونتج عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة موسعة مختصة بأعمال المؤتمر صدر عنه عدة وثائق تحمل إسم "لجنة مؤتمر القاهرة من أجل الحل السياسي"، وصدرت عنه وثيقة تحمل عنوان "خارطة الطريق للحل السياسي التفاوضي من أجل سوريا ديمقراطية"، أكدت إستحقاق الجسم العسكري وإعتبار الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد لإنقاذ سوريا، ويجري هذا التفاوض بين وفدي المعارضة والنظام برعاية الأمم المتحدة، ومبادرة الدول المؤثرة في الوضع السوري. ⁽²⁾ وما بين هذين الاجتماعين، التقى وزير الخارجية المصري بأعضاء لجنة المتابعة في 7 مارس 2015، كما التقى بهم في ديسمبر 2015، ورغم تواصل مصر مع المعارضة السورية التي

¹- زياد مقبل، "أزمة مفتوحة: إشكاليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014/10/11 على الرابط التالي: acpss.ahram.org.eg

²-إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015" ، مرجع سابق، ص693.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

حضرت تلك المجتمعات إلا أن المعارضة التي تواصلت معها مصر لم تكن تمثل كل القوى السياسية المؤثرة خاصة الداخلية وإلى جانب قيام مصر بـ إضافة المعارضة المعتدلة فقد واصلت الخارجية المصرية مشاركتها في الجهود الدولية لتسوية الصراع، فعلى سبيل المثال شاركت في مفاوضات فيينا حول سوريا التي عُقدت في 30 أكتوبر 2015، ورأس الوفد وزير الخارجية سامح شكري وذلك بحضور ممثلي الولايات المتحدة وروسيا وطهران والعراق ودول الخليج الأخرى وتركيا، لكن لم يسفر هذا الاجتماع عن اتفاق جديد بسبب الخلاف حول "موقف الأسد في مستقبل سوريا".¹

كما سعت الحكومة المصرية إلى محاولة ضم فصائل من المعارضة المعتدلة في كيان سياسي قادر على الدخول في تفاهمات مع النظام السوري من أجل المساعدة في حل الصراع، وظهر ذلك في إعلان أحمد الجربا الرئيس السابق للائتلاف السوري المعارض من القاهرة في مارس 2016 إطلاق المؤتمر التأسيسي الأول لـ "تيار الغد السوري"، ويعتبر تيار الغد تيار ديمقراطي تعددي وتعود من أهم مطالبته تأسيس نظام يعتمد على اللامركزية الديمقراطية بصلاحيات موسعة. وأكد البيان التأسيسي لـ "تيار الغد" أنه يؤمن بالعدالة وحل الصراع من قبل السوريين أنفسهم مع رفض التدخلات الخارجية في الشأن السوري، ودعا البيان أيضاً إلى قيام سوريا جديدة مبنية على عقيدة الحرية والحقوق الفردية وأن يحكم سوريا قانون وضع يتاح للبشر تعديله وتطويره وفق تطورات حياته دون المساس بمقتضيات بعضهم البعض. ومع دعم مصر لـ "تيار الغد" استطاعت التوصل خلال شهر يوليو 2017 إلى عقد هدنة بين النظام وفصائل المعارضة بضمان وزارة الدفاع الروسية على عقد اتفاق "خفض التصعيد"، في أجزاء من الغوطة الشرقية والمجاورة للعاصمة دمشق التي تنطلق من الهجمات على العاصمة والتي

تستهدفها قوات الجيش السوري والجماعات المتحالف معها، ومن أهم بنود هذا الاتفاق:²

- الوقف الكامل للقتال وإطلاق النار من جميع الأطراف.
- عدم دخول أية قوات عسكرية تابعة للنظام السوري أو قوات حليفة له إلى الغوطة الشرقية.
- فتح معبر "مخيم الوافدين" لعبور المساعدات الإنسانية، والبضائع التجارية، وتنقل المواطنين.

¹ المرجع السابق، ص 694.

² محمد عمر، "آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنهاء الحرب الأهلية"، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

- تمركز الشرطة العسكرية الروسية في نقاط مراقبة على مداخل الغوطة الشرقية الرئيسية من أجل مراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار.
- تلتزم روسيا مع الطرف الآخر بجدول زمني محدد لإخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا التي تحمل شعارات طائفية تحالف الهوية الوطنية السورية، ومحاسبة من ارتكب الجرائم وهم وألا يكون لهم أي دور في حفظ أمن البلاد ومستقبلها.
- تلتزم المعارضة عدم وجود أي من عناصر "هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة) في المناطق الخاضعة لسيطرتها في الغوطة الشرقية، كما تؤكد على موقفها الرافض لتنظيم داعش في الغوطة الشرقية.

وبالفعل نجحت الهدنة التي بدأ العمل بها في 22 يوليو 2017، وما زالت مستمرة حتى الآن رغمخروقات المحددة، ودخلت دفعات من المساعدات الإنسانية والطبية إلى مدينة دوما إحدى مدن الغوطة الشرقية، جاءت هذه الهدنة بالتزامن مع نجاح الولايات المتحدة وروسيا في عقد هدنة بجنوب غرب سوريا شملت 3 محافظات لتبني وقف إطلاق النار وبحث عقد مناطق خفض تصعيد جديدة تمهدًا لإنهاء الصراع.¹)

ثم وقعت القاهرة هدنة مماثلة في ريف حمص الشمالي في أغسطس 2017، كما قامت القاهرة بعدد مجموعة من الإجتماعات التشاورية لعدد من القوى السياسية والقبائل المقيمة في مناطق الشرق السوري وذلك في سبتمبر 2017، وهي مناطق الجزيرة (الحسكة) في الشمال الشرقي، ومحافظة دير الزور والرقة في الشرق، وترجع أهمية هذه الاجتماعات إلى كون منطقة الشرق السوري هي منطقة نفوذ أمريكي يتم عبرها دعم الأكراد السوريين (قوات سوريا الديمقراطية)، وتتدخل فيها تركيا لرفضها الدعم الأمريكي للأكراد. وجاءت الخطوة المصرية لفرض شكل من أشكال الوجود العربي وسط عملية تقاسم النفوذ في هذه المنطقة الشائكة، حيث أسهمت في تشكيل "المجلس العربي في الجزيرة والفرات" ليعبر عن إدارة ذاتية للسكان العرب في هذه المناطق؛ وذلك عبر تشكيل هيئة تنفيذية تكون مسؤولة أمام المجلس المذكور لتتولى مهام إدارة شئون المناطق العربية في الشرق السوري. ومن المحتمل أن تكون هذه الخطوة

¹ المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وهذه المجتمعات التشاورية هي التي أسهمت في التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار برعاية مصرية في بعض جيوب هذه المناطق خلال مطلع شهر أغسطس 2018.⁽¹⁾

وبعد هذه المجتمعات توصلت القاهرة لإتفاق وقف إطلاق النار في منطقة جنوب العاصمة دمشق وتحديداً في حي القدم في أكتوبر 2017 بين روسيا وعدد من الفصائل وعلى رأسها جيش الإسلام وذلك بعد أن كان سكانها مهددين بالتهجير القسري من قبل النظام، ووفقاً لهذه الإتفاقيات تم ترسيم حدود منطقة خفض التصعيد في المناطق المذكورة بما أسهم في إدخال المساعدات الإنسانية لسكانها، وتتجدر الإشارة إلى أن أكتوبر 2017 شهد إنضمام مصر لفاوضات الأستانة، وذلك عقب تلقّيها دعوة من روسيا للإنضمام كمراقب،⁽²⁾ حيث رأت موسكو أن تعزيز دور مصر سيكون مفيداً لأن مصر أثبتت أنها عدو للطرف الإسلامي، إضافة إلى أنها مهتمة بسيادة السلام والقضاء على تنظيم داعش لأنه يُعتبر إمداداً للإرهاب المتواجد في سيناء الذي يهدد الأمن القومي المصري، إضافة إلى مصر إستطاعت أن تكون راعية للعديد من المهدن سالفه الذكر بإعتبارها وسيطاً حيادياً ومحبلاً على المستوى الشعبي والرسمي.⁽³⁾

وفي إطار وجود مصر في مفاوضات الأستانة بصفة مراقب قامت بدور في "مسار التسویات المناطقية" في سوريا، وذلك بتوقيع اتفاقيات للمصالحة في مناطق الساحل السوري بين عدد من الفصائل المعارضة المعتدلة وبين النظام، وذلك بنهاية شهر يوليو 2018، بضمانة روسيا وواسطة رئيس تيار الغد السوري المعارض أحمد الجربا. وقد تبع ذلك توقيع اتفاقيات جديدة مماثلة في مناطق الشمال والشرق مع مطلع شهر أغسطس 2018. وتتجدر الإشارة إلى أن إتفاق المصالحة الذي رعته القاهرة قد نص على وقف إطلاق النار ومشاركة الفصائل في محاربة الإرهاب، ودعم الاستقرار عبرتشكيل قوة أمنية من أهالي المناطق التي يشملها الإتفاق، علي أن يتم ذلك برعاية النظام، وضمان العودة الآمنة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم والإفراج عن المعتقلين.⁽⁴⁾

¹ - صافيناز محمد أحمد، "الدور المصري في سوريا... الوسيط المحايد"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 7-8-2018 على الرابط التالي: acpps.ahram.org.eg

² - "جولة جديدة من مفاوضات آستانة حول سوريا قبل نهاية أكتوبر ومصر مدعوة بصفة مراقب"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 17 أكتوبر 2017 على الرابط التالي: <http://WWW.Syriahr.com/?p=244016>

³ - إيمان محمود، "هل تلعب مصر دوراً أكبر في حل الأزمة السورية؟"، مصراوي، 22 أغسطس 2017 على الرابط التالي: <https://WWW.Masrawy.com/news/news-Publicaffairs/details/2017/8/22/1141930>

⁴ - آمال الشيخ، "الرقية المصرية في التعامل مع الأزمة السورية"، الهيئة العامة للإسعلامات، القاهرة، 4 نوفمبر 2019 على الرابط التالي: <http://WWW.Sis.gov.eg/section/11281/13555?lang=ar>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وتتجدر الإشارة إلى أن التأثيرات الإيجابية لاتفاقات المصالحة المصرية على الواقع السوري الميداني ظلت مرهونة إلى حد كبير بالضمانة الروسية لسلوكيات النظام السوري تجاه عملية وقف إطلاق النار التي أقرتها تلك الاتفاقيات، لاسيما وأنها – أي الاتفاقيات - تمت ونجحت نتيجة لقبول النظام السوري للدور المصري. وهذا يستدعي متابعة دائمة من قبل القاهرة لمسارات تطبيق بنود هذه الاتفاقيات، وتشير اتفاقات المصالحة في سوريا التي تمت في مناطق الساحل السوري برعاية مصرية وضمانة روسية إلى رغبة روسيا في استكمال مشهد التسویات الجزئية التي أقرتها مبادرتها بشأن مناطق خفض التصعيد والتتوتر، لاسيما تلك الواقعة في محيط العاصمة السورية دمشق، لكنها تحتاج ل وسيط لديه تأثير على طرفي الصراع في تلك المناطق، الأمر الذي عزز من الدور المصري ك وسيط محايد ومقبول من أطراف الصراع من ناحية، ومن الدول المنخرطة فيه من ناحية ثانية، باستثناءات محدودة، خاصة بعد أن نجحت مصر خلال العام 2017 في رعاية اتفاق لوقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة المعتدلة في ثلاثة مناطق هي بعض أحياء الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي وجنوب العاصمة دمشق.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ما سبق فقد دعمت مصر إتفاق سوتشي المنعقد في روسيا حول الوضع في محافظة إدلب وذلك في يناير 2018 والذي إشتمل على إقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق 15-20 كم تفصل بين الجيش السوري والجماعات الإرهابية في إدلب تمهدًا لضرب الجماعات الإرهابية في إدلب وعودة إدلب إلى السيادة السورية.⁽²⁾

كما أنه أكد على الإبقاء على منطقة خفض التصعيد في إدلب وتحصين نقاط المراقبة التركية وإستمرار عملها.⁽³⁾ وذلك من خلال دعوة رسمية من روسيا لمصر لحضور مؤتمر سوتشي والمعرف أيضاً بالحوار الوطني السوري" وذلك لبحث آلية التوصل لحل سياسي لنزع فتيل

الصراع في سوريا.⁽⁴⁾ حيث أكد بوتين أنه إتفق مع الجانب المصري علي تكثيف التعامل

¹- صافي ناز محمد أحمد، "الدور المصري في سوريا... الوسيط المحايد"، مرجع سابق.

²- نزار بوش، "ما هي الأهداف الإستراتيجية لإتفاق سوتشي بين بوتين وأردوغان حول إدلب"، سبوتنيك عربي، 20 سبتمبر 2018 على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/radio_orientalists_club/201809201035445668%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81/

³- بنود وتفاصيل إتفاق بوتين-أردوغان حول إدلب، موقع العربية، 20 سبتمبر 2018 على الرابط التالي:
<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2018/09/20/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84->

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

والتنسيق بخصوص المسار السياسي في إدلب.¹ وأكّدت بعض التحليلات أن الرئيس السيسي قد دعم ضرب روسيا الأخير لإدلب موضحاً أنها محافظة حاضنة للإرهاب^(*)، وذلك تمهدًا لتسليمها إلى النظام السوري وفق المخطط الروسي، كما حذر السيسي من العائدين من إدلب باعتبارهم إرهاب.⁽²⁾

وقد أدانت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية في 9 أكتوبر 2019 ما قامت به تركيا في شمال سوريا حيث أوضحت في البيان "أن تلك الخطوة تمثل إعتداءً صارخًا غير مقبول على سيادة دولة عربية شقيقة استغلالاً للظروف التي تمر بها والتطورات الجارية وبما يتنافي مع قواعد القانون الدولي"، في الوقت الذي اعتبرت فيه تركيا أن هذا الحدث دفاع عن أمّتها القومي.

وأكّد البيان "مسئوليّة المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، التصدي لهذا التطور بالخطورة الذي يهدّد الأمن والسلم الدوليين، ووقف أيّة مساعٍ تهدف إلى إحتلال أراضي سوريا أو إجراء "هندسة ديمغرافية" لتعديل التركيبة السكانية في شمال سوريا" كما حذر البيان من تبعات الخطوة التركية على وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية أو مسار العملية السياسية في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254، وفي هذا الصدد دعت مصر لعقد إجتماع طاري لمجلس جامعة الدول العربية لبحث تلك التطورات وسبل العمل للحفاظ على سيادة سوريا ووحدة شعبيها وسلامة أراضيها.⁽³⁾

⁴- عمرو عبدالله، "مصر تتسلّم دعوة رسمية من روسيا لحضور مؤتمر سوتشي حول سوريا"، وكالة سبوتنيك الروسية، 22 يناير 2018، على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201801221029395889%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-

¹- نرمين عفيفي، "بوتين: ضبطت عقارب الساعة مع صديقي السيسي للإهتمام بما يحدث في سوريا"، جريدة الوطن، 17 أكتوبر 2018 على الرابط التالي:

<https://www.elwatannews.com/news/details/3732703>

(*) تجدر الإشارة إلى أن تصنیفات الإعدال إضافة إلى تصنیفات الإرهاب تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الوقت التي تعتبر فيه مصر وروسيا والنظام السوري جماعات المعارضة في إدلب جماعات إرهابية، ترفض دولًا أخرى كتركيا وقطر هذا التصنيف لهذه الجماعات المعارضة خاصة تنظيم تحرير الشام الذي يدعم تركيا في حربها ضد الأكراد.

²- "السيسي يحذر من القادمين من إدلب ويصفهم بالإرهابيين"، صحيفة جسر، 15 سبتمبر 2019 على الرابط التالي:
<https://www.jesrpress.com/2019/09/15>

³- محمد عبد الغني، "مصر تدين بأشد العبارات "العدوان التركي" على سوريا... وتدعو لإجتماع طاري للجامعة العربية"، سبوتنيك عربي، 19 أكتوبر 2019 على الرابط التالي:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201910091043103348

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وقد طالب ممثلو عدة دول عربية في الاجتماع الطارئ للجامعة العربية المنعقد في 12 أكتوبر 2019 بإعادة عضوية سوريا في الجامعة العربية و منهم وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم، الذي ترأست بلاده جلسة الجامعة العربية، كما أكد الاجتماع ضرورة التركيز على الحل السلمي للصراع في سوريا ودعم مهمة المبعوث الأممي، مع التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي للإضطلاع بمسؤولياته لوقف الهجوم التركي على سوريا باعتبار أن هذا الهجوم يقوض جهود الحرب على تنظيم داعش.⁽¹⁾ وإعتبار ذلك تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين، وطالب المجلس في قراره تركيا بوقف هجومها والإنسحاب الفوري وغير المشرط من كافة الأراضي السورية، مشدداً على أن هذا "العدوان على سوريا يمثل الحلقة الأحدث من التدخلات التركية والإعتداءات المتكررة وغير المقبولة على سيادة دول أعضاء في جامعة الدول العربية" وقرر المجلس النظر في إتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة ما وصفه بـ"العدوان التركي" ، بما في ذلك خفض العلاقات الدبلوماسية ووقف التعاون العسكري ومراجعة مستوى العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياحية مع تركيا، وأخيراً قرر المجلس الموافقة على إدراج بند "التدخلات التركية في الدول العربية" كبند دائم على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري وتشكيل لجنة لمتابعة الأمر.⁽²⁾

وتتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من نجاح الوساطة المصرية في سوريا في ظل مقاطعة الدول العربية لقطر وتخلí السعودية عن مطلبها بإسقاط الأسد عسكرياً وقبولها بالحل السلمي وتراجع تنظيم داعش في سوريا والعراق وبذء الترتيبات السياسية لمرحلة ما بعد داعش وتخلí والولايات المتحدة عن دعم جماعات المعارضة وتوافقها مع روسيا لحل الصراع⁽³⁾ إلا أن مصر لم تحضن جميع أطياف المعارضة بعد وبالتالي فإن المعارضة المعتدلة لا تعبر عن كافة الآراء السورية وهو ما يجب أن تعيه مصر، ولكن ما يعيق مصر في إحتضان جميع أطراف المعارضة هو أن كل فيصل من فصائل المعارضة يقاتل على أراضي سوريا له خلفية ومرجعية دولية وهو ما يصعب دور مصر في السيطرة على هذه الفصائل وتدخلها كمراقب لأي هدنة.⁽⁴⁾

¹- "الجامعة العربية...إدانات لـ"الغزو" التركي ومطالب بعوده سوريا" ، 12 أكتوبر 2019 على الرابط التالي:

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

²- "الجامعة العربية تندد بالهجوم التركي وقطر تحفظ" ، 12 أكتوبر 2019 على الرابط التالي:

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AF%D8%AF>

³- محمد عمر، "آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنهاء الحرب الأهلية" ، مرجع سابق.

⁴- إيمان محمود، "هل تلعب مصر دوراً أكبر في حل الأزمة السورية؟" ، مرجع سابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

3- التدخل العسكري لمصر في سوريا

على الرغم من أن معظم الدراسات تؤكد أن دور مصر في هذه الفترة كان سياسياً فقط فإن هناك دراسات تشير إلى وجود دور عسكري لمصر في الصراع الدائر في سوريا، حيث أشارت بعض الدراسات إلى قيام الحكومة المصرية بإيفاد قوات عسكرية إلى سوريا في إطار ما أسمته "مكافحة الإرهاب والتعاون والتنسيق العسكري مع قوات حكومة الرئيس بشار الأسد". وأوضحت هذه الدراسات أن مصر أصبحت حريصة على تقديم المساعدات العسكرية وإرسال قوات إلى سوريا للمشاركة في معارك الحكومة السورية ضد الإرهاب.⁽¹⁾ وذلك في إطار الحرب على تنظيم داعش الذي يهدد الأمن القومي المصري بالإضافة إلى سوريا، وقد رأت بعض التحليلات أن القضاء على تنظيم داعش يمثل فرصة مهمة للنظام المصري لتحسين صورته وإظهار نفسه كشريك إقتصادي وأمني أساسي في منطقة الشرق الأوسط، وأن التحركات الإقليمية الواسعة للجماعات الجهادية تحت أسماء متعددة من بينها داعش وأنصار الشريعة والقاعدة تحتم على المجتمع الدولي التعاون الدولي مع مصر صاحبة الموقع الاستراتيجي في حربها ضد ما يسمى الحرب على الإرهاب.⁽²⁾

وقد أكدت بعض التحليلات أن الدور العسكري المصري في سوريا يقتصر على بعض العمليات الخاصة تجاه التي تستهدف المصريين المنضمين لجماعات إرهابية خصوصاً داخل تنظيم فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) وأحرار الشام وتنظيم داعش، حيث أكدت هذه التحليلات أن مقتل القيادي في تنظيم جبهة النصرة أبو فرج المصري وهو الرجل الثالث في تنظيم جبهة النصرة وأحد أهم المطلوبين للعديد من أجهزة الاستخبارات الدولية ومنها الدولة المصرية، جاءت بعد أيام من إجراء مصر إتصالات مع بعض الأطراف الأمنية السورية والروسية ووصلت لمستوى عالي من التنسيق بقيام رئيس المخابرات السوري علي المملوك بزيارة رسمية لمصر في أكتوبر 2016، والتي كانت سبباً في التوتر الحاد بين مصر وال سعودية، وهذا التدخل العسكري المصري كان بسبب الخوف من عودة بعض المقاتلين من تلك المنظمات لدولهم ومنها مصر خاصة بعض التجاالت المتواتلة للقضاء على هذه التنظيمات وبالتالي ستتشكل عودتهم تهديداً علي هذه الدول وقد جاء هذا الدور في إطار التحالف الدولي لمحاربة داعش أو القوات الروسية في سوريا لإستهداف

¹- محمود جمال، "مناطق التوتر: التدخلات العسكرية الخارجية المصرية"، تقديرات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 10 ديسمبر 2016، ص.2.

²- أحمد الجlad، تنظيم الدولة النشأة والأفكار، مركز الفكر الإستراتيجي للنشر، بيروت، 2015، ص.14.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مواطنهم المنضمين إلى تنظيم داعش وبقي التنظيمات الإرهابية الأخرى، وتأكد التحليلات أن إسْتهداف العناصر المصرية في هذه التنظيمات كان بناءً على معلومات مخابراتية بين مصر وسوريا وروسيا من خلال قوات مصرية متواجدة بالفعل في سوريا.^١

وبالتالي فإنه من المرجح أن يبقى التدخل المصري عسكرياً في سوريا في نطاق محدود مصر، خاصةً أن السلوك المصري يعتمد بشكل أساسي، على تبني اقتراب الحل السياسي لأهم صراعات المنطقة، فقد تخلت الأنظمة السياسية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر عن التورط عسكرياً أو البحث عن دور فاعل عن طريق توظيف الأداة العسكرية، وتخلّى الرئيس عبد الناصر عن هذه الأداة قبل رحيله، بعد فشل التدخل المصري في اليمن، الذي أدى إلى خسائر جسيمة أضرت بمصر اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وظهرت تبعاتها في نكسة 1967، ومنذ الانسحاب العسكري من اليمن في ستينيات القرن الماضي لم تشارك مصر في حروب خارجية سوى حرب الكويت لتحريرها من الغزو العراقي، وكان ذلك تحت مظلة الشرعية الدولية وبطلب خليجي. وما زالت مصر تبني هذه السياسة.^٢

إضافة إلى ما سبق فإن الاعتماد على الإجراءات الأمنية من قبل مصر تجاه الصراع في سوريا يقيده زيادة الاعتماد على الأدوات الأمنية والعسكرية في السياسات الخارجية للدول الأخرى تجاه هذه الصراعات، خاصةً إذا كانت مستوظف على نطاق واسع، أو بصورة منفردة، كما يقيدها من ناحية أخرى، الشرعية الإقليمية والدولية لهذا النوع من السياسات، خاصةً فيما يتعلق بموقف السعودية منها، والتي تعد مصدراً مهماً لشرعية النظام.^٣ حيث ضغطت السعودية على مصر من خلال اللعب بورقة المساعدات التي تقدمها لمصر وقد يتضح ذلك من خلال موقف السعودية تجاه مصر عندما صوتت الأخيرة لمشروع قرار روسي حول سوريا، والذي نتج عنه قطع السعودية للإمدادات البترولية إلى مصر.

كما تؤكد دراسات أخرى أن تدخل مصر عسكرياً في سوريا سوف يبقى محدوداً حتى وإن نجحت مصر في أن تهزم بعض الجماعات المسلحة في سوريا، وذلك لأن عملية نزع السلاح وحل

^١-أحمد كامل، "ما الدور العسكري لمصر في سوريا"، التحرير الجديدة، 26 يناير 2017 على الرابط التالي:
<https://www.tahrirnews.com/Posts/printing/648629/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D>

^٢- محمد عمر، الدور الإقليمي لمصر. بين التطلعات وحدود التأثير، دراسة، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 26 ديسمبر 2017 على الرابط التالي:
<http://pss.elbadil.com>

^٣- إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية"، مرجع سابق ص 15.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الميليشيات المحلية وفرض السلام سيتطلب موارد أكبر بكثير مما تملك مصر، وأن هذا سوف يشغلها ويجعلها تتعثر لسنوات، بالإضافة إلى إفتقار مصر إلى الأسس الاقتصادية اللازمة للقيام بدور عسكري إقليمي رائد في سوريا.¹

وخلاصة القول إن الإستراتيجية المعتمدة من جانب الرئيس السيسي تجاه الصراع الدائر في سوريا بناءً على ما سبق تقوم على التأثير المحدود إلا فيما يتعلق بالأمور التي تظهر فيها تأثيرات في أمنه، أي الحفاظ على بقائه، وتعزيز شرعيته الداخلية والخارجية، أو تأثيرات في الأمن القومي للدولة الأمر الذي يعني بصورة رئيسية الإهتمام بالصراع وفقاً لما يفرضه من تهديدات فعلية، أو محتملة علىبقاء الدولة المصرية ،سواء من حيث تغذيتها للإرهاب والتطرف،الذين يتقدرون أولوية التهديدات التي يتعامل معها النظام في مصر حالياً، أو من من حيث ما قد يؤدي إليه من تفكك الدولة المركزية في سوريا ، مما يمثل إضعافاً لنموذج الدولة المركزية الذي ترى مصر أن الحفاظ عليه في الدول المجاورة أمر مهم.² أي أن الأمرين الأساسيين اللذان يحكمان السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا هما المتعلقة بأولوية محاربة الإرهاب، وأولوية الحفاظ على الدولة المركزية

المبحث الثاني: السلوك المصري من منظور نظريات العلاقات الدولية

تشكل نظريات العلاقات الدولية في تفسيرها للسلوك المصري مقترب شامل ومتكملاً لدراسة السلوك الخارجي المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة من (2011-2018) وبالتالي يتم الإعتماد على هذه التفسيرات التي يمكن من خلالها تحليل وتفسير السلوك المصري في سوريا وكذلك التنبؤ به، وفي هذا الإطار فقد قمنا بتطبيق بعض نظريات العلاقات الدولية على السلوك المصري على النحو التالي:

1- تفسير النظرية السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وفقاً للنظرية الواقعية:

تري المدرسة الواقعية كما تمت الإشارة أن الهدف الدولي القريب لأي دولة والذي يعتبر المحرك الرئيسي لسلوكها هو البقاء، وبالتالي تتحرك الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية وفق هذا الهدف. وبالتالي فهي تسعى للحصول على السلطة والثروة والقوة لضمان

¹- يزيد صابغ ، "تحديات تواجه دور مصر الإقليمي" ، دراسة (بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 4 مارس 2015) على الرابط التالي: <https://carnegie-mec.org/2015/03/04/ar-pub-59253>

²- إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية" ، مرجع سابق، ص 15.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

بقائهما ومتابعة أهدافها في النظام الدولي. كما يتطلب بقاء الدولة على الساحة الدولية الدفاع عن سيادة الدولة القومية وسلامة أراضيها وهذا يتطلب أن تصدي للتحديات التي تواجهها وتحافظ على دعمها. كما أنها ترى أن سلوك الدولة سلوك تنافسي بشكل أساسي ولكن هذا لا يحول دون إمكانية التعاون في السعي لتحقيق المصالح الوطنية التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بنفوذ الدولة، والذي يعني مدى قدرتها على ممارسة التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى في إطار العلاقات الثنائية التي تجمعها بها، أو في القرارات الجماعية سواء في إطار المنظمات الإقليمية أو الدولية وذلك لخدمة مصالحها، حيث تفترض الواقعية أن أكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها.⁽¹⁾

وفي إطار تفسير الواقعية لسلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية ترى الواقعية أن الدول تتدخل في صراع خارجي ما إذا كان هذا الصراع سوف يحقق مكاسب نسبية لدولة أخرى على حسابها، أو يتضمن خسارة نسبية للدولة، كما أن الدول تتدخل في صراع ما عندما يمثل هذا الصراع خطراً وتهديدًا لأمنها وبقائها، وأنها تستطيع التأثير في الصراعات عن طريق التحالفات لتطوير فرص الدولة للتأثير في توزيع القدرات القومية.⁽²⁾

وإذا حاولنا تفسير سلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وفقاً للنظرية الواقعية خلال الفترة من (2011-2018) نجد أن السلوك المصري كان يحركه بالأساس هدف البقاء، كما كان يحركه إدراك كل رئيس للمصلحة القومية بالشكل الذي يراه، فالرئيس مرسي رأى أن المصلحة الأساسية له هي سقوط نظام الأسد إذ يعتبر ذلك أساس المصلحة الوطنية لمصر والحفاظ على أنها القومي، لما تمثله الإنتهاكات التي يقوم بها النظام السوري من تهديد للمسلمين السنة في سوريا، والذي يقتضي تدخل مصر للدفاع عنهم. إضافة إلى تاريخ العلاقات المتواترة بين جماعة الإخوان المسلمين والأسرة العلوية الحاكمة في سوريا (*)، وبالتالي فإن استمرار نظام الأسد يهدد الأمن

¹ 1- Michael Mastanduno, David A. Lake and G. John Ikenberry, "Toward a Realist Theory of State Action", Op.cit, pp459-460.

² 2-Thomas S Mowle." worldviews In Foreign Policy: Realism, Liberalism, and External Conflict", Op.cit, p567.

(*) تجدر الإشارة إلى أن هناك توترات بين جماعة الإخوان المسلمين والأسرة العلوية الحاكمة في سوريا، الذي يرجع عدائهما لهذه الجماعة إلى عهد حافظ الأسد، الذي أصدر قانون في عام 1980 يشدد عقوبة الإنتساب إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى الإعدام مجرد الإنتساب أو الرأي الفكري، وذلك علي خلفية قيام أعضاء الجماعة في سوريا باسمها بعض العناصر العلوية، إضافة إلى المذبحة التي قام بها حافظ الأسد في ثمانينيات القرن المنصرم في حماة ضد هذه الجماعة، وذلك بصفتها المعارض الأكبر لنظامه، ولإزال هذا القانون ساري في عهد بشار الأسد، الذي إكتفى بتعديل هذا القانون من الإعدام إلى السجن الذي قد يصل إلى 12 عام، وقد رفض بشار رفع هذا الحظر عن الجماعة حتى بعد توسط حزب العدالة والتنمية في تركيا لحل الخلافات فيما بينهم، الأمر الذي يدل على توتر العلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين والأسرة

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

القومي المصري، بمعنى آخر فإن مصر تدخلت في الصراع في سوريا بسبب ما يمثله النظام السوري من خطر على مصر.

وفي هذا الإطار دخلت مصر في التعاون الإقليمي بقيادة الولايات المتحدة إضافة إلى تركيا وقطر والسعودية، وذلك لتطوير فرص مصر للتأثير في الصراع وتأكيد مكانة مصر علي ساحة الحدث العربي والتي قد تمكّن مصر من تحقيق ومتابعة مصالحها حيث تؤيي الواقعية أن الدول الأكثر قدرة على التأثير في بيئتها تكون أكثر قدرة في متابعة وتحقيق مصالحها وفقاً للرؤية الواقعية، حيث أن هذا التعاون كان يهدف بالأساس إلى دعم المعارضة السورية لنيل حريتها، إضافة إلى مناهضة النظام السوري. وإضافة إلى التدخل من منطلق البقاء والتأثير في الصراع فإن مصر تدخلت إنطلاقاً من فكرة المكسب والخسارة النسبية حيث رأت أن تدخلها في هذا الصراع سوف يجنيها خسارة نسبية والتي من الممكن أن تنتج عن المكسب النسيبي للنظام السوري وحلفائه إيران وحزب الله مقابل خسارة مصر وحلفائها. وإرتبط التدخل المصري والسلوك المصري كذلك بالبحث عن الثروة والسلطة، وفي هذا الإطار أرادت مصر من التدخل في هذا الصراع الدعم من حلفائها، من خلال تقديم المنح والمساعدات لها كما سيأتي الذكر.

أما رؤية الرئيس السيسي للمصلحة القومية فإنها تمثلت من الناحية الظاهرية في الحفاظ على تحقيق الاستقرار في المنطقة وذلك من خلال محاولته الحفاظ على الدول المركزية والجيوش العربية، والذي يعتبر الحفاظ عليهما إنطلاقاً من عقيدته العسكرية حافظاً علي بقاء واستقرار المنطقة، حيث رأى أن تفكك الدول المركزية وإنهايار جيوشها قد يؤدي إلى إنتشار الدول الفاشلة وإنشار الجماعات الإرهابية في الإقليم بأكمله والذي يهدد الأمن القومي العربي بشكل عام والأمن القومي المصري بشكل خاص. وبالتالي تدخلت مصر في الصراع الدائر في سوريا إنطلاقاً من أن هذا الصراع يمثل تهديد للدولة المصرية، جراء تفكك الدولة السورية وإنشار الجماعات الإرهابية خاصة في ظل تواجد تنظيم أنصار بيت المقدس في شمال سيناء، وهو الفرع التابع لتنظيم داعش الذي يهدد الأمن القومي المصري.

وفي هذا الإطار إنضمت مصر إلى التعاون الدولي المكون من روسيا وإيران وحزب الله والذي يؤكد حفاظه على الدولة السورية والجيش السوري، كما أنها إنضمت لاحقاً إلى التحالف الدولي

الحاكمية العلوية في سوريا، الأمر الذي يجعل أي نظام تابع لهن الجماعة يناديه مناهض لهذا الحكم باعتباره مناهض لجماعتهم بصفة عامة وفكيرهم بصفة خاصة، والذي يصعب إحتمالية التوافق فيما بينهم، والذي يدلل سعي الرئيس مرسى إلى مناهضته لنظام بشار ورغبته في وصول نظام إلى الحكم يتمتع بعلاقات إيجابية مع مصر. إنظر محمد الحسناوي، "إلى متى يستمر تطبيق القانون 49 في سوريا؟"، مداريات، القدس العربي، المجلد 18، العدد 5264، 2 مايو 2006، ص.18.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ضد داعش للقضاء على هذا التنظيم الذي يهدد الأمن القومي المصري. كما عملت مصر على توسيع نفوذها من خلال تدخلها في الصراع الدائر في سوريا وذلك من خلال إبراز دور مصر ك وسيط فعال في الصراع في سوريا خاصة بعد نجاحها في عقد العديد من إتفاقيات الهدنة بين النظام السوري والمعارضة المعتدلة من جانب، وروسيا والمعارضة المعتدلة من جانب آخر. وكذلك من خلال تصوتها إلى جانب مشروع القرار الروسي حول سوريا في مجلس الأمن الدولي بشكل مختلف عن التوجهات الظاهرية لدول الخليج كما تمت الإشارة في المبحث السابق، كما سعت إلى التأثير في القرارات الجماعية في جامعة الدول العربية، فقد دعت مصر لجتماع طارئ لجامعة الدول العربية بشأن ما قامت به تركيا في شمال سوريا في 9 أكتوبر 2019، حيث أدانت هذا الحدث، وقد أثرت بذلك في القرار العربي بشأن هذا الحدث والذي إنти إلى الدعوة إلى عودة عضوية سوريا في الجامعة العربية، إضافة إلى مطالبة المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الإنتهاكات التركية في سوريا.

إضافة إلى ما سبق فقد تدخلت في الصراع بسبب خوفها من خسارة نسبية تتمثل في تنامي الدور التركي والقطري، وذلك علي حساب الدور المصري في سوريا، كما أنها وجدت الصراع سوف يحقق لها مكاسب نسبية يتمثل في مشاركة المجتمع الدولي مع مصر في محاربة الإرهاب وإستهدافها للمصريين المنضمين لهذه التنظيمات، حيث حذر الرئيس السيسي من عودتهم إلى مصر بإعتبارهم تهديد للأمن القومي المصري.

2-تفسير السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وفقاً للنظرية الليبرالية:

يؤكد الليبراليون كما تمت الإشارة في تفسيرهم لسلوك الدول على أهمية التعاون كمحدد لمنع الصراعات والحروب وذلك من خلال تحقيق مصالح طويلة المدى من خلال هذا التعاون.⁽¹⁾ كما أنها تفسر سلوك جميع الدول علي أنها تسعى لضمان البقاء ولكن ليس بالمنظور الواقعي والذي يقوم علي التفسير المادي لهذا البقاء، وإنما يتم ذلك بطريقتين أو من جانبين، الأول: عن طريق زيادة مداخلها المادية بواسطة العلاقات التجارية والإقتصادية المدرستة مع بقية الوحدات الدولية والتي تتحدد من خلالها الخيارات العقلانية التي تعود بالفائدة عليها، أما الجانب الثاني فعن طريق العمل علي حماية وتعزيز مقدراتها علي التأثير في الساحة الدولية من خلال الأنشطة

1-Thomas S Mowle, "worldviews In Foreign Policy: Realism, Liberalism, and External Conflict", Op.cit, p567.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الدبلوماسية. كما تؤكد الليبرالية على دور المؤسسات في تحفيز سلوك الدول لأنها تعمل بشكل تعددي.^١

وإذا حاولنا تفسير السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وفقاً للنظرية الليبرالية، نجد أن مصر خلال الفترة من (2011-2018) سعت إلى تبني التعاون كمحدد في علاقتها الخارجية والذي إختلف شكله بإختلاف نظام الحكم في مصر، وذلك بسبب إختلاف المصالح طويلة المدى للدولة المصرية بإختلاف النظام السياسي السائد، فالرئيس الأسبق محمد مرسي تمثلت مصالحه طويلة المدى منذ وصوله لسدة الحكم في مصر في تأكيد شرعية حكمه كنظام يسعى إلى تأسيس هذا الحكم على أيديولوجية مختلفة عن الإيديولوجية التقليدية للأنظمة السابقة، والتي تقوم على أسس علمانية، ومن ثم فقد سعي للتعاون مع حلفاء جدد لتحقيق هذا الهدف طويلاً المدى، وفي هذا الإطار فقد إتبع الرئيس مرسي سلوكاً مغايراً للسلوك المصري السابق لحكمه، فبينما إتبع المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلوكاً يحافظ على علاقات مصر بالحلفاء التقليديين، فقد إتبع مرسي سلوكاً يبحث عن حلفاء غير تقليديين لمصر (إيران) مع الحفاظ على علاقات مصر بالحلفاء التقليديين.

وبالتالي فقد تشكيل تعاون جديد لدعم بقائه مادياً ومعنوياً، وهو التعاون الذي يشمل كلّاً من مصر وتركيا وقطر، إضافة إلى سعيه لعودة العلاقات مع إيران مع تأكيده في نفس الوقت على العلاقات مع الخليج باعتباره الداعم الأساسي للإقتصاد المصري، مع عمله على توسيع دائرة علاقات مصر الخارجية لتشمل العودة إلى القارة الأفريقية كما تمت الإشارة ومحاولته إنضمامه للبريكس في محاولة لتحسين وتوسيع خيارات مصر الخارجية. ومن ثم فإن دخول مصر في نمط تعاون جديد مع كل من تركيا وقطر إضافة لاحفاظ علي علاقتها بالخليج مكمنها من تحقيق بعض الأهداف في إطار الصراع في سوريا، والتي تمثلت في:

1- زيادة مداخلها المادية بواسطة العلاقات التجارية والإقتصادية والمنح والمساعدات المقدمة من قطر وتركيا نتيجة لتوافقه معها في الملف السوري، إضافة إلى المساعدات الخليجية، والتي إستفاد منها في مواجهة مشكلاته الإقتصادية.

2- حماية وتعزيز مقدرة مصر على التأثير في الساحة الدولية من خلال إنخراطها في ملف من أصعب الملفات التي تواجه المنطقة بأكملها وذلك لتأكيد مكانة مصر الإقليمية والبحث عن دور إقليمي فعال يعيد لمصر مكانتها الإقليمية، وتمثل ذلك في دعم مرسي للخطاب المناهض لنظام

¹ - فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 81.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

بشار، ودعمه للمعارضة السورية معتمداً في ذلك على التحالف الجديد (قطر وتركيا) خاصة تركيا صاحبة المكانة الإقليمية الكبيرة إضافة إلى إستفادته من الدعم الأمريكي للمعارضة السورية والذي شجعه على مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل عسكرياً للإطاحة بنظام الأسد. إضافة إلى طرحة لمبادرة رباعية للتوصل لحل للصراع في سوريا، والتي فشلت بسبب اختلاف الرؤى بين السعودية وإيران، ولكنها على الرغم من فشلها فقد أكدت رغبة مصرية في الحضور على ساحة الحدث السياسي العربي من جديد، والتدشين لرؤيه مختلفة لطبيعة الدور العربي والإقليمي لمصر ما بعد أحداث يناير 2011، والتأسيس لمرحلة استعادة زمام الحركة السياسية العربية إقليمياً عبر الانخراط في "أخطر" صراع يواجه الأمن الإقليمي العربي وهو الصراع في سوريا، وذلك لما تعنيه سوريا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي من ناحية، وللاستقرار في المشرق العربي من ناحية ثانية، ولإنها أو "تطويع" المشروع الإقليمي الإيراني في المنطقة من ناحية ثالثة.

كذلك فإن دعم الرئيس مرسي للخطاب الموجه ضد بشار والوجه لدعم المعارضة السورية ساعد في تحقيق هدفه، وهو إقامة شرعية حكمه علي أساس غير علمانية بإعتبار أن هذه الشرعية الجديدة كانت من أهم المصالح طويلة المدى للرئيس مرسي، غير أن هذه المصالح طويلة المدى التي أرادت مصر تحقيقها من خلال تدخلها في الصراع الدائر في سوريا المرحلة إصطدمت بمجموعة من التحديات التي تمثلت في هشاشة تحالفات مصر الجديدة في هذه الفترة بسبب الإحتجاجات التي قامت في إسطنبول في يونيو 2013، التي إنطلقت من ميدان تقسيم ثم امتدت إلى باقي المدن التركية للإحتجاج ضد إقتلاع أشجار منتزه حديقة غينزي قرب ساحة تقسيم لإعادة بناء ثكنة عسكرية كانت قائمة في الفترة العثمانية وجعلها مركز تسوق، الأمر الذي أدى إحتجاجات تطورت بعد ذلك مواجهة بين المتظاهرين الرافضين لهذا المشروع والحكومة التي أصرت بقيادة رئيس الوزراء آنذاك أردوغان علي إتمام المشروع، وكانت هذه الإحتجاجات بمثابة أكبر تحدي يواجه الحكومة ذات التوجه الإسلامي في تركيا خلال سنوات من حكمها⁽¹⁾، والتي جعلت تركيا أكثر عرضة للخطر خاصة بعد أن طالب معارضين أمريكيين للقيادة والسياسة الخارجية التركية صناع السياسة الخارجية الأمريكية بإتخاذ موقف أكثر إنتقاداً تجاه تركيا، والذي دل على رغبة الإدارة الأمريكية آنذاك بالرغبة في الإنقاذ من نشاط السياسة الخارجية

1- "احتجاجات عنيفة في إسطنبول لليوم الثاني وأردوغان يدعو المتظاهرين للتوقف "فوراً" ، فرانس 24، بتاريخ 1 يونيو 2013 على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/20130601-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

التركية فيما يتعلق بإيران وإسرائيل.¹ مما أدى إلى صعوبة أن تكون شريكاً إقليمياً ودولياً لمصر آنذاك، وبالتالي كان مثل هذا التحالف هشاً على أي حال، نظراً لصغر حجم قطر ومصالح تركيا المتنوعة والمتضاربة في كثير من الأحيان في أوروبا وأسيا الوسطى والشرق الأوسط. هذا إضافة إلى الدعم الأمريكي المتواضع للمعارضة السورية كماتمت الإشارة سابقاً.

أما الرئيس السيسي فقد تمثلت مصالحه طويلة المدى في أن يكون مصر دوراً أساسياً في بناء ما سمي "بالشرق الأوسط الجديد" وذلك علي غرار أدوار دول أخرى في الشرق الأوسط مثل السعودية والأردن، ولذلك فقد عمل علي التعاون مع حلفاء أساسين لتحقيق هذا الهدف طويلاً المدي. وكان تدخله في سوريا ضمن التحالف الذي تمثل روسيا المحور الأساسي في إطاره إضافة إلى كل من حزب الله وإيران وكذلك تركيا بعد أن أدارت سياستها تجاه روسيا، كذلك دخلت مصر ضمن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وعملت مصر كذلك علي أن يكون لها دوراً أكثر بروزاً في سوريا مثل الوساطة المصرية بين النظام السوري والمعارضة المعتدلة، وكذلك تصويت مصر لصالح مشروع قرار روسي حول الوضع في سوريا في مجلس الأمن الدولي.

وخلاصة القول طبقاً للنظرية الليبرالية فالنظام المصري عمل علي تأمين بقائه من خلال الإستفادة من علاقاته بحلفائه والمنح والمساعدات التي حصل عليها منهم في مواجهة تحدياته الداخلية، إضافة إلى تأثيره في عملية صنع القرار الدولي فيما يتعلق بالصراع في سوريا سواء من خلال الأنشطة الدبلوماسية أو التحالفات أو اللجوء للمؤسسات الدولية، بمعنى أن مصر طبقت سياسة البحث عن المكاسب طويلة المدى من خلال إنخراطها في الصراع الدائر في سوريا سواء مكاسب اقتصادية أو سياسية. وبالتالي سعيها لأن يكون لها دوراً أساسياً في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد.

3- تفسير السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وفقاً لنظرية الإختيار العقلاني:

تقوم نظرية الإختيار العقلاني كما أوضحنا سابقاً بمحاولة تفسير سلوك الدول في المجال الخارجي والصراعات الدولي عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها،² وذلك من خلال تحليل الإختيارات الإجمالية التي يتخذها كل صانع قرار فردي يعمل بالنيابة عن الدولة، والذي يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب وتقليل الخسائر، وبالتالي تعتبر هذه

¹ - طه أوزهان، "حزب العدالة والتنمية وسياسة الخارجية"، مجلة رؤية تركية، إسطنبول، السنة 3، العدد 2، صيف 2014، ص.36.

² - مروة نظير، "معوقات الرشادة في السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص.2.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

النظيرية أن الدول فواعل عقلانية رشيدة تضع سلوكياتها وفقاً لمعطيات وخطط محسوبة وهادفة إنطلاقاً من أساس المفاضلة بين التكاليف والعواائد.⁽¹⁾

وإذا حاولنا تفسير السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة من (2011-2018) وفقاً لنظرية الإختيار العقلاني نجد أن كلاً من النظام السياسي المصري في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي والنظام السياسي الحالي سعي للوصول إلى أكبر قدر من المكاسب من الصراع في سوريا وفقاً لرؤيته هو. فقد سعى الرئيس الأسبق محمد مرسي في فترة حكمه لمصر إلى إتخاذ بعض القرارات تجاه الصراع في سوريا، وذلك للإستفادة من الدعم الأمريكي للمعارضة في سوريا، وفي هذا الإطار عمل صانع القرار المصري علي إتخاذ بعض القرارات التي تحقق من وجهة نظره أقصي قدر من المكاسب وتقليل الخسائر، والتي تمثلت في إنضمام مصر إلى التعاون المكون من الولايات المتحدة الأمريكية وال سعودية وقطر وتركيا وهو التعاون المناهض لبقاء نظام الأسد، حيث عمل هذا التعاون علي دعم المعارضة السياسية في مواجهة نظام بشار الأسد، ومع تطور الصراع في سوريا قدم النظام المصري في هذه المرحلة مظلة من الشرعية العربية للتدخل الخارجي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع في سوريا بإعتبار أن ذلك التدخل يعمل علي إنقاذ الشعب السوري من العنف المستخدم من قبل نظام الأسد، كما أنه يدعم حقوق الشعب السوري في نيل حرية، ورأي صانع القرار المصري خلال هذه المرحلة أن هذا السلوك يحقق العديد من المكاسب لمصر وحلفائها الإقليميين والعرب (تركيا وقطر) فمن ناحية يعمل علي إسقاط نظام بشار الذي يمثل تهديد لجماعة الإخوان المسلمين بصفة عامة، وللنظام المصري في هذه المرحلة بصفة خاصة واستبداله بنظام حليف يكون أساساً لشرعية النظام التي تقوم علي أساس إسلامي وليس علي أساس علماني، ومن ناحية أخرى يحقق مصر مجموعة من المكاسب المتمثلة في حصول النظام المصري علي مزيد من المنح والمساعدات من الدول الحلفاء (قطر وتركيا) إضافة إلي المملكة العربية السعودية التي سوف تستمر في دعم النظام المصري ليس فقط بسبب تبنيه نفس وجهة نظرها تجاه الصراع في سوريا ولكن أيضاً بسبب تخوف المملكة العربية السعودية من أن يؤدي عدم دعمها للنظام المصري إلي محاولة إستقطابه من قبل إيران خاصة وأن النظام المصري في هذه المرحلة كان يتمتع بعلاقات إيجابية مع إيران، وعلى الرغم من اختلافهم بشأن القضية السورية إلا أن إيران ظلت تتفاوض مع مصر من أجل عودة العلاقات مع مصر، وبالتالي سوف يستفيد النظام من هذه المنح والمساعدات في مواجهة المشاكل الاقتصادية الداخلية التي تعمل علي زعزعة نظامه وبالتالي تهدد بقائه.

¹ - Shawn Grimsley. "Rational Choice Theory: Definition & Principles", Op.cit.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وبتقييم السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال هذه المرحلة من المنظور العقلاني نجد أن السلوك المصري فشل في تحقيق أهدافه من خلال تدخله في الصراع الدائر في سوريا بسبب الدعم الإيراني القوي للنظام، إضافة إلى الدعم الروسي في مقابل الدعم المتواضع من قبل الولايات المتحدة للمعارضة السورية، وعدم قدرة صانع القرار المصري على التوفيق بين أطراف الصراع والتوصل لحل الصراع في سوريا، الأمر الذي ظهر في فشل المبادرة الرباعية التي إقترحها النظام المصري بسبب إختلاف الرؤي بين السعودية وإيران، هذا بالإضافة إلى رفض الداخل المصري تدخل مصر عسكرياً في سوريا ورفض دعوة الجihad في سوريا التي تبناها النظام المصري في هذه المرحلة، وبالتالي فإن عملية صنع القرار المصري تجاه الصراع في سوريا خلال هذه المرحلة إنسمت بقصور البدائل المتاحة بالشكل المطلوب (الجهاد في سوريا وهي فكرة مرفوضة من الداخل المصري، أو الإسلام لفكرةبقاء النظام السوري) وبالتالي فإن عملية الإختيار أي الإختيار بين أحد البدائل وترجيحه وتفضيله وإصداره لم تكن رشيدة وعقلانية بالدرجة المطلوبة (إختيار الجهاد في سوريا ومناهضة النظام السوري).

أما النظام السياسي المصري في عهد الرئيس السيسي فقد سعى إلى إتخاذ بعض القرارات تجاه الصراع في سوريا التي تعمل على تحقيق أهدافه من وراء هذا التدخل في سوريا، والمتمثلة في المرحلة الأولى في الحفاظ على الدولة السورية ووحدتها والحفاظ على بقاء جيشه، وذلك إنطلاقاً من العقيدة العسكرية للرئيس السيسي التي تتضمن الحفاظ على الجيوش العربية وحماية الدول المركزية من التفكك وذلك، لأن تحقيق هذا الهدف يحافظ على بقاء نظامه، وبالتالي فقد عمل على دعم الحل السياسي في سوريا والتفاوض مع المعارضة التي تعتبر معتدلة من وجهة نظره، والتي قد تساعده في تحقيق أهدافه سالف الذكر إضافة إلى تعاونها معه وحلفائه في محاربة التنظيمات الإرهابية التي تهدد الأمن القومي بصفة عامة والأمن القومي المصري بصفة خاصة من خلال إنتشار هذه التنظيمات الإرهابية على الحدود المصرية أو من خلال تواجدها بالفعل في مصر (كجماعة أنصار بيت المقدس في سيناء). وفي هذا الإطار عمل صانع القرار المصري على إتخاذ بعض القرارات التي تحقق من وجهة نظره أقصى قدر من المكاسب وتقليل الخسائر، والتي تمثلت في تأييد النظام المصري للتدخل الروسي في الصراع في سوريا عام 2015، بإعتبارها تحارب المنظمات الإرهابية في سوريا، هذا فضلاً عن توافق الأهداف الروسية مع الأهداف المصرية وتأكيدها الحفاظ على الدولة المركزية السورية وجيشه خاصة أن روسيا أصبحت المحكم الرئيسي في الصراع الدائر في سوريا، وبالتالي فقد وجد النظام فيها الحليف القوي الذي من الممكن أن يساعد في تحقيق أهدافه سالف الذكر خاصة. كما إنضمت مصر

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إلى التكتل المكون من روسيا وإيران والعراق المؤيد لبقاء الأسد، كما صوتت مصر لصالح مشروع قرار روسي حول الوضع في سوريا في مجلس الأمن الدولي والذي دخلت معه العلاقات المصرية السعودية في توتر شديد كما شاركت مصر في الحرب على الإرهاب في سوريا وذلك من خلال مشاركتها في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب وعملها على إسقاط الميليشيات المنضمين للتنظيمات الإرهابية في سوريا.

أما في مرحلة ثانية فقد تمثلت الأهداف المصرية في أن يكون لها دوراً أساسياً في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومن ثم كان التدخل المصري في سوريا تحكمه هذه الإعتبارات، والمتمثلة في أن تكون مصر جزءاً من التسویات السياسية المتعلقة بسوريا، بما في ذلك التسویات المتعلقة بهذا المشروع، ولذلك عملت ك وسيط بين النظام السوري والمعارضة السورية من جانب، والمعارضة السورية وروسيا من جانب آخر وإستطاعت إنجاح العديد من إتفاقات الهدنة التي أعادت العديد من المحافظات إلى السيادة السورية كما رأينا في البحث السابق، وقد رأى صانع القرار المصري خلال هذه المرحلة أن هذا السلوك يحقق العديد من المكاسب لمصر وحلفائها، ومن ذلك وجود مصر ضمن إطار التسویات في سوريا، إضافة إلى مزيد من الدعم الخليجي خاصة السعودية وذلك بعد تراجع السعودية عن موقفها الداعم لسقوط بشار عسكرياً. وإضافة إلى ما سبق فقد رأى صانع القرار المصري أن تلك المشاركة الإيجابية قد تؤدي إلى تخفيف حجم المخاطر والخسائر التي قد تلحق بنظامه حال سقوط الأسد، إضافة إلى تقليل حجم الأخطار التي تسببها ظاهرة الإرهاب للإقليم ككل والتي بالطبع سوف تؤثر على الأمان القومي المصري وبالتالي على بقاء نظامه.

وبتقييم السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال هذه المرحلة من المنظور العقلاني نجد أن السلوك المصري في هذه المرحلة قد نجح في تحقيق أهدافه من وراء التدخل في الصراع في سوريا وذلك بسبب بروز الدور المصري في الصراع في سوريا، وكذلك بعد تراجع السعودية عن موقفها من سقوط الأسد، وتبدل السياسة التركية بسبب توجهها نحو روسيا، وكذلك تراجع دور قطر بسبب مقاطعة الدول العربية لها، وبالتالي فإن عملية صنع القرار المصري تجاه الصراع في سوريا خلال هذه المرحلة إنسمت بوفرة البديل بالشكل المطلوب نتيجة للدعم سالف الذكر، وبالتالي فإن عملية الاختيار أي الإختيار بين أحد البديل وترجيحه وفضيله وإصداره كانت رشيدة وعقلانية بالدرجة المطلوبة.

4- تفسير السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وفقاً لنظرية الدور:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يتحدد دور الدولة في إطار نظرية الدور وفق الإستراتيجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وتوضح نظرية الدور كما تمت الإشارة أن خيارات السلوك الخارجي تُحدد على أساس تصوّر صانع القرار، الذي يتأثر تصوّره بمدى إدراكه للعالم الخارجي والأحداث الدوليّة وخبرات صانع القرار.⁽¹⁾ وفيما يتعلق بتصوّر صانع القرار تجاه الصراعات الخارجية نجد أنه يتأثر عند دخوله صراع ما بمدى قدرته على لعب دور ناجح، وذلك من خلال تصوّر اليمونة (نفوذ وتأثير دولته خارجياً، إضافة إلى دوافعه سواء تعاونية أو تنافسية ومقدار التغيير الذي يريد في الوضع الراهن، وأنه كلما كانت الدولة تتمتع بنفوذ كبير وأدواراً قيادية أكثر نشاطاً في النظام الدولي كلما كان صانع القرار أكثر ميلاً إلى إدراك أن دولته سوف تؤدي أدواراً إقليمية ناجحة، كما يتأثر إدراك صانع القرار في حالة الصراعات بوجود حليف في الصراع أو شريك تعاوني يساعد في تحقيق مصالح معينة وذلك من خلال لعب دور من خلال هذا الشريك أو الحليف يمكنه من منافسة الآخرين الذين (أعداء لصانع القرار).⁽²⁾

إذا حاولنا تفسير السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا وفقاً لنظرية الدور، نجد أنه تم تحديد الدور الذي من الممكن أن تلعبه مصر في الصراع الدائر في سوريا وفق الإستراتيجية التي سعت مصر إلى تحقيقها، والتي اختلفت باختلاف رؤية نظام الحكم. فالرئيس الأسبق محمد مرسي سعى إلى تطبيق إستراتيجية تقوم على تشكيل تعاون إسلامي في منطقة الشرق الأوسط يمكن من خلاله تحقيق الشرعية لنظامه الذي يقوم على أسس غير علمانية. وفي هذا الإطار سعى إلى تحديد خيارات السلوك الخارجي تجاه الصراع في سوريا، والتي تأثرت بتصوراته وإدراكه للعالم الخارجي والأحداث الدوليّة إضافة إلى خبراته السابقة. وبالتالي فإنه تدخل في الصراع في سوريا لإدراكه بمكانة مصر الإقليمية، وبالتالي فهي مؤهلة لعب دور إقليمي ناجح، إضافة إلى تصوراته حول علاقاته مع تركيا، حيث رأى أنها من الممكن أن تساعد بإعتبارها قوة إقليمية مهمة، خاصة وأن تركيا تتفق مع وجهة نظره حول الملف السوري. كما أنه عمل على استخدام المساومة والتفاوض مع إيران كما أشرنا في المبحث السابق لكي تتنازل علي تمسكها ببقاء الأسد في مقابل تطوير علاقات جيدة مع مصر، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب عدم وجود ضمان كافي من مصر إلى إيران لكي تضمن بقاء وتطوير علاقات جيدة مع مصر خاصة في ظل الضغط الخليجي علي مصر بسبب علاقتها مع إيران.

¹ - لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة) محمد بن أحمد، محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 34-35.

² -Naomi Bailin Wish, "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions", Op.cit, pp538-540.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

كما أنه رأى وفق تصوراته للعالم الخارجي أنه من الممكن أن تساعد الولايات المتحدة في تعزيز نفوذه ونجاح دوره في سوريا خاصة وأنها ترفض العنف المستخدم من قبل الأسد ودعمها للمعارضة السورية، غير أن هذا لم يتحقق وذلك الدعم المقدم من الولايات المتحدة للمعارضة السورية كان متواضعاً، إضافة إلى عدم إتخاذها قراراً صارماً يقضي بسقوط الأسد في مجلس الأمن الدولي. وتتجدر الإشارة إلى أن تدخل الرئيس مرسى في الصراع في سوريا كان إنعكاس لدعاوى مزدوجة له، الدافع الأول: تمثل في التعاون مع حلفائه (تركيا وقطر) لتغيير الوضع الراهن في سوريا (سقوط نظام بشار الأسد) وإستبداله بنظام حليف يمكن أن يساعد في تحقيق الإستراتيجية سالفة الذكر، الدافع الثاني: تمثل في التنافس مع نظام الأسد وحلفائه الرافضين لحكم الإخوان المسلمين، والذي يعتبرهم الرئيس مرسى مهددين لنظام حكمه وحلفائه والذي يهدد بقائه.

أما الرئيس السيسى فقد سعى إلى تطبيق إستراتيجية تقوم على محاربة الإرهاب في سوريا والذي يعتبر إمتداد للإرهاب المتواجد في سيناء، إضافة إلى الحفاظ على الجيش والدولة السورية، والذي يعني بقائهما من وجهة نظره الحفاظ على الأمن القومى لمصر، والحفاظ على بقاء نظامه، وبالتالي فإنه اعتمد على التأثير المحدود في الصراع الدائر في سوريا إلا فيما يتعلق بالأمور التي تؤثر على أمن نظامه أي الحفاظ على بقائه.

وفي هذا الإطار فإنه سعى إلى تحديد خيارات السلوك الخارجى تجاه الصراع في سوريا

بما يحقق الإستراتيجية السابقة، وإنطلاقاً من إدراكه وتصوراته للوضع في سوريا، فإنه رأى ضرورة الحفاظ على الدولة السورية وجيشهما، لأن إنهيارهما قد يؤدي إلى زيادة تنامي ظاهرة الإرهاب الذى يهدد الأمن القومى إضافة إلى بقائه. ومما دعم هذا الإدراك لصانع القرار لدور مصر في الصراع في سوريا هو دور روسيا في هذا الصراع، ورغبة مصر في أن تستمد الدعم من الحليف الروسي، ذلك الدعم الذى ظهر في دعم روسيا لمصر لأن تلعب دور المراقب في مفاوضات آستانة، إضافة إلى دعمها لمصر لرعاية العديد من إتفاقيات المهدنة في سوريا والذي مكنتها من لعب دور الوسيط بنجاح بين روسيا والمعارضة المعتدلة من جانب، والنظام والمعارضة المعتدلة من جانب آخر، خاصة وأن روسيا تتشابه مع صانع القرار المصرى في عقيدته العسكرية، إضافة إلى مواقفهم المتواقة حول العديد من القضايا ومنها القضية السورية. وقد عززت مصر من نفوذها في سوريا تصوتها في مجلس الأمن الدولى لصالح مشروع قرار روسي حول الوضع في سوريا وذلك

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

على الرغم من الرفض السعودي لمثل هذا القرار، والذي دخلت مصر علي أثره في علاقات متواترة مع السعودية وصلت إلى حد وقف الإمدادات البترولية السعودية إلى مصر.

ومما دعم من الدور المصري في سوريا هو تحول مواقف العديد من الدول الإقليمية في إتجاه الإبقاء علي نظام الأسد، ومن ذلك تحول الدور التركي وتوجهها للتعاون مع روسيا لسحب سلاح المعارضة، وكذلك الدور السعودي والذي أظهرت بعض التقارير كما تمت الإشارة دعمها لنظام بشار سراً، إضافة إلى وقف الولايات المتحدة لبرنامج دعم المعارضة السورية (بعد مجئ ترامب)، إضافة إلى تراجع دور قطر بسبب مقاطعة الدول العربية لها علي خلفية إهتمامها بدعم الجماعات الإرهابية، كل ما سبق زاد من نجاح وتعزيز الدور المصري في سوريا وتحقيقها للإستراتيجية سالفة الذكر التي تدخلت مصر في الصراع من أجل تحقيقها.

وخلاصة القول فإن دخول صانع القرار المصري في الصراع في سوريا كان نتيجة لدافع متعددة وهي، الدافع الأول: وتمثل في التعاون مع روسيا وإيران للمساعدة في الحفاظ علي الدولة السورية وجيشها، إضافة إلى مساعدتهم له في محاربة الإرهاب الذي يهدد أمن مصر القومي وكذلك بقاء نظامه، إضافة إلى استخدام التقارب مع روسيا كورقة مساومة مع الولايات المتحدة التي رفضت في بداية حكمه الإعتراف ولو ظاهرياً بنظامه بسبب اعتراضها علي أحداث 30 يونيو 2013، واستخدام أيضاً العلاقات مع إيران في سوريا كورقة مساومة ثانية مع دول الخليج لضمان دعمها ومساعدته له والحصول علي مزيد من الدعم لمواجهة تحدياته الداخلية التي تهدد أمنه القومي وبقائه. أما الدافع الثاني: ويتمثل في دعم إنشاء الشرق الأوسط الجديد^(*) علي أن يكون مصر دور في إطاره، والذي يعني المساهمة في تغيير الحدود القائمة للدول وإعادة ترسيم الحدود للدولة السورية، وذلك علي غرار أدوار فاعلين إقليميين في هذا الإطار بما فيهم السعودية وإيران.

وفي هذا الإطار فتجدر الإشارة إلى أن مصر إستخدمت بعض الإستراتيجيات لتفعيل سلوكها تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة من (2011-2018) وهي:

(*) فالشرق الأوسط الجديد هو مشروع يهدف إلى إقامة منطقة تتالف بغالبيتها من دول ديمقراطية حلقة للولايات المتحدة الأمريكية، تتضمن بها الأنظمة غير المتعاونة لمزيد من العقوبات المباشرة والإضعاف غير المباشر من خلال تقديم الدعم لحركات المعارضة الديمقراطية، وبالرغم لم تنشئ السياسات الأمريكية وحدها الشرق الأوسط الجديد المضطرب، فالأطراف الإقليمية الفاعلة، دول وحركات غير دولانية رسمت وما زالت ترسم معايير واقعه المتغير بجانب الولايات المتحدة التي شكلت العامل الأهم في رسم معاشه، وتكون الخطوة الأولى نحو صوغ سياسة جديدة في فهم الشرق الأوسط الجديد في مجموعات الدول الثلاث المؤلفة من الساحة العراقية الإيرانية، والساحة اللبنانية السورية، والساحة الفلسطينية الإسرائيلية ومعها ثلاثة قضايا حساسة ومتداخلة تمثل بالإنتشار النووي والمذهبية وتحدي الأصلاح السياسي. إنظر مارينا أوتاواي وأخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، تقرير، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، يناير 2008، ص 1-5.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

1- إستراتيجية التفاوض والمساومة:

فالتفاوض كما تمت الإشارة مسبقاً يُعرف بأنه عملية النقاش والحوار التي تتم بين طرفين أو أكثر بينهم تعارض في وجهات النظر حول قضية محددة أو تنازع للمصالح من أجل الوصول إلى إتفاق ينهي أسباب التوتر والتنازع، ويحقق مصلحة الطرفين أو أطراف القضية.¹

ومنذ نشوب الصراع في سوريا ظلت مصر حريصة على استخدام إستراتيجية التفاوض مع أطراف الصراع في سوريا وذلك لسعهما لحل الصراع سلماً، وفي بداية الصراع في سوريا دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة النظام السوري إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي للصراع بشكل يحافظ على تطلعات الشعب السوري، كما أيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة دعوة الأمانة العامة في أغسطس 2011 للنظام السوري للبدء بمرحلة الإصلاحات السياسية وإيقاف القتل للحيلولة دون تدويل الصراع.

وفي سبتمبر 2011 قبلت القاهرة المبادرة العربية الأولى التي دعت إلى سحب الجيش من المدن ووقف العنف وإجراء حوار مع المعارضة. كما قبلت مصر في نوفمبر 2011 قرار الجامعة العربية بإرسال بعثة مراقبين عربية من أجل تقصي الحقائق، كما قامت بدعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وفتح قنوات الإتصال مع المعارضة السورية وتوفير كل وسائل الدعم لهم ودعوة كل الدول إلى وقف كل أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري، ثم قبلت مصر في يناير 2012 إقتراح الجامعة العربية بمبادرة ثانية للحل في سوريا، والتي تدعو إلى تشكيل حكومة وطنية وتفويض الرئيس بشار الأسد صلاحياته لنائبه فاروق الشرع.

وتتجدر الإشارة إلى محدودية السلوك التفاوضي لمصر في هذه المرحلة وعدم تأثيره بشكل واضح على الصراع في سوريا، فلم تكن مصر في هذه المرحلة لاعباً رئيسياً في صياغة قرارات الجامعة العربية وتوجهاتها آنذاك نتيجة أوضاعها الداخلية التي أثرت سلباً على أداء وزارة الخارجية، حيث كانت قيادة المنظومة العربية فيما يتعلق بسوريا محصورة بين الرياض والدوحة.

وبعد وصول الرئيس مرسي إلى سدة الحكم في يونيو 2012 عمل في بداية حكمه إلى استخدام الدبلوماسية مع النظام السوري وذلك من خلال الدعوة إلى حل الصراع السياسي بشكل سلبي، وتدعيم المعارضة في نيل مطالبتها والدعوة إلى وقف العنف بكافة أشكاله. وبعد تطور الصراع قام

¹ - صلاح محمد عبدالحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، ص42.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

طرح مبادرة رباعية إقليمية تتالف من تركيا ومصر وإيران وال السعودية، بحيث تقوم كلا من مصر وال سعودية بدور المراقب الوسيط، في حين تقوم تركيا بممارسة الضغوط على المعارضة من أجل تقديم تنازلات بهدف التقارب بينها وبين النظام السوري، وتقوم إيران بالضغط على الأسد من أجل تقديم تنازلات من جانبه بهدف التقارب بينه وبين المعارضة، وبالتالي تبني المقترن المصري الحل الإقليمي القائم على الحوار كمدخل لتسوية الصراع في سوريا، ولكنها فشلت بسبب اختلاف الرؤى بين إيران وال سعودية حول مصير الأسد كما أوضحنا في البحث السابق.

وطلت مصر حرية خلال هذه المرحلة على المشاركة في المجتمعات التي تعقد من أجل مناقشة الوضع في سوريا، ومن ذلك مشاركتها في الاجتماع الوزاري الذي إنعقد في الأردن في 23 مايو 2013 لمناقشة تفاصيل الصيغة التي يتم طرحها في مؤتمر جنيف-2 الذي ركز على تجمع فريق النظام والمعارضة على الطاولة لإيجاد الحل السلمي للصراع في سوريا وإمكانية تشكيل حكومة إنتقالية تدير البلاد، وأن يظل الأسد في السلطة حتى نهاية ولايته عام 2014 إلى حين إجراء انتخابات حرة وتشكيل الجمهورية السورية الجديدة، ولكنه فشل بسبب رفض بشار للتنازل عن صلاحياته، إضافة إلى عدم نصيحة أي تسوية إقليمية أو دولية خاصة بالملف السوري مع استمرار الدعم الدولي للفريقين وفي ظل غياب أي دور دولي ضاغط بشكل جدي لفرض التسوية على الجميع.

أما فترة الرئيس السيسي فقد تميزت بنجاح السلوك التفاوضي بشكل فعال وذلك من خلال إستضافته للمعارضة المعتدلة في يناير يونيو 2015 للتوصل إلى حل سياسي في سوريا. كما نجحت مصر في هذه الفترة في عقد العديد من اتفاقيات الهدنة إضافة إلى دورها في الأستانة ومسار جنيف كما أشرنا في البحث السابق بين النظام والمعارضة من جانب، والمعارضة وروسيا من جانب آخر.

2-استراتيجية مسيرة الركب:

وهي إستراتيجية التي أكدت على عدم الاعتراض على السياسات التي تمارسها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها،⁽¹⁾ وقد إستخدمت مصر هذه الإستراتيجية بشكل خاص تجاه الصراع في سوريا في الفترة الإنقلالية بقيادة المستشار عدلي منصور، حيث أنه على الرغم من رفض مصر للتدخل العسكري في سوريا إلا أنها لم ت تعرض على بيان المجتمع الطارئ لوزراء الخارجية العرب حول سوريا، والذي نص على "مساندة المجتمع الدولي والأمم المتحدة للإضطلاع بمسؤولياتهم

1- بالخيرات حوسين ، "استراتيجيات الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى" ، مرجع سابق، ص 1.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وفقاً لميثاق المنظمة الدولية وقواعد القانون الدولي"، وبالتالي فقد منح الشرعية العربية لأي عمل دولي بدءاً من عقد مؤتمر جنيف-2، وإنتهاء بضربة عسكرية محدودة النطاق والذي كان تكراراً لسيناريو "حصار صدام" بعد عام 1990، خاصة إذا ما صاحبها فرض عقوبات على الأسد. ويمكن تفسير موقف مصر في ذلك الوقت بعاملين، الأول: يتمثل في التكلفة السياسية المترتبة على إعراضها أو تحفظها على البيان، وذلك فيما يتعلق بعلاقتها مع دول الخليج التي لديها موقف ظاهري من الصراع في سوريا، خاصة السعودية التي أصبحت مصالحها ظاهرياً مرتبطة بسقوط نظام الأسد أياً كانت الوسيلة، سواء من خلال دعم المعارضة بالسلاح أو التدخل الدولي، وذلك في الوقت الذي كانت تمر فيه مصر بأزمة حقيقة بعد أحداث 30 يونيو 2013، والتي ساندتها فيها دول الخليج بشكل كبير، وبالتالي أصبح الحفاظ على هذا الدعم يتطلب تجنب إثارة التوتر مع هذه الدول، أما العامل الثاني: فيتمثل في أن تدخل المجتمع الدولي أمراً لم يكن من الممكن حسمه، خاصة في ضوء تعثر صدور قرار من مجلس الأمن الدولي حينها بسبب الفيتو الروسي والصيني، ولجوء الرئيس الأمريكي أوباما لطلب التفويض من الكونгрس الأمريكي، وهذا يعني أن أي تدخل لابد وأن يكون في إطار الشرعية الدولية كما تحددها هذه الدول الكبرى.

3-إستراتيجية تجاه التهديد:

وهي كما تمت الإشارة إحدى إستراتيجيات الدول تجاه الصراعات الخارجية، وتتخذ أشكالاً مختلفة تتتنوع ما بين تجاهل التهديد أو إعلان الحرب في صراع معين، والإقتراب من الدول الأخرى على أحد جانبي الصراع أو كلاهما، مع إفتراض موقف دفاعي بحت أو طلب الحماية من بعض القوى الأخرى مقابل الخدمات الدبلوماسية أو الدعم غير العسكري دون الإنضمام إلى تلك القوة كحليف أو الإلتزام بأي استخدام للقوة من جانبها، وبالتالي فهي تهدف إلى البحث عن طريقة ما للتعامل مع التهديد بعيداً عن الإنجداب إلى الصراع السياسي مباشراً وغالباً ما يكون ذلك من خلال سلوك خارجي نشط للغاية.⁽¹⁾

وقد إستخدمت مصر هذه الإستراتيجية في المرحلة الحالية تجاه الصراع في سوريا، وذلك من خلال الإقتراب من روسيا الطرف الرئيسي في الصراع، وذلك لمساعدتها في مرحلة أولى في تحقيق أهدافها المتمثلة في الحفاظ على الدولة السورية وجيشهما من جانب، وفي مرحلة ثانية للوصول إلى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

1- Paul Schroeder, "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory", Op.cit, p117.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

وقد قدمت مصر بعض الخدمات الدبلوماسية لهذا الحليف الروسي، وذلك من خلال نجاح مصر لعقد العديد من إتفاques المهدنة ورعايتها للعديد من الإتفاques بين المعارضة والنظام من جانب والمعارضة وروسيا من جانب آخر. وتأنيدتها لضرب روسيا لإدلب بإعتبار أنها ملجاً للعديد من الجماعات الإرهابية، وهي بذلك مثلت مظلة شرعية لسلوك روسيا في سوريا، وذلك دون أن تنخرط بشكل عسكري مباشر في سوريا لمساعدة روسيا وإقتصار دورها العسكري في إستهداف المصريين المنضمين إلى هذه الجماعات الإرهابية دون الإنجداب إلى الصراع مباشرةً، وذلك مقابل أن تساعدها روسيا في تحقيق الإستراتيجية التي سعي النظام المصري الحالي لتحقيقها من خلال دخوله الصراع في سوريا المتمثلة في دعمها في محاربة الإرهاب خاصة تنظيم داعش الذي يمتد جذوره إلى مصر في شمال سيناء، ودعم بقاء سيادة الدولة السورية وجيشها. إضافة إلى محاولة لعب دور مهم في الصراع في سوريا، وذلك لموازنة الأدوار الإقليمية الأخرى المهمة في هذا الصراع سواء الدور التركي أو الدور الإيراني وهكذا.

خاتمة

شهدت فترة كلاً من المستشار عدلي منصور والرئيس عبد الفتاح السيسي سلوكاً يدعم الحفاظ على الدولة والجيش السوريين، وذلك من خلال وسائل الحل السياسي من خلال مفاوضات جنيف في فترة المستشار عدلي منصور، ومن خلال مفاوضات جنيف وأستانة وسوتشي في فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقد مثلت فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي بروز أهمية الدور المصري في سوريا، حيث إستطاعت مصر خلال هذه المرحلة من التأثير بشكل إيجابي في الصراع في سوريا، حيث نجحت مصر خلال هذه الفترة عقد العديد من إتفاques المهدنة بين الجانب الروسي والمعارضة المعتدلة من جانب، والنظام السوري والمعارضة المعتدلة من جانب آخر، وذلك من خلال مفاوضات أستانة وسوتشي، كما إستطاعت التأثير وإبراز دورها من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي التي بدأت في يناير 2016، وكذلك إستضافتها لما أسمتها بالمعارضة المعتدلة.

وإتضح أنه بجانب الدور السياسي لمصر كان هناك دور عسكري محدود لمصر تمثل في قيام الحكومة المصرية بإيفاد قوات عسكرية إلى سوريا في إطار ما أسمته مكافحة الإرهاب والتعاون والتنسيق العسكري مع قوات حكومة الأسد لـإسـتهداف العناصر الإرهابية المصرية المنضمرة إلى هذه التنظيمات في سوريا، والتي تعتبرهم مصر تهـديد لأمنها القومي.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

كما تم تطبيق بعض نظريات العلاقات الدولية على السلوك المصري تجاه سوريا، والتي إستطاعت تفسيره، وفي هذا الإطار تم تفسير هذا السلوك من خلال النظرية الواقعية والليبرالية والإختيار العقلاني والدور، كما تم تطبيق عدداً من الإستراتيجيات على الحالة المصرية، كإستراتيجية التفاوض، وتجاهل التهديد، ومسايرة الركب.



خاتمة

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

إهتمت هذه الدراسة بإخضاع السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا خلال الفترة من 2011-2018) للتفصير والتحليل، وذلك من خلال دراسة مراحل تطور السلوك المصري تجاه هذا الصراع خلال الفترات المختلفة للدراسة، وتحديد المحددات الداخلية والخارجية لهذا السلوك، وقد سبق ذلك تحديد مفهوم سلوك الدولة في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، وجري بعدها تقديم أهم التفسيرات النظرية في حقل العلاقات الدولية لسلوك الدولة في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، ثم تم التطرق بعدها إلى أهمية سوريا بالنسبة لمصر، لشرح أسباب تدخل مصر في هذا الصراع، وكيف يؤثر ذلك الصراع على هذه الأهمية من خلال التطرق إلى طبيعة الصراع في سوريا، لتحديد أهم أسبابه ونتائجها، وتحديد أثر ذلك على هذه الأهمية التي تتمتع بها سوريا بالنسبة لمصر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- أن هناك فرقاً بين سلوك الدولة في المجال الخارجي غير المرتبط بالصراعات الخارجية (الروتيني) وسلوك الدولة المرتبط بالحدث السياسي الخارجي أو الصراعات الخارجية (السلوك غير الروتيني)، فالسلوك الخارجي الروتيني هو الذي يحدث أو يتكرر بصفة مستمرة، حيث أن سلوك موجه إلى الوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتستخدم في هذا الإطار عدة إستراتيجيات منها، الإحتواء، التضليل، التفاوض، وفرق تسد. أما السلوك الخارجي الغير روتيني، هو ذلك السلوك المرتبط بحدث سياسي خارجي معين كالصراعات مثلاً أو الحروب، وهو لا يحدث أو يتكرر بصفة مستمرة، وهو يرتبط بوجود صناع قرار لديهم القدرة والكفاءة على التعامل مع هذا الحدث الخارجي، وتتعدد الإستراتيجيات المستخدمة من قبل الدول تجاه الصراعات الخارجية، فمن الممكن أن تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الإستراتيجيات مثل، مساعدة الركب، توازن المصالح، التحالف، توازن التهديد، تجاهل التهديد أو الإختباء، وكذلك الضربة الاستباقية، التوسيع الخارجي، التأييد الخارجي، والذي يختلف استخدامهم بإختلاف مكانة الدولة وقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية.
- أن هناك العديد من نظريات العلاقات الدولية المفسرة لسلوك الدولة في المجال الخارجي والصراعات الخارجية، فالواقعية ترى أن الهدف الدولي القريب لأي دولة والذي يعتبر المحرك الرئيسي لسلوكها هو البقاء، وبالتالي تتحرك الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية وفق هذا الهدف. ويرتبط هذا الهدف بمدى سلطة وثروة الدولة، كما يرتبط بمدى قدرتها على الدفاع عن سيادة الدولة القومية وسلامة أراضيها وهذا يتطلب أن تتصدى للتحديات التي تواجهها وتحافظ على دعمها. وترى الواقعية أيضاً أن تنفيذ السلوك الخارجي للدولة بشكل فعال يضفي

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

شرعية علي حكامها. كما أنها تعتبر أن سلوك الدولة سلوك تنافسي بشكل أساسي ولكن هذا لا يحول دون إمكانية التعاون في السعي لتحقيق المصالح الوطنية التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بنفوذ الدولة، بمعنى مدي قدرتها علي ممارسة التأثير علي السياسات الخارجية للدول الأخرى في إطار العلاقات الثنائية التي تجمعها بها، أو في القرارات الجماعية سواء في إطار المنظمات الإقليمية أو الدولية وذلك لخدمة مصالحها، حيث تفترض الواقعية أن أكثر الدول قدرة علي التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها، وترى أن المصلحة الوطنية للدولة تختلف بإختلاف رؤية النظام السياسي للدولة. وفي إطار تفسير الواقعية لسلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية فإنها ترى أن الدول تتدخل في صراع خارجي ما إذا كان هذا الصراع سوف يحقق مكاسب نسبية لدولة أخرى، أو يتضمن خسارة نسبية للدولة، وأن الدول تتدخل في صراع ما عندما يمثل هذا الصراع خطر وتهديد لأمنها وبقائها، وأنها تستطيع التأثير في الصراعات عن طريق التحالفات لتطوير فرص الدولة للتأثير في توزيع القدرات القومية.

أما المدرسة الليبرالية تؤكد في إطار تفسيرها لسلوك الدول علي أهمية التعاون كمحدد لمنع الصراعات والحروب وذلك من خلال تحقيق مصالح طويلة المدى من خلال هذا التعاون، كما أنها تفسر سلوك جميع الدول علي أنه يسعى وراء ضمان البقاء ولكن ليس بالمنظور الواقعي من الجانب المادي فقط وإنما يتم بطريقتين، الأولى: عن طريق العمل علي زيادة مداخلها المادية بواسطة العلاقات التجارية والإقتصادية المدروسة مع بقية الوحدات الدولية والتي تتعدد من خلالها الخيارات العقلانية التي تعود بالفائدة عليها، والثانية: فعن طريق العمل علي حماية وتعزيز مقدراتها علي التأثير في الساحة الدولية من خلال الأنشطة الدبلوماسية. كما تؤكد الليبرالية علي دور المؤسسات في تحفيز سلوك الدول لأن تعمل بشكل تعددي. وفي إطار الصراعات الخارجية ترى الليبرالية أن الدول تتدخل في الصراعات إذا كانت سوف تتحقق مكاسب طويلة المدى بغض النظر عن مكاسب الدول الأخرى، أو عندما يكون هناك دول ديمقراطية في صراع ما، وذلك إنطلاقاً من مبدأ أن الديمقراطيات ملتزمة بالحماية والدفاع عن بعضهم البعض، وبالتالي يعتبر المحرك الرئيسي لسلوك الدول تجاه الصراعات الخارجية من المنظور الليبرالي فكرة المكاسب طويلة المدى، ووجود دول ديمقراطية متورطة في صراع ما.

أما المدرسة البنائية فتنتظر إلى السلوك الخارجي بصفته نشاط يقع علي مستوى الفاعل، ويتم تنفيذه من قبل فواعل متعددة من البيئتين الداخلية والخارجية، كما أنه في نفس الوقت إستجابة للبيئتين معاً. ويرى البنائيون أن السلوك الخارجي تجاه الصراعات الخارجية يختلف

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

عن السلوك التقليدي للدولة والذي يعمل في الغالب على الحفاظ على الوضع الراهن، أما السلوك الخارجي تجاه الصراعات الخارجية فإنه يرتبط بتحقيق أهداف معينة يتصل بها بعضها بتحقيق معه هوية الفاعلين، حيث تحدد وتشكل الهوية مصالح الفاعلون، وبالتالي فإن هوية الفاعلين هي التي تحدد شكل سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية (تعاوني-تنافسي-عداوي)، والبعض الآخر من الأهداف يحركه منطق المحاصلات (المكاسب) حيث يرى أصحاب هذا التصور الذي يتواافق مع المنظور الواقعي والمنظور الليبرالي، أن الفاعلين يتجئون إلى تقدير النتائج المتوقعة من دخولهم صراع ما ومن ثم البناء على هذه الحسابات في اختيار الفعل الذي يحقق أكبر قدر من النفع. كما ترى البنائية أن إدراك الدولة لهويتها كقوة إقليمية وسيادة الشعور بالتفوق وفق لعلاقاتها يدفعها للتصرف خارجياً على نحو يتواافق مع هذه الهوية ويتضمن ذلك إنتهاجها لسلوكيات معينة للحفاظ على هويتها ومقامها الرائد في النظام الإقليمي.

أما نظرية الإختيار العقلاني تقوم بمحاولة تفسير سلوك الدول في المجال الخارجي والصراعات الخارجية عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وذلك من خلال تحليل الإختيارات الإجمالية التي يتخذها كل صانع قرار فردي يعمل بالنيابة عن الدولة، والذي يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب وتقليل الخسائر، وبالتالي تعتبر هذه النظرية أن الدول فواعل عقلانية رشيدة تضع سلوكياتها وفقاً لمعطيات وخطط محسوبة وهادفة إنطلاقاً من أسس المفاضلة بين التكاليف والعواائد.

أما نظرية الدور فهي ترى أن دور الدولة يتحدد وفقاً للإستراتيجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. وتوضح نظرية الدور أن خيارات السلوك الخارجي تُحدد على أساس تصور صانع القرار، الذي يتأثر تصوره بمدى إدراكه للعالم الخارجي والأحداث الدولية وخبرات صانع القرار. وفيما يتعلق بتصور صانع القرار للصراعات الخارجية نجد أنه يتأثر عند دخوله صراع ما بمدى قدرته على لعب دور ناجح، وذلك من خلال تصور الهيمنة (نفوذ وتأثير دولته خارجياً)، إضافة إلى دوافعه سواء تعاونية أو تنافسية ومقدار التغير الذي يريده في الوضع الراهن، وأنه كلما كانت الدولة تتمتع بنفوذ كبير وأدواراً قيادية أكثر نشاطاً في النظام الدولي كلما كان صانع القرار أكثر ميلاً إلى إدراك أن دولته سوف تؤدي أدواراً إقليمية ناجحة. كما يتأثر إدراك صانع القرار في حالة الصراعات بوجود حليف في الصراع أو شريك تعاوني يساعد في تحقيق مصالح معينة وذلك من خلال لعب دور من خلال هذا الشريك أو الحليف يمكنه من منافسة الآخرين الذين قد يكونون أعداء لصانع القرار.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ومن خلال النظريات السابقة استخلصت الدراسة عوامل مؤثرة على سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية، والتي إنقسمت إلى بيئه خارجية تشمل (البنية الأساسية للقوة في النظام الدولي، وكذلك توزيع القوة في النظام الدولي، وطبيعة الاقتصاد العالمي، وسياسات وأفعال الدول الأخرى، وكذلك المشاكل والقضايا الناجمة عن نشاطات شخصية لتنقل الأفراد والصناعات والشركات والمصالح التي اتسعت وتشابكت نتيجة التطور الهائل في الإتصالات والمعلومات والإعتمادية). وبيئة قومية تشمل (الخصائص الجغرافية للدولة، السمات القومية، بنية الحكومة وفلسفتها، الرأي العام، جماعات الضغط والمصلحة والأحزاب السياسية، والبيروقراطية، وعالم صانعي القرار من حيث الأغراض والمصالح والخيارات، وأخيراً التأثيرات الإدراكية والإتجاهاتية في إتخاذ القرار السياسي).

- بالإضافة إلى النظريات السابقة نجد أن هناك مفاهيم معينة ترتبط بتحديد سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية، حيث يشير كل من مفهوم الأمن الإقليمي والجغرافيا السياسية إلى أهمية الموقع الجغرافي لدولة ما في تحديد شكل سلوكها الخارجي بشكل عام، وسلوكها تجاه الصراعات الخارجية بشكل خاص.
- أن لسوريا أهمية خاصة بالنسبة لمصر، حيث يعتبر بقاء الدولة السورية وجيشها قضية أمن قومي مصرى، وأن مصر تعتبر الجيش السوري بمثابة الجيش الميداني الأول المصري، وذلك على خلفية إندماج الجيشين في فترة وحدة مصر وسوريا من عام 1958-1961، فعلى الرغم من إنها لا زالت بين الجيشين المصري والسوسي، والذي شهد أعلى مستوى من التنسيق إلا أن التنسيق من أكتوبر 1973. إضافة إلى ذلك فسوريا تمثل عملاً إستراتيجياً من التنسيق في حرب السادس من أكتوبر 1973. إضافة إلى ذلك فسوريا تمثل عملاً إستراتيجياً لسوريا على أساس أن إسرائيل بما لها من دعم أمريكي غربي في كفه ومصر والعراق وسوريا والسعودية في الكفة المقابلة باعتبارها الدول الكبرى في المنطقة التي تمثل قوة حقيقة تستطيع الوقوف جنباً إلى جنب أمام أي مخاطر قد تهدد المنطقة.

كذلك فإن هدم الجيش السوري والقضاء عليه يؤثر بشكل مباشر على القوة العسكرية المصرية، وبالتالي فإن من مصلحة مصر من وجهة نظر خبراء الأمن القومي حالياً إستمرار وجود الدولة السورية مستقلة ومتماضكة بغض النظر عن الصراعات السياسية وبعيداً عن الفصائل المتناحرة، وبغض النظر عن النظام الذي يقودها. وأن الجيش السوري يقاتل حالياً أعداء مشتركون على رأسهم داعش الذي بايعته جماعة أنصار بيت المقدس، وبالتالي فإن الجيش

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

السوري يحمي بجانب الجيش المصري الأمن القومي المصري بمحاربته للإرهاب الذي يهدد أمن مصر والمنطقة، وبالتالي فإن سقوط سوريا يهدد الأمن القومي المصري. وقد يهدد الصراع في سوريا بتفكك سوريا وإنيار الجيش السوري، وإنتشار الجماعات الإرهابية في سوريا والإقليم ككل، بما يهدد الأمن القومي المصري والإقليمي.

• أن شكل السلوك المصري بصفة عامة، وتجاه سوريا بصفة خاصة إختلف نتيجة التحولات السياسية التي شهدها مصر خلال الفترة من (2011-2014)، فقد شهدت فترة المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلوك يتجه نحو الحفاظ على أمن البلاد حتى تتم عملية الإنقال السلمي للسلطة، مع عدم إقدام المجلس الأعلى على أي تغيير في السلوك المصري تجاه الدول الأخرى، وبالتالي رغبته في الحفاظ على الوضع الراهن، والذي يتضمن الحفاظ على الدول والجيوش المركزية لدول المنطقة، فعلى الرغم من تأييد مصر في هذه المرحلة لقيام النظام السوري ببعض الإصلاحات السياسية وإيقاف القتل للحيلولة دون تدويل الصراع، فكانت مصر أكثر تحفظاً على أي مواقف عقابية ضد النظام السوري، وتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، كما أنها رفضت التدخل العسكري في سوريا بإعتباره يهدد بقاء الدولة والجيش السوريين، وبالتالي يهدد الأمن القومي المصري، الذي يرتبط في هذه المرحلة بالحفاظ على سيادة الدولة وبقاء وتماسك الجيش السوري، وقد وصف الموقف المصري في هذه المرحلة بأنه الأضعف بين المواقف الإقليمية والدولية، بل يمكن القول أنه كان رد فعل وإثبات حضور وليس بداية موقف مبني على رؤية إستراتيجية تنسق مع أهمية سوريا بالنسبة لمصر، وهو ما جعل البعض يصف الموقف المصري في هذه المرحلة بأنه أقرب إلى الإنحياز إلى النظام السوري.

وقد تغير شكل السلوك المصري بعد وصول الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى سدة الحكم، فسلوك مصر في هذه الفترة كان موجه لتغيير الوضع الراهن من خلال البحث عن حلفاء غير تقليديين لمصر لدعم النظام القائم، ولكنه رغم ذلك حافظ على علاقات مصر ومعاهداتها مع حلفائها التقليديين. وفي إطار الصراع في سوريا فقد تم إعادة توجيه السلوك الخارجي لمصر بما يخدم مصالح النظام، حيث تم إعادة تشكيل السلوك المصري تجاه سوريا بشكل أدخل مصر في نمط تحالف مع تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية، وهو التكتل المناهض للأسد، ولم تقدم مصر خلال هذه الفترة أي مبادرات للحل في سوريا سوى المبادرة الإقليمية الرباعية التي طرحتها الرئيس مرسي، والتي فشلت بسبب الخلافات بين السعودية وإيران فيما يتعلق بمصير

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الأسد، وبعدها لجأت مصر إلى تأييد الحل العسكري لإسقاط النظام، سواءً أخذ شكل التدخل العسكري متعدد الأطراف، أو دعم المعارضة المسلحة تحت شعار "الجهاد في سوريا"، ومثل هذا التحول كان يعبر عن وجود مصلحة للنظام السياسي المصري آنذاك، وكذلك كل من قطر وتركيا لضمان تمثيل ما لإخوان سوريا في المرحلة الانتقالية بعد الأسد، وقد أعلن الرئيس مرسى خلال مؤتمر الأمة المصرية لنصرة سوريا في 15 يونيو 2013، عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، وبالتالي أصبح الموقف المصري أكثر تقاطعاً مع المواقف المتشددة من النظام السوري، لاسيما الأمريكي الذي قام خلال هذه المرحلة بتسهيل تسليح المعارضة، وجعل هذا السلوك مصر حيناً طرفاً مباشراً في الصراع السنوي-الشعبي الدائر في الإقليم على ضوء الصراع في سوريا، خاصة وأن القوى الرئيسية التي تحالفت مع مصر آنذاك تبنت موقفاً معادياً لحزب الله والقوى الشيعية المؤيدة لنظام الأسد.

وقد عاد السلوك مرة أخرى في فترة المستشار عدلي منصور إلى موقفه التقليدي الذي كان سائداً في فترة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي ركز على إستعادة النظام والقانون في البلاد، وتحسين صورة مصر بعد التحولات السياسية التي حدثت في الفترة السابقة على حكمه، وقد شهدت هذه المرحلة الحذر من الإنخراط في الصراع الدائر في سوريا، والإكتفاء بتأييد الحل السلمي ورفض التدخل العسكري في سوريا. أما الرئيس عبدالفتاح السيسي فإعتمد على سلوك خارجي يعتمد على ثلاثة توجهات لتحقيق أهدافه الخارجية، يتمثل التجه الأول: في معاداة التوجهات الإسلامية، وهذا التوجه موجه بصفة خاصة لجماعة الإخوان المسلمين، الذي يعتبرهم مصدر تهديد عابر للحدود، أما التجه الثاني: يتمثل في الربط بين الإستقرار وسيادة الدولة وذلك في مرحلة أولى، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من المصالح المتمثلة في الحفاظ على بقاءه وتحقيق الإستقرار الداخلي مع الحفاظ على سيادة الدولة وهذا الأمر أثر بشكل كبير على علاقته بسوريا، إذ أن السلوك المصري تجاه سوريا خلال حكم الرئيس السيسي كان يحركه بالأساس الحفاظ على سيادة الدولة وبقاء النظام والجيش السوريين، بينما تمثل التجه الثالث: في البحث عن دور إقليمي فعال في المنطقة، يمكنه من تحقيق العديد من المكاسب السياسية والإقتصادية والعسكرية، كذلك فإن من خلال علاقات مصر الإقليمية مع "إيران وإسرائيل" فإنها تحقق مكاسب معينة تمكنه من إكتساب شرعية لنظامه تمكنه من مناهضة التوجهات الإسلامية المعادية له والحفاظ على بقاء نظامه. أما التجه الرابع: فيتمثل في قيام مصر بدور في تشكيل الشرق الأوسط الجديد من خلال نشاط دبلوماسي مكثف يتمثل في

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مشاركتها الدبلوماسية في مسارات تسوية سوريا سواء ذلك في مسار الأستانة أو جنيف أو سوتشي.

وقد شكلت هذه التوجهات السلوك المصري تجاه سوريا خلال هذه المرحلة، من خلال تأييده للتدخل الروسي في سوريا من أجل محاربة تنظيم داعش وغيره من المنظمات الإرهابية، بما يحافظ على تماسك الدولة السورية، كما عمل النظام المصري في هذه المرحلة على التحفظ على تمثيل الإخوان المسلمين في ترتيبات المرحلة الانتقالية، وكذلك تحفظها على تعديل دور الكيانات السياسية الممثلة للمعارضة التي تسيطر عليها تركيا وقطر، حيث صنفت هذه الجماعات علي أنها جماعات إرهابية، وسعت لمنع مشاركتها في المفاوضات حول سوريا بإعتبارهم إرهاب، والتعامل فقط مع المعارضة التي تُعد من وجهة نظر مصر معارضة معتدلة، كما استخدمت مصر المرونة إزاء مشاركة الأسد في مفاوضات المرحلة الانتقالية. وقد تمثلت أهم أبعاد السلوك المصري تجاه سوريا في هذه المرحلة في التصويت في مجلس الأمن من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الذي بدأت في يناير 2016، والتي استمرت لمدة عامين، وقد صوتت مصر في أكتوبر 2016 في مجلس الأمن لصالح مشروع قرار روسي دعا إلى إيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة، وحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية فوراً، والتأكيد على التحقق من فصل قوات المعارضة السورية المعتدلة عن الجماعات المصنفة علي أنها إرهابية.

كما لعبت مصر دور الوسيط من خلال إستضافتها لما أسماها بالمعارضة المعتدلة (والتي تعرفها مصر بأنها ذاك الفيصل من المعارضة الذي لا ينتمي إلى مجموعات متطرفة، إضافة إلى قدرتهم توافقهم مع كل من مصر، وروسيا، والنظام السوري على محاربة تنظيم داعش والتنظيمات المتشددة الأخرى) وتكونت هذه المعارضة من هيئة التنسيق الوطني السوري، الإنلاف السوري، المعارض، تيار بناء الدولة السورية، حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي)، حيث عقدت إجتماعين، الأول: في 22-23 يناير 2015، الثاني: في 9-8 يونيو 2015، وهدفت منها مصر التوسط بين المعارضة والنظام السوري، للوصول إلى تسوية لهذا الصراع، كما سعت مصر إلى التوسط بين المعارضة المعتدلة والنظام السوري من جانب، والمعارضة المعتدلة وروسيا من جانب آخر لعقد مجموعة من المهدن لخفض التصعيد ووقف إطلاق النار في سوريا، وهم المبادر التي نصت عليها مفاوضات أستانة، حيث توسطت مصر بينهم كونها مراقب في هذه المفاوضات، وقد نجحت مصر في عقد العديد من المهدن بين النظام السوري والمعارضة المعتدلة من جانب، والمعارضة المعتدلة وروسيا من جانب آخر، ولكنه علي الرغم من نجاح الوساطة

تألیف: دعاء سید راتب فایز

المصرية في سوريا في ظل مقاطعة الدول العربية لقطر وتخلي السعودية عن مطلبها بإسقاط الأسد وتراجع تنظيم داعش في سوريا والعراق، وتغير ميزان القوى لصالح روسيا التي تتفق مصر نفس وجهة نظرها حول سوريا، وببدء الترتيبات مع روسيا لحل الصراع، إلا ان مصر لم تحضن جميع أطياف المعارضة بعد، وبالتالي فإن المعارضة المعتدلة التي تؤيدها مصر لا تعبر عن كافة الآراء السورية.

وبجانب هذا الدور السياسي لمصر فقد شهدت هذه المرحلة حسب بعض التحليلات دوراً عسكرياً لمصر تمثل في قيام الحكومة المصرية بإيفاد قوات عسكرية إلى سوريا، في إطار ما أسمته مكافحة الإرهاب والتعاون والتنسيق العسكري مع قوات حكومة الأسد، وذلك لاستهداف العناصر الإرهابية المصرية المنضمة إلى التنظيمات الإرهابية في سوريا، والتي تعتبرهم مصر تهديد لأمنها القومي، خاصة في حال عودتهم لمصر وممارسة الأعمال الإرهابية هناك، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الدور العسكري لمصر سوف يبقى محدوداً لأن عملية نزع السلاح وحل الميليشيات المحلية وفرض السلام سيطلب موارد أكبر بكثير مما تملك مصر، وأن هذا سوف يشغلها و يجعلها تتعرض لسنوات، كما أن الاعتماد على الإجراءات الأمنية من قبل مصر تجاه الصراع في سوريا يقيده زيادة زيادة الاعتماد على الأدوات الأمنية والعسكرية في السياسات الخارجية للدول الأخرى تجاه هذه الصراعات، خاصة إذا كانت مستوظفة على نطاق واسع، أو بصورة منفردة، كما يقيدها من ناحية أخرى الشرعية الإقليمية والدولية لهذا النوع من السياسات، خاصة فيما يتعلق بموقف السعودية منها، والتي تعد مصدراً مهماً لشرعية النظام المصري، حيث ضغطت السعودية على مصر من خلال اللعب بورقة المساعدات التي تقدمها لها، وبالتالي فإن الإستراتيجية المعتمدة من جانب مصر في هذه المرحلة تجاه سوريا تقوم على التأثير المحدود إلا فيما يتعلق بالأمور التي يظهر فيها تأثيرات علي أمن النظام المصري والحفاظ علي بقائه، وتعزيز شرعيته الداخلية والخارجية، أو تأثيرات في الأمان القومي للدولة، الأمر الذي يعني بصورة رئيسية الإهتمام بالصراع وفقاً لما يفرضه من تهديدات فعلية أو محتملة عليبقاء الدولة المصرية، سواء من حيث تغذيتها للإرهاب والتطرف اللذين يتتصدران أولوية التهديدات التي يتعامل معها النظام في مصر حالياً، أو من حيث ما قد يؤدي إليه من تفكك الدولة المركزية في سوريا، مما يمثل إضعافاً لنموذج الدولة المركزية في مصر.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

كذلك فإن هذا الصراع يفرض على مصر القيام بدور معين في عمليات بناء الشرق الأوسط الجديد ليس من خلال العمل العربي والعسكري ولكن من خلال المجهود الدبلوماسي المكثف في إطار دورها في عمليات الوساطة وفي مسارات التسوية.

• أن هناك محددات داخلية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، والتي تنقسم إلى ثوابت للسلوك المصري، والتي تمثلت في كل من أهمية الحفاظ على سوريا بالنسبة لمصر وعلى وحدة أراضيها وجيشهما، وكذلك تأثير الموقع الجغرافي، وكذلك أهمية كل من مصر وسوريا في إطار إستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، حيث تسعى إستراتيجية إلى تفكيك وتفتيت الدول العربية بل ودول المنطقة، سواء على أساس مذهبية أو طائفية، مستغلة في ذلك الأحداث المتواترة في المنطقة، وبصفة خاصة مصر وسوريا، حيث تسعى من خلال إستراتيجيتها إلى استرجاع سيناء، وتفكك سوريا إلى عدة دولات متناحرة، تستطيع من خلال هذا تحقيق مصالحها والحفاظ على أنها القومي.

أما العوامل المتغيرة المؤثرة في السلوك المصري فتمثلت في النسق العقيدي للنظام السياسي المصري، والذي اختلف بإختلاف القيادة السياسية في مصر، والذي أثر وبالتالي على سلوك مصر تجاه الصراع في سوريا، فالنسق العقيدي للرئيس الأسبق محمد مرسي ينطلق من الدعوة الإيديولوجية الإسلامية، والسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم، والتي تدعم بالطبع نظام حكمه، والعمل على تحرير المسلمين من الظلم الذي يتعرضون له وفق هذه العقيدة، وفي هذا الإطار صاغ الرئيس مرسي مفهوم للأمن القومي المصري تجاه سوريا يؤكد على ضرورة سقوط نظام الأسد، وإستبداله بنظام حليف يساعد في تحقيق هدف نسقه العقيدي سالف الذكر، وفي سبيل تحقيق ذلك سعي إلى إقامة تحالف مكون من قطر وتركيا يعمل على تدعيم هدفه هذا خاصة في ظل دعمهما الاقتصادي له ، وكذلك الإستفادة من هذا التحالف في الحصول على المساعدات والمنح التي تساعده في مواجهة تحدياته الداخلية وإستقرار نظامه، وعلى العكس إنطلق النسق العقيدي للرئيس السيسي من ضرورة الحفاظ على الدول والجيوش المركزية في المنطقة، ثم في مرحلة لاحقة العمل في إطار تشكيل الشرق الأوسط الجديد من خلال المجهود الدبلوماسي لمصر.

• أن هناك محددات خارجية للسلوك المصري تجاه الصراع في سوريا، والتي إختلفت بإختلاف شكل التحالفات السائدة في الصراع الدائر في سوريا.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

فقد مثلت بداية تشكيل تحالفات في سوريا محدد للسلوك المصري تجاه سوريا خلال فترة الرئيس مرسي، خاصة وأن تشكيل هذه التحالفات الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، يؤيد مسألة سقوط الأسد، وهو الأمر الذي كانت ترغب مصر في تحقيقه في هذه المرحلة، وبالتالي يعتبر تشكيل هذا التحالف محدد للسلوك المصري خلال هذه المرحلة. خاصة في ظل إنضمام حلفاء إقليميين لهذا التحالف مثل قطر وتركيا.

أما فترة الرئيس السيسي فقد شهدت تدخل روسيا في الصراع وتحول ميزان القوى لصالحها، وذلك بعد أن تغير شكل التحالفات، بالشكل الذي يتواافق مع الرؤية الروسية، وبالتالي أصبحت جميع أطراف الصراع تدور في الفلك الروسي، الأمر الذي شجع مصر على التدخل في سوريا، لإدراكها إمكانية تحقيق أهدافها من جراء هذا التدخل، خاصة في ظل العلاقات القوية التي تجمع روسيا بمصر في هذه المرحلة، وإتفاقها مع الرؤية المصرية حول الحل في سوريا، وبالتالي يعتبر شكل التحالفات الإقليمية والدولية في هذه المرحلة محدد للسلوك المصري تجاه هذا الصراع.

وحيث أن تفعيل السلوك والدور المصري تجاه الصراع في سوريا هو أمر مطلوب في المرحلة الحالية فلابد من التعرف على المعوقات التي تعوق الدور الفعال لمصر، ثم التعرف على الآليات التي من خلالها يمكن تفعيل دور مصر.

أولاً:- معوقات تفعيل الدور المصري:

1-عدم القدرة على بلورة رؤية سياسية وانهاج استراتيجية واضحة¹ يعكس مسار التحرك المصري وسط غابة الملفات المتشابكة والمتشعبة بأطرافها وقضاياها، فلا يمكن الآن فصل ملفات سوريا والعراق واليمن ولبيها عن بعضها البعض، ولا تحديد تأثير هذه الملفات على واقع ما تشهده دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي من مستجدات ومتغيرات، وإن كان شعار مكافحة الإرهاب وتنظيم داعش هو العنوان الأكبر، فإن الصراع الطائفي السنّي الشيعي هو العنوان الأكثر بروزاً وداععاً للكثير من التطورات والمستجدات القادمة.⁽⁴⁵¹⁾

2. ضعف الإمكانيات الاقتصادية والمالية: إذ تحتاج مصر إقامة علاقات قوية مع العديد من الدول خاصة النامية لدعم اقتصادي ما، ولجأت مصر في ذلك إلى بناء مشروعات قومية والاعتماد على قروض دولية ومساعدات من حلفائها، فحصلت على قرض من صندوق النقد

¹-أيمن السيد عبد الوهاب، "السياسة الخارجية المصرية... بين الثوابت والمعانعات الإقليمية والدولية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 27-3-2017 على الرابط: acss.ahram.org.eg

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

الدولي بقيمة 12 مليار دولار بجانب مساعدات وقروض من دول خلية، ففي تقرير صادر عن البنك المركزي المصري في أغسطس 2016 عن المساعدات المالية لمصر خلال الفترة من 2011 إلى 2016، والتي وصلت إلى 29 مليار دولار، وحصلت مصر على معظم المبلغ في الفترة من 2013 إلى 2016 بقيمة 22.5 مليار دولار، كذلك وصل الدين العام الخارجي إلى 79 مليار دولار بنهاية السنة المالية 2016-2017، مرتقاً عن العام السابق بنسبة بلغت 42%. وتكشف هذه الأرقام عن صعوبة خلق مصر نفوذ قوي لها داخل بعض المناطق أو اختراق أزمات معينة.⁽¹⁾

3- اختلاف الرؤى مع دول الإقليم المؤثرة: بسبب أهمية المنطقة العربية اختلفت مصالح القوى الإقليمية كما الدولية فيها، ما يجعل هذه الدول تخوض فيما بينها حرباً بالوكالة وإفشال مساعي كل منها الآخر والإضرار بمصالحه من أجل المساومة على ملف ما، فمثلاً الاختلاف بين مصر وبعض الدول الخليج في سوريا هدد الكثير من الفرص والجهود التي كان يمكن أن تسهم في حل الصراع، لكن بعد وجود قدر من التفاهم في هذا الشأن بدأت الأمور تتحسن قليلاً مع التأكيد على وجود فواعل آخرين أكثر تأثيراً.

4- استمرار الدعم الخارجي للجماعات الإرهابية: تحظى الكثير من الجماعات الإرهابية بدعم خارجي، وذلك لتحقيق مصالح هؤلاء الداعمين، وتتجدر الإشارة إلى أن تنظيم "أنصار الإسلام" فرع القاعدة قد أعلن عن وجوده في غرب مصر بالقرب من ليبيا التي يقيم معتقلاته فيها، بجانب الفرع الآخر للقاعدة وهو "جند الإسلام" في سيناء. والذي يجعل مصر متشغلاً بحربها على الإرهاب داخلياً، وبالتالي سوف يؤثر هذا على سلوكها الخارجي.

5- استمرار الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين: ما زالت الدولة في صراع مع جماعة الإخوان المسلمين، منذ الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي المنتهي للجماعة، وما تلاها من فض اعتصامي رابعة والنهضة في أغسطس 2013، وصولاً لتصنيف الحكومة الجماعة منظمة إرهابية في ديسمبر 2013 وتجريم الانضمام إليها أو التعاطف معها، وحظر جميع الكيانات المنبثقة عنها بما فيها حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للجماعة، ورغم محاكمة الكثير من قادتها وهروب وجود آخرين في الخارج إلا أن الصراع ما زال مستمراً.⁽⁴⁶²⁾

6- الوضع الحالي للنظام العربي: والذي يمتاز بإستمرار الهياكل البنوية له، والتي ترسخت في في 1945 دون أن تمثل قيادةً علياً سياسات الدول المكونة له، وهو ما أدى إلى غياب سلوك جماعي

¹- محمد عمر، "الدور الإقليمي لمصر"، مرجع سابق.

²- المرجع السابق.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

من خلال جامعة الدول العربية، التي تُعد المؤسسة الرئيسية المعبرة عن النظام في مواجهة قضايا رئيسية تمّس وجوده كفكرة. وتغيير أولويات الدول العربية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تمّس وجوده، التي ارتبطت نشأته بها مثل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يُعد تغييراً في السلوك في حال استمراره قد يتربّط عليه تأثير الهياكل البنوية الخاصة به.¹

ويمكن تحديد ثلاثة إتجاهات رئيسية تميز إقليم الشرق الأوسط نتيجة التحولات التي شهدتها الإقليم في الفترة التالية على الثورات العربية، وهذه الاتجاهات مهمة بصورة كبيرة في تحديد ما هو متاح من فرص بالنسبة للتحركات الإقليمية للدولة المصرية، وما تفرضه من ضغوط، والذي من الممكن أن يعزز تفعيل السلوك المصري بصفة خاصة، وتجاه سوريا بصفة عامة:

1- تصاعد تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول: فالفاعلون العنيفون من غير الدول بأنواعهم المختلفة يلعبون دوراً مهماً في استمرار حالة الصراع في الإقليم، على نحو أدى لتزايد عدد الصراعات الداخلية التي يتم رصدها سنوياً، مقارنة بعدد الصراعات بين الدول، مع مشاركة حالات معينة من الفاعلين العنيفين من غير الدول في صراعات بين الدول، مثل حزب الله وحركة حماس، وبالتالي أصبحوا عاملات مهماً في التأثير على مستوى الأمن والاستقرار في الإقليم. ومن ناحية ثانية، أصبح النمط المميز لعلاقة الفاعلين العنيفين من غير الدول مع الدولة، هو العمل من داخل الدولة، من أجل الحفاظ على استقلال كيانهم، ومواردهم، ومناطق نفوذهم، والعمل على تغيير توجهات سلوك الدولة الخارجي بما يتسمق مع مصالحهم، على نحو أدى إلى تحولهم إلى فاعلين مختلطين أو مهجين. ومن ناحية ثالثة، أصبح نطاق تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول، لا يقتصر على الدولة، حيث تأكّد كونهم فاعلين متعددين للحدود، يهتمون بالتأثير في القضايا الخارجية، واتباع سلوك مستقل عن سلوك دولتهم تجاهها، وهذا ما يكشف عنه موقف حزب الله في لبنان من الثورات العربية. وبالتالي أصبح الفاعل العنيف من غير الدولة طرفاً رئيسياً في السياسات الإقليمية، وهو لا ينافس الدولة على أدوارها الإقليمية، وإنما يؤثر في المساحات المتاحة لهذه الأدوار، حتى أنه لم يعد من الممكن تحليل السياسات في الإقليم بالتركيز على الدول فقط، ولذا تعد إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه الدول العربية، هي كيف يمكن تطوير استراتيجيات مختلفة للتعامل معهم، أو للتأثير في سلوكهم.

¹ إيمان رجب، "إعادة تقييم: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/4/2 على الرابط التالي: <http://www.acrseg.org/36826>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2- التحول في مركز الثقل السياسي: الذي كان قائماً بالفعل قبل الحراك الشعبي في منطقة الشرق الأوسط، ولكنه إزداد منذ هذا الحراك، حيث أصبح من الواضح أن الدول المؤثرة في التفاعلات الرئيسية في إقليم الشرق الأوسط هي الدول الخليجية، وتحديداً قطر والإمارات وال سعودية، والتي احتفظت بتماسكها رغم التحولات التي شهدتها المنطقة بسبب الثورات، وذلك في مقابل تراجع تأثير قوى أخرى مثل مصر وسوريا وتركيا. فمن ناحية، تزايد الدور الإقليمي الذي تلعبه دول الخليج ست بدرجات متفاوتة، بينما كانت قطر الدولة الأكثر نشاطاً في المنطقة حتى ما قبل 30 يونيو 2013، كما اتجهت السعودية في عهد الملك عبدالله لتكثيف نشاطها في منطقة الخليج على نحو يسمح لها بتجنب تداعيات الثورات العربية، من خلال الأطر التي يوفرها مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الإطار طرحت فكرة توسيع المجلس ليضم الأردن والمغرب، والتدخل في البحرين خلال احتجاجات فبراير 2011 ثم توفير المساعدات المالية للبحرين وعمان، وأخيراً نقل المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد. ومنذ سقوط حكم الإخوان في مصر بعد أحداث 30 يونيو اكتملت أبعاد هذا الدور لدول الخليج، على نحو أصبحت تمثل معه مركز الثقل السياسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة السعودية والإمارات، وتدعهما البحرين والكويت.⁽¹⁾

ولا يرتبط تحول مركز الثقل السياسي في الإقليم إلى الخليج، بامتلاك دولة المال فقط، وإنما أيضاً التفكير الإستراتيجي، وشبكة العلاقات والتحالفات التي تتخطى حدود منطقة الشرق الأوسط، لتؤثر على دوائر صنع القرار في واشنطن، وموسكو، فضلاً عن الدول الأوروبية. ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد لكون هذه الدول مركز ثقل سياسي في المنطقة، يتمثل البعد الأول في أنها أصبحت المركز الذي يصنع فيه القرار السياسي فيما يتعلق بقضايا التغيير السياسي في المنطقة، وينصرف البعد الثاني، إلى أن السعودية والإمارات وقطر أصبحت مصدر تمويل لا يمكن التغافل عنه لعمليات التنمية في معظم دول الشرق الأوسط، وليس الدول العربية فقط، من خلال الصناديق السيادية. ويتعلق البعد الثالث، بأن هذه الدول لاتزال تعد مصدراً مهماً للشرعية الإقليمية للسياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالحرب ضد تنظيم داعش، التي أعلنت عنها واشنطن في أغسطس 2014، والتي تلاها انعقاد مؤتمر جدة، بهدف تنسيق الجهود بين واشنطن والدول الإقليمية الراغبة في المشاركة في هذه الحرب.

¹ إيمان رجب، "الفرص المحدودة .. ماذا تعني التحولات في إقليم الشرق الأوسط بالنسبة لمصر"، الملف المصري (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 8، السنة الثانية، إبريل 2015) ص 10.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

3- سيطرة نمط التحالفات "المرنة": أصبحت دول المنطقة أكثر برواجماتية في إدارة علاقاتها الخارجية، بما في ذلك علاقاتها مع الدول التي تمثل مصدر تهديد لها، حيث تخلت عن سياسات «إما معنا أو ضدنا»، لصالح إستراتيجيات تقوم على فكرة التوافق والتحالف المرن المرتبط بقضايا محددة، ومثل هذا التطور يجعل الحديث عن انقسام المنطقة إلى حماة جامدة، مثل محور الثوريين والمحافظين، أو الدول التقديمية والرجعية ، أو دول المهدنة والممانعة، غير واقع، حيث لم تعد هذه الثنائيات، تصلح لفهم التفاعلات الحالية في المنطقة، فمن الواضح أن التفاعلات شديدة التعقيد، وأن حالة الاصطفاف ليست جامدة، وترتبط بقضايا محددة، دون أن تنسحب على باقى القضايا الإقليمية. ومن ناحية ثانية، أصبح التحالف المرن بين مصر والإمارات والسعودية بعد أحداث 30 يونيو 2013، يحكم وجود مصالح محددة لهذه الدول وتم خدمتها بسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، دون أن يعني ذلك اتفاقيا حول قضايا إقليمية أخرى "مثل القضية السورية واليمنية".

وبالتالي تشكل هذه الاتجاهات الرئيسية في إقليم الشرق الأوسط، بيئة جديدة ستؤثر في مسارات تفعيل التحركات الخارجية المصرية، حيث إنها توفر ثلاثة محددات رئيسية للتحرك المصري، يتمثل المحدد الأول في أن هذه البيئة تعزز فكرة وجود قيادات متعددة وربما «مؤقتة»، حيث أصبح من الواضح أن محاولة مصر لعب دور الدولة القائدة في النظام، لا يتفق والواقع الجديد الذي خلقته هذه الثورات، خاصة مع تزايد تأثير كل من الإمارات والسعودية في تفاعلات المنطقة، فضلاً عن اتجاه السعودية في عهد الملك سلمان، لتعزيز القيادة السعودية لمحور إقليمي «سي» يضم السعودية وتركيا ومصر ومن يرغب من الدول العربية، ليواجه المحور الإيراني في الإقليم. ويتعلق المحدد الثاني، بتزايد أهمية «الانخراط» مع الفاعلين العنيفين من غير الدول في الإقليم، خاصة في المناطق المشتعلة كمسار لتحقيق المصالح الإستراتيجية للدولة، لاسيما في ظل تصدع الدولة وضعف الحكومات المركزية في تلك المناطق، وهو ما يستدعي من مصر الفصل بين الملفات، وكذلك الفصل بين توجهات سياساتها الداخلية وتوجهات سياساتها الخارجية، ولعل الصراع الدائر في سوريا حالياً يستدعي من الدولة المصرية إعادة التفكير في سياساتها تجاه الأطراف الفاعلة فيه سواء من الدول أو من غير الدول.

وينصرف المحدد الثالث إلى ارتفاع تكلفة الانضمام لأى تحالفات تقليدية في المنطقة، بما في ذلك المحاور المذهبية في الإقليم، - التي قد تتشكل وفق خطوط الصراع السني والذى يتصدره الصراع في سوريا ،والذى عززه التوجهات الجديدة للسعودية في عهد الملك سلمان، لاسيما في ظل تعدد قضايا الخلاف بين مصر وغيرها من الدول في الإقليم بما في ذلك تلك التي تدعمها حالياً

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

مثل السعودية. وبالتالي يظل الخيار المتاح لمصر في إدارة علاقتها مع الدول الداعمة لها حالياً، وتحديداً السعودية والإمارات، أن تكون في إطار كونها تحالفًا منا يرتبط بقضايا محددة وذا طابع مؤقت مع عدم وجود إطار مؤسسي رسمي له، أو أساس ديني له. كما أصبح من الواضح، أن المؤسسات الإقليمية في المنطقة، مثل الجامعة العربية ، أصبحت تمثل عبئاً سياسياً ، حيث أصبح تمرير أي قرار جماعي بخصوص أي قضية يتطلب تقديم تنازلات خاصة بقضايا أخرى على نحو قد لا يخدم المصالح المصرية.⁽¹⁾

ثانياً: الآليات لتفعيل الدور المصري:

وتطرح بعض الدراسات مجموعة من الآليات الجزئية التي من الممكن أن تعزز من فرص الحل السياسي لإنهاء الصراع في سوريا، والتي يمكن أن تعتمد لها مصر لتفعيل سلوكها تجاه الصراع في سوريا وهي:⁽²⁾

1- التحرر من مقاربة الصراع في سوريا بنظرة طائفية:

حيث أنه لا يمكن للوضع العسكري أن يهدأ أو يتحسن بشكل جذري دون الأخذ في الاعتبار بكافة أبعاد الصراع، وفي مقدمتها البعد السياسي ، ولذا فإن تنفيذ وقف إطلاق النار ثم ثبيته لابد أن يتزامن مع مفاوضات تستجيب للمطالب السياسية للمعارضة وتغير جذري في بنية وسلوك النظام الذي لا يتوازي عن استخدام القمع لإبقاء سلطته وتصفية خصومه، لذا فمن غير المتوقع أن ينتهي الصراع في سوريا إن لم تتم الاستجابة لمطالب الحرية والإصلاح السياسي الجذري، وينطبق هذا الأمر كذلك على مقاربة الصراع في سوريا من زاوية مكافحة الإرهاب، فعلى الرغم من أن الصراع في سوريا وإنشار الإرهاب خلق هاجساً أمنياً لكل دول المنطقة بل والعالم، إلا أن هذا لا يعني تقديم أولوية مكافحة الإرهاب كما يريد النظام السوري على مطالب الإصلاح السياسي، خاصة وأن سياسة النظام السوري القمعية في تصفية خصومه السياسيين القمعية في تصفية خصومه السياسيين وتعزيز الفزعاء الإسلامية هي التي أسفرت عن تعميق التنظيمات الإرهابية على الساحة السورية على حساب التيارات الأخرى، خاصة المذاهب ذات الطبيعة الطائفية التي تورط فيها عناصر أمنية تابعة للنظام، التي جعلت من سوريا ساحة عالمية لتجنيد المقاتلين الجهاديين، وبالتالي فإن قضية إنتشار الإرهاب ليست هي المرض الأسمى في سوريا، بل هي عرض عن مرض آخر وهو استخدام سياسة قمعية حادة من جانب النظام، وبالتالي يجب ألا

¹- المرجع السابق، ص ص 10-12.

²- راجح علام، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري" ، مرجع سابق، ص ص 22-23.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

يأخذ الهاجس الأمني فيما يخص الإرهاب أكثر من حجمه عند مقاربة القضية السورية، بل يجب النظر بإستفاضة أولاً لكيفية وقف السياسة القمعية والإقصائية للنظام، وكيفية بناء نخب سياسية مدنية تملأ الفراغ وتقارب توسيع التنظيمات المتطرفة على الأرض.

2- التحرر من مقاربة الصراع في سوريا من خلال عدسة الأحداث المصرية:

الوضع الداخلي المصري مختلف تماماً عن الوضع الداخلي السوري، فرغم تشابه الخطر الإرهابي إلا أنه لا يمكن النظر إلى الوضعين السوري والمصري باعتبارهما متطابقين، إلا وكان الأمر تبسيطًا مخلاً بشكل كبير، لذا من غير محمود إسقاط تفاصيل السياسة الداخلية المصرية على الوضع السوري، ثم إتخاذ الموقف على أساس ذلك، ولعل من أبرز التحولات التي شابت السلوك المصري إزاء سوريا قد بدأت عقب سقوط حكم الإخوان في مصر، ومن ثم تتبع ذلك إستبعاد التواصل مع كل من له خلفية إسلامية من المعارضة السورية والتضييق على دخولهم مصر، ورغم الأبعاد الأمنية التي يجب أخذها في الإعتبار، إلا أن التواصل المصري مع الفصائل السياسية السورية يجب أن يشمل الجميع، باستثناء داعش والقاعدة بطبيعة الحال.

3- عدم قطع الاتصالات مع النظام السوري والتواصل مع جميع فصائل المعارضة

فمن المفيد أن تقف القاهرة على مقربة من كافة الأطراف في هذا الصدد، وذلك إلى أن يتم التوصل لحل سياسي نهائي للصراع في سوريا، كما يجب على القاهرة أن تعمل على التواصل مع فصائل الجيش السوري الذين لم تتلوث أيديهم بالدماء، وفي نفس الوقت العمل على عدم تفكك الجيش السوري والعمل على توحيده خاصة أنه جيش قائم على مكونات طائفية وإثنية، لأن ذلك من الممكن أن يساهم في خلق كيانات عسكرية متطرفة تهدد الإستقرار وتمنع تقدم الحلول السياسية، وفي نفس الوقت تجنب إتهيارة علي غرار ما حدث في الجيش العراقي من قبل، ولا بد العمل علي إعادة هيكلته لضمان تبعيته لسلطة سياسية جديدة وممثلة لكافة فئات الشعب السوري. فجيش النظام البعي الذي إرتكب المجازر بحق شعبه، لا يصلح أن يحمي مستقبل سوريا، ولا يليق بالقاهرة أن تطالب بالحفاظ عليه كما هو الآن دون إصلاحه هيكلياً وتصحيح ما إنحرف من عقيدته عندما صوب سلاحه نحو شعبه. أما المعارضة فيجب أن تتوصل مصر مع جميع عناصرها دون إستثناء وذلك لأن إستبعاد بعض العناصر قد يعقد من العملية التفاوضية وهذا ما شهدناه في العديد من المجتمعات والمفاوضات بسبب إستثناء بعض عناصر المعارضة والتي تعيق بالطبع عملية التوصل إلى حل سياسي وسط يقبله الجميع.

4- الوساطة بهدف بناء الثقة:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

فتتميز مصر دون غيرها بعلاقات مستقرة مع طرفي الصراع، فمصر لم تقطع علاقتها مع النظام السوري، وفي نفس الوقت فهي تتوصل مع بعض فصائل السياسية السورية المعارضة، مما يؤهل مصر للعب دور الوسيط بين الطرفين ، بالإضافة إلى تمعن مصر بعلاقات جيدة مع السعودية والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي من جهة ومع روسيا من جهة أخرى، وبالتالي فإن مهمة الوساطة قد تكون مستساغة للرعاة الإقليميين والدوليين لطيف الصراع، وبحكم تمسك مصر باحتمالية الحل السياسي لإنهاء الصراع في سوريا فإن دورها في التمهيد والتنسيق لهذا الحل يصبح ضرورياً خاصة في صياغة ترتيبات إنتقال السلطة بما يضمن إدماج كافة المكونات السورية علي قدم المساواة في الحل السياسي المرتقب، ولكن إلى جانب ذلك تحتاج مصر دعم دولي كافي لدعم هذه الوساطة، وذلك لأنها تفتقد النفوذ الكافي للضغط على الجانبين للتوجه إلى التفاوض والحل السياسي، وهنا قد تكون مصر عبر دبلوماسيتها فرصة حقيقة للعب دور الوسيط التزيم والإنضمام إلى أي فريق دولي في المستقبل بهدف رعاية مفاوضات قادمة بين طرفي الصراع في سوريا.⁽¹⁾

5-حسن التسويق الإعلامي للسلوك المصري:

فلا بد من تطوير رسالة إعلامية متسقة تعبر عن حقيقة الموقف المصري تجاه الصراع في سوريا. فعلى الرغم من تعدد المنابر الإعلامية المصرية ، فإنه لم يتم استثمارها بشكل جيد لتوصيل صورة واضحة وغير ملتبسة لحقيقة السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.

6-استثمار الوجود السوري في مصر لبناء جسور تواصل طويلة المدى:

لابد للقاهرة أن تدرك أن سلوكها تجاه سوريا يمر أولاً عبر السوريين اللاجئين والمقيمين بالقاهرة، ومن ثم فلا بد من توجيه الرعاية الالزمة لهم ومن ذلك تسهيل إستخراج أوراق الإقامة وتعدد أغراضها للدراسة والإستثمار والعمل وغيرها، ومن ذلك أيضاً دراسة الحالات التي تحتاج لله الشمل للأسر السورية المشتتة بين مصر وبلد آخر وفقدت القدرة علي الدخول إلى مصر عقب وقف إصدار التأشيرات منذ صيف 2013، وذلك لتجنب الأضرار بمصالح اللاجئين في مصر الأمر الذي يجعل هناك تناقض بين معاملة السوريين بمصر وتصريحات الدبلوماسيين المصريين الذين يتحدثوا عن حقوق الشعب السوري.⁽²⁾

¹-المرجع السابق، ص ص 23-24.

²-المرجع السابق، ص 25.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ومن خلال هذه الآليات يمكن التغلب على بعض معوقات الدور المصري الفعال في سوريا وتفعيل السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا.



قائمة المصادر والمراجع

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الوثائق:

- 1- نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، 13 سبتمبر 2017.

ب- الكتب:

- 1- أحمد الجlad، تنظيم الدولة النشأة والأفكار، مركز الفكر الإستراتيجي للنشر، بيروت، 2015.
- 2- أحمد محمد أبو زيد، الأخوة الأعداء...العلاقات اليمنية الخليجية، العربي للنشر، القاهرة، ط 1، 2018.
- 3- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
- 4- إنتصار يونس، السلوك الإنساني، دار المعارف، الإسكندرية، 1993.
- 5- إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط 1، 2016.
- 6- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
- 7- بـ- فـ سـ كـيـزـ، تـكـنـوـلـوـجـياـ السـلـوكـ الإـنـسـانـيـ، (ـتـرـجـمـةـ) عـبـدـالـقـادـرـ يـوسـفـ، المـجـلسـ الـوطـنـيـ لـلـثـقـافـةـ وـالـآـدـابـ، الـكـوـيـتـ، 1980.
- 8- جـابرـ عـبـدـ الـحـمـيدـ، مـدـخـلـ لـدـرـاسـةـ السـلـوكـ الإـنـسـانـيـ، دـارـ الـنهـضـةـ الـعـرـبـيـةـ، القـاهـرـةـ، طـ 4ـ، 1986.
- 9- جـونـ دـيـوـيـ، الطـبـيـعـةـ الـبـشـرـيـةـ وـالـسـلـوكـ الإـنـسـانـيـ، (ـتـرـجـمـةـ) مـحـمـدـ لـبـيـبـ، مـؤـسـسـةـ الـخـانـجـيـ لـلـنـشـرـ، القـاهـرـةـ، 1963.
- 10- جـهـادـ عـودـةـ، مـصـرـ وـالـعـلـاقـاتـ الدـولـيـةـ، النـظـامـ الدـولـيـ...ـنـظـريـاتـ وـإـشـكـالـيـاتـ، دـارـ الـهـدـيـ لـلـنـشـرـ، المـنـيـاـ، طـ 1ـ، 2005.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

11- جهاد عودة، محمد عبدالعظيم، العلاقة الحرجية بين المحلي والعالمي في بيئة الأمن القومي المصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2005.

12- جمال واكيم، صراع القوي الكبري علي سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 2012.

13- جمال عبد الهادي، عبد الراضي أمين، قراءة في فكر علماء الإستراتيجية: الجولة العربية- الإسرائيلية السادسة، دار الوفاء للنشر، المنصورة، ط1، 1999.

14- حمدي عبدالعظيم، برامج تعديل السلوك، دار أمجاد للنشر، الجيزة، ط1، 2013.

15- صلاح محمد عبدالحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، ط1، 2012.

16- علي السلمي، السلوك الإنساني في الإدارة، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 1995.

17- عبد الرحمن محمود عيسوي، علم النفس الفسيولوجي: دراسة في تفسير السلوك الإنساني، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989.

18- علي عباس، الأمن والأمن القومي العربي: مقاربات نظرية، دار الروافد الثقافية، بيروت، ط1، 2017.

19- عزيزة محمد، السلوك السياسي: النظريّة والواقع، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1994.

20- فخري الدباغ، السلوك الإنساني: الحقيقة والخيال، مجلة العربي للنشر، الكويت، 1986.

21- عمر كامل حسن، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان، ط1، 2019.

22- عبد السلام جبيش، سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003-2014، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018.

23- عرفات علي جرغون، قطر وتأثير السياسة الخارجية: حلفاء..أعداء، العربي للنشر، القاهرة، ط1، 2016.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

24- كلود يونان، التضليل الكلامي وآليات السيطرة علي الرأي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2011.

25- كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999.

26- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة) محمد بن أحمد، محمد السيد سليم، جامعة آملق سعود، الرياض، عمادة شؤون المكتبات للنشر، 1989

27- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998.

28- محمد ربيع الدنان، السياسة الخارجية: مرسي والسيسي، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، ط1، 2016.

29- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، 2014.

30- مصطفى علوى، الأمن الإقليمي بين الأمان الوطني والعالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ط1، 2005.

31- مصطفى علوى، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ط1، 2002.

32- محمد المبارك، تركيب المجتمع السوري، دار عمار، عمان، ط1، 2003.

33- محمد شريف بسيوني ، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق للنشر، القاهرة، ط1، 2012.

34- محمد الجودي، الأمن القومي لمصر: مذكرات قادة المخابرات والباحث، دار الخيال، القاهرة، ط1، 1999.

35- نعوم تشومسكي، داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما علي العالم أن يتوقع، الدار العربية للنشر، بيروت، ط1، 2016.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

36- هانز مورجنثاو، السياسة بين الأمم (الصراع من أجل السلطة والسلام)، الجزء الأول، (ترجمة) خيري حماد، الدار القومية للنشر، القاهرة، 1964.

37- ياسمين قعيق، سوريا بين الإحتواء والخنق الإستراتيجي إمتداد للأمن القومي الروسي، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ط 1، 2014.

ج- المجلات والدوريات المتخصصة:

1- أحمد نوري، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 46، يوليو 2013.

2- إيمان عبدالكريم، "السلوك الاجتماعي للطالب الجامعي"، مجلة مركز البحوث التربوية والنفسية، بغداد، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2007.

3- إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية والمجتمع الدولي بعد ثورة 30 يونيو 2013"، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، أكتوبر 2013.

4- إيمان رجب، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية ..والحاجة إلى "إعادة تمويع" ، مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 205، يوليو 2016.

5- إبراهيم أحمد، "الدور التركي في الأزمة السورية" ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، بغداد، المجلد 2، السنة 2، العدد 4، ديسمبر 2015.

6- بدر شافعي، "الدور الروسي في سوريا: المحددات والآليات والمتغيرات" ، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، السنة 22، العدد 84، صيف 2018.

7- حبيبة زلاقي، "نظريّة الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، يناير 2018.

8- حسين مصطفى، خضرير إبراهيم، "الصراع في سوريا والقوى الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية ومستقبلية" ، مجلة الأستاذ، العدد 221، المجلد الثاني لسنة 2017.

9- خالد المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية: دراسة نقدية للنظريّات الوضعيّة" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

10- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

11- داود جفافلة، "اللائقون السوريون واستراتيجية التضليل في الإعلام الفرنسي (القنوات التلفزيونية الوطنية الجامعة أنموجا)"، مجلة طريق العلوم التربوية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 4، فبراير 2017.

12- رشيد عمارة، دانا محمد، "استراتيجيات التفاوض الأوروبية - الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2009.

13- رائد الحامد، "دوائر الصراع حول سوريا: الجغرافية والقوى المحلية واللامركزية"، مجلة شؤون سوريا، معهد العالم للدراسات، إسطنبول، إبريل 2017.

14- رائد رحيم محمد، "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2015"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، المجلد، العدد الأول، يونيو 2017.

15- رابحة سيف علام، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري"، دورية بدائل (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 19، نوفمبر 2016).

16- سليمي عدنان وأخرون، " موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988"، مجلة آداب ذي قار، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، المجلد 1، العدد 3، مارس 2011، ص 185.

17- طلال عبد الرحمن، "دراسة في تحليل السلوك لصانع القرار السياسي"، مجلة الدبلوماسي، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد 17، يوليو 1995.

18- طه أوزهان، "حزب العدالة والتنمية وسياساته الخارجية"، مجلة رؤية تركية، إسطنبول، السنة 3، العدد 2، صيف 2014.

19- ظاهر الريبيعي، ثناء إبراهيم، "الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، المجلد 42، العدد 6، يناير 2017.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

20- عبير عبد الرحمن، "د الواقع السلوك الإنساني"، مجلة مسارات معرفية، مركز دراسات المرأة، السودان، العدد 2، أغسطس 2013.

21- عبد الرؤوف سنو، "الوحدة المصرية-السورية 1958-1961 لماذا لم تصح تلك المحاولة"، مجلة المستقبل، ملحق نوافذ، بيروت، 25/9/2004.

22- علي موسى، "تحليل الأزمة السورية من خلال النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة البعث، دمشق، المجلد 39، العدد 42، عام 2017.

23- عبدالله بن جبر العتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، شؤون إجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد 108، شتاء 2010.

24- عبدالناصر محمد سرور، "أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يونيو 2005.

25- عوض جدوع، محمد أمين، "دور المؤسسات الوقافية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين"، مجلة طريق العلوم التربوية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 4، فبراير 2017.

26- عمرو عبد العاطي، "السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير: بين الاستمرارية والتغيير"، سياسات عربية، العدد 3، يوليو 2013.

27- علي محمود، "تأثير العوامل الخارجية على التسوية السلمية للأزمات العربية: سوريا نموذجاً"، آفاق عربية، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، العدد 2، ديسمبر 2017.

28- غيث الريبيعي، "إستراتيجيات التفاوض، العراق"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد 20، العددان 38/39، 31 ديسمبر 2009.

29- فارس تركي، "السياسة الخارجية المصرية 1981-1990"، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 6، يناير 2007.

30- مصطفى كمال، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات العربية"، الملف المصري (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 43، الرابعة، إبريل 2014).

31- منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

32- محمد شريف فتحي، "السلوك السياسي الخارجي بين الروتينية والحدث"، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، العدد 6، فبراير 2015.

33- مكرم أحمد جوهر، "محددات السلوك الإنساني"، *مجلة هدي الإسلام*، وزارة الأوقاف والشئون وال المقدسات الإسلامية، الأردن، المجلد 45، العدد الخامس والسادس، 2001.

34- مروة نظير، "معوقات "الرشادة" في السياسة الخارجية"، *اتجاهات الأحداث، مركز البحث الجنائيه والإجتماعية*، العدد 15، فبراير 2016.

35- مروان قيلان، "الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، *مجلة سياسات عربية*، العدد 18، يناير 2016.

36- محمود قاسم زنبوعة، "الأزمة السورية: السياسات التنموية والأثار الاقتصادية والاجتماعية"، *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، دمشق، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

37- محمد عبدالحفيظ، "ليبيا وإنقلاب الديمقراطي قراءة الأدوار الإقليمية والدولية: مساراتها وما لاتها"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 2، العدد 10، أغسطس 2018.

38- موقف مصطفى الخزرجي، "نظرة في الأزمة السورية وموافق الدول الكبرى"، *مجلة الباحث للدراسات الأكademie*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد الثامن، فبراير 2016.

39- محمد المجمعي، خصائص النظام السوري في مرحلة ما بعد الصراع، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 1، العدد 4، سبتمبر 2017.

40- مصطفى عبد العزيز مرسي، "التدخل العسكري الروسي المكثف في سوريا: الدوافع والتداعيات والنتائج"، *مجلة شؤون عربية*، القاهرة، العدد 176، 26 نوفمبر 2015.

41- وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، *دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية*، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 1، مارس 2015.

42- نادية مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منور جديد"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 82، أكتوبر 1985.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

43-نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 16، فبراير 2017.

44-يوسف عنصر، ناجي ليتيم، "أهم المحددات السيكولوجية المستخدمة في قياس وتشكيل - سلوك العمال التنظيمي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد السابع، يوليو 2014.

45-يوسف محمد، فهد عباس، "العلاقات السورية-المصرية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، المجلد:3، العدد:2، 2008.

د-الدراسات:

1-أشرقت أحمد عرفات محمد، العلاقات المصرية – الإيرانية من الفترة 2011 – 2016، مشروع بحثي، قسم الدراسات وال العلاقات الدولية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 3 أغسطس 2016.

2-أحمد ذكر الله، "ما بعد التوتر مستقبل العلاقات المصرية-السعودية" ،تقديرات إقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 24 نوفمبر 2016.

3-إيمان رجب وأخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011-2015" ، المركز العربي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد السياسي، 2016.

4-إيمان أبو زيد، "إستراتيجية المصالح بين الصراع والثورة: الأبعاد الإقليمية والدولية في المسألة السورية" ، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 27 يوليو 2015.

5-اهاب سامح وأخرون، "ازمة سد النهضة وتداعياتها على مصر (سياسيا – اقتصاديا واجتماعيا – احصائيا وجيوسياسيا)" ، دراسة بحثة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، برلين، 20 أغسطس 2018.

6-إسماعيل الإسكندراني، "الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات إستراتيجية في التعاون والعداء" ، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014.

7-بلخيرات حوسين ، "استراتيجيات الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى" ، دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 30 إبريل 2018.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

8-برلين مايكل، "تحالف عسكري بقيادة السعودية لمكافحة الإرهاب"، منظور تحليلي، مؤسسة راند، 2016.

9-برلين مايكل جنكينز، "ديناميكيات الحرب الأهلية في سوريا"، منظور تحليلي، مؤسسة راند لأبحاث الدفاع، يناير 2014.

10-جيمس سلادن وأخرون، "الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، منظور تحليلي، مؤسسة راند، 2017.

11-رباب المرسى وأخرون، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة (سوريا-اليمن-ليبيا) من 2011 حتى الآن"، مشروع بحثي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 15/7/2017.

12-سقراط العلو، "سوريا ضحية الجغرافيا: مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة"، دراسة بحثية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 20 يونيو 2016.

13-سعيد الحاج، "سوريا: جدلية التوافق والتنافس الأمريكي الروسي"، دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، فبراير 2016.

14-طلال العتريسي، "مصر وسوريا بين التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي"، دراسة، مارس 2013، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

15-عبد القادر نعناع، "الرؤية марكسية للعلاقات الدولية الراهنة"، دراسة، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ديسمبر 2006.

16-عادل رفيق، "فوريين أفيرز تحت حكم السيسي"، دراسة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 20 يناير 2018.

17-عمرو صبحي، "العراق في الإستراتيجية المصرية"، المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثية، برلين، 25 ديسمبر 2018.

18-عبد المعطي زكي، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد"، دراسة تحليلية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 9 فبراير 2016.

19-عصام عبد الشافي، "المنظورات الفكرية في العلاقات الدولية:الجزء الثاني"، دراسة تحليلية، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مارس 2016.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

20-غاندي عنتر، "مؤشرات التقارب الإيراني-المصري ومآلاتة"، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 11 نوفمبر 2016.

21-غاندي عنتر، "التدخل السعودي في سوريا: الدوافع والسيناريوهات"، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 23 فبراير 2016.

22- مليء محمود، "الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرقي الأوسطy "الأخطار وأدوار الفاعلين" ، دراسة بحثية، برلين، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 15 ديسمبر 2017.

23-مهند أمين، "بحث في نظرية ما بعد السلوكية"، دراسة بحثية، مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، 9/1/2013.

24-محمد عبدالله، "استعادة التوازن: توجهات سياسة مصر الخارجية في عهد السيسي" ، دراسة تحليلية، مركز المستقبل، أبو ظبي، 11 يونيو 2014.

25- محمد السعيد إريس، "إيران والأمن القومي العربي" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات، قطر، يناير 2011.

26- محمد أبو سعدة، "معركة حلب والسيناريوهات القادمة" ، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، أغسطس 2016.

27- محمد الخلوقى، "قراءة في خريطة الصراع في سوريا: بين لغة السلاح والحل السياسي" ، دراسة بحثية، مركز برق للأبحاث والدراسات، إسطنبول، فبراير 2016.

28- محمد جمعة، "عودة المقاتلين الأجانب من سوريا والعراق ... حجم الظاهرة والتداعيات الأمنية" ، دراسة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 31 أكتوبر 2018.

29- محمد عمر، "آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنهاء الحرب الأهلية" ، دراسة، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 4 أغسطس، 2017.

30- محمود جمال، "مناطق التوتر: التدخلات العسكرية الخارجية المصرية" ، تقديرات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 10 ديسمبر 2016.

31- محمد عمر، الدور الإقليمي لمصر.. بين التطلعات وحدود التأثير، دراسة، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 26 ديسمبر 2017.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

32- محمود جمال، "الجيش المصري وإسرائيل: تحولات العقيدة"، دراسة، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، بتاريخ 9 إبريل 2018.

33- محمد الحاج بكري، "المتغيرات الإقليمية وآلات الثورة السورية"، دراسة، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 7 نوفمبر 2017.

34- مروان قبلان، "المسألة السورية واستقطابها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا"، دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2015.

35- محمد مجاهد الزيات، "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط"، أوراق بحثية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر 2015.

36- محمد إلهامي، "العلاقات المصرية التركية: الجنور والثمار"، دراسة سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 10 ديسمبر 2017.

37- مارين كوس، "مقاومة مرننة: كيف يصلح حزب الله وحماس ذات البين"، دراسة. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، بتاريخ 23 يوليو 2018.

38- مي غيث، "التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات"، المعهد المصري للدراسات، تقييمات سياسية، إسطنبول، نوفمبر 2015.

39- محمد شمدين، "سياسات دول الخليج في سوريا"، دراسة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 23 نوفمبر 2016.

40- يزيد صايغ ، "تحديات تواجه دور مصر الإقليمي"، دراسة (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 4 مارس 2015).

و-الرسائل العلمية:

1- آمنة بن يوسف، "دور المحددات النفسية في صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية: دراسة حالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016/2017.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

2- إيمان بكر، "التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي والمأئي العربي: دراسة حالة إسرائيل ونهر الأردن في الفترة من (1994-2010)"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

3-إسلام أحمد محمد، "دراسة لبعض العوامل المميزة لشخصية القائد السياسي وفق نظرية العوامل الخمسة الكبriي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

4-حسام راتب الحسون ،"الوحدة المصرية السورية وأسباب الإنفصال 1958-1961" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق، عام 2010/2011.

5-رامي عبدالله، "توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2014.

6-سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

7-صالح خلف، آثار الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الأمريكية (1988-2008)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.

8-عبدالعزيز بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2013-2014" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2015.

9-فاطمة بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2009/2010.

10-فنور نعيمة، طير محمد، "البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية" ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

11-فاطمة الزهراء حشاني، "مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى: دراسة مقارنة لافتراضات المقارب المترافقية، الليبرالية، البنائية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، الجزائر 2016/2017.

12-فخرية يوسف، "سلوك الشخصية من نمط (أ) وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلبة وطالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، 2001.

13-لونيس علي، "العوامل الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بتغيير اتجاه سلوك المستهلك الجزائري: دراسة ميدانية بسطيف"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر، 2006-2007.

14-محمد سمير الجبور، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

15-مرغاد سمية، "دور منظمة الأمم المتحدة تجاه الأزمة السورية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، عام 2015/2016.

16-محمود خليل يوسف، "تطورات العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007-2012"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

17-معين عبد العزيز، "التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية 2011-2017)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

18-نادية محمود، "الأوضاع السياسية في سوريا 1958-1973"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة سانت كليمونتس، دمشق، عام 2009.

18-ياسر محمد علي، "دور المؤسسة العسكرية في ثورة 25 يناير 2011"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2013.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

ر-المؤتمرات:

1-أسماء حسين محمد، "السياسة الخارجية للدولة السودانية تجاه دولة جنوب السودان ما بين نموذج الإختيار العقلاني والإرث التاريخي"، المؤتمر الدولي الثاني للجمعية السودانية للعلوم السياسية والعلاقات السودانية الأفريقية، الخرطوم، مايو 2012.

م-التقارير:

1-الجمهورية العربية السورية، "مشاورات المادة الرابعة لعام 2009"، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2010.

2-"تقييم تداعيات الأزمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان"، الملخص التنفيذي، تقرير البنك الدولي، سبتمبر 2013.

3-حسين خلف موسى، "الأزمة السورية من رؤية: نظريات العلاقات الدولية"، تقارير إستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 29. أبريل 2014.

4-"خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا"، تقرير البنك الدولي، يوليو 2017.

5-خطة إستجابة إقليمية لسوريا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير، مايو 2013.

6-ربع نصر، آخرون، "الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، تقرير، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، يناير 2013.

7-ربع نصر آخرون، "سوريا: مواجهة التشظي"، تقرير، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، فبراير 2016.

8-سلام داود، "مواجهة التشظي"، تقرير حول آثار الأزمة السورية خلال العام 2015، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، فبراير 2016.

9-سمر فايد، "استجابة للأزمة السورية: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات"، التقرير السنوي 2018، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ص 11

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

10- "سوريا: إعادة الإعمار من أجل تحقيق السلام"، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير البنك الدولي، أبريل 2016.

11- طارق دياب، "استراتيجية ترامب في سوريا ماذا بعد"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، فبراير 2018.

12- مارينا أوتاواي وأخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، تقرير، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، يناير 2008.

13- محمد عباس، "حلب ستالينغراد سوريا: السقوط وما لاته"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، يناير 2017.

14- هيثم غنيم، "تطورات المشهد السيناوي"، تقرير، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، 16 مارس 2016.

15- هيثم عنيم، "تطورات المشهد السيناوي"، تقرير، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 22 فبراير 2018.

ن-الصحف:

1- إيمانويل كارجياس، صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر، مجلة الناتو، 16 ديسمبر 2016.

2- رنا الصباغ، "استراتيجيات التضليل" العدد، عمان، جريدة الغد، 18 يوليو 2017.

3- "السيسي يحذر من القادمين من إدلب ويصفهم بالإرهابيين"، صحيفة جسر، 15 سبتمبر 2019.

4- عبد الوهاب شوقي، "مصر بين حماية الأمن القومي والأمن الداخلي: هل ستفهم التحدى الوجودي وتعمل في ضوء ذلك؟"، صحيفة الرأي اليوم ، اليمن، بتاريخ 20 ديسمبر 2016.

5- كرم سعيد، عملية عفرين..حسابات تركية متداخلة، مجلة الديمقراطية، 18-1-2018.

6- محمد الحسناوي، "إلى متى يستمر تطبيق القانون 49 في سوريا"، جريدة القدس العربي، 2 مايو 2006.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

7- نرمين عفيفي، "بوتين: ضبطت عقارب الساعة مع صديقي السيسي للإهتمام بما يحدث في سوريا"، جريدة الوطن، 17 أكتوبر 2018.

ي- موقع الانترنت:

1- أحمد كامل، "ما الدور العسكري لمصر في سوريا"، التحرير الجديدة، 26 يناير 2017 على الرابط التالي:

<https://www.tahrirnews.com/Posts/printing/648629/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4->

2- أحمد السيد كردي ، "مفهوم السلوك والسلوكية" ، جامعة الأزهر، موقع كلية التجارة، 21 مايو 2010 على الرابط التالي:

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/126298>

3- أحمد خضور، "سوريا قلب العالم "أهمية جيوسياسية واقتصادية في المعادلة الدولية" ، مقال، مركز دراسات كاتيرون، 26 سبتمبر 2016 على الرابط التالي:

<https://katehon.com/ar/article/swry-fy-qlb-llm-hmy-jywsy-wqtsdy-fy-lmdl-ldwly>

4- إيمان رجب، "سياسات دول الخليج تجاه سوريا" ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 6 يناير 2013 على الرابط التالي:

www.siyassa.org.com

5- إيمان محمود، "هل تلعب مصر دوراً أكبر في حل الأزمة السورية؟" ، مصراوي، 22 أغسطس 2017 على الرابط التالي:

<https://WWW.Masrawy.com/news/news-Publicaffairs/details/2017/8/22/1141930>

6- "الجامعة العربية...إدانات لـ"الغزو" التركي ومطالب بعودة سوريا" ، 12 أكتوبر 2019 على الرابط التالي:

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

7- الجيش التركي يقيم "مراكز مراقبة في إدلب"، العربية، دبي، 13 أكتوبر 2017 على الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017/10/13/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A>

8- "الجامعة العربية تندد بالهجوم التركي وقطر تحفظ"، 12 أكتوبر 2019 على الرابط التالي:

<https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9>

9- "احتجاجات عنيفة في إسطنبول لليوم الثاني وأردوغان يدعو المتظاهرين للتوقف "فوراً، فرنس 24، بتاريخ 1 يونيو 2013 على الرابط التالي:

<https://www.france24.com/ar/20130601-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>

10- "بنود وتفاصيل إتفاق بوتين-أردوغان حول إدلب"، موقع العربية، 20 سبتمبر 2018 على الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2018/09/20/%D9%87%D8B0%D9%87>

11- تراجع الدور السعودي في سوريا: الأسباب والمرحلة المقبلة، شبكة الموقف العراقي، بتاريخ 7-9-2017 على الرابط التالي:

www.al-mawqif.com

12- "جولة جديدة من مفاوضات آستانة حول سورية قبل نهاية أكتوبر ومصر مدعوة بصفة مراقب"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 17 أكتوبر 2017 على الرابط التالي:

<http://WWW.Syriahr.com/?p=244016>

13- حسن الزين، "دور التضليل الإعلامي في الحرب الناعمة"، مقال، مركز الحرب الناعمة للدراسات، 15 سبتمبر 2017 على الرابط التالي:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

http://softwarlb.org/4659/296/%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8_%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7

14- دلال محمود السيد ، "تأثير الجغرافيا السياسية لمصر على سياستها الخارجية (الجزء الأول- حتى يونيو 2014)" ، ٢٠١٦ أبريل على الرابط التالي:

<https://www.facebook.com/Dalal.Mahmoud.Studies/posts/498012763737425>

15- ريهام مقبل، "أزمة مفتوحة: إشكاليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11/10/2014 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

16- رامي عزيز، "محاولات روسيا المقلقة لتأسيس نفوذها في مصر" ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، واشنطن، بتاريخ مايو 2018 على الرابط التالي:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/russias-alarming-attempts-to-establish-influence-in-egypt>

17- ستيف سميث، "النظريات الكبرى في العلاقات الدولية ورؤيتها للوضع في سوريا" ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 15 سبتمبر 2017 على الرابط التالي:

<https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzriat-alkbr-fi-alylaqat-alduliu-ur-itxa-lludy-fi-suria.8560>

18- شروق صابر، "التدخل العسكري الأمريكي في سوريا.. خرائط النفوذ الدولي والإقليمية الجديدة" ، عرض العدد 276، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20-8-2017 على الرابط:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16376.aspx>

19- صخري محمد، "نظرية ما بعد السلوكية" ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، يونيو 2019 على الرابط التالي:

<https://www.politics-dz.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7->

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

20- صافيناز محمد أحمد، "الازمة السورية والعلاقات المصرية الايرانية في ضوء التفاعلات الإقليمية الراهنة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2 أكتوبر 2012 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

21- صافيناز محمد، "احتمالات الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا:الأهداف والتداعيات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2/9/2013 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

22- صافيناز محمد، "الضربة العسكرية المحتملة لسوريا تمهد لمؤتمر جنيف -2"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 29/8/2013 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

23- صافيناز محمد أحمد، "الدور المصري في سوريا.... الوسيط المحايد"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 7-8-2018 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

24- صافيناز محمد أحمد، "إيران والولايات المتحدة: من سيحسم معركة الحدود العراقية- السورية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 19-6-2017 على الرابط التالي:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16323.aspx>

25- صافيناز محمد أحمد، "التنسيق الروسي- الإسرائيلي في سوريا... هل انتهى التفاهم الروسي الإيراني؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12-3-2019 على الرابط التالي:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16870.aspx>

26- صافيناز محمد أحمد، "غموض الموقف السعودي تجاه رحيل الأسد.. لماذا الآن؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 21-8-2017 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

27- صبحي عسيلة، "إسرائيل والأزمة السورية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ 5/1/2017 على الرابط التالي:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/5636.aspx>

28- عبد الله العزّام، "نظيرية الدور والأحداث الدولية" ، طلبة نيوز، 30-3-2018 على الرابط التالي:

<https://www.talabanews.net/ar/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9>

29- عمرو عبد الله، "مصر تتسلم دعوة رسمية من روسيا لحضور مؤتمر سوتشي حول سوريا" ، وكالة سبوتنيك الروسية، 22 يناير 2018 ، على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201801221029395889-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9

30- علي فواز، "الأمن القومي المصري يمر عبر دمشق..السيسي على خط الأزمة" ، الميادين، 24/12/2014 على الرابط:

<http://www.almayadeen.net/news/politics/570988/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A>

31- كمال عامر، "الأمن القومي المصري-الأسس والتعريف والتهديدات" ، المجموعة 73 مؤرخين، 22/5/2017 على الرابط التالي:

<http://group73historians.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9/1233-2017-05-22-09-45-42>

32- محمد السيد سليم وجلال عبدالله معرض، "السلوك السياسي" ، محاضرات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي 1992-1993، تاريخ 21 نوفمبر 2013 على الرابط التالي:

<http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=254>

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

33- مصطفى كمال، "الأمن القومي العربي: تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية للمواجهة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1 إبريل 2018 على الرابط التالي:

Acpss.ahram.org.eg

34-معتز سلامة، "الموقف المصري من التدخل الروسي في سوريا وال العلاقات مع دول الخليج"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 20-10-2015 على الرابط التالي:

acpss.ahram.org.eg

35-محمد عبد الغني، "مصر تدين بأشد العبارات "العدوان التركي" على سوريا...وتدعوا لـ المجتمع طارئ للجامعة العربية"، سبوتنيك عربي، 9 أكتوبر 2019 على الرابط التالي:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201910091043103348

36-ميريم مخلوف، "نظيرية الدور في العلاقات الدولية" ، الموسوعة السياسية ، تاريخ الدخول 2018/7/25 على الرابط التالي:

<http://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8>

37-محمد عزت، "4 مليارات دولار وأشياء أخرى: الدور السعودي الكبير في إجهاض الثورة السورية" ، مجلة ساسة بوست، ديسمبر 2016 على الرابط التالي:

<https://www.sasapost.com/saudi-arabias-secret-role-in-the-syrian-revolution>

38-منير الخطيب، "المعارضة المعتدلة هي الأقوى في سوريا" ، 22 نوفمبر 2014 على الرابط التالي:

<http://www.shaam.org/articles/opinion-articles/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9>

9-

39- نزار بوش، "ما هي الأهداف الإستراتيجية لإتفاق سوتشي بين بوتين وأردوغان حول إدلب" ، سبوتنيك عربي، 20 سبتمبر 2018 على الرابط التالي:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

https://arabic.sputniknews.com/radio_orientalists_club/201809201035445668-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81

40- نور الهدي قراش، "نماذج صنع السياسة الخارجية"، موسوعة العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 6، بتاريخ مارس 2015 على الرابط التالي:

<https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A->

41- "نظريات سلوك الدولة"، مكتبة العلوم السياسية، 18 يناير 2018 على الرابط التالي:

<https://ar-...theories-of/276025559128470..ar.facebook.com/274116579319368>

D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-

42- هند العمري، "النظرية الإدراكية"، ملتقى الاجتماعيين، 14-4-2011، على الرابط التالي:

<https://www.socialar.com/vb/showthread.php?t=7325>

43- يخلف عبد السلام، "نظريات سلوك الدولة"، محاضرات، قسم تحليل السياسة الخارجية، موسوعة العلاقات الدولية، الجزائر، 06/03/2015 على الرابط التالي:

<https://www.politics-dz.com/community/threads/nzriat-sluk-aldul.446>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A-Books:

- 1-Barry Buzan, **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations** (London: Wheatshea of Books, First Published, 1983).
- 2- Glenn H. Snyder, **Alliance politics** (Ithaca: Cornell University Press, 1997).
- 3- Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics** (U.S.A: Addison- Wesly Company, 1979).
- 4-Kayode Eesuola, **NATIONAL OPEN UNIVERSITY OF NIGERIA**, University of Lagos, Nigeria, First Printed 2013.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

- 5-LUIGI NARBONE and others, **INSIDE WARS: LOCAL DYNAMICS OF CONFLICTS IN SYRIA AND LIBYA**, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Italy, 2016.
- 6-Steele, Paul T., and Tom Beasor, **Business Negotiation: A Practical Workbook**, Hampshire England, Gower Publishing, First published, 1999.
- 7- Stephen M. Walt, **the Origins of Alliances** (London: Cornell University Press, 1987).
- 8- Sanu Kainikara, **Inthebear's Shadow: Russian Intervention in Syria**, Air Power Development Center, Australia, 2018.
- 9-Paul n. Nitze, **FORGING THE STRATEGY OF CONTAINMENT**, National Defense University Press, Washington, Second printing, 1996.
- 10-Terry L. Deibel and John Lewis, **Containment: Concept and Policy**, National Defense University Press, Washington, 1986.

B- Journals and periodicals:

- 1-Abdel Menem Said Ally, "Post-Revolution Egyptian Foreign Policy" (U.S: Waltham, **Middle East Brief**, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, No. 86, November 2014).
- 2-Azzurra Merigolo, "From Morsi to Al-Sisi: Foreign Policy at the Service of Domestic Policy", **Insight Egypt**, Institute of International Affairs, Roma, Number8, March 2015.
- 3-AMNON ARAN, "Containment and territorial transnational actors: Israel, Hezbollah and Hamas", Oxford University Press on behalf of the Royal Institute of International Affairs, **International Affairs**, Vol. 88, No.4 (July 2012).
- 4-Abubaker ALamailes, "Serdar Yurtsever, Syrian Crisis in Scope of the US- Russian Competition in Middle East", **International Journal Entrepreneurship and Management Inquiries**, 11.09.2018.
- 5-Charles Gati, "What Containment Meant", Slate Group, **Foreign Policy**, No. 7, Summer, 1972.
- 6-Elijah A. Akintunde, "Theories and Concepts for Human Behavior in Environmental Preservation" (Nigeria: Pan African University, Institute of Life and Earth Science,

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

Journal of Environmental Science and Public Health, Volume 1, Issue 2, 30 August 2017).

7-Ekaterina Stepanova, Russia's Syria Policy, "THE HARD PATH OF MILITARY DISENGAGEMENT"(Washington, George Washington University, Elliott School of International Affairs, The Institute for European, Russian and Eurasian Studies, **PONARS Eurasia Policy Memo**, No. 511 February 2018).

8-FREDRIK LOGEVALL, "A Critique of Containment", Oxford University Press, **Diplomatic History**, Vol. 28, No. 4, September 2004.

9- Glenn H. Snyder, "Alliances, Balance, and Stability", **International Organization**, Vol. 45, No. 1, winter 1991.

10-Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma in Alliance Politics", **World Politics**, Cambridge University Press, Vol. 36, No. 4, Jul 1984.

11-Housam Darwisheh, "Regime Survival Strategies and the Conduct of Foreign Policy in Egypt", **Middle East Review**, Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization, Chiba, Japan, No.2, March 2015.

12-Ignatiev P. M and others, "EGYPT'S FOREIGN POLICY UNDER ABDEL FATTAH EL-SISI", **Actual Problems of International Relations**, Institute of International Relations, Taras Shevchenko National University, Institute of International Relations, Ukraine, Kyiv, No.134, April 2018.

13-İnan RÜMA and Others, "Russian and Turkish Foreign Policy Activism in the Syrian Theater", **Journal of International Relations**, International Relations Council of Turkey, Vol. 16, No. 62, June 2019.

14-J. Samuel Barking, "Realist Constructivism", **International Studies Review**, Vol. 5, No. 3, Sep. 2003.

15-Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the Cold War", **International Security**, Vol. 25, No. 1, summer 2000.

16-K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3, Sep. 1970.

17-Khalil Nakhleh, "The Invasion of Lebanon and Israel's Imperial Strategy", **Arab Studies Quarterly**, Vol. 4, No. 4, fall 1982.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

- 18-Lora S. Aggour, "The Strategy of Containment in Fighting Terrorism", **Strategic Insights**, Center for Contemporary Conflict, California, Vol.6, No.4, September 2008.
- 19-Lidia Averbukh and Margarete Klein, "Russia-Israel Relationship Transformed by Syria Conflict", **Foundation Science and Politics**, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, No. 35, SEPTEMBER 2018.
- 20-Michael Margolis, Public Opinion, "Polling, and Political Behavior", **the Annals of the American Academy of Political and Social Science**, Vol. 472, Mar.1984.
- 21-Mehmet Ozkan, "Egypt's Foreign Policy under Mohamed Morsi", **Middle East Analysis magazine**, Center for Middle Eastern Strategic Studies, Ankara, Turkey, Vol: 5, No: 51, March 2013.
- 22-Michael Hechter, Satoshi Kanazawa, "Sociological Rational Choice Theory", **Annual Review of Sociology**, Vol. 23, 1997.
- 23-Michael Mastanduno, David A. Lake and G. John Inkberry, "Toward a Realist Theory of State Action", **International Studies Quarterly**, Vol. 33, No. 4, Dec. 1989.
- 24-Mohamed Hassanein Heikal , Egyptian Foreign Policy (U.S: New York, Council on Foreign Relations, **Foreign Affairs magazine**, Volume 56, Number 4 ,JULY 1978.
- 25-Michael I. Ogu, "Rational Choice Theory: Assumptions, Strengths, and Greatest Weaknesses in Application Outside the Western Milieu Context", **Arabian Journal of Business and Management Review**, Vol.1, No.3, 2013.
- 26-Naomi Bailin Wish, "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions", **International Studies Quarterly**, Vol. 24, No. 4, Dec.1980.
- 27-Paul Schroeder, "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory", **International Security**, Vol. 19, No. 1, Summer 1994.
- 28-Patrick Neal, "Hobbes and Rational Choice Theory", **the Western Political Quarterly**, Vol. 41, No. 4, Dec. 1988.
- 29-Stephen M. Walt, "Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia", **International Organization**, Vol. 42, No. 2, spring 1988.
- 30-Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No.110, Spring 1998.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

- 31-Svetlana Cebotar and Ionxe Nofontov," Theoretical-Methodological Aproaches to Regional Security", **Postmodern Openings**, Vol-7, Year 2, Se, 2011.
- 32-Samuel P. Huntington and Others, "Research in Political Behavior", **the American Political Science Review**, Vol. 46, No. 4, Dec., 1952.
- 33-Sana Abed-Kotob, "The Accommodationists Speak: Goals and Strategies of the Muslim Brotherhood of Egypt", **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 27, No. 3 (Aug, 1995).
- 34-Sangit Sarita, "Alliances in Intarnational Relations Theory ", **International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research**, Vol.1 Issue 8, August 2012.
- 35-Stephan Lewandowsky and others, "Misinformation and Its Correction: Continued Influence and Successful Debiasing", **Psychological Science in the Public Interest**, the Association for Psychological Science, Washington, Vol 13, Issue 3, Sep 2012, p107.
- 36-Randall Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In." **International Security**, Vol. 19, No. 1, summer. 1994.
- 37-Robert O. Keohane, "Alliances: Threats, and the Uses of Neorealism", **International Security**, The MIT Press, Vol. 13, No. 1, summer 1988.
- 38-Raymond M. Bergner, "What is behavior? And so what?", New York, **journal-New Ideas in Psychology**, August 2011.
- 39-Thomas S Mowle,"Worldviews In Foreign Policy: Realism, Liberalism, and External Conflict" (**Oxford International society in Political Psychology**,Vol.2, No.3, Sep.2003.
- 40- Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", **International Security**, Vol. 23, No. 1, Summer.1998.
- 41-WALTER L. HIXSON, "Containment on the Perimeter: George F. Kennan and Vietnam", Oxford University Press, **Diplomatic History**, Vol. 12, No. 2, spring 1988.
- 42-Yehuda U. Blanga, "Saudi Arabia's Motives in the Syrian Civil War", **Middle East Policy**, Middle East Policy Council, Washington, No. 4, Winter .2017.

C-Research papers:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

- 1-Aniseh Bassiri Tabrizi and Raffaello Pantucci, "Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict", **Occasional Papers**, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, London, August 2016.
- 2-Ahmed Morsy, "Morsi's Un-Revolutionary Foreign Policy", **Research**, Center for Security Studies, Switzerland.
- 3-Barry Rubin, "Understanding the Muslim Brotherhood", **Research**, Foreign Policy Research Institute, U.S, Philadelphia, June 2012.
- 4-Brian A. Hoey, "Rational Choice Theory", **Research**, e-Book Academic Collection, Apr 2015.
- 5-Corneliu Bjolaa and James Pammentb, "Digital containment: Revisiting containment strategy in the digital age", European International Studies Association, **Global Affairs**, 10 March 2016.
- 6-Christine Strassmaier, "The next chapter of the Syria crises – (obstacles to) reconstruction under the perspective of the current and future trajectory of the conflict", **Research**, Austria Institute for Europe and Security Policy, Wien, May 2017.
- 7-Ellen Lust, "Syrian Spillover: National Tensions, Domestic Responses, International Options", **The Project on Middle East Democracy (POMED)**, Washington, April 2015.
- 8-Fazzur Rahman Siddiqui, "Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising", **Issue Brief**, Indian Council of World Affairs, New Delhi, September 2016.
- 9-Inanna Hamati-Ataya, "Behaviorism", International Studies, **Oxford Research Encyclopedias**, New York, March 2019.
- 10-Janis Grimm and Stephan Roll, "Egyptian Foreign Policy under Mohamed Morsi", **Research Paper**, Foundation Science and Politics German Institute for International and Security Affairs, Berlin, November 2012.
- 11-James Dobbins, Philip Gordon, and Jeffrey Martini, "A Peace Plan for Syria III, Agreed Zones of Control, Decentralization, and International Administration", **Perspective**, RAND Corporation, Nov 2017.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

12-Muhammad Alaraby, "Securing the Future: An Egyptian National Security Strategy", Cairo, The American University, school of global affairs and public policy, **Issues in international Security**, 23 May 2016.

13-Piotr Dutkiewicz and Nikolay Kozhanov, "Civil War in Syria and the Evolution of Russian Iranian Relations", **Russian Studies Unit**, Emirates Policy Center, Abu Dhabi, May 2016.

14-Rebort E. Gooding, "Overview of Political Behavior and Citizen Politics", **Research**, The Oxford Hand book Of Political Sciences, New York, Sep 2013.

15-Stefanie Felsberger,"The Future of Egyptian Foreign Policy – To What Extent Will Egypt's Foreign Policy Change Under President Morsi?", **Research**, Austria Institute for Europe and Security Policy, Vienna, Austria, April 2012.

D- Workshop Reports:

1-Marit

Brochmann and others, "International Borders and Conflict Revisited", **Paper presented to the INDNOR workshop on water security in South Asia**, 14–15 June 2011, Norway, The Peace Research Institute Oslo, Prio.

2-Daniel C. Kurtzer, "SYRIA AND BEYOND: MANAGING RUSSIAN AMBITIONS IN THE MIDDLE EAST", **Graduate Policy Workshop Report**, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University, January 2018.

E- Dissertations:

1-Brian A. Keaney, "The Realism of Hans Morgenthau", **Master dissertation**, Unpublished, College of Arts and Sciences, University of South Florida, 2006.

2-John Haddad, "FOREIGN POLICY UNDER PRESIDENT AL-SISI", **Master dissertation**, Unpublished, CALIFORNIA, Naval Academy, June 2018.

F- conferences:

1-Judith Holdershaw and Philip Gendall, "Understanding and predicting human behavior", ANZCA08 Conference, Power and Place, Massey University, Wellington, New Zealand, July 2008.

G- Reports:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

- 1-Martin Russell, "Russia in the Middle East From sidelines to Centre stage", **Report**, European Parliamentary Research Service, November 2018.
- 2-Sarah Oh and Travis L. Adkins, "Disinformation Toolkit", **Report**, InterAction organization, Washington, June 2018.
- 3-VP Haran, "Roots of the Syrian Crisis, New Delhi", **IPCS Special Report**, Institute of Peace & Conflict Studies (IPCS), Mar 2016.
- 4-Zoe McCallum, "Disinformation and 'fake news': Final Report", London, House of Commons, the Digital, Culture, Media and Sport Committee of the British Parliament, **Eighth Report of Session 2017–19**, 18 February 2019.

H- Web Cites:

- 1-Adel Al Toraifi, "Adly Mansour on Relations with the Gulf, Iran, Turkey and the US" (London: Asharq Al-Awsat newspaper) Oct 9, 2013:
<https://eng-archive.aawsat.com/adel-al-toraifi/interviews/adly-mansour-on-relations-with-the-gulf-iran-turkey-and-the-us>
- 2-Daniel little, "Marx's theory of political behavior", 17 June 2009 Available at:
<https://understandingsociety.blogspot.com/2009/06/marxs-theory-of-political-behavior.html>
- 3-Farshad Azadian, Muhammed Elsalem, "In Defence of the Syrian Revolution: The Marxist position on the revolution and Assad's so- called "anti-imperialism", 15 March 2012:
<http://www.marxist.com/in-defence-of-the-syrian-revolution-the-marxist-perspective.htm>
- 4-Hicham Mourad, "Egypt and the Syrian conflict", ahram online, 5Mar 2014:
<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/4/0/95928/Opinion/-Egypt-and-the-Syrian-conflict.aspx>
- 5-MB, "Egyptian Secularists Following Mursi's Ouster: We Erred, Must Apologize To Egyptian People", the Middle East Media Research Institute (MEMRI), October 1, 2013:

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

<https://www.memri.org/reports/self-criticism-mb-egyptian-secularists-following-mursis-ouster-we-erred-must-apologize>

6-Paul Sanyaolu, How Marxist Theory Relates To Political Behavior, 11 Sep 2017

Available at:

https://www.researchgate.net/profile/Paul_Sanyaolu3/publication/319629706_HOW_MAXIST THEORY_RELATES_TO_POLITICAL_BEHAVIOUR/links/59b6b4d5458515c212b31812/HOW-MAXIST-THEORY-RELATES-TO-POLITICAL-BEHAVIOUR

7-Shawn Grimsley, "Rational Choice Theory: Definition & Principles", 2018/01/24

Available at:

<https://study.com/academy/lesson/rational-choice-theory-definition-principles.html>

8-Thomson Gale, "Political Behavior", International Encyclopedia of the Social Sciences, 13 Jul 2018 Available at:

<https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/sociology-and-social-reform/sociology-general-terms-and-concepts/political-behavior>

**State behavior towards external conflicts
By applying to the Egyptian behavior towards the conflict
(2011-2018)in Syria**

**A dissertation submitted in partial fulfillment of the
requirements for the degree master of international
relation**

By:

Doaa Sayed Rateb Fayez

Suervised by:

Dr: Marwa Hamed Al-Badri

Assistant Professor, Department

Of Political Science

Helwan University

Dr: Amani Essam Abdel Hamid

Lecturer, Department of Political Science

Helwan University

2020

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

Abstract

The study dealt with the Egyptian behavior towards the conflict in Syria during the period (2011-2018), and the study came in four main chapters, the first chapter dealt with the concept of human behavior, its types and characteristics, as well as defining political behavior and defining its most important types, characteristics and strategies, as well as dealing with routine external behavior and the difference between it and behavior The external state of the non-routine "the state's behavior towards external conflicts and defining the most important strategies of the state's behavior towards external conflicts. While the second chapter dealt with the determinants of Egyptian behavior towards the conflict in Syria, which were divided into internal determinants, they were divided into fixed and variable, and determinants It was represented in the form of regional and international alliances that exist in the ongoing conflict in Syria, and then touched in the third chapter on the structure of Egyptian behavior towards the conflict in Syria during the period (2011-2013), while the fourth and final chapter dealt with the structure of Egyptian behavior towards the conflict in Syria during the period from 2014-2018, and the study tried to answer the main question: Is Egyptian behavior towards the conflict in Syria governed by the dictates of Egyptian national security or the intersection of roles on the Syrian political scene? This is through analyzing Syria's importance to Egypt from a strategic perspective and identifying the most important key actors in the conflict and their interests, and an analysis the effect of T. Ely internal and external factors in shaping the Egyptian role towards this conflict. The study acquires its importance from being distinguished by modernity and from the few studies that dealt with this subject during this period in some detail, through the behavioral approach and the Roseno model. The study concluded that the Egyptian behavior towards the conflict in Syria was based on the directions of the decision-maker Al-Masry as well as according to the change in regional and international alliances that exist in this conflict.

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

Summary

The study dealt with the behavior of countries towards external conflicts by applying them to the Egyptian behavior towards the conflict in Syria during the period (2011-2018), with the aim of monitoring and analyzing this behavior. The study focused on the nature of the conflict in Syria and the most important actors in both countries and non-states; as well she focused on the Egyptian behavior towards the conflict in Syria and identifying the most important internal and external "regional and international" determinants and their impact on the Egyptian behavior towards this conflict. The study started from a major question: Is Egyptian behavior towards the conflict in Syria governed by the dictates of Egyptian national security, or the intersection of roles on the Syrian political scene?

The study also started from several sub-questions represented in, what is the importance of Syria to Egypt from a geostrategic perspective? Who are the main actors in the conflict in Syria ?, What are the interests of these actors? How did the internal and external factors interact to draw the Egyptian role in the conflict in Syria?

The study came in four main chapters, where the first chapter dealt with the concept of human behavior, its types and characteristics, as well as the definition of political behavior, its types and characteristics, as it dealt with its strategies, and also touched on the distinction between routine external political behavior, non-routine political behavior or associated with the external event "behavior in During conflicts "and the most important behavior strategies of countries used towards external conflicts.

The second chapter also reviewed the determinants of Egyptian behavior towards the conflict in Syria during the period from 2011-2018, which were divided into internal determinants, some of which are constant, represented in the importance of Syria with respect to Egypt, as well as the geographical location of Egypt and Syria in the framework of the Israeli security strategy in the 1980s, which is part of a project Re-dividing the Middle East region in what is known as the "New Middle East Project" and how this was reflected as a determinant of the national interest of Egypt, while others are variable determinants represented in the ideological pattern of the

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

Egyptian political leadership during this period and how this was reflected in the formation and orientation of Egyptian behavior towards Syria A, this is in addition to external determinants represented in the form of the existing regional and international alliances in the conflict in Syria during this period and its role in drawing up the Egyptian role in the ongoing conflict in Syria.

As for the third chapter, it reviewed the structure of the Egyptian behavior towards the conflict in Syria during the period 2011-2013, which dealt with the conflict in Syria and its repercussions on the national interest of Egypt, by clarifying the importance of Syria with respect to Egypt from a strategic perspective, while the second topic touched on the stages that passed It includes the Egyptian behavior from 2011-2013, which is the period of both the Supreme Council of the Armed Forces and the period of former President Mohamed Morsi to clarify the difference and the difference in behavior that varied according to each stage.

While the fourth and final chapter touched on the structure of Egyptian behavior towards the nature of the conflict in Syria during the period from 2014-2018, through two studies, the first deals with the stages that the Egyptian behavior has gone through from 2014-2018, and the second deals with the interpretation of Egyptian behavior in accordance with international relations theories as the realistic theory Liberalism, rational choice theory, and role theory.

The study acquires its importance from being distinguished by modernity, and being one of the few studies that dealt with this period in some detail from the Egyptian behavior towards the conflict in Syria, especially in light of the continuous developments and transformations in Syria. This is through the use of the behavioral approach and the Rosenau model.

Through studying the Egyptian behavior towards the conflict in Syria, the study concluded a number of results, the most important of which are: that the stages of the development of Egyptian behavior towards Syria came according to the change in political leadership and according to the change in the regional and international environment, at a time when Egyptian foreign policy witnessed during the period of both the Council The military, Chancellor Adly Mansour, and President Abdel-Fattah

تأليف: دعاء سيد راتب فايز

al-Sisi, a behavior that supports the survival of the Syrian regime and army. The period of former President Muhammad Morsi witnessed a behavior that supports the fall of the Syrian regime. Nationalism from the point of view of the existing political leadership, in addition to the internal determinants, whether fixed (the importance of Syria in relation to Egypt - the geographical location of Egypt and Syria) or changing (the ideological pattern of the Egyptian political leadership).

منشوراته

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية

برلين - ألمانيا

كل الحقوق محفوظة للناشر

المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

© Democratic Arabic Center

Berlin 10315 Gensingerstr. 112

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

book@democratica.de